International
St. Clement University
Open Learning Program



البرنامج التعليمي الجامعي المفتوح
مكتب المشرف العام

موقف الدول الأوربية من الحرب الإيطالية – الليبية 1911-1912م

رسالة تقدم بها

سامي هاشم خياله

إلى جامعة St. Clements العالمية

استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث

بأشراف

الدكتور فيصل عبد الجبار

1431هـ
2010م

Λ

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ Π
أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ O

صدق الله العظيم
سورة المجادلة الآية /11

كما قال جل في علاه

قالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا Π
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ O

صدق الله العظيم
سورة البقرة الآية /32

الإهـداء

إلى مثلي الأعلى والدي رحمه الله ....

إلى نبع الحنان والدتي ....

إلى النجوم المتلألئة – أولادي

إلى مصدر العطاء والوفاء .... زوجتي

إلى من ساندوني ... أخي ... وأصدقائي ... حباً ووفاءاً فهم كانوا سبباً من أسباب نجاحي .

إلى رجال العلم والمعرفة والثقافة أينما كانوا تعظيماً لمكانتهم

إلى الجرح الذي يسعدني التألم فيه ... وطني العراق

يا من آلمتني مأساته فبحث فيها ... وما ازددت إلا ألماً .

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا .

الباحث

بعد حمدي وشكري لمن لا يحمد سواه إذا أصبنا بخير شكرناه .....
وأن أصبنا بضر قصدناه والصلاة والسلام على رسوله الكريم الأمين
(محمدo.)

أما وقد آن لمركبة بحثي هذا أن ترسوا إلى نورها الأخير لم يبق
أمامي إلا أن أتقدم بجزيل شكري وعرفاني إلى السادة الأفاضل أعضاء
لجنة المناقشة وأوعدهم صدقاً أن التزم بكل توجيهاتهم التي ستضيء دربي
الذي كان ربما يعتريه شيء من العتمة وأصحح ما يخطؤونه بكل دقة كما
يشاؤون إن كان في الأمر مناقشة وأن لم يكن كذلك فمرحباً بكل
الملاحظات التي يبديها الأساتذة الأفاضل عند إطلاعهم على هذا البحث .

وأتقدم بالشكر الجزيل لما قدمه الدكتور محمد أبو جناح من دور
فعال وكبير في إعادة مسار هذه الجامعة نحو الأفضل وتواصله المستمر
في خدمة العلم والمعرفة رغم الظروف الصعبة التي واجهها في كافة
الميادين .

ولا يسعني بعد إنجازي هذا البحث بعون الله تعالى إلا أن أتوجه
بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور فيصل عبد الجبار
الذي تفضل بالإشراف على رسالتي والذي أحاطني باهتمامه ورعايته
العلمية طوال فترة الإشراف على بحثي فكان الأثر البالغ لملاحظاته
السديدة وتوجيهاته الدقيقة دوراً كبيراً في إنجاز هذا الجهد بالصورة التي
هي عليها الآن .

فحمداً لله وشكراً له عز في علاه إذ وفقني في إتمام هذه الأطروحة
... والذي بنعمتهِ تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
(محمدo.)

وأخيراً شكري لكل من مدّ يد العون ولم أذكره بالشكر وأسأل الله
التوفيق للجميع .

الباحث

إقرار الأستاذ المشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

أشهد إن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (موقف الدول الأوربية من الحرب الإيطالية على ليبيا 1911-1912م) **قد جرت تحت إشرافي بجامعة سانت كلمنت – قسم التاريخ وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والخاصة بالطالب سامي هاشم خياله .**

المشرف

التوقيع:

الاسم :

التاريخ : / / 200م

إقرار المقوم اللغوي

بسم الله الرحمن الرحيم
إلى / جامعة سانت كلمنت العالمية
م/ تقويم لغوي

تمت مراجعة رسالة الدكتوراه للطالب (سامي هاشم خياله)

الموسومة بـ (موقف الدول الأوربية من الاحتلال الإيطالي لليبيا

1911-1912م) **وتم تصويب ما فيها من أخطاء .**

المقيم اللغوي

التوقيع:

الاسم :

التاريخ : / / 200م

المحتويات

الرموز المستخدمة في الأطروحة

ج	الجزء
ط	الطبعة
ص	الصفحة
ص ص	الصفحات
vol	volume
ser	سلسلة
Pt	القسم أو الجزء
Op,cit	المصدر السابق
Ibid	المصدر نفسه
Ix	التاسع
III	الثالث
B.D.	**British Documents on the origins of war 1898 –** 1914
D.D.F	**Documents Diplmatiques Francais 1871 - 1914**

المقـــــــدمـــــة

كانت إيطاليا في مطلع القرن العشرين ابعد من أن تقدر على تجميع المقومات التي يمكن أن تجعل منها قوة عظمى ، على الرغم من امتلاكها كثافة سكانية وتطور تكنولوجي ، ألا أن أراضيها كانت صغيرة بالمقارنة مع الدول الأوربية الكبرى آنذاك كروسيا القيصرية وفرنسا وبريطانيا ، فضلا عن ذلك بقيت إيطاليا تابعة لمصادر التموين الأجنبية ، ولم تكن كثرة سكانها مقوما كافيا لوحدتها ، ألا أن الظروف كانت مواتية فيها إذ شهدت و لأول مرة فترة استقرار سياسي وتطور اقتصادي وعسكري لكنها لم تنجح عسكريا في احتلال الأراضي التي سعت إلى السيطرة عليها .

إن الحروب الإيطالية – الليبية تمثل نهاية غياب إيطاليا عن الساحة الأوربية ودخولها بقوة إلى ميدان القوة الاستعمارية ، إذ إن احتلال منطقة طرابلس يمكن النظر أليه على انه أول عمل مستقل قامت به إيطاليا في ذلك الميدان .

أن اختيار موضوع الأطروحة يقلق الباحث لأسباب عدة منها :

أهمية الموضوع وحجم المادة العلمية التي تقدمها المصادر وان لا يكون قد بحث بطريقة بما يغطي كافة جوانبه .

ويعزى سبب اختياري للموضوع لأهميته من الناحية السياسية فموضوع البحث في أساسه دراسة في العلاقات الدولية ، ويعالج الملابسات والعلاقات الازدواجية في السياسة الدولية ، والمصالح الاستعمارية دون الالتفات إلى حقوق ومطالب الأمم وحقها في تقرير مصيرها . وقد حاولت جهد إمكاني إن استقصي الحقائق متوخيا في ذلك صحة ودقة المعلومات ما استطعت في ذلك سبيلا بغية الاستفادة منها مستقبلا .

واجهت الباحث بعض الصعوبات منها : إن المصادر العربية لم تكتب عن الحرب الإيطالية – الليبية ألا اسطر قليلة على حد علمي ، وان المعلومات في معظم المصادر جاءت بصورة موجزة لامست الموضوع بشكل استعراضي لاسيما أن البحث عن مواقف الدول الأوربية التي هي أساس الموضوع ، فأنها اقتصرت على الجوانب الوصفية وسرد الأحداث عند احتلال إيطاليا لطرابلس وبرقة ، فأتت غير متكاملة ،اقتصرت على الإشارة دون التفصيل ، باستثناء بعض المصادر المعربة فضلا عن المصادر الأجنبية التي قدمت معلومات لا بأس بها عن الموضوع .

شمل البحث تمهيدا وثلاثة فصول ، تطرقنا في التمهيد إلى السياسة الإيطالية تجاه ليبيا قبل عام 1911 م ، وتناول الفصل الأول ، الحالة في ليبيا عشية الغزو الإيطالي ، وقد قسّم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول منه الأوضاع العامة في ليبيا قبل الاحتلال عام 1911 أما المبحث الثاني فقد بحث في الاتفاقيات الإيطالية – الأوربية بشأن ليبيا وموقف تلك الدول من احتمال حصول حرب بين إيطاليا والدولة العثمانية ، أما الفصل الثاني فقد سلط الضوء على العمليات الحربية وموقف القوى المختلفة منها ، وجاء في ثلاثة مباحث ، خصص الأول منها للعمليات العسكرية الإيطالية لغزو ليبيا وموقف الدولة العثمانية منها ، وأما المبحث الثاني فقد بحث في المقاومة العربية للغزو ، أما موقف الدول الأوربية من ذلك الاحتلال فقد تناوله المبحث الثالث .

وحمل الفصل الثالث عنوان (تحويل العمليات الحربية إلى البلقان والبحر الأحمر وموقف الدول الأوربية منه) وقسم على ثلاثة مباحث أيضاً .

تناول المبحث الأول تحويل تلك العمليات الحربية إلى البلقان ، والمبحث الثاني تحويل العمليات إلى البحر الأحمر واليمن ، وأما الثالث فبحث في أمر التسوية ومعاهدة الصلح في لوزان وموقف الدول الأوربية .

وجاءت الخاتمة لتوضح خاتمة هذا البحث تبعتها قائمة المصادر والملاحق والخلاصة باللغة الإنكليزية .

وقد رفدت جوانب البحث بعض المصادر التي يأتي كتاب (الحرب الإيطالية –التركية) لمؤلفته (زينائيد بافلوفنايا خيموفيتش) في المقدمة من حيث الأهمية ،فقد اعتمدت المؤلفة على المصادر والوثائق الروسية الفريدة ، ولكن الذي تجدر الإشارة أليه هو أن المؤلفة دونت الأحداث بمنظور سوفيتي ، ولها وجهة نظر خاصة تجاه إيطاليا والحرب الإيطالية - الليبية ، وتفسر الأحداث تفسيرا يتفق والنظام الطبقي والفاشي.

وأما كتاب (مخاض الإمبريالية والفاشية) للدكتور محمد العرفاوي ،الجزء الثاني فيأتي في المرتبة ذاتها من حيث الأهمية ، لاسيما انه استخدم الوثائق الخاصة بالاتفاقيات ، وقد أفاد البحث في حقل الملاحق الخاصة بالموضوع ، ويعد مصدرا أساسيا في هذا المجال .

كما أفادت الأطروحة المذكرات الشخصية للذين عاصروا المرحلة ، على الرغم من ان هذه المذكرات يغلب عليها الطابع الشخصي ألا أنها تتضمن حقائق أكدتها المصادر التاريخية الأخرى ، وفي مقدمتها مذكرات (جيو ليتي) سواء المدونة بالإنكليزية او المترجمة إلى العربية من اصل إيطالي حيث ترجمها محمد خليفة التلسي وتكمن أهمية الكتاب في كون مؤلفه كان رئيس وزراء إيطاليا عامي 1911-1912 ، فضم الكتاب الكثير من الأسرار السياسية والعسكرية المتعلقة بغزو إيطاليا لليبيا ، ومعلومات وافيه عن معاهدة الصلح في لوزان .

ومن المذكرات المهمة الأخرى (مذكرات الضباط الاتراك حول معركة ليبيا) لمؤلفها (اورخان قول أوغلو)، وقد ترجمها إلى العربية (وجدي كدك) ، حيث أفادنا بمعلومات قيمة حول وصول القوات الإيطالية وعدد سفنها وقطعاتها الحربية ،فضلاً عن الموقف العثماني في طرابلس والاحتلال المبكر لمنطقتي طرابلس وبرقة .

استعان البحث بعدد من البحوث والدراسات نذكر منها على سبيل المثال مجلة آفاق عربية العدد الثامن سنة 1981 ، منها موقف الصحافة العراقية تجاه ثورة عمر المختار بين تضحيات الجماهير وميوعة السادة السنوسية للدكتور هاشم الملاح ، العدد 6-7 لسنة 1981 .

ولكن الاهم من كل ذلك ، فقد ذللت المصادر الإنكليزية العقبات والصعوبات كثيرا لاسيما الكتب الوثائقية ومن أهمها :

1-الوثائق البريطانية التي نشرها (G.P Gooch, H. Temperly) في أحد عشر جزءاً وقد خص الجزء التاسع منه موضوع البحث والذي كان تحت عنوان :

G.P. Gooch and H. Temperly : British Documents on the origins of war 1890 – 1914 Vol. IX Pt (1 – 11) .

2-الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، أصدرتها وزارة الخارجية الفرنسية بعنوان Documents Diplomatiqu es fran cais (1870- 1914) 3 ser (1911-1914)

وللدوريات الأخرى أهميتها أيضا ، حيث ألقت الضوء على بعض الأحداث المهمة واهم الصحف التي استفاد منها البحث هي : (صدى بابل ، صدى الإسلام ، المفيد لسان حال جمعية العربية الفتاة).

وعلى الرغم من أنني بذلت كل ما استطعت من جهد ووقت لإعطاء الموضوع صورة متكاملة ،غير أنني مازلت اشعر بان بحثي هو محاولة لدراسة هذه المواقف في فترة من اهم فترات تاريخ ليبيا الحديث المعاصر وانه بحاجة إلى مزيد من جهد الباحثين ، ولا أزعم اني بلغت الغاية ، وحسبي ان أكون قد أسهمت بنصيب من إبراز معالم تاريخيا وسياسيا ، والله اسأل ان لا يخيب أعمالنا وان يكتب لنا السداد ، ومن الله التوفيق .

التمهيد

السياسة الإيطالية تجاه ليبيا قبل عام 1911 :

بلغت سياسة التوسع والتنافس الاستعماريين غايتها في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بعد انتقال الدول الأوربية من المرحلة الاقتصادية إلى المرحلة السياسية لإخضاع الشعوب سياسيا واقتصاديا . فقد كان لكل من هذه الدول سياسة ترمي إلى معالجة شواغلها في القارة الأوربية وسياسة استعمارية تتصدى لشواغلها العالمية ، وقد أسفرت عنها عملية اقتسام العالم عن طريق سلسلة من الحروب الدولية ،صاحبتها تعزيزات محمومة ، كانت الدول الاستعمارية توفر لقواتها البرية والبحرية ، وكان لهذه الدول مصالح مستديمة توجه سياسته الخارجية بغض النظر عن نوع الحكم السياسي السائد فيها وترتبط هذه المصالح بشروط جغرافية وسكانية واقتصادية [1].

أدى تزايد العدوان الاستعماري وشموله العالم كله إلى اتساع مجالات التصادم بين الدول الكبرى فيما بينها حيث عمت مناطق وقارات جديدة ، وقد اشتد الصراع بشكل خاص حول تقسيم القارة الأفريقية وشمالها بالذات. فاستيلاء فرنسا على تونس في 1881 واحتلال بريطانيا لمصر في 1882 وبسط السيطرة البريطانية على السودان في 1899 وتقسيم مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في أفريقيا في 1899 . كانت تلك هي المرحلة الأولى من اقتسام عملية ممتلكات الإمبراطورية العثمانية في شمال افريقيا بين الدول الأوربية [2]. وقد أشار رئيس وزراء فرنسا في مدة حكمه إلى ان Gul fairy شعوب أوربا تطمع في الاستيلاء على المستعمرات لأغراض ثلاثة هي[3] :

1-الطمع في خاماتها .

2-الاستحواذ على أسواقها لبيع ما تنتجه من مصنوعات.

3-استثمار رؤوس الأموال الفائضة بها.

ثم ان الشعور بالقومية بدا يقوى في أوربا ، وظهرت على مسرح السياسة الأوربية دولتان جديدتان في عام 1871 هما : ألمانيا وإيطاليا بحاجة إلى تقوية مركزها السياسي في أوربا ، بالوسائل آلاتية[4]:

1. حاجتها إلى زيادة دخلها للصرف على الجيش والأسلحة .
2. عقد معاهدات سياسية مع الدول .
3. تكوين جيوش نظامية كبيرة مجهزة بأحدث الأسلحة .
4. إعادة بناء الاقتصاد القومي على أسس جديدة ترمي إلى استقلال الدولة اقتصادياً.
5. القيام بخدمات الاجتماعية التي حتمتها الظروف الاقتصادية التي لازمت الثورة الصناعية.

وعلى هذا النحو أدت الروح القومية التي نمت في أوربا خلال حركات الوحدة إلى ظهور رغبة في التوسع ، فإيطاليا لم تقتنع برؤية الآلاف من أبنائها يهاجرون إلى اراضٍ أجنبية ،فأرادت ان تكون لها مستعمرات يستقر فيها الفائض من السكان يحافظون على لغتهم وتقاليدهم ومثلهم العليا ، فقد كان شأنها شأن الدول الأوربية بعد عام 1871 في حاجة إلى الاسواق والموارد ،وتطورت الفكرة التي تقضي

---

(1) بييرر ونوفن ،تاريخ القرن العشرين 1900-1948 ،ترجمة نور الدين حاطوم ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق 1958 – ص7.انستد ،عرض جغرافي للعالم من الوجهة البشرية – ترجمة رمزي يس مؤسسة سجل العرب .القاهرة ،1966،ص426.

(2) عبد الملك عودة ،السياسة والحكم في افريقيا ،مطبعة الرسالة ،القاهرة 1959،ص24 ،حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ،مؤوسسة سجل العرب ، القاهرة 1962 ،ص219 .

(3) زاهر رياض ،استعمار القارة الافريقية واستقلاها ،دار المعرفة . القاهرة 1966،ص9.

(4) محمود خيري عيسى،محاضرات في تاريخ اوربا الاقتصادي ،دار النهضة المصرية،القاهرة 1958،ص124.

بوجوب تنافس بين الدول من اجل الحصول والسيطرة عليها وايقن التجار ان الحدود السياسية القومية تؤثر في انماط التجارة [5].

بدأ تقاسم أفريقيا بين الدول الاوربية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وجرت العملية بسرعة ووفق اساليب دبلوماسية وسياسية وعسكرية ، فكانت نتائج المقاسمة متأثرة بالاوضاع الاوربية مباشرة فأطلعت كل من ايطاليا وألمانيا إلى امتلاك مستعمرات في أفريقيا[6] .

كان مؤتمر برلين[7] من المؤتمرات الدولية المهمة التي تعرضت لمشكلات متصلة بالاستعمار فقد نصت المادة الرابعة والثلاثون على ان تلتزم كل دولة من الدول الاطراف في هذا المؤتمر في حالة قيامها بوضع يدها او تقرير حمايتها على أي اقليم في افريقيا بإبلاغ ذلك إلى الدول الاخرى الموقعة عليه والتي كانت تضم ((بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وبلجيكيا وهولندا وبولندا[8])) وفسح المؤتمر الذي اعطى الشريعة للدول الاوربية في اقتسام افريقيا المجل لإيطاليا للدخول في المجال الاستعماري [9].

كان للمقررات المؤتمر اثرها في الشؤون الافريقية ، فقد قرر ان يكون لكل دولة الحق في الاستيلاء على ما يجاور المنطقة التي تحتلها بأفريقيا[10] وكان الحافز للدول الأوربية على تركيز اهتمامها في افريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين يعود لعدة أسباب أهمها[11]:

1. زيادة السكان والحاجة الماسة إلى مستعمرات جديدة تؤمن لشعوبها المتكاثرة مناطق للعمل دفعها لغائلتي الفقر والبطالة .
2. حاجة الصناعات النامية إلى المزيد من مواد الخام والمصادر الدفينة في مجاهل افريقيا .
3. تأمين اسواق جديدة لبيع منتجاتها التي تكدست في مستودعات العمل .
4. تصدير الفائض من رأس المال إلى البلاد المستعمرة لاستثمارها في المشروعات .

وقد جابهت إيطاليا بعد حصولها على وحدتها السياسية سنة 1870 – 1871 مشاكل عدة أثرت في سيرها التاريخي تأثيرا عميقا ، فقد كانت المشكلة الاقتصادية من اصعب المشاكل التي واجهت حكومتها ، فضلا عن طبيعة البلاد التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية بعكس ما هو عليه الحال في بريطانيا وفرنسا والنمسا والمجر وكان عليها ان تستورد الفحم والحديد لتأمين التصنيع على نطاق واسع فضلا عن افتقارها للاراضي الصالحة للزراعة لان اكثرية اراضيها جبلية جرداء او اهوار او مستنقعات وان الانتاج لم يكن يتناسب مع ما عليه من الطلب المحلي نتيجة تزايد السكان المستمر[12] .

---

(5) للتفاصيل ينظر : محمد رجب حراز ، التوسع الايطالي في شرق أفريقيا ،القاهرة ،1960،ص20دونالد ،ل .وايد تر ،تاريخ افريقيا جنوب الصحراء ،ترجمة شوقي عبد الله ،الجمل ، ج1، القاهرة 1976،ص184.

(6) زاهر رياض ،استعمار القارة الافريقية واستقلالها ،دار المعرفة ،القاهرة 1966 ،ص17.

(7) هو المؤتمر الذي انعقد مابين تشرين الثاني 1884 وشباط 1885 لغرض مواجهة المستجدات الطارئة التي قد تهدد الدول المستعمرة كأنتفاضات الجماهير الافريقية مثلا وكان يتالف من (38) مادة واقر سياسة الباب المفتوح ، وقد شاركت ايطاليا كدولة استعمارية ، ومن اسس لاتقوم اية دولة بضم أي منطقة الا اذا كام مؤيدا باحتلال فعلي لها J:fade tcaligoria university .p733 Hertselt the map of africa by . ajar :General History . treaty vol .2london 1968 .p448 السيد رجب حراز ،بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة 1971 ،ص57 امين اسير ، افريقيا العرب ، دار الحقائق ، بيروت 1980 ،ص37. وللتفاصيل ينظر ، الان بالمر موسوعة التاريخ الحديث ، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين ج1 ، دار المأمون بغداد 1992 ،ص106 .

(8) انور مولود ذبيان ، افريقيا والصراع العربي الاسرائيلي ،بغداد 1986،ص29،وللتفاصيل ينظر الان بالمر،موسوعة التاريخ الحديث ،ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين ،ج1،دار المأمون،1992،ص106.

(9) زهير عبد الحسين مهدي ، مقدمة في التاريخ السياسي للقارة الافريقية ،بغداد 1978،ص8.

(10) محمد جليل بهيم ،عالم حر جديد في اسيا وافريقيا ، مؤسسة المعارف بيروت ،1964،ص28.

(11) عبد العزيز كامل ،دراسات في افريقا المعاصرة ،دار القلم ،القاهرة 1964 ،ص22 .

(12) PP948-950 1949 Klondon Kh.a. fisher :history of europe

وقضت ايطاليا المدة ما بين 1870و1881في حل مشاكلها الداخلية وإصلاح شؤون البلاد ثم اخذت تتطلع إلى الخارج بفكرة اتخاذ مستعمرات لها.[13]

اشغل التنافس بين الدول الأوربية في ميدان الاستعمار حيزاً مهماً في التاريخ الأوربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد أدت الثورة الصناعية إلى سعي محموم للحصول على المستعمرات بغية تحصيل الأسواق الخارجية لمنتوجاتها الصناعية الفائضة من جهة والحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من جهة أخرى ، وخلق هذا التنافس أزمات سياسية وعسكرية ، وكانت ايطاليا واحدة من هذه الدول ، الا انها جاءت متاخرة إلى الميدان الاستعماري بسبب تأخر وحدتها[14] .

لم يكن العامل الاقتصادي رغم اهميته القصوى العامل الوحيد وراء تنافس الدول الكبرى على المستعمرات ومناطق النفوذ ، بل اصبح من متطلبات الهيبة وبسط النفوذ بالنسبة لهذه الدول التي كانت كل منها تتفاخر بما لديها من مستعمرات وحاولت هذه الدول ان تنال مآربها ليس بالوسائل العسكرية فقط بل بالاستغلال الثقافي[15] . وظهرت في كل من هذه الدول جماعات مجدت التوسع الاستعماري والحصول على مناطق النفوذ في خارج بلادها، فقد أظهرت إيطاليا شخصيات ودعاة متحمسون للتوسع الاستعماري مع التأكيد على تفوق بلادها[16] منهم فقد كان Billu[18] والجنرال Geolitti[17] Crispi يطلق على هؤلاء (فرسان الاستعمار الثلاثة) [19] .

صعد التنافس في التسليح في الصراع الداخلي لاسيما في الدول الاقل تصنيعا ، التي لم تتحمل سرعة التسلح ، فقد حاولت الحكومة الإيطالية وضع أسس لصناعة أسلحة تستند إلى اتحاد مصارف أجنبية ومحلية ألا انه لم يكن في وسع الغلو القومي والسياسة الاستعمارية الطموحة إن يخفيا طويلاً ضعف إيطاليا الاقتصادية[20] .

هيمن فرانتشكو كريسبر (1819 - 1901) [21] على الميدان السياسي crispi Francesco الإيطالي طيلة عقد من الزمن تقريبا من عام 1887 ، إذ كان يؤمن بان حربا ناجحة ستمحو ذكريات الستينات ، وترسخ سمعة إيطاليا الدولية وقد ارتفعت نفقات إيطاليا العسكرية نتيجة لهذه السياسة في عام 1890 إلى الضعف ، وكان يؤكد على الهجوم العسكري وذلك باستعمال جيش كبير وقد أرهق ميزانية الدولة لكثرة نفقاته في الشؤون العسكرية[22] .

بدأت الأحزاب السياسية في أي طاليا في بداية القرن العشرين تتطاحن مع بعضها البعض من اجل الحكم ، ولم يكن الاختلاف بينهم حول السياسة الاستعمارية فقد كان اختلافهم في النظريات السياسية

---

(13) حسن سليمان محمود ، المصدر السابق ص219

(14) لويس .ل.شنايدر ، العالم في القرن العشرين ،دار مكتبة الحياة ، بيروت ،1960،ص22.

(15) بريان كروزير، الاستعمار الحديث ،ترجمة لجنة الترجمة في المكتب التجاري ،لندن 1969 ،ص25.

(16) H.hearder and d.p wally :ashore of Italy cambridge university press 1962 .p186

(17) ينظر ترجمته فيما بعد .

(18) تولى الوزارة اربع مرات خلال السنوات التي امتدت من 1892 –1911.

(19) خليفة عبد المجيد المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، مصلحة المطابع ،طرابلس ،1963 ،ص12.

(20) براين بوند الحرب والمجتمع في اوربا 1870-1970 ترجمة سمير عبد الرحيم الحلبي ،دار المأمون ، بغداد 1988 ،ص66.

(21) هو سياسي ايطالي اشترك في ثورة صقليا الفاشلة عام 1848 غادرها إلى بيت مونت وفرنسا وبريطانيا ، تعاون مع غاريدالي في 1859 في الاستيلاء على صقليا صار عضوا في البرلمان الايطالي منذ سنة 1861 كان على علاقة طيبة مع بسمارك اصبح عضوا بارزا ممثلا لاتجاه اليسار السياسي في البرلمان الا انه اصبح من مؤيدي الملكية بعد ثلاث سنوات وكان يرى بان الملكية هي افضل السبل لتوحيد القوى في ايطاليا الحديثة ، تسلم رئاسة الوزارة من 1887 –1891 ، ومن 1896 كان له دور بارز في تعزيز التحالف الايطالي الالماني .توجهت الاحزاب في عهده نحو الصالح العام اتخذ عدة اجراءات لعلاج العلل الخطيرة واشدها هو ذلك النقص الشديد في شؤون الصحة العامة عندما انتشر وباء الكوليرا الذي فتك بالالاف من سكان الاحياء الفقيرة في المدن الشديد الازدحام استقال على اثر هزيمة ايطاليا في معركة (عدوة) في الحبشة 1896 (الان بالمر ، المصدر السابق ،ص219،الموسوعة العربية الميسرة باشراف محمد شفيق غربال ، دار الشعب ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ط2 القاهرة 1972 ،ص1459.

(22) براين بوند ، المصدر السابق ص70.

وتعارض الديمقراطيين مع الأحرار الراديكاليين وازداد عدد الأعضاء في الأحزاب ، وحدث العجز الشديد في الميزانية ، وازدادت الأحوال سوءاً وبدا التذمر[23] ايدت الحكومة الايطالية المصالح الصناعية والتجارية ، وسعت لتشجيع الصناعة الايطالية وزيادة ارباحها ، واقيم نظام الحماية الكمركية ، وقد ساعد اهتمام الحكومة على الازدهار الاقتصادي فارتفعت قيمة تجارة ايطاليا الخارجية وازدادت مبيعاتها[24] .

ولاجل رفع مكانة ايطاليا إلى مستوى دولة عظمى ، وللانفاق على الجيش والبحرية والاشغال العامة فرضت ضرائب شكلت عبئا ثقيلا على الشعب ولم ينفذ القانون الذي شرعه البرلمان الإيطالي سنة 1877الخاص بجعل التعليم إلزاميا لجميع أبنائها من السادسة والتاسعة من أعمارهم[25] .

ظهرت التوسعية الاستعمارية الإيطالية بعد عام 1900 وان كانت وسائلها لتحقيق هذه السياسة ضعيفة لأنها مازالت دولة فتية ناشئة كما وصفها بارير (Barrere) سفير فرنسا في روما ، فضلا عن أن وسائلها كانت ضعيفة ،وان الجيش الإيطالي كان اقل أهمية بكثير من الجيش الفرنسي إذا ما قورنت بعدد السكان الذي كان متعادلا تقريبا في كلا البلدين ، ولم يكتمل الجيش الإيطالي إلا بين عامي 1907-1908 [26] .

واما فيما يتعلق بهجرة الإيطاليين فقد كان التمييز بين الشمال والجنوب ظاهرة مألوفة ، وكذلك بين الريف والحضر ، وكان التباين الثقافي عميقا ،كما كانت احوال الفلاحين والعمال من الناحية الاقتصادية سيئة وكان [27]مستوى المعيشة واطئا والضرائب عالية وعدد السكان يزداد في إيطاليا بنسب اسرع مما هو عليه في أي بلد اوربي وللتخلص من التجنيد الاجباري ، فقد كان عدد المهاجرين (350) الفا في مطلع القرن العشرين ، وبلغ 530 الفا في عام 1910[28] . واخذ الناس يهاجرون إلى امريكا يهاجرون إلى امريكا والبرازيل والارجتين وشمال افريقيا ، وتحسنت اوضاع بعضهم اقتصاديا ن وتجدر الاشارة إلى ان اكثر المهاجرين الايطاليين كانوا من الفقراء وكانت هجرتهم اشبه بالهروب ، دفعتها اليهم الضرائب الباهضة وقلة الاجور كما واخذت الدولة تبحث عن مستعمرات لمجرميها بسبب الفقر وسوء التنظيم الاجتماعي وكانت حالة الامن سيئة وكثرت العصابات السرية [29].

ونظرا لكثرة اعداد الفلاحين الذين لايملكون ارضا من جهة والاستغلال السيء للعمال من جهة اخرى مما دفع ذلك بالأيدي العاملة في المدن والارياف إلى الهجرة بحثا عن وسائل العيش ، فقد اوضحت البيانات الرسمية ان عدد المهاجرين في سنة 1900 بلغ (782.352) وفي سنة 1901 وصل إلى (245.533) بينما كان العدد في سنة 1902 (509.531) وفي سنة 1903 كان (976.507) وانخفض في سنة 1904 إلى 731.506 نسمة كما وسافر إلى خارج البلاد في الفترة 1906-1910 (3،256،000) شخصا وكان ثلثهم يتألف من العمال الزراعيين وفلاحين عديمي الارض . والفئات الاخرى من سكان الريف ،وكان معدل الهجرة في المدة المذكورة في المدن كالأتي:بيدمونت (bidmunt) 1789 وليمورنا (limorina) وفي لمبارديا(lumbardla 1248)672

---

(23) william salamon. italy in the Giolitti era .university of pansylvaine press.p690.70

(24) كارلتون هيز :التاريخ الادبي الحديث ترجمة دزفاضل حسين .مديرية الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،1987 .

(25) Header and wally :ashort history of Italy.p187

(26) رونوفن ، المصدر السابق ص25 .

(27) جون كلارك اومز ،جمهورية ايطاليا ،ترجمة احمد نجيب هاشم ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر القاهرة –نيويورك 1964 ،ص25.

(28) Deny.hay.the italian renaissancc in its history cal ground cambridge univresity press pp 188 189 1986

(29) زاهر رياض استعمار القارة الافريقية واستقلالها ، دار المعرفة ،القاهرة 1966 ،ص254 ص255ا

) mulizi) وموليزي (abrotistaشخصا في حين بلغت النسبة في الاقاليم الجنوبية في مدن ابروستيا ( )من ثلاثة الاف إلى 3،300 شخص[30].kalabiria) وكالابريا (bazilicataوبازيليكياتا (
عانت ايطاليا من الامية والضرائب المالية وهجرة اعداد ضخمة من بنيها ، فقد هاجر حوالي خمسة ملايين نسمة في الخمسين سنة قبل الحرب العالمية الاولى ، وبذلك فقد حاول زعماء ايطاليا السياسين صرف انظار الشعب عن مساوئ الحكم في الداخل وعن سوء احوال ايطاليا بصفة عامة ، فوجهوا انظارهم إلى ما اسموه (بمناطق ايطاليا السلبية) واذكر فيهم نعرة قومية وفي الوقت نفسه حاول البرلمان الايطالي معالجة الاحوال الداخلية ، وبدا باقرار قوانين بالمعاشات التقاعدية للعجزة والتامين الإجباري ضد المرض والطوارئ منذ 1898[31] .

كانت نسبة المهاجرين كبيرة وساد الفقر وسوء التنظيم الاجتماعي نتيجة سوء الحالة الامنية واكثرت العصابات السرية من نزلاء السجون فقد كانت نسبتهم حوالي الف وخمس مائة سجين كل عام ، وكانت السجون غير كافية سواء في عددها او حالتها ، وقدرت الحاجة إلى مليون ليرة لبناء سجون حديثة ، لذلك بدأت الحكومة بالبحث عن مكان لهم خارج البلاد لاتخاذه منفى لهم.[32]

كانت وجهة غالبية المهاجرين إلى الامريكيتين الشمالية والجنوبية –كما ذكرنا –فقد توجه في 1886 إلى ما وراء المحيط الاطلسي 19948 شخصا من مجموع المهاجرين وعددهم (771،108) وبلغ عدد من توجه إلى هناك في عام 1900، (503،166) من اصل(782،352) أي نصف مجموع المهاجرين [33].وقد اشار لينين إلى ان الفقر كان دافعا وراء هجرتهم ، واضاف انهم كانوا يسكنون الاحياء الفقيرة في المدن الأمريكية والأوربية[34].

اضرت الهجرة بقوى الانتاج في ايطاليا ضرراً بالغا حيث افقدت قوى الانتاج الوطني لانهم كانوا اكثر عناصر السكان في ايطاليا اهلية للعمل ، لذلك اخذت الطبقات المتنفذة تسعى للحصول على المستعمرات ولحل مشكلة الاسواق لبيع المنتجات الزراعية والصناعية والى اشاعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد ، فضلا عن تقوية سمعة ايطاليا بين الدول الكبرى ، فقد سعى كبار ملاكي الأراضي إلى أيجاد أسواق لبيع الحمضيات والفواكه والنبيذ وزيت الزيتون بينما كان لقسم البرجوازية الصناعية والتجار لهم مصلحة في تصدير البضائع ورؤوس الاموال وكانت الطبقة العسكرية تامل ان تتيح لها الحملات العسكرية الاستعمارية الفرص لنيل المجد والرتب ، اما دعاة الكنيسة الكاثوليكية فكانوا يحلمون ببعث القوة السياسية التي كان الفاتيكان يتمتع بها سابقا[35].

لم يترك جميع المهاجرين بلادهم بصورة دائمية ، بل عاد قسم كبير منهم إلى ايطاليا بعد حصولهم على المال في الخارج ، وصفوة القول ان ايطاليا خسرت رسميا حتى سنة 1910 عن طريق الهجرة إلى دول العالم الجديد بصورة دائمية خمسة ملايين ونصف المليون من مواطنيها ، وكان 80% منهم الفلاحين واكثرهم من جنوب إيطاليا [36].

بدأ تذمر الشعب واضحا للعيان نتيجة الهجرة الواسعة ، وانتشار مبادئ الاشتراكية الماركسية والعنف الثوري بين صفوف البروليتاريا الصناعية في المدن لاسيما في الشمال ،فقد بلغ عدد النواب الاشتراكيين في مجلس النواب سنة 1895 اثني عشر نائبا [37].

---

(30) Documents and description europen history 1815 1939 r.w Breach وانظر :فرانسيس دينوار ،المصدر السابق ص203،محمود جلال الدين الجمل ،اوربا في مجرى التاريخ ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1969 ،ص453 .

(31) محمد كمال الدسوقي ، تاريخ اوربا الحديث 1800 –1918 ، مط النهضة الجديدة ، اسيوط ،ص215 .

(32) زاهر رياض ، الاستعمار الأوربي لأفريقيا في العصر الحديث ، مكتب الجامعات للنشر ، 1963 ص236، جريدة النهضة العدد (67) نيسان 1928 .

(33) ياخيموفتش: الحرب التركية –الايطالية ، ترجمة د.هاشم صالح التكريتي ، الجامعة الليبية ،بيروت 1970،ص219.

(34) الاستعمار والاشتراكية في ايطاليا ، المؤلفات الكاملة ،ج27 ،ص17.

(35) جريدة نداء الشعب العدد (61) 31اذار 1926 herder wally op cit .p178.

(36) محمد عبد الفتاح ابراهيم :افريقيا الارض والناس ،المط الفنية القاهرة ،1964،ص31.

(37) deny hay :op git .p185

) سنة 1900 نتيجة لتردي الاحوال السياسية وأخذت الاحوال تسيء من Albirtoاغتيل الملك البرتو (
) الذي اوصل البلاد في السنوات Giolitti Giovanniسيء إلى اسوأ تحت حكم جيوفاني جيوليتي[38] (
الاربع الاخيرة من حكمه إلى حافة الافلاس ، فقد اكتسحت البلاد في عام 1904 الاضرابات الصناعية والزراعية بأجمعها واضطرب الوضع السياسي في البلاد في عهد الملك فكتور عمانوئيل الثالث الذي اضطر إلى الاستعانة بالجيش للقضاء على الاضراب العام في ميلانو الصناعية سنة 1904 كما وحصل إضراب في عام سنة 1907، وكان لها اثرها في عدم استقرار الناحية السياسية . ومع ذلك فقد ظهرت بوادر الديمقراطية في إيطاليا ، واشتدت المطالبة في البرلمان ببذل الجهود الجدية لاسترداد المناطق غير والساحل الشرقي من البحر الادرياتيكي التي يسكنها tristaالمستردة من إيطاليا التي تشمل (تريستا) الإيطاليون وكانت تحكمها النمسا [39].

اوجدت الوحدة الايطالية في الشعب الايطالية في الشعب الايطالي شعورا بالعظمة ،ولكنها مقارنة ببريطانيا فأنها تنقصها المستعمرات ، وكان عليها ان تأخذ مكانها وسط اوربا ، الا ان الايطاليين كان ينقصهم الدراية بالارض وان قواربهم الخشبية لا تستطيع ان تنافس السفن التجارية المصنوعة من الحديد التي كان يسيرها البخار ، وانها لم تمتلك الحديد والفحم ولا المهندسين الذين تستلزمهم مثل هذه السفن والبوارج المؤهلة للقيام بعمليات استعمارية ، كما ينقصها ايضا رؤوس الاموال الضخمة والعقول المفكرة والايدي العاملة الماهرة ، فأخذت بسياسة الانفاق بسخاء من اجل استخدام الكفاءات التي تحتاجها [40].

اتجهت انظار ايطاليا إلى الشاطئ الشمالي لافريقيا ، وشاعت بين الناس بأن اقليم شمال افريقيا الغني كان يمد ايطاليا بالقمح في القديم ، وكانوا على علم بثروة طرابلس في المعادن عن طريق المهاجرين الذين شكلوا مستوطنات هناك لاسيما في طرابلس الغرب وتونس[41] .كما واهتمت ايطاليا بمنطقة حوض البحر المتوسط الشرقي والتي كان لها فيها ماض قديم ،ويعزى السبب في ذلك إلى ان هذا البحر هو المنفذ الوحيد لها وبه تلتقي معظم وارداتها ، وكانت ترغب في الحصول على نقاط استناد على شواطئه ،سيما في طرابلس الغرب وشرق المتوسط ، وتعتبرها المسرحين الوحيدين اللذين بقيا بعد ان احتلت فرنسا تونس 1881 ، وكان عليها ان لاتنسى بريطانيا التي كانت تراقب ابواب المتوسط ، وقد إلى دفع المسألة الايطالية إلى طليعة المسائل السياسية Amanuil IIIادى بالملك فيكتور عمانوئيل الثالث عزمت على احياء مجد ايطاليا في البحر المتوسط [42].Serdinyaالاوربية من اجل مملكته سردينيا

تبنى الساسة الايطاليون فكرة الاستعمار منذ العقد السابع من القرن التاسع عشر فقد كانوا يرجون قبل اتمام الوحدة القومية ان تستطيع مملكة نابولي (Napuly) الاضطلاع بمهمة هذا التوسع الخارجي في القارة الاوربية ذاتها او في بعض جزر البحر المتوسط او في بلد من بلدان شمال أفريقيا [43]لا سيما بعد ان رأوا بان الدولة العثمانية اصبحت في عداد الاموات ورأوا انه ليس من العدل ان يقسم الأرث بنسب غير متكافئة بين دول اوربا الكبرى على حساب ايطاليا بعد ان الت مصر وقناة السويس إلى بريطانيا ، كما ان تونس التي طالما كانوا يتطلعون اليها بشغف التهمتها فرنسا ، ثم ينطلقوا ثم ينطلقوا جنوبا وشرقا

---

[38] سياسي ايطالي ،ولد في مقاطعة كوينر ،اصبح موظفاً حكوميا حتى عام 1882 وعضوافي البرلمان ممثلا عن الحزب االليبرالي ووزيرا للمالية عام 1889 ،ورئيساً للوزراء في ايار 1892 حتى تشرين الثاني 1893 ، وفي المرة الثانية من تشرين الاول لغاية 1903 ،وفي ايار 1906 لغاية كانون الاول 1909 للمرة الثالثة ، اتسمت سياسته الداخلية بالتصالح مع الكنيسة ، واما الخارجية فأنها اتسمت بمحاولاته لتعزيز علاقات مع ايطاليا مع النمسا، وعند تراسه لمجلس الوزراء في المرة الرابعة في 1911 تمكن من ضم طرابلس إلى الاراضي الايطالية، عرف بمهاراته وذكائه في الدراة شؤون البلاد،وانتخب رئيسا للوزراء للمرة الخامسة في 1920 بالمر: المصدر السابق ص330 ، John and jnen nex stoke : europe the modern world P.77

[39] john William .The political of the Italian Army .oxford university.press pp124-125

[40] زاهر رياض ،استعمار القارة الافريقية ،ص255.

[41] المصدر نفسه ،ص256.

[42] بيير رونوفن ،المصدر السابق ص13، عبد الرزاق مطلك الفهد ،حركة التحرر الوطنية الافريقية من بدية السيطرة الغربية حتى الاستقلال ، مط جامعة الموصل ،1985 ،ص28

[43] محمد فؤاد شكري ،السنوسية دين دوله ، دار المعارف .القاهرة ،1948،ص103.

نحو افاق اخرى ، لان النظام الايطالي الجديد في عهد الوحدة الايطالية كان يتحتم عليه الحصول على شاطئ بالقارة الافريقية يستوعب اعداد كبيرة من المهاجرين الايطاليين [44].

ادت الأحزاب السياسية دورنها في بث الروح تلاستعمارية ، فقد وعد اليساريون الذين تسلموا زمام الامور في ثمانينيات القرن التاسع عشر الجماهير الجماهير برفع مستوى معيشتها وأيجاد حلول للمعضلات الاقتصادية بواسطته التوسع في أي مستعمرة ، وقد ساعد ادعياء اليسارية الذين نصبوا انفسهم للدعاء عن حقوق الانسان على فكرة الغزو الاستعماري ، فقد اعلن زعيم الماركسيين الايطاليين انتولا بريولا (Anttola Biryola)ان بلاده فاتتها فرصة الاستيلاء على ارض ذات مجال حيوي كما وأعلن جيوليتي Geolitti انه لم يعد يحتمل أن يهاجر الطليان إلى تونس وأمريكا سعيا وراء الرزق مادامت تونس صعبة المنال لبواعث سياسية ، وبما ان المهاجرين إلى أمريكا سيذوبون في مجتمعات أخرى فأن حكومته ترى أن يحول مجرى الهجرة إلى ليبيا حتى تخلق من المهاجرين كيانا ثابتا ومجتمعا إيطاليا صرفا ، ونواة في ارض ستصبح عما قريب إيطالية ، فبدأ النشاط الإيطالي الاستعماري يدب رويداً واخذ الخبراء يخططون لهذا الهدف ، كما وأخذت الصحافة تشيد بالتوسع وتدعوا أليه بحماس ، فضلا عن دور زعماء الأحزاب الذين اخذوا يشغلون أذهان اتباعهم بأحلام التوسع و إعادة بناء مجد روما القديم ، واخذ الخطباء يحثون على ألغزوا في المدن الكبرى ، ويقاطع الرعاع كلماتهم بهتاف التأييد بحماسة بالغة ، واخذ مصرف دي روما (De Rome Bunk) يصرف الأموال وينفق بواسطة البعثات التبشيرية على شراء الأراضي وبناء الكنائس والأديرة في كل مدينة او قرية يستوطنها الإيطاليون وأصدرت صحيفة إيطالية (ساعة طرابلس) التي ادت دورها في هذا المضمار[45] .

نوهت الحكومة الايطالية بالغزو على الوجه الآتي ((إذا أردنا ان نربط الصحراء ببلادنا لتكون جزءاً منها لابد من رسامين وسواعد ، لان الآلاف من النازحين إلى تونس وأمريكا سعيا وراء العمل يجب ان تغير وجهتهم إلى ارض مقابلة وعلى مرمى البصر منا لكي تكون للوطن الإيطالي[46]))

ساعد التنافس الاستعماري البريطاني –الفرنسي ،إيطاليا في أتشاء إمبراطوريتها في شرق أفريقيا وشمالها حيث بدأ توجهها الاستعماري لحل مشكلاتها الداخلية العديدة[47] ولعل من ابرز هذه المشاكل ايجاد مستعمرات لنفي السجناء ولابعاد اعداد كبيرة منهم إلى تلك المستعمرات حيث ورثت الدولة الجديدة عددا كبيرا من السجناء وقد تضاعفت العدد حينما اتخذت الحكومة الإجراءات القانونية ضد عصابات السلب فملأت السجون بالآلاف من الأشقياء حتى بلغ عددهم بعد احتلال روما حوالي 17 الف سجين[48] .

ترجع الجذور التاريخية للمصالح الاقتصادية والثقافية الإيطالية في ليبيا إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأ التفكير في إمكانية التدخل الإيطالي في ليبيا إلى بداية افتتاح قناة السويس 1869 ، فقد أدى هذا البحث إلى تقوية نزعة إيطاليا الاستعمارية ونمى اتجاهاتها لإيجاد موطئ قدم في البلدان المطلة على البحر المتوسط . وكان لمصرف دي روما دوره المهم في ذلك [49]كما وتأثرت حركة التجارة في إيطاليا بعد افتتاح قناة السويس و أصبحت تنافس دولا قوية تمتلك أساطيل كبيرة ، وقوى التوجه الاستعماري في إيطاليا بتأثير النزعة الاستعمارية التي سيطرت على عموم أوربا ،فإيطاليا قد لا تستطيع ان تدخل ميدان الاستعمار وتتبوأ المكان اللائق كخليفة لمجد روما ما لم تمتلك من مستعمرات و أسواق ، وقد اكد كريسبي في مجلس النواب الإيطالي في أيار 1882 بأن المستعمرات ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة ، و أضاف بان إيطاليا لا تستطيع البقاء مكتوفة الأيدي وتسمح للدول الأخرى بامتلاك جميع أجزاء العالم المتخلف[50] .ورفعت السياسية الإيطالية شعارات اعتبرت هذا التوجه ضرورة

---

[44] محمد عبد الرزاق مناع :جذور النضال العربي في ليبيا ،ط دار مكتبة الفكر طرابلس 1972 ،ص13.

[45] المصدر نفسه ،ص14-15

[46] محمد عبد الرزاق مناع : جذور النضال العربي في ليبيا ،ط دار مكتبة الفكر طرابلس ،1972 ،ص16.

[47] مصطفى كريم ،مسألة غزو ايطاليا الأستعماري لليبيا ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد 6لسنة 1976،ص193.

[48] محمد مصطفى بازامة ،،بداية المأساة ،المط الاهلية ،بنغازي 1961 ،ص8.

[49] د.خليل ابراهيم احمد،تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، مط جامعة الموصل ،الموصل 1987،ص64

[50] خليفة عبد المجيد المنتصر :ليبيا قبل المحنة وبعدها ،مصلحة المطابع ،طرابلس 1963،ص 12-13

لتشغيل اليد العاملة ووجوب توفير مكان تحت الشمس للشعب الإيطالي ، واقتفاء أثار روما الخالدة واسترجاع مجدها ، وفضلا عن ظهور بعض الشخصيات التي آدت دورا بارزا في السياسة الاستعمارية ، حيث كانوا يعتقدون بأن التوسع الاستعماري بعد عاملا أساسيا في حل المشاكل المستعصية وفي مقدمتها ازمة البطالة التي كانت تعصف بالحكومات في إيطاليا ، اذ تعاقبت بين 1887-1911 ست عشرة وزارة ، وعلى الرغم من اختلاف السياسين باختلاف احزابهم فأنهم كانوا يلتقون على صعيد واحد وجوب توجه إيطاليا للأستعمار والتوسع أمثال كريسبس وبوليتي وبيلو وجيوليتي [51].

وعن علاقة إيطاليا بشمال أفريقيا فأنها كانت ترجع إلى العصور السالفة حيث مد الرومان نفوذهم إلى افريقيا الشمالية ، حتى ان البحر المتوسط كان ينظر اليه على انه بحيرة رومانية ، وحين اتجهت أنظار الدول الاستعمارية إلى الشمال الافريقي منذ بداية العصر الحديث ، كانت إيطاليا تتطلع إلى ان تؤدي هي الاخرى دورها في هذا الميدان بحكم موقعها الجغرافي وبحكم صلتها القديمة ، الا ان ظروف إيطاليا الخاصة قد تركت المجال لغيرها من الدول المنافسة لها في شمال افريقيا لتسبقها في تحقيق أطماعها ، فقد انشغلت بتحقيق وحدتها[52] وأن احتلال فرنسا لتونس في سنة 1881 كان ايضاً له اثره في إيطاليا ‘فقد اعتبرته ضربة قوية لمصالحها في المتوسط وأدى إلى خيبة املها [53].

وكان هذا الشعور أقوى العوامل التي دفعت الايطالين للعمل على بسط نفوذهم في منطقة البحر المتوسط وشرق أفريقيا ، مما ترتب عليه قيام مستعمرة إرتيريا والصومال الإيطالي واتجاه الأطماع إلى أثيوبيا ،ولم يوقفها عند حدها ألا هزيمتها في معركة (عدوة) في اذار 1896[54] .ولكن لماذا لم تتخذ إيطاليا خطوة حاسمة في ذلك الوقت لاحتلال ليبيا لاسيما بعد احتلال فرنسا لتونس مباشرة بل اتجهت نحو شرق أفريقيا لممارسة نشاطها الاستعماري ، واجلت الخطوة النهائية في ليبيا إلى وقت اخر .

يمكن ان يعزى ذلك إلى الاسباب آلاتية :

أ) بادرت الدولة العثمانية بعد احتلال فرنسا لتونس إلى ارسال تعزيزات إلى ليبيا ،فرأت إيطاليا ان تتمهل إلى ان يحين الوقت المناسب حتى لاتصطدم مع الدولة العثمانية خاصة وان هذا كان رأي بريطانيا أيضاً في ذلك الوقت فقد أرسل كريسبي رئيس وزراء إيطاليا عدة رسائل إلى الدول الاوربية بعد احتلال تونس ، منها إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد سالسبوري (Salisbury 1830- 1903) وقد رد عليه سالسبوري قائلاً ((بأن طرابلس الغرب بلا شك من نصيب إيطاليا ... [55]) .

ب) ان ظروف مصر واملاكها في السودان وعلى سواح البحر الاحمر وتطور العلاقات بين الدول الاستعمارية التي كانت لها أطماع في هذه المنطقة من أفريقيا وفي مقدمتها بريطانيا ،شجعت إيطاليا على الاتجاه للشرق أفريقيا، فقد كان نشاطها هناك يلقى تأييداً من بريطانيا التي رات ان من مصلحتها ان تساند إيطاليا وتؤيد نشاطها في هذه الجهات وبذلك يمكن ان تتخذها حليفاً لها في المسألة المصرية ، فقد كان الفرنسيون يضغطون على بريطانيا منذ احتلالها لمصر في 1882 ، ويحرجونها للجلاء منها أو لتحدد تاريخا معيناً لذلك ، وظل الأمر كذلك حتى عقد الاتفاق الودي (Entente Cordiale)بينهما سنة 1904 وأن وجود إيطاليا في شرق القارة الأفريقية يمكن أن يكون درعا لمقاومة الحكومة الإسلامية في السودان فضلاً عن وقوف إيطاليا في وجه الأطماع الفرنسية في شرق افريقيا [56].

وتجدر الإشارة إلى ان اتجاه إيطاليا هذا كان مجرد تأجيل للخطوة المرتقبة في ليبيا ،إذ انها كانت ترى في شمال افريقيا وليس في شرقها المجال المناسب لتوسعها ، ورأت من الأفضل التقارب بين

---

(51) احمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبل ألاحتلال الايطالي او طرابلس الغرب في اواخر العهد العثماني ،ليبيا 1971 – ص327 .

(52) شوقي عطا الله الجمل ، المغرب العربي الكبير ،ص369.

(53) Tunis the Great Power London 1943.124. Safwat.m

(54) شوقي الجمل تاريخ كشف أفريقيا وأستعمارها ، القاهرة ،ص343-344.

(55) الطاهر احمد الزاوي في جهاد الابطال في طرابلس الغرب ، 1950 ،ص27.

(56) Hollis Christo Pher: Italy in Africa . london.1941p21

سياستي بريطانيا وفرنسا واتفاقهما على تغاضي كل منهما عن الاخرى فيما يتعلق بمصر والمغرب الأقصى ما يضمن عدم معارضة أي من الدولتين لنشاط إيطاليا في ليبيا [57].

حققت صناعة السيارات التي حصلت على مواقع مهمة في السوق العالمي نجاحات ملحوظة وازداد عدد العمال المشتغلين في المعامل وآدت دوراً بارزاً في تقدم الاقتصاد الوطني في إيطاليا ، كما ازدادت إمكانية الإيطالين في تجهيز المؤسسات الصناعية بالطاقة والمعدات التكنيكية وبذلك فقد احتاجت إيطاليا إلى المزيد من الأسواق لتصريف منتجاتها [58].

ازدهرت التجارة الداخلية والخارجية وتحسنت طرق المواصلات ،فقد ازدادت حمولة الاسطول التجاري الإيطالي في المدة 1860-1910 من عشرة آلاف طن إلى 600الف طن ، وكانت البضائع الايطالية مفضلة ومتداولة في ليبيا بدرجة انها كانت تطغى على تجارة غيرها من البلدان الاوربية المتنافسة بعد بريطانيا ، وذلك بسبب رخص سعرها وسهولة إيصالها إلى السوق وفيما يخص السك الحديد فقد ازداد طولها من 1180 كم إلى 17الف كم ، وارتفعت الثروة العامة التي كانت تقدر في 1880 ب 46 مليون ليرة إلى 52 مليون ليرة في عام 1900 وتجدر الاشارة إلى ان اهميتها لم تكن كبيرة اذا وضعنا جانبا نسبة زيادة السكان في نفس الحقبة الزمنية ، حيث ازدادت بنسب عالية تقدر باربعة ملايين نسمة مما ادى إلى اخلال التوازن السكاني وبدأ عملية الهجرة [59].

اخذت عملية الانتاج وراس المال تزداد في ايطاليا وتسير بوتائر سريعة منذ بداية القرن العشرين وتقدمت في مدارج السياسة العالمية حتى اصبحت ذات كلمة مسموعة في المجموعة الدولية ، وزدات هذه العملية شدة بعد الازمة الاقتصادية (1906-1908) نتيجة زيادة النمو السكاني ، فقد ضاقت شبه الجزيرة الايطالية بسكانها الا ان هذا التقدم والتطور جاءا متأخرين مقارنة بالبلاد الاوربية المتقدمة [60].

بلغت الازمة الاقتصادية الايطالية بحيث لم تتمكن الحكومة من ايجاد حلول للمشاكل العمالية في الشمال الصناعي ، كما وكانت المشكلة في الجنوب الزراعي كبيرة ايضاً حيث كان عدد الفلاحين المتذمرين في إزدياد وذلك لقلة الأراضي الزراعية لاسيما الخصبة منها مقارنة بالنمو السكاني المتطور .

لذا اخذت الحكومة تبحث عن مستعمرات لها لنقل الفلاحين والعمال الفائضين [61].اثرت أزمة (1906-1908)بشكل خطير في النواحي المالية والتجارية والصناعية ، حيث ادت إلى ان تعلن اعداداً كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إفلاسها [62].

---

(57) شوقي الجمل المغرب العربي الكبير ،ص271.

(58) علي حيدر سليمان ، تأريخ الحضارة الاوربية ،القاهرة ،ص353. R.W breach documents and and des cription in Europe History .p133 .

(59) Breach :Document and disruption .p134 .

(60) edwarding ram. nationad and inter national political in the middle east .london .1968pp.60-61 . .

(61) محمود جلال الدين الجمل ،اوربا في مجرى التاريخ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1969 ،ص463 ، . 134p breach:document .

(62) ياخيموفيتش :المصدر السابق .ص25.

المبحث الأول

الأوضاع العامة في ليبيا والاهتمام الإيطالي

عاد الحكم العثماني المباشر إلى ولاية طرابلس الغرب بانتهاء حكم الآسرة القرمانلية[63]عام 1835 واستمر حتى 5تشرين الأول 1911 عندما احتل الإيطاليون البلاد وانهوا الحكم التركي الذي حكم ليبيا 360 سنة .جاء هذا الحكم المباشر بعد أن ضاق المواطنون ذرعا لما ساد البلاد من فتن واضطرابات حرمتهم الاستقرار المنشود ، وان غالبية اهل الولاية نظروا إلى مجيء العثمانيين من اسطنبول نظرة شك وتردد ،حيث لم يقدموا بما يرضي آهل الولاية من أعمال مفيدة تأخذ بيدهم إلى التقدم والازدهار ، لذلك سرعان ما نصب أهل الولاية الدولة العثمانية العداء و أبو الخضوع للسلطة الحاكمة لان الحكم العثماني عند عودته للبلاد لم يحاول التغيير مما أدى إلى سخط الشعب [64].

استمر الحكم العثماني الأخير في الولاية ما يقرب من سبعة وسبعين عاما ، تولى الحكم خلالها ثلاثة وثلاثون واليا تراوحت مدة ولاية بعضهم بين سنة وعدة شهور ، وكان أول هؤلاء الولاة هو رؤوف باشا ، وقد توالى مجيء الولاة بعده ، وكان منهم يأتي ولا يكاد يستقر حتى يصدر فرمان بعزله وتولية غيره ، لذلك كان الوالي يسعى بمجرد وصوله إلى البلاد في جمع اكبر قدر ممكن من المال لانه يعلم مسبقا أن بقاءه في منصبه لا يدوم كثيراً[65] .

صرف الولاة العثمانيون كل وقتهم في ولاية طرابلس الغرب في محاولات مستمرة للقضاء على ثورات أهل البلاد لا سيما التي قامت في معظم أنحاء الولاية فقد تزعم عثمان اغا الثورة في مصراته وفي يفرن في بالجبل الغربي فقد كان قائد الثورة (غومة المحمودي) وفي فزان عبد الجليل سيف النصر ، وكانت هذه الثورات مظهرا من مظاهر حب الحرية لدى القبائل العربية في ليبيا ورفض الخضوع للسيطرة الاجنبية ،ونجحت في اجهاد سلطة الحكومة العثمانية في الولاية وأضعافها ، وكان ولاء أهل الولاية عربياً لا عثمانيا.فقد كان غومة المحمودي ثائراً باسم القومية العربية ضد الاحتلال العثماني كما وكانت ثورة 1881 قومية قامت احتجاجاً على الاحتلال الفرنسي لتونس و أخرى في مصر 1882 ضد الاحتلال البريطاني لمصر ، وان كانت قد فشلت في تحقيق أهدافها وهي التخلص من الحكم العثماني و إقامة حكومة محلية من أهل البلاد ، ويعود ذلك حسب رأي نيقولا زيادة إلى التنافس والصراع الذي كان يحدث بين زعماء هذه الثورات وجهلهم بالطرق الكفيلة لنجاحهم وتحقيق أهدافهم إلى جانب المجاعات التي كانت تصيب البلاد فتؤثر على هذه الثورات ومن ولاء الناس لها والتفافهم حولها [66].

لاقت الولاية كثيرا من الإهمال من جانب الدولة العثمانية وولاتها في الناحية الاقتصادية والعمرانية ونواحي العدل كما لاقت الإهمال في نواحي الصحة والتعليم لاسيما المعارف العصرية ، فضلا عن ذلك كانت السلطات العثمانية وبأمر من السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) تقوم

---

(63) حكمت ولاية طرابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وعلى وجه التحديد في المدة الواقعة بين 1711-1835 وبأستثناء المدة من 29 تموز 1793 –19ك 1795 التي حكم طرابلس احد المغامرين المسمى علي الجزائري او علي برغل . (ياخيموفيتش :المصدر السابق .ص34).

(64) رأفت الشيخ ، في تاريخ العرب الحديث ، ط4، دار الثقافة والنشروالتوزيع ، القاهرة 1983 ، ص110.

(65) رأفت الشيخ ، في تاريخ العرب الحديث ، ط4، دار الثقافة والنشروالتوزيع ، القاهرة 1983 ، ص110.

(66) نيقولا زيادة ،ليبيا في العصور الحديثة ،دار الفرجاني ،طرابلس 1966،ص56.

بتجريد الأهالي من السلاح ف طرابلس الغر ب، وتفتيش الزوايا السنوسية [67]، لضبط ما يحتمل أن يوجد بها من أسلحة [68].

استمر العثمانيون في حكمهم الذي اتسم بالفوضى ، وفرض الضرائب ، وعدم الاهتمام بالإصلاح ،فتفشى في الشعب الجهل لقلة المدارس ، وتمكن الفقر منه لقلة التجارة والزراعة و انعدمت الصناعة وكثرت فيه الأمراض لقلة الأطباء والمستشفيات ،ويمكن القول بأن الدولة العثمانية سهلت على إيطاليا احتلال ليبيا ، فسحبت جيشها وسلاحها ، أبقيت حامية صغيرة فيها ،وبقي الشعب في جهله وفقره ومرضه وقلة وسائل دفاعه ،بقي وحده أمام جيوش و أساطيل وطائرات إيطاليا التي أخذت تضرب القرى و الأرياف بقنابلها[69] .

وصف الأستاذ مجيد خدوري الأوضاع العامة في ليبيا قبل الاستعمار الإيطالي بأنها كانت متردية وأن الحكم العثماني فيها لم يكن محبوبا ، أشار إلى انه على الرغم من تأثر الليبيين بالدعوة الإسلامية الإصلاحية التي دعا أليها جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبدة من جهة والدعوة القومية التي حمل لواها مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني في مصر والصحافة المصرية من جهة ثانية ،ظل الليبيين على ولائهم للسيادة العثمانية ، إلا انهم كانوا يشعرون شعورا عميقاً بالحاجة إلى إصلاح الإدارة الحكومية وتحسينها ،لذا فأنهم رضوا بالانقلاب العثماني الذي قامت به الدولة العثمانية الفتاة في 1908 ، واقاموا حكما برلمانيا مثلت فيه منطقتا طرابلس وبرقة اللتان قاومتا اولئك الذين دعوا إلى الانفصال عن السيادة العثمانية وترتب على ذلك الحكومة القومية في ليبيا وغيرها من اقطار شمال افريقيا لم تكن رد فعلها ضد السيادة العثمانية على نحو ما تم في العالم العربي إلى الشرق من مصر ، بل كانت منسقة تماما مع السلطة العثمانية ومتعاونة معها[70] .

ولم ير دعاة الجامعة الاسلامية والقوميين على السواء في الباب العالي خصما لهم بعد ان اصبحت الجزائر وتونس ومصر تسيطر عليها دولة أوربية بل على العكس رأوا فيها نصيرا للحركات القومية في شمال أفريقيا واصبح الدين من اقوى الدعائم في ظهور القومية وتطورها في هذ المنطقة من العالم العربي ، وكثيرا ما كان دعاة القومية في شمال أفريقيا يستنجدون بسلطة الخليفة المقدسة لدعم القومية ومقاومة المناهضين والمعتدين عليها[71].

ومن الناحية العسكرية انحدرت القوة الدفاعية إلى الضعف التام ، واذا كانت الدولة العثمانية قد سارعت بعد احتلال الفرنسيين لتونس بأرسال عشرة آلاف جندي إلى ليبيا لحمايتها ، مما اضطر الايطاليين لان يؤجلوا اتخاذ الخطوة الحاسمة التي كانوا يرسمون لها ، الا انها عادت فسحبت معظم قواتها من ليبيا للقضاء على ثورة اليمن التي قامت قبيل الغزو الإيطالي لليبيا بمدة قصيرة مما اضعف حامية طرابلس وسهل الامر على ايطاليا احتلالها[72].

وكان لحقي باشا الذي كان سفيرا للدولة العثماني في روما دوره في سحب القوات العثمانية فبعد ان سأله المسؤولون في الباب العالي حينما حاولوا سحب القوات العثمانية من ليبيا لإرسالها إلى اليمن

---

(67) الزاوية :هي المكان الذي يجتمع فيه الاتباع للعبادة ونشر الدعوة السنوسية وارشاد اهالي البلاد المجاورة ،واصبحت مركزا للمقاومة الحقيقة ضد الاستعمار الايطالي خصوصا بعد ان تخلى عنها الباب العالي في في تشرين الاول سنة 1912 ،(زاهر رياض ،استعمار القارة الافريقية ،ص267).

(68) مصطفى عبد الله بعيو ،المجمل في تاريخ ليبيا ،القاهرة ،1948 ،ص107.

(69) الطاهر ،احمد الزاوي ،جهاد الابطال في طرابلس الغرب ،ص19.

(70) مجيد خدوري ،ليبيا المعاصرة ، ترجمة نيقولا يزادة ،بيروت ،1966،ص19-20،احمد حسين العلي ،حركة الاستقلال العربي 1908-1919،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية ،1980،ص9.

(71) شوقي الجمل ،المغرب العربي الكبير ،ص366.

(72) مجيد خدوري ،المصدر السابق ،ص21،ساطع الحصري ،محاضرات في نشوء الفكرة القومية ،مطبعة الرسالة ،القاهرة ،1951،ص186،شاكر محمود خضر ،الحركة الوطنية في اليمن ،الشطر الشمالي ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى الجامعة المستنصرية ،1981،ص26.

عن المخاوف من إيطاليا على ليبيا ، اجاب بالنفي وأضاف بأنه يمكن للدولة ان تسحب ما تشاء من حامية طرابلس لنجدة اليمن [73].

اننا نرى بان ما ذكره المؤرخون في هذا المجال لم يلغ عامل الاهمال واللامبالاة التي اتسم به الحكم العثماني لليبيا ، يضاف إلى ذلك ان العثمانيون كانوا على علم بأطماع ايطاليا في ليبيا ومع ذلك لم تتخذ الدولة العثمانية الاجراءات اللازمة لمواجهة مثا هذا الخطر واقتصرت قواتها على حامية طرابلس فقط .

كان في طرابلس في ذلك الوقت 40،000الف بندقية من النوع القديم ، استرجعتها الدولة العثمانية على وعد بأن ترسل بدلا منها بنادق (الموزر) من النوع الحديث ، لكنها لم ترسل شيئاً ، كما اخلت القلاع من المدافع والحرس ، فلم يبق في كل قلعة سوى ثلاثة من الجنود من غير ضابط بعد ان كان في كل قلعة 15 جنديا وضابطا واحداً، ولم يبق في ليبيا كلها الا خمسة الاف جندي بعد ان كان فيها نحو عشرين الفا [74].

تخلى العثمانيون عن واجبهم عسكريا في المقاومة في هذه الولاية ، لاسيما بعد ان اصبح الخطر الذي تتعرض له لم يكن خافيا على احد ، ويمكن القول بان الناس في طرابلس كان يشعرون ان التيارات الاستعمارية التي هبت على منطقة الشمال الافريقي اقتلعت اسباب الاطمئنان والحرية في الجزائر وتونس ، وهي في طريقها إلى ليبيا أيضاً [75]،فقد تنبه الطرابلسيون إلى أطماع إيطاليا وإهمال الدولة العثمانية لهم وبذلوا الجهود من اجل لفت نظر الحكومة العثمانية للدفاع عن هذه البلاد امام الخطر المرتقب ، الا انها لم تجد نفعا [76].وان الدولة العثمانية على ما يبدو لم يكن لها الرغبة ولا القدرة على التصدي الحاسم للاهداف والمصالح الإيطالية[77].

اهتمت إيطاليا كثيراً بليبيا فقد ارسلت اليها البعثات العلمية ، وكانت هذه البعوث في الحقيقة مكلفة بنشاط استعماري محض وفتحت المدارس ، وجعلت التعليم بالمجان لكل من الذكور وألاناث ، وتجدر الاشارة إلى ان المدارس العثمانية كانت تطرد بعض التلاميذ اما لقلة اماكن الدراسة او لعجزهم عن دفع المصاريف ، فكانت المدارس الايطالية تتلقاهم بالترحيب ، وكان ذلك مخططا محكما لتحقيق اطماع ايطاليا لتي اصبح نفوذها ولغتها تغلغلان في ليبيا بشكل ملفت للنظر ، وقد عارضهم في ذلك الوالي احمد راسم باشا معرضة شديدة ، ومع ذلك فقد تخرج عدد كبير في هذه المدارس منهم اليهود وغيرهم وصار عدد منهم تجارا يربطون معاملاتهم التجارية في ايطاليا ومنهم الموظفون ، واصبح تعلم اللغة الإيطالية يفتح المجال للعمل ويسهل امر الانتقال من السلطة العثمانية إلى الاستعمار الايطالي قدر عدد المتكلمين بالايطالية في طرابلس قبل الاحتلال الايطالي بنحو 30% من سكانها ، ولم يزد عدد المتكلمين بالتركية اكثر من 5%[78].

ارسلت ايطاليا بعثات للبحث عن المعادن ، فقد اكتشفت كميات كبيرة من الكبريت والحديد في شمال ليبيا ، كما واكتشفت معادن الرصاص والقصدير والزنك والفضة والذهب في الاماكن المؤدية إلى لواء فزان ، فضلا عن الملح البحري والملح الصخري حيث توجد طبقات مختلفة من الكارتاليت وهو من خامات البوتاس التي تصلح للاستغلال التجاري وتكثر في منطقة (سرت) والقسم الغربي من طرابلس ، كما تكثر رواسب النطرون (ايونات الصودا) بكثرة في إقليم فزان فضلا عن الجبس في طرابلس والحجر الجيري ، وتنقسم معادنها إلى الفلزية ومعادن الطاقة والبترول [79].

افتتح مصرف دي روما فرعا في طرابلس سنة 1905وجعل هدفه إقراض الفلاحين في طرابلس أموالا لتحسين أحوالهم الاقتصادية ولكن بفوائد وشروط مجحفة ، واخذ العمل بشراء الأراضي

---

[73] الدجاني المصدر السابق ،ص341.

[74] الطاهر الزاوي ،المصدر السابق ،48.

[75] شوقي الجمل ،المصدر السابق ،ص367.

[76] زاهر رياض ،الاستعمار الاوربي لافريقيا في العصر الحديث ،ص248.

[77] هاشم الملاح ،جهاد عمر المختار ، مجلة افاق عربية ، العدد 6-7،شباط 1981،ص233.

[78] شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير ،ص372.

[79] محمد عبد العزيز ، نهضة افريقيا ، الهيئة العامة للتأليف ،1971،ص96،ابراهيم احمد رزقانه ،المملكة الليبية ،دار النهضة المصرية ،الاسماعيلية ،ص245،محمود ناجي ،تاريخ طرابلس الغرب ،بنغازي ،1970،ص47.

الزراعية من الأهالي وبأسعار مغرية ، وفتح الإيطاليون له فرعا في نغازي واثنتي عشر مدينة أخرى في ليبيا خلال المدة 1908-1911 وشرعوا بالمحاولة بالسيطرة على تجارة ليبيا الخارجية من خلال شراء المنتوجات المحلية كالصوف والحبوب والجلود وتصدير المنتوجات الإيطالية إلى الأسواق الليبية ،كما قاموا بإنشاء مشاريع استيطانية في الأراضي التي اشتروها من الأهالي ،وقد أثار العمل الخوف في نفوس الليبيين من عواقب هذا التغلغل الاقتصادي ، الذي يسير إلى جانبه تسلل سياسي وثقافي من خلال تأسيس المدارس الإيطالية وتشجيع نشاط الإرساليات المسيحية والتجسس على أهل البلاد ومراكز الدفاع عنها[80].

تحولت طرابلس وبرقة في بداية القرن العشرين إلى أشبه مستعمرة إيطالية ، فقد كانت حتى 1908تحتل المركز الثاني بعد بريطانيا في التجارة ، حيث كانت تصدر أليها البضائع والنسيج والأخشاب والرخام والنبيذ والسكر والجبن والورق [81].وشجعت الأسر والأفراد على الهجرة والاستقرار فيها،كما وسعت الحكومة الإيطالية لدى السلطات لاقصاء رجب باشا الذي تسلم الولاية في 1904 لمناهضته النفوذ الإيطالي وتأسيس فرع المصرف في طرابلس لانه أدرك أن مثل هذه المشروعات الاقتصادية ما هي إلا أهداف سياسية لتحقيق أهداف أخرى ، وعليه فقد أوعزت اسطنبول بعد التشدد خوفا من القلاقل السياسية لذلك انشأ المصرف رغم معارضة له دون استصدار مرسوم من اسطنبول أو موافقة الحكومة المحلية واسندوا أدارته) أحد دعاة السياسة ، وقد كان مدير المصرف كثير التجوال في ليبيا لبث الدعاية birashyani(براشياني) (المغرضة والاطلاع على أحوال البلاد وكان يبذل المال عن سعة وفي كل مناسبة يتصل بالأعيان يتخذ منهم أصدقاء وسماراً [82].

قامت الخارجية الايطالية بنشر الدعاية في الخارج بواسطة السفراء والصحف (الدبلوماسية الايطالية) وذلك لتهيئة الرأي العام العالمي لقبول ما أضمرته إيطاليا نحو ليبيا ، وكان لهذه الدعاية اثرها . كما وشرعت حكومة اغوسيتني سنة 1887في ارسال القساوسة والجواسيس لموافاتها بالاوضاع هناك ، وقد وصل عددهم إلى 600 (ستمائة) قسيس وجاسوس[83].فضلا عن وجود جواسيس يرسمون سياسة ايطاليا امثال كريسبي وجيوليتي الذي تم الغزو الايطالي لليبيا في عهد وزارته [84].كما وسمحت الحكومة العثمانية اللايطالين بانشأ مكتب للبريد الايطالي ، وكانت هذه المكاتب منتديات يجتمع فيها سياسيو مصرف دي روما لتدبير الحيل للتعجيل بأحتلال طرابلس الغرب ، فقد أنشأت ايطاليا مكتبا للبريد في بنغازي ،ولم يكن البريد في الولاية العثمانية خاضعة للدولة ، بل للايطاليون الذين يرسلون بواسطته ما يريدون من رسائل وتقارير بغير رقابة ، كما كانت لهم سفينة تحمل البريد العثماني ، واتخذ منها وسيلة لتجسس فضلا عن كونه مشروعاً استغلالياً من الناحية الاقتصادية[85] .

كما قامت ايطاليا بأرسال بعثة عسكرية من عدة ضباط تحت شعار (بعثة علمية للبحث عن الأثار) وكانت المهمة الحقيقية لهذه البعثة ان تضع الخرائط الحربية لجميع المناطق التي تمر بها ، كما وارسلت في 1911 بعثة عسكرية اخرى من بين اعضائها ضباط من هيئة اركان حرب الجيش الايطالي بالملابس المدنية ، لعمل الخرائط والصور اللازمة تحت شعار (بعثة جغرافية) وعلل تجوالها في مختلف انحاء البلاد بهذا الستار العلمي ، وظلت تتجول في ليبيا حتى قامت الحرب[86] .

وبغية استمالة الطبقتين الفقيرة والمتوسطة قامت إيطاليا بيناء بعض المستشفيات والملاجئ الايتام كسبا لعواطفهم بما تبذله في سبيلهم من عناية كما[87] كما عين عدد كبير من اصحاب النفوذ في وظائف في مصرف دي روما وبدأوا يأخذون منهم مرتبات حسبما يقدمونه من خدمات ضد وطنهم ، وكان اذا استغنت جكومة طرابلس عن بعض الموظفين لخطأ يرتكبونه في حق بلدهم او لتصرف يتناهى مع العمل

---

(80) نيقولا زيادة ،المصدر السابق ،ص480،هاشم الملاح،المصدر السابق ،ص232.

(81) ياخيموفيتش،المصدر السابق ،ص41.

(82) Hollis Christopher .op.cit.p21 .

(83) حسن سليمان ، المصدر السابق ،ص219،ممدوح حقي ،المصدر السابق،ص57.

(84) الخليفة المنتصر ،المصدر السابق ،ص10.

(85) صلاح العقاد ، ليبيا المعاصر ، المطبعة الفنية الحديثة ،1970،ص12.

(86) طاهر الزاوي ،المصدر السابق ،ص31.

(87) الدجاني ، ليبيا فبل المحنة ،ص338.

، يسرع مصرف دي روما بتوظيفهم حتى اصبح كثير من الموظفين الليبيين يتصفون بعدم المبالاة اتكالا على حماية القنصلية الإيطالية [88].

خشيت إيطاليا من انقلاب الرأي العام ، فأنشأت مطبعة وصحيفتين تتحدثان باسمها وهما) Stelay Eachode Tripoli،(تدافعا عن السياسة الإيطالية في ليبيا مبينة بأن النشاط الاقتصادي ما هو إلا مؤسسات اقتصادية تجارية وأنها بعيدة عن السياسة الاستعمارية ، فضلا عن إصدار صحيفة إيطالية في طرابلس سميت بأسم (ساعة طرابلس) . كما أزداد الاهتمام بالجالية الإيطالية في ليبيا لأنها تمثل منطقة ارتكاز لها لأنها كانت قليلة العدد إذا ما قورنت بمثيلتها في تونس ومصر وكان جل هؤلاء من اليهود الذين جاءوا من نابولي وتوسكانة وسكنوا طرابلس ،وقد نشطوا بالأعمال التجارية ضمن إطار مصرف دي روما الذي تعدى الأعمال المصرفية العادية التي تعهد الشركات والتجارة بأنواعها . وقد كان في طرابلس وبرقة اكثر من ثلاثين ألف إيطالي من الحرفين والصناعيين[89] .هيأت هذه الأعمال ،الأذهان سواء في إيطاليا أم في خارجها لفكرة استيلاء إيطاليا على ليبيا وقد بلغ من قوة الدعاية الإيطالية إن صورت ليبيا بأن أراضيها مصدر خير وفير، حيث بدأ الشباب يتغنى بطرابلس الجميلة ، وكان العاطلون ينتمون الانتقال أليها في ظل امتلاك إيطاليا لها [90].

جابه الأهالي هذه المحاولات بمقاوم شديدة و أعربوا عن احتجاجهم ،فقد قدموا عريضة إلى الوالي العثماني بينوا فيها أن الدولة العثمانية منحت الإيطاليين امتيازات لمد سكك الحديد وغيرها من المنشآت وجاء في العريضة بأنه يستفاد من الأخبار البرقية الصادرة عن روما وما تكتبه الصحافة الأجنبية بأن امتيازي إنشاء ميناء طرابلس الغرب ومد السكك الحديد في الداخل منحت لشركة إيطالية ، وقد أيد صحة هذا الخبر سفير الدولة العثمانية في روما وأضافوا بأن الإيطاليين الذين يظنون انه لا نصير لنا ، نواياهم تجاه هذه الولاية معلومة فأن منح مثل هذه المشاريع الهامة للشركات الإيطالية يسبب لنا في المستقبل كثيرا من المشاكل [91].وطالبت العريضة بتأسيس شركات أهليه من الرأسمال المحلي للقيام بالمشاريع الهامة ، وحذرت من الاستعانة بروؤس الأموال الأجنبية وعلى بالأخص الإيطالية منها ، لان إيطاليا تستهدف من إنشاء تلك المشاريع التجسس على أهل البلاد والاستيلاء على الأراضي الزراعية نتيجة القروض المغرية التي تمنحها ، وما تكون نتيجتها إلا استيلائهم على الأراضي للتوسع بالولاية[92].

نبهت الصحف العثمانية والعربية مراراً إلى ذلك مثل (تعميم حريت) العثمانية والترقي والمرصاد و أبو قشة العربية مبينة الأخطار الناجمة على ترك النفوذ الإيطالي يتغلغل وينتشر في البلاد هذا الشكل دون جدوى ، وقد وصل الأمر إلى إن الحكومة الإيطالية كانت تتدخل لعزل الولاة الذين حاولوا الوقوف في وجه الأطماع الإيطالية ، فقد اظهر إبراهيم ادهم باشا الذي تولى الوزارة 1909 اتجاها إلى إصلاح الأحوال ، وطالب الدولة العثمانية بإرسال كميات من السلاح ليدعم قوة ليبيا الدفاعية ووقف في وجه مصرف دي روما في طرابلس وقد طلبت إيطاليا عزله ،فعزل في أيلول 1911[93] . ويقول الأستاذ رشيد رضا في هذا الصدد : "علمت من الثقاة في عاصمة دولتنا ...إن بعض المتفرنجين المارقين الذين نفثوا سموم العصبية الجاهلية يميلون إلى بيع أوربا بعض الولايات العربية التي في أطراف المملكة كطرابلس لأجل يرقوا بثمنها ولايات الروملي والأناضول [94].

---

(88) الطاهر الزاوي ،المصدر السابق ،ص32 ،شوقي الجمل ،المغرب العربي ،ص373.

(89) مصطفى كريم ،مسألة الغزو الايطالي لليبيا ، المجلة التاريخية المغربية ،العدد 6،لسنة 1976،ص193.

(90) عزيز سامح ،الاتراك العثمانيون في افريقيا ،ترجمة :عبد السلام أدهم ، مكتبة انجلو المصرية ،القاهرة ،ص214.

(91) الدجاني المصدر السابق ،ص342.

(92) بثينة عبد الرحمن التكريتي ،تطور الحركة الوطنية في ليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،مقدمة إلى الجامعة المستنصرية،1981،ص48.

(93) شوقي الجمل ،المغرب العربي ،ص48.

(94) رشيد رضا ،ماساة ليبيا ، مجلة المنار ،المجلد 14،ج1911،16،ص839.

ورغم مقاومة الاهالي كانت إيطاليا مصممة على حماية تلك المصالح ، فقد القى سان جوليانو وزير خارجية إيطاليا بياناً فقد أرادت إيطاليا من التغلغل الاستعماري في ليبيا مبرراً لاحتلالها وفق منطق المصالح آنذاك [95].

أثارت مطامع إيطاليا قلقا بالغا في اسطنبول ،ذلك ان فقدان طرابلس وبرقة يعني فقدان اخر لرأس جسر في أفريقيا ، انهيار أي امل في إعادة النفوذ العثماني إلى مصر انهيار تاماً ،كما ان أقتطاع هذه الاقاليم يؤدي إلى تشديد الازمة الداخلية في الدولة العثمانية ويضعف من قطاع الأتحاديين الضعيف أصلاً ، وشددت هذه الحقيقة من حدة النضال للاحتفاظ بهذه الاقاليم ، فدفعت الحكومة العثمانية إلى التخلي عن تساهلها المعتاد والدخول في نزاع طويل الامد مع الدوائر الحاكمة في إيطاليا فمنعت من بيع الاراضي إلى مصرف روما وتعرض الاشخاص الذين يعقدون الصفقات مع هذا المصرف إلى المحاكمة[96] .كما واحتجت السلطات العثمانية على ارسال البعثات الايطالية إلى طرابلس لإنها كانت تمارس أعمال التجسس وحدثت أكثر من مشادات عنيفة بين القنصل الايطالي والوالي العثماني أبراهيم باشا المعروف بميوله المعادية لايطاليا في سنة 1910 [97].

---

[95] ساطع ،الحصري ،البلاد العربية والدولة العثمانية ،بيروت ،1965،ص177.

[96] ياخيموفيتش ،المصدر السابق ،ص44.

[97] برقية إلى سازانوف ،17،في 1910/7/3،نقلا عن ياخيموفتش،المصدر السابق ص45.

المبحث الثاني

الاتفاقيات الإيطالية – الأوربية بشأن ليبيا وموقف الدول من احتمال اندلاع حرب إيطالية – عثمانية

قامت إيطاليا بالتفاوض مع الدول الأوربية المعنية بالتنافس الاستعماري لتحصل على موافقة بعضها ومساعدة بعضها الآخر للوصول إلى غايتها ، ولا سيما بعد أن اصطدمت باحتلال فرنسا لتونس في 1881 ، وبعد أن رأت عقم سياسة الانفراد ، واقتنعت بصغر شأنها في الميزان الدولي لقلة تجارتها وقلة خبرتها في محيط السياسة العالمية ، واتجهت إلى سياسة الأحلاف وعقد الاتفاقيات لضمان مصالحها في ليبيا[98] ، وقد أدت الدبلوماسية الألمانية دورها في تقريب إيطاليا لها ، حيث وجه بسمارك أنظاره نحو إيطاليا متيقناً بأن الطريق الصحيح للسلم الألماني هو التحالف مع القوى الجديدة ، وقد أدرك بأن إيطاليا ميالة ميلاً طبيعياً حسناً نحو ألمانيا ، إلا أنه لم يرغب أن يربط إيطاليا بألمانيا بتحالف إلا إذا انضمت إليه النمسا – المجر ، وتمكن بدهائه من أن يجمع شمل النمسا – المجر وإيطاليا في وقت كانت العلاقات بينهما متوترة وغير طبيعية بسبب تصادم المصالح حول (ترنت) و(تريستا) الإيطاليتيين وعلى السياسة على البحر الإدرياتيكي[99] .

ونظراً لشعور إيطاليا بعزلتها الدولية وغضبها لاحتلال فرنسا تونس ، ومن خلال ما جرى بينهما من اتهامات متبادلة استجابت إيطاليا بود لمقترحات بسمارك ووافقت على إيقاف الدعاية ضد النمسا في 1882[100] . وقد أحس الملك أومبرت الأول بالأخطار التي تحيط بمملكته ، فاتخذ إجراءات دفاعية بأن جعل حكومته تعقد معاهدة للمساعدة المتبادلة ، فاتجه في ميدان الاتفاقيات الدولية إلى ألمانيا والنمسا – المجر مدفوعة بنقمتها على فرنسا لاحتلالها تونس ، لأن روما كانت ترى من ذلك القطر العربي مجالاً مواتياً لتوسعها في شمال أفريقيا والبحر المتوسط ومهد أومبرت الأول لانضمام بلاده إلى الحلف الثلاثي فقد زار برلين وفيينا وتم تأليف الحلف ووقعت المعاهدة في 20 آيار 1882 ولمدة خمس سنوات[101] . ولا يمكن اعتبار دخول إيطاليا الحلف نصراً لها ، لأنها تنازلت عن كل حق لها في المطالبة بالمقاطعتين (ترنت وتريستا) اللتين كانتا تحت السيادة النمساوية – المجرية ، كما وإن الاتفاق المذكور لا يتضمن نصوصاً صريحة لها علاقة بأطماع إيطاليا الاستعمارية في ليبيا أو غيرها ، لأن الساسة الإيطاليين كانوا متلهفين لإيجاد حلفاء لهم في مواجهة فرنسا ، وقد نصت الاتفاقية على التعاون في حدود المصالح الخاصة ، ولا تشمل المستعمرات وقد أوضحت الحكومة النمساوية لإيطاليا في تموز 1882 بأن امتداد النفوذ الفرنسي لا يمكن أن يؤدي بطبيعة الحال إلى إخراج النمسا من رقادها ، مؤكداً هذا المفهوم[102] إذ إنها لم تحصل على الاعتراف بأفضلية المصالح الإيطالية في طرابلس وبرقة على الرغم من مطالبتها بذلك ومحاولتها بأن تجعل منها شرطاً أثناء المفاوضات عند انضمامها للحلف[103] ، إلا إنها تجاوزت هذه الشروط ونجحت في إضافة بعض الفقرات الجديدة إلى نصوص الاتفاقية باتفاقيات سرية جديدة توسيعاً وتقديراً لأحكامه من خلال تجديدها وتحديد مدتها في الأعوام بين 1887 – 1892 .

---

(98) بازامه ، العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا ، طرابلس ، 1965 ، ص18 ؛ محمد رفعت ، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ، القاهرة ، 1931 ، ص473 .

(99)Elliot Bismark , The Kaiser and Germany , P72.

(100) فرانسيس ونوار ، المصدر السابق ، ص200 .

(101) محمد قاسم ، التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، 1958 ، ص243 ؛ وينظر نص الاتفاقية في الملحق رقم (1) .

(102)Header , Op. Cit . P189.

(103) محمد السروجي ، الموقف الدولي ، والاحتلال الإيطالي لليبيا ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، العدد (22) لسنة 1968 ، ص27 .

جدد الحلف الثلاثي بعد مرور خمس سنوات على توقيع المعاهدة الأولى وذلك في 20 شباط 1887 في برلين حيث أضيف شرط إضافي في المعاهدة المجددة ، وسميت بالمعاهدة الثانية للحلف ، وقد نص البند السابع منها على المحافظة على الوضع القائم في البلقان وعدم احتلال أراضٍ فيها دون اتفاق مسبق ، وإن اتفاقاً على هذه الشاكلة يجب أن يقوم على أساس مبدأ التعويض المتبادل .(104)

تحويل الحلف تدريجياً من صفته الدفاعية إلى حلف عدائي موجه ضد فرنسا ، ويتضح هذا من المادة السرية التي أضيفت إليه عند تجديده في 1887 أكدت إنه في حالة قيام فرنسا بتوسيع ممتلكاتها في شمال أفريقيا ورأت إيطاليا إن ذلك يخل بالتوازن في البحر المتوسط اضطرت إلى التدخل في الأراضي التابعة لفرنسا أو الأراضي الفرنسية نفسها ، فإن وقعت الحرب فإن على الطرفين المتعاقدين مساعدة بعضها البعض .(105)

استطاعت إيطاليا إحداث تغيير لصالحها وذلك عند تجديدها الثالث لسنة 1892 ، إذ أكد البند التاسع من المعاهدة والذي كان متعلقاً بشمال أفريقيا ، على أن تتعاون الدول الحليفة مع الاحتفاظ بالوضع القائم في الشمال الأفريقي (برقة وطرابس) ، وإذا ما حدث وإن اعترفت الدولتان إيطاليا وألمانيا عقب دراسة وثيقة للحالة الدولية في تلك المنطقة بأن استمرار الوضع القائم مستحيل ، تتعهد ألمانيا بأن تساند إيطاليا في أي عمل إيجابي أو أي احتلال تقوم به الأخيرة للحصول على امتيازات ويكون هذا العمل من جانب إيطاليا لحفظ التوازن الدولي.(106)

تم تجديد الحلف بالمعاهدة الرابعة في 28 أيار 1902 بعبارات المعاهدة الثالثة نفسها ، كما وجددت المعاهدة الجديدة بالموافقة الضمنية في 1907 وفي 5 كانون الأول 1912(107) .

بدت روابط إيطاليا بالحلف الثلاثي ضعيفة ابتداءاً من مطلع القرن العشرين وذلك لأسباب عدة ، فقد بدأت علاقات إيطاليا مع فرنسا بالتحسن منذ عام 1896 حيث توصلت في هذا العام إلى حل مشكلة تونس (رعايا إيطاليا في تونس) وفي عام 1898 تم التوصل إلى معاهدة تجارية بين الدولتين أنهت الحرب الكمركية ، وفي عام 1900 اتفقا على إطلاق فرنسا يد إيطاليا في ليبيا مقابل إطلاق فرنسا في المغرب ، وفي عام 1902 تم التوصل إلى معاهدة بين الدولتين أكدت على وقوف الأطراف على الحياد ، وفي حالة تورط أحد الأطراف في حرب مع طرف ثالث ، كما إن علاقات إيطاليا مع النمسا – المجر (أخذت تتردى بسبب تصادم المصالح في منطقة البحر الأدرياتيكي ، وأخيراً أدركت إيطاليا إن الحلف الثلاثي لم يضمن لإيطاليا مصالحها في شمال أفريقيا وليبيا بالذات ، لكل هذه الأسباب أخذت تميل إلى أن تقترب من دول الوفاق الودي .(108)

تكثفت الدبلوماسية الإيطالية عشية الحرب (غزو ليبيا) فقد سعت إيطاليا إلى التفاهم مع بريطانيا التي استهدفت جعل ليبيا في حالة زوال الصفة العثمانية عنها تحت دولة لا تصطدم مصالحها مادياً مع بريطانيا ، كما تفعل فرنسا لأهمية موقعها الجغرافي ، حيث إن موقعها يمثل الحاجز بين تونس ومصر ، لذا ساندت إيطاليا لأنها ظنت إن وجود التوسع الإيطالي سيوازن التوسع الفرنسي الذي اشتد بينهما حول ليبيا ، كما وتستطيع بريطانيا إيجاد حل وسط ، وأخذت تمهد لذلك حينما عرضت على هرتزل زعيم الحركة الصهيونية تأسيس وطن قومي لليهود ، فقد فكرت الحركة بأجزاء من أفريقيا مثل أوغندا في شرق أفريقيا وبرقة في ليبيا(109) .

بدأت العلاقات بين إيطاليا وبريطانيا في المجال الاستعماري عندما طلبت الأخيرة من الأولى أن تشاركها في القيام بحملة مشتركة ضد مصر في 1881 ، غير إن إيطاليا رفضت الطلب(110) .

---

(104) كارلتون هيز ، المصدر السابق ، ص379 .

(105)Lois Snuder . Historical Documents, P.17.

(106)Crlton Hears , Op. Cit. P.339 .

(107) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص351 .

(108) صلاح العقاد ، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي ، ط2 ، ص50 ؛ عبد الوهاب القيسي وآخرون ، تاريخ العالم الحديث ، جامعة الموصل ، 1983 ، ص11 .

(109) خالد الشاوي ، مشروع الاستيطان اليهودي في برقة ، مكتبة قورينا للنشر ، بنغازي ، ص20 .

(110) زاهر رياض ، استعمار القارة الأفريقية ، ص259 .

سارت إيطاليا على مبدأ عدم إفساد العلاقات السياسية مع بريطانيا والمحافظة عليها منذ دخولها الحلف الثلاثي في 20 آيار 1882 وحتى عهد موسوليني الذي تخلى عنه ، وكان الاعتقاد الإيطالي نابعاً من اعتقادها ترى بأنه يمكن أن تكون الشواطئ الإيطالية في حالة الحرب تحت رحمة قنابل الأسطول البريطاني وقد بررت إيطاليا بهذه الحجة عدم وقوفها ضد بريطانيا.(111)

وشعرت بأن بريطانيا قد أمسكت بمنافذ البحر المتوسط بعد أن سيطرت على قناة السويس ومضيق جبل طارق ، وبعد سيطرتها على البحر بأساطيلها البحرية ، ولهذا حرصت على أن تظل علاقاتها طيبة معها(112) ، وبالمقابل فقد اتبعت بريطانيا سياسة إرضاء إيطاليا التي وصلت إلى القوة والوحدة وتطلب أراضي ما وراء البحار لإشباع النزعة الاستعمارية وأطماع أصحاب المصالح(113) .

طلبت إيطاليا في أعقاب مؤتمر برلين من السير سالسبوري الإيضاح عن وجهة نظر حكومته فيما إذا كانت نصوص المعاهدة البريطانية – العثمانية بشأن قبرص تقف حجر عثرة في سبيل غزو ليبيا ، فأجابت الحكومة البريطانية بلا تحفظ إنها رغم صداقتها للدولة العثمانية التي منحها جزيرة قبرص فإن التزاماتها اتجاه الدولة العثمانية لا تجعلها تمانع قيام إيطاليا بغزو ليبيا(114) .

استمرت العلاقات البريطانية – الإيطالية في التحسن حتى توصل الطرفان إلى التفاهم بينهما في 10 حزيران 1887 إذ اتصل رئيس الوزراء الإيطالي (كريسبي) بالحكومة البريطانية وأعلم رئيس وزرائها بأنه اتضح لإيطاليا بأن فرنسا تعمل على احتلال ليبيا ، وقد وافقه اللورد (سالسبوري) في رأيه وطلب منه التريث الحكيم ، ثم توصلا إلى عقد اتفاقية سرية في السنة نفسها أكدت على أن الطرفين سيعملان في المحافظة على الوضع القائم قدر الإمكان في الأوضاع القائمة في بحار المتوسط والأدرياتيكي والأسود ، وسيحولان دون حدوث تغيير يضر بمصالحهما عن طريق الإلحاق أو الحماية أو طريقة أخرى ، غير إنه إذا تعذر ذلك فسيتفق الطرفان على ما يجب عمله في هذا الشأن ، وستؤيد إيطاليا أعمال بريطانيا في مصر ومقابل ذلك ستدعم بريطانيا الأعمال التي تقوم بها إيطاليا في أية ناحية من سواحل شمال أفريقيا ولا سيما طرابلس الغرب وبرقة ، وفي حالة استيلاء دولة ثالثة على أي جزء من تلك السواحل وفي كل الأحوال سيساعد الطرفان بعضهما البعض في جميع الأمور التي تتعلق بالبحر المتوسط(115) .

حقق اعتراف بريطانيا بحقوق إيطاليا في شمال أفريقيا نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الإيطالية لأن الحكومة البريطانية ظلت مدة طويلة تعارض ضم طرابلس إلى إيطاليا ، وكانت تنطلق من مبدئها القديم الذي يقضي بالاحتفاظ بحرية العمل طالما كان ذلك ممكناً وعدم الارتباط بأية التزامات محددة وأبدت رغبتها في عدم الإساءة إلى علاقاتها مع الحكومة العثمانية دون ما حاجة لأن ذلك من شأنه أن يمنح ألمانيا – منافستها – في الدولة العثمانية ورقة رابحة إضافية.(116)

إن الخوف من الانفجار الإسلامي في المستعمرات في حالة حدوث انقسام جديد في الدولة العثمانية جعلت من الحكومة البريطانية أن تكون أكثر حذراً من الحكومة الفرنسية في مساندتها لأعمال إيطاليا ، فقد قال وزير خارجيتها (كرئ) في محادثة له مع السفير البريطاني في روما في 29 أيلول 1911 إزاء أعمال إيطاليا العدوانية أن وضع الدول التي لها كثير من الرعاية المسلمين في حرج .(117)

ومع ذلك فإن إيطاليا كانت تعارض بريطانيا في سياستها الخارجية عندما ترى بأنها لا تتفق ومصالحها ودبلوماسيتها ، فقد عارضت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية ، عندما حاول سالسبوري الضغط على السلطان عبد الحميد الثاني لوقف المذابح الأرمنية في أواخر القرن التاسع عشر

---

(111) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص352 .

(112) كمال الدسوقي ، تاريخ أوربا الحديث ، ص213 .

(113)Ajay. General History of Africa . P.747.

(114) محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر السابق ، ص15 .

(115) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، ص175، فرانسيس وينوار، المصدر السابق، ص200.

(116) ياخيموفيتش ،المصدر السابق ،ص56.

(117) المصدر نفسه ، ص64 .

وهدده باحتلال ميناء الحجاز (جده) على البحر الأحمر خشية تضارب المصالح الاستعمارية بينهما ، وأيدت النمسا إيطاليا في ذلك [118] .

امتازت العلاقات الدبلوماسية الإيطالية – البريطانية بأنها كانت جيدة لا سيما فيما تتعلق بقضايا شمال أفريقيا حيث طرابلس وبرقة ، وصرح وليتسدان Uelitsdan (ممثل بريطانيا) لفسكونتي فينسوستا Visconty Vensusta رئيس وزراء إيطاليا في المحادثات التي جرت بينهما والتي انتهت بتوقيع معاهدة ثنائية في 11 آذار 1902 التزمت فيها بريطانيا بالدفاع عن المصالح الإيطالية في طرابلس في حالة تغيير الوضع القائم في أفريقيا الشمالية وإنها تتمنى ألا يكون هذا التغيير مضراً بمصالح إيطاليا في ليبيا[119] . كما واعترفت بحق إيطاليا في احتلال ليبيا مقابل تعهد إيطاليا بمساندة بريطانيا في المسألة المصرية ووعدها بعدم اتخاذ خطوات ضد الإمبراطورية البريطانية سواءاً أكانت من جانب الحلف الثنائي (الفرنسي – الروسي) أم من الحلف الثلاثي (الألماني – النمساوي – الإيطالي) فقد حصلت إيطاليا على اعتراف مكلف من بريطانيا بحقها في امتلاك الولايات العثمانية ، فدخلت بذلك سياستها الاستعمارية في طور عملي جديد ، وجعلت ليبيا هدفها ، وحرصت على أن لا تخسرها كما خسرت تونس من قبل ، فلا يبقى لها منفذاً في البحر المتوسط [120] .

وفي تلك الأثناء نوقشت مسألة حدود مصر الغربية بين اللورد كري وزير خارجية بريطانيا وسان جوليانو وزير خارجية إيطاليا في سنة 1907 ، ويعد هذا بحد ذاته اعترافاً بمصالح إيطاليا الخاصة في برقة المحاذية لمصر وتحسنت العلاقات الاقتصادية بينهما في 1908 ولا سيما بعد أن اتفق ممثلو الأوساط السياسية وأوساط العمل في إيطاليا على التعاون الاقتصادي مع الرأس مال البريطاني في مصر . بيد أن هذه العلاقات كانت تتخللها تواترات في فترات كادت أن تؤدي إلى قطع العلاقات ، وكان لتقدم بريطانيا باتجاه برقة واستيلائها على واحات سيوه والبحرية والقرافرة أثر في ذلك ، إذ إن هذه الأعمال لم تكن لترضي إيطاليا وأدت إلى سخط الأوساط الإيطالية . [121]

أما العامل الذي رجح كفة الدبلوماسية الإيطالية فهو سعي الدبلوماسية الإيطالية لانتزاع إيطاليا من الحلف الثلاثي أو على الأقل جعلها محايدة ، فقد حدد المركز أمبريالي Imperiali سفير إيطاليا في لندن بأن موقف الدول من خطط إيطاليا لاحتلال طرابلس (سيحدد اتجاه السياسة الإيطالية في المستقبل) في 19 أيلول قائلاً (من المهم أن لا Nickelson وقد أيده (كرئ) في ذلك وكتب إلى مساعدة نيكلسون نقف الآن لا نحن ولا فرنسا ضد إيطاليا) [122].

وفيما يخص الدوائر البريطانية فإنها لم تكن لتعارض استخدام الحرب الإيطالية الليبية لتحقيق أهدافها الخاصة ، فقد كان هناك ما يدعو هذه الدوائر لأن تأمل في أن الحرب التي أعلنتها إيطاليا إحدى حليفات ألمانيا في الحلف الثلاثي على الدولة العثمانية سيوجه ضربة إلى نفوذ ألمانيا في الدولة العثمانية وتؤدي إلى تقوية النفوذ البريطاني برمتها ، كما وكانت تأمل أيضاً في أن تقضي عن طريق إيطاليا على القوة السنوسية التي أثرت في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أثراً ملحوظاً في كفاح القبائل العربية التحرري في شمال أفريقيا ضد المستعمرين الأوربيين[123] . قام المركيز أمبريالي بآخر محادثة مع السير (إدوار كرى) حيث أوضح بشكل أدق الموقف البريطاني على ضوء الأحداث الأخيرة ، وقد حصل السفير الإيطالي من وزير الخارجية البريطاني على التصريح الآتي [124] :

1. إن بريطانيا لا تنوي التدخل في الصراع .
2. إنها كانت تعترف وبموجب الاتفاقيات المبرمة مع إيطاليا بالأهمية الكبرى للمصالح الإيطالية في طرابلس .

---

(118) كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص301 .
(119) ياخيموفيتش ،المصدر السابق ،ص56.
(120)Louis Snyder . Op.Cit . P.17.
(121) المصدر نفسه ، ص56 .
(122) المصدر نفسه ، ص65 .
(123) ياخيموفيتش ،المصدر السابق ،ص65.
(124) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص19 .

3. إن بريطانيا ترغب في أن تنجح في الحصول على ما يرضيها .
4. إن إيطاليا بقرارها احتلال طرابلس تتحمل مسؤولية لا يمكن لأي كان التنبؤ بها للعواقب الخطيرة الناتجة عن هذا الإجراء وما يمكن أن يجره على السلم في أوربا أو الارتباك الذي يمكن أن ينتج لكل القوى بدء بريطانيا التي لها رعايا مسلمون كثيرون، وإنها تتمنى أن تجد حكومة الملك وسيلة تحمي بها مصالحها متماشية أكثر ما يمكن إحداث الارتباك والصعوبات للقوى الأخرى .

وإذا ما حللنا مضمون النقطة الرابعة نجد بأن تغييراً قد طرأ على الموقف البريطاني ، لأن المشكلة الطرابلسية تطورت بسرعة ، والنزاع على أبواب الانفجار ، والحكومة البريطانية أمام الوضع الخطير ، يجب عليها أن تقدم توضيحات أكثر أمام حرب وشيكة بين إيطاليا والدولة العثمانية ويمكن اعتبار ذلك عملياً ، تحذيراً موجهاً للحكومة الإيطالية ، لأن إيطاليا باستطاعتها الاعتماد على صداقة بريطانية وتفهمها وتبقى حرة في القيام بمثل هذا العمل الذي يناسبها ما دام لا يخل بالتوازن في أوربا إلا إن بريطانيا رغم اعترافها بصحة عمل إيطاليا فإنها تفرض عليها حدوداً، فقد حددت الموقف البريطاني في سنة 1902 القاضي بأن الضم الكامل والعنيف لطرابلس غير صحيح لما له من علاقة بوجود الرعايا المسلمين في المستعمرات البريطانية ، وأكد السير كري للمسؤولين الإيطاليين إن بريطانيا لا تستطيع قبول أية مسؤولية كانت في حالة ما إذا نتجت عن عمل إيطاليا عواقب خطيرة [125] .

لم يكن موقف بريطانيا من حرب طرابلس للعثمانيين موقف صديق ، بل موقف عدو شامت وكاره معاند[126] . فإن سالسبوري قد اقترح ضم إيطاليا طرابلس الليبية والبانيا بعد أن أصبح تقسيم أملاك الدولة العثمانية وشيكاً ، إلا إن ممثل ألمانيا وسفيرها في لندن هانز فيلد (Henz Fild) عارضه كان يعتقد بأن بريطانيا ستتدخل مع فرنسا وروسيا في Holshtine في ذلك فضلاً عن أن هولشتاين أفريقيا والشرق الأقصى ، كما وشك في أن سالسبوري في اقتراحه هذا ، إنما يريد أن يواجه ألمانيا وحليفاتها النمسا والمجر وإيطاليا لكي يقاتلوا من أجل المصالح البريطانية[127] .

أما الدبلوماسية البريطانية فقد انحازت عشية الحرب إلى جانب إيطاليا، إذ صرح القنصل البريطاني في طرابلس في آذار 1911 لقائد القوات العثمانية في لحظة توتر العلاقات العثمانية – الإيطالية ، بأن الحكومة العثمانية يجب أن لا تعير اهتماماً لما تكتبه الصحافة الإيطالية بشأن طرابلس ويجب أن لا تزيد القوات المسلحة في هذه المنطقة[128] وأيدت إيطاليا قبل بضعة أيام من قيام الحرب عندما طلب السفير العثماني في لندن توفيق باشا – يوم 26/أيلول/1911 من الحكومة البريطانية أن تستخدم نفوذها في روما للإمساك بإيطاليا عن القيام بأي عمل عسكري فأجابه وكيل وزير الخارجية البريطاني نيكلسون قائلاً إن الحكومة البريطانية ليس لها أي مبرر للتدخل في هذه القضية[129] . كما ورد عليه ادوار كري بأن الحكومة لا تنوي التدخل بأي صفة كانت في القضية الإيطالية – العثمانية حتى لو قامت إيطاليا في أقصى الحالات باحتلال طرابلس[130] .

بهذا الحادث عشية Nikendrove أخبر نيكلسون شخصياً السفير الروسي في لندن ينكندروف الحرب ، وأكدت بريطانيا لروسيا حيادها في قضية طرابلس في كلام جريء بين كري ونيكندروف حول المسألة نفسها ، وأعلن بأن رغبة الحكومة البريطانية هي أن لا تكون مضطرة إلى التدخل في هذه القضية رفض كري للمرة الثانية طلباً جديداً تقدمت به الحكومة العثمانية عشية إعلان العمليات الحربية ، حول توسطها في المسألة ، كما رفضت الحكومة البريطانية إن تضمن الكيان الإقليمي للدولة العثمانية ، وهو ما طلبته اسطنبول حتى ظهور نتائج العمليات الحربية[131] .

---

(125)B.D. vol. IX. Pt.285 . ص25 ؛ وينظر محمود العرفاوي المصدر السابق ،
(126) حسين لبيب ، تاريخ المسألة الشرقية ، مطبعة الهلال ، القاهرة ، 1921 ، ص116 .
(127) كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص301 .
(128) ياخيموفيتش ،المصدر السابق ،ص61.
(129) المصدر نفسه ، ص65 .
(130)B.D. vol. IX Pt1.P.286.
(131) ياخيموفيتش ،المصدر السابق ،ص65.

اغتنم سان دي جوليا نو لقائه يوم 3 تموز 1911 بالسير رينال رود Rinal Rodd سفير بريطانيا في روما ليعلمه إن إيطاليا يمكن أن تجد نفسها مضطرة إلى القيام بعملية في طرابلس لضمان حماية الإيطاليين المقيمين في هذه المدينة من الإهانات الموجهة إليهم ، كما وأبلغ الماركيز أمبريالي سفير إيطاليا في لندن وزير الخارجية البريطاني (كري) بنوايا إيطاليا في احتلال منطقة طرابلس في اليوم الذي وجهت فيه الحكومة الإيطالية إنذارها إلى الباب العالي وأوضح (كري) موقف بريطانيا في حالة نشوب حرب بين إيطاليا والدولة العثمانية[132] .

حذت بريطانيا حذو فرنسا فأعلنت حيادها في الحرب ، فضلاً عن ذلك أصرت على أن تتخذ مصر أيضاً موقف الحياد رغم إنها كانت تابعة رسمياً للدولة العثمانية ، وكان يمكن للدولة العثمانية أن تنقل عن طريق مصر قواتها المسلحة إلى برقة المجاورة لمصر والى طرابلس وكان موقف الحياد المصري لصالح إيطاليا .

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا لم تكن تنوي ممارسة حياد كامل ، بل حياد متعاطف مع إيطاليا في الحرب التي ستندلع بين إيطاليا والعثمانيين ففي برقية وجهها الماركيز أمبريالي Imperiali في 26/أيلول/ 1911 إلى سان دي جوليانو ذكر فيها محادثته مع نيكلسون وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، بأن الدوائر الدبلوماسية البريطانية ، على علم بالاستعدادات الإيطالية وإنه ينظر من حين لآخر أن تأخذ إيطاليا مبادرة عمل في الجزء الشمالي من أفريقيا وإنه ليس في نية بريطانيا العظمى إثارة صعوبات في هذا المجال .

وأما عن الدبلوماسية الإيطالية – الفرنسية فقد لاقت سياسة التوغل السلمي التي انتهجتها إيطاليا في شمال أفريقيا مقاومة من جانب فرنسا في بداية الأمر وذلك لأن طرابلس وبرقة كانتا على وشك أن تدخلا تدريجياً في دائرة الممتلكات الفرنسية والبريطانية وذلك بمقدار ما تتبع فيه سياسة التوسع الاستعماري التي كانت بريطانيا وفرنسا تمارسانها في شمال أفريقيا ، وأفريقيا الاستوائية في الثلث الأخير من القرن 19 ، فالاستعمار الفرنسي لم يقتنع بالسيطرة على تونس لذا استولت على منطقة بحيرة تشاد ومناطق أخرى في أفريقيا الاستوائية التي تتاخم طرابلس وبرقة من الغرب والجنوب في حين كانت الممتلكات البريطانية تتاخم برقة من الشرق ومن المعروف إن الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا في 1890 ، 1898 ، 1899 لغرض اقتسام مناطق النفوذ بين الدولتين في شمال أفريقيا ووسطها لم تشر مباشرة إلى طرابلس وبرقة ، بل على العكس من ذلك أعلنت الدوائر الحاكمة في كل من البلدين عن رغبتهما في احترام حقوق السلطان في هذين الإقليميين ، وعلى الرغم من هذه التأكيدات ، أخذت فرنسا تعمل بالتدريج على الاستيلاء على أطرافها البعيدة رغم احتجاجات الدولة العثمانية واعتراضاتها تبرم الأوساط الحاكمة في إيطاليا وسخطها ، وفيما يخص إيطاليا فإنها كانت تنوي في تونس إنها المنفذ الطبيعي لنشاط الإيطاليين ولبعث أمجاد الإمبراطورية الرومانية وقد وجهت أنظارها إليها قبل أن تتم وحدتها السياسية ، إذ كانت الجالية الإيطالية في تونس من أكبر الجاليات الأجنبية ،كما وكانت اللغة الإيطالية هي اللغة الأجنبية الأولى يستخدمها حتى المستوطنون الإنكليز من المالطيين ، وقد تميز نشاط القنصل الإيطالي (Pinne) فاستطاع أن يحصل للإيطاليين على عدة امتيازات في تونس منها امتياز استخراج الرصاص .

اغتنم جولياتو لقائه يوم 3 تموز 1911 بالسير رينال رود (Rinal Rodd) سفير بريطانيا في روما ليعلمه إن إيطاليا يمكن أن تجد نفسها مضطرة إلى القيام بعملية في طرابلس لضمان حماية الإيطاليين المقيمين في هذه المدينة من الإهانات الموجهة إليهم كما وأبلغ الماركيز أمبريالي سفير إيطاليا في لندن ، وزير الخارجية البريطاني السير ادوارد (كسرى) بنوايا إيطاليا في احتلال منطقة طرابلس في اليوم الذي وجهت الحكومة الإيطالية إنذارها إلى الباب العالي ، وأوضح (كسرى) موقف بريطانيا في حالة نشوب حرب بين إيطاليا والدولة العثمانية[133] .

حذت بريطانيا حذو فرنسا فأعلنت حيادها في الحرب ، فضلاً عن ذلك أصرت على أن تتخذ مصر أيضاً موقف الحياد رغم إنها كانت تابعة رسمياً للدولة العثمانية وكان يمكن للدول العثمانية أن تنقل

---

(132)B.D. Vol. IX . Pt1. P286 .

(133)B.D. Vol.IX Pt1. P266 .

عن طريق مصر قواتها المسلحة إلى برقة المجاورة لمصر والى طرابلس ، وكان موقف الحياد المصري لصالح إيطاليا[134] .

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا لم تكن تنوي ممارسة حياد كامل ، بل حياد متعاطف مع إيطاليا في في 1911/9/26 إلى Imperiali الحرب التي ستندلع بين إيطاليا والعثمانيين برقية وجهها الماركيز أمبريالي ساندوي جوليا مو ذكر فيها محادثة مع نيكلسون نائب وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، بأن الدوائر الدبلوماسية البريطانية على علم بالاستعدادات الإيطالية وإنه ينظر من حين إلى آخر أن تأخذ إيطاليا مبادرة عمل في الجزء الشمالي من أفريقيا ، وإنه ليس في نية بريطانيا العظمى إثارة صعوبات في هذا المجال [135] .

وأما عن الدبلوماسية الإيطالية – الفرنسية فقد لاقت سياسة التوغل السلمي التي انتهجتها إيطاليا في شمال أفريقيا مقاومة من جانب فرنسا في بداية الأمر ، وذلك لأن طرابلس وبرقة كانتا على وشك أن تدخلا تدريجياً في دائرة الممتلكات الفرنسية والبريطانية وذلك بمقدار ما تتبع فيه سياسة التوسع الاستعماري التي كانت بريطانيا وفرنسا ومارستها في شمال أفريقيا وأفريقيا الاستوائية في الثلث الأخير من القرن 19 فالاستعمار الفرنسي لم يقتنع بالسيطرة على تونس لذا استولت على منطقة بحيرة تشاد ومناطق أخرى من أفريقيا الاستوائية التي تتاخم طرابلس وبرقة من الغرب والجنوب في حين كانت الممتلكات البريطانية تتاخم برقة من الشرق ومن المعروف إن الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا في 1890 ، 1898 ، 1899 لغرض اقتسام مناطق النفوذ بين الدولتين في شمال أفريقيا ووسطها لم تشر مباشرة إلى طرابلس وبرقة ، بل على العكس من ذلك أعلنت الدوائر الحاكمة في كل من البلدين عن رغبتهما في احترام حقوق السلطان في هذين الإقليمين ، وعلى الرغم من هذه التأكيدات ، أخذت فرنسا تعمل بالتدريج على الاستيلاء على أطرافها البعيدة رغم احتجاجات الدولة العثمانية واعتراضاتها وتبرم الأوساط الحاكمة في إيطاليا وسخطها[136] .

وفيما يخص إيطاليا فإنها كانت ترى في تونس إنها المنفذ الطبيعي لنشاط الإيطاليين ولبعث الإمبراطورية الرومانية ، وقد وجهت أنظارها إليها قبل أن تتم وحدتها السياسية ، إذ كانت الجالية الإيطالية في تونس من أكبر الجاليات الأجنبية كما وكانت اللغة الإيطالية هي اللغة الأجنبية الأولى التي يستخدمها حتى المستوطنون الإنكليز من المالطيين ، وقد تميز نشاط القنصل الإيطالي (Pinna) فاستطاع أن يحصل للإيطاليين على عدة امتيازات في تونس منها امتياز استخراج الرصاص[137] .

ساءت العلاقات السياسية بينهما ، فقد أبدت إيطاليا عدم الرضى لامتداد النفوذ الفرنسي من الجزائر إلى تونس ، واعتبرت احتلالها لتونس في 1881 عملاً يمس بكرامتها وضربة قوية لمصالحها في حوض البحر المتوسط ، وأدى إلى شعور بخيبة الأمل في إيطاليا ، وحينما أمنت الأخيرة الجانب البريطاني اتجهت إلى ممارسة التضييق على فرنسا كرد فعل لها على احتلال تونس وبغية منعها من مد نفوذها إلى ليبيا ، فقد تبنى كريسبي عرقلة نشاطها في المغرب فعقد اتفاقية مع أسبانيا في 4 آيار 1887 حول المنطقة الحرة ، واتفقا مع سلطان مراكس مولاي الحسن على إعادة تنظيم الجيش المراكشي بمعاونة إيطاليا وإيفاد بعوث من المراكشيين إلى المدارس العسكرية الإيطالية ، وبناء طراد لحساب مراكش ، كما استطاع كريسبي من خلال وجود الجالية الإيطالية في فرنسا التضييق عليها بحجة الدفاع عن مصالحها لكي يحول دون بسط سيادة فرنسا التامة على تونس وضمن سياسة التضييق عليها وأخذت إيطاليا ترصد التحركات الفرنسية على طول الحدود التونسية – الليبية بواسطة خبرائها العسكريين هناك ، وفي الصحراء لتحول دون أي توسع فرنسي جديد ، حيث إن هذا التوسع سيؤدي إلى إضعاف مكانتها الدولية فحاولت بمعاونة الدول الصديقة أن تضغط على الدولة العثمانية لتحديد ممتلكاتها في تونس والجزائر إلا إنها فشلت ، لذلك اشتدت حملاتها الإعلامية ضد الأطماع الفرنسية في ليبيا والصحراء عام 1887 وبلغت ذروتها في 1896 - 1897[138] .

---

(134) ياخيموفيتش ،المصدر السابق ،ص65.

(135)B.D. Ibid , P.270.

(136)Header , Ocit, P.187 . 1931 صدى العهد ، جريدة حزب العهد ، العدد 158 ، 13 شباط ؛

(137)Denys Hay : The Italian Renaissan in its Histrical , P.186 .

(138)Safwat , M-Tunis and the Greet power , London , 1943 , p.124 .

خشيت فرنسا من تفاقم التوتر بينها وبين إيطاليا على الحدود التونسية الليبية إلى حرب يهدد وجودها في تونس والجزائر ، لذلك اضطرت إلى تطمين إيطاليا بغية تهدئة حدة التوتر والتأكد لها بعدم وجود مصالح فرنسية في ليبيا ، فقد نقل تورنيلي (Turenly) سفير إيطاليا في باريس رسالة المسيو Burjo( ) رئيس وزراء فرنسا إلى وزارة الخارجية الإيطالية التي تؤكد على عدم تفكير حكومة فرنسا بالقيام بأي شيء في ليبيا واكدت الرسالة "إن الذي يرجوه هو أن لا ينبعث من تلك البلدان انفجار الشعور الإسلامي الذي يشعل تونس ويمتد إلى الجزائر بالعدوى فيدخلها في غمار الحريق"[139] .

حاولت فرنسا أن تحول دون معارضة إيطاليا لها في تونس فأشارت إلى أنه في وسع إيطاليا أن تحتل طرابلس فتجد فيها خير العوض عن أطماعها في تونس وإنها لن تعترض عليها إذا أقدمت على مثل هذا العمل[140] .

وفي مقابل ذلك لم يكن موقف إيطاليا مستقراً وكان جو العلاقات في صالح فرنسا أكثر منه في صالح إيطاليا لتحقيق أطماعها في تونس ، وحاولت أن تقلع إيطاليا عن سياستها في مضايقة فرنسا لا سيما التي رسمها كريسبي[141] وأثر هذه الأحداث فقد أبرمت فرنسا اتفاقية سرية مع إيطاليا في 30 تشرين الأول 1890 أطلقت بمقتضاها يد إيطاليا في ليبيا ، وتعهدت بأن تحافظ على امتيازات الرعايا الإيطاليين في تونس مقابل سكوت إيطاليا عن الأوضاع السائدة في الشمال الأفريقي[142] .

تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين وقد أبرم الاتفاق المؤرخ في 14-1900/12/16 في روما بشأن المغرب العربي ومنطقة طرابلس[143] بين باريز (Gamille Barrer) سفير فرنسا في روما وفيسكونتي فيتوسغنا (Visconti Venosta) وزير الخارجية الإيطالي ، فقد استطاع فيسكونتي بجهوده التي بذلها أن يعقد اتفاقية سرية مع فرنسا في سميت باتفاقية باريز فيسكونتي (Barrer Visconti) تضمنت عدم منافسة فرنسا لها في ليبيا واستندت على اتفاقية 21 آذار 1899 من حيث إبقاء ولاية طرابلس خارج تقسيم النفوذ الذي قررته .

أما فيما يتعلق بطرابلس – برقة فقد رسمت حداً بأنه ليست لحكومة فرنسا النية في تجاوزه ، ولا يتدخل في مقاصدها أن يعترض مواصلات قوافل طرابلس مع المناطق المشار إليها بالاتفاقية ، كما نصت على أن تعترف فرنسا لإيطاليا بالأولوية في طرابلس وبنغازي وإذا أقدمت فرنسا على استحصال منافع جديدة في مراكش فسيحق لإيطاليا أن تقوم بما تراه من إجراءات في طرابلس وبرقة باعتبارهما تابعتين لها[144] .

واعتبرت إن مصير ليبيا يرتبط بمصير مراكش وتعهد الطرفان بعدم التعرض لأهدافهما المشتركة في مراكش ومنطقة طرابلس وكان الهدف من هذه التسوية إنهاء التنافس التسلطي عن طريق تقسيم النفوذ ، ولم تكتف الحكومة الإيطالية بذلك بل سارت في أول تشرين الثاني 1902 في طريق اتفاقية سياسية لتأكيد اتفاقية 1900/12/14 بينها وبين فرنسا بقصد إنهاء أية خلافات بين البلدين بخصوص مصالحهما في البحر المتوسط[145] ، وقد وقعها عن الجانب الفرنسي باريز سفيرها في روما وعن الجانب الإيطالي برينتي (Brinenti) وزير إيطاليا للشؤون الخارجية وذلك لدراسة الوضع القائم ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمصالحهما في طرابلس ، وفي المغرب اتفقتا على اتخاذ جانب الحياد في حالة عدوان مباشر وغير مباشر من قبل دولة واحدة أو دول متعددة[146] .

أثرت المصالح المادية تأثيراً واضحاً في ذلك التقارب ، فقد كانت إيطاليا ترغب في القيام بالعمليات التجارية للحصول على الدخل ، وكانت تعتقد بأنها لا تستطيع القيام بذلك بدون مساعدة السوق

---

(139) نقلاً عن بازامة : المصدر السابق ص22 .

(140)Denys Hay the Italian Renaissance , P.186.

(141)Jamison Italy Mediaval and Modern History , P.509.

(142) محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر السابق ، ص15 .

(143) ينظر الملحق رقم (2) في نهاية البحث .

(144)William Salamon , Italy Invthe Giolitty ERA , P.56 ؛ روسي ، المصدر السابق ص366

(145) ينظر الملحق رقم (3) في نهاية البحث .

(146)Nikshoy c Chatterj : Muddle of the middle east Vol. 1 P.217 .

المالي في باريس ، ولم تكن الحكومة الفرنسية ترغب في طرح السندات ما لم تحصل على ضمانات سياسية ، وزادت فرنسا من رسومها الكمركية إلى حد كبير مما أدى إلى الإقلال الكثير من صادرات إيطاليا لها وكانت هذه الأسباب الرئيسة التي دفعت الحكومة الإيطالية إلى تفسير التعهدات الموجودة في معاهداتها مع ألمانيا ، علماً بأنه لم يكن لديها التخطيط للانضمام إلى نظام معاد لألمانيا ، كما وكانت لا ترغب في التخلي عن الحلف الثلاثي، إذ إن ذلك يهددها بالوقوع تحت تبعية فرنسا ويجعلها تفقد الميزة التي يعطى لها تحكيم ألمانيا في حالة خلاف مع النمسا ، فضلاً عن إنها كانت محتاجة أشد الاحتياج للسوق الألماني لتصدير منتجاتها الزراعية[147] .

استغل ديلكاسيه (Dilcase) وزير خارجية فرنسا، الأزمة الاقتصادية في إيطاليا وحاجتها إلى رؤوس الأموال الفرنسية ووقع معها اتفاقية تعد بداية لإخراجها من الحلف الثلاثي، وصارحها بفكرة تعويضها بطرابلس الغرب ، لأن التفاوت بينها وبين تونس كبير جداً،كما إنها خشيت أن تخدش كرامتها ، لأنها أصبحت في عداد الدول الكبرى الحديثة وأكدت لها حسب اتفاقية 1900 بأن طرابلس وبرقة خارجة عن مناطق نفوذها، وتعهدت إيطاليا بعدم اتخاذ موقف معاد عند تجديد الحلف الثلاثي في 1902، وقد كانت أضعف الأطراف المشتركة في هذا الحلف وكانت تسعى للأكل على مائدتي الحلف الثلاثي والحلف الفرنسي – الروسي على حد تعبير ساسة أوربا ، لذلك لم يلبث أن أعطت وعداً بالالتزام بالحياد في الحرب التي قد تنشب بين المعسكرين وذلك نظير إطلاق يدها في ليبيا دون الارتباط بمسألة المغرب[148] .

تميزت العلاقات السياسية الأوربية بتشابك المصالح وبخصائص جديدة لا سيما في المدة ما بين 1901 – 1907 منها تهديد بالحرب بين ألمانيا وفرنسا وقيام نظام الوفاق والمحالفات بين الدول الكبرى وبالاتفاق الإيطالي الفرنسي في 1902 في وقت كانت إيطاليا عضوة في الحلف الثلاثي الخاص بتحجيم قدرات فرنسا وعزلها ، وبالاتفاق الفرنسي – البريطاني في 1904 ، والبريطاني – الروسي 1907 ، أما فيما يخص الاتفاق الفرنسي الإيطالي الخاص بتسوية الخلافات بينهما، فقد أخذت الارتباطات الدبلوماسية والعسكرية بين الدول خصوصيات جديدة، فإيطاليا بعقدها اتفاقاً سرياً مع فرنسا في 10 حزيران 1902 تعهدت بالاحتفاظ بالحياد في حالة قيام حرب فرنسية – ألمانيا حتى في حالة ما إذا قامت نتيجة استشارة مباشرة بالمبادأة وإعلان الحرب ، ولكن تقدير الاستشارة المباشرة تركت لتقدير الحكومة الإيطالية[149] .

تحسنت العلاقات بينهما أكثر وتقربت إيطاليا من فرنسا فقد وقفت إيطاليا في مؤتمر الجزيرة[150] في سنة 1906 إلى جانب فرنسا ، وحصلت منها على الضمانات السابقة بحرية تصرفها في ليبيا نتيجة موقفها هذا .[151]

قام رجال السياسة الإيطاليين بنشاط واسع في أزمة أغادير[152] فذكر باريز سفير فرنسا في روما تيتوني (Tettoni) السفير الإيطالي في باريس بضرورة تنفيذ اتفاقية 1902 متذرعة بموقف إيطاليا الودي تجاه قضية مراكش ، كما وطلبت من فرنسا موافقتها على إطلاع ألمانيا على تلك الاتفاقية التي

---

(147) جلال يحيى : معالم التاريخ الحديث ، ص454 .

(148)James Mcmillan : Dryfus to Degualle , political and society in France , P.316 .

(149)Birch : Britain and Europe , P. 111 .

(150) هو المؤتمر الدولي الذي عقد في 15 ك2 1906 في مدينة الجزيرة الخضراء الأسبانية على مضيق جبل طارق ، شارك فيه مندوبون عن بريطانيا وروسيا والنمسا – المجر وأسبانيا وإيطاليا فضلاً عن طرفي النزاع ألمانيا وفرنسا – استمرت مداولاته حتى نيسان 1906 ، أيد مندوبو المغرب والنمسا – المجر ألمانيا في حين أيد مندوبو الدول الأخرى فرنسا (روم لاند ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ترجمة نيقولا زيادة ، دار الثقافة ، بيروت ، 1963 ، ص92 – 93؛ تايلر ، الصراع على السيادة في أوربا 1848 – 1918 ترجمة هاشم كاظم نعمة ، مطبعة جامعة الموصل ، 1980 ، ص499) .

(151) نعمة السيد ، المغرب العربي ص194 .

(152) خلاصتها إن فرنسا احتلت مدينة فاس في أول تموز 1911 وأرسلت الحكومة الألمانية الطراد بانثر (Bannther) إلى ميناء أغادير على الساحل المراكشي على المحيط الأطلسي ، وأحدثت هذه الظاهرة الألمانية رد فعل في باريس وروما ولندن (كمال الدسوقي : تاريخ أوربا الحديث ، ص204) .

نصت على عدم بقاء مصلحة لفرنسا في طرابلس ولإيطاليا في مراكش ، (ذلك من أجل أن تقوم سياسية بلدنا الماضية والمقبلة على أساس الشرعية والوضوح) على حد تعبير سان جوليانو[153] .

ازدادت المنافسة بين ألمانيا وفرنسا بعد أزمة أغادير في شمال أفريقيا وعلى مقربة من طرابلس وبرقة ، فقد جذبت اهتمام الأوساط السياسية وأوساط العمل في إيطاليا ، وخافت أن تفسخ فرنسا المعاهدة الخاصة لمنطقة طرابلس والمعقودة بينهما في 1900 ، 1902 كما إنهم خافوا من تقوية المواقع الفرنسية في شمال أفريقيا لأن جميع الدول الكبرى كانت منهمكة في القضايا المراكشية ، وكان كل منها حريصة على أن تبقى علاقات إيطاليا معها طيبة ، وقد أشار سان جوليانو في صيف 1911 إنه لا توجد في الوضع الدولي الحالي عقبات سياسية يمكن أن تعترضها لاحتلال طرابلس وبرقة ، لأن فرنسا لا تستطيع أن تعارض بموجب الاتفاقية ، أما بريطانيا وألمانيا والنمسا – المجر فإنها ستنتظر إلى هذه الخطوة باستياء ولكنها لن تجد إمكانية لعرقلتها خصوصاً إذا تمت بسرعة[154] وقد حصلت على موافقة الدول الكبرى على احتلالها النهائي لطرابلس[155] .

أكد دي سالف (Deselves) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي الالتزام الفرنسي بالتعهدات المبرمة مع إيطاليا عام 1902 حيث ضمن لتتوني إن الحكومة الفرنسية ستكون وفية لتعهداتها دون شرط مع إيطاليا لأي عمل تقوم به في ليبيا ، وأكد بأن الحكومة الفرنسية سوف لن تعط موافقتها على إعطاء فرنسا فرصاً جديدة للدولة العثمانية قبل أن تحل المشكلة الطرابلسية[156] .

لم يكن لدى الحكومة الفرنسية أية رغبة في إقامة عراقيل أو خلق صعوبات للدبلوماسية الإيطالية ، فقد كان سفير إيطاليا في اسطنبول (Tomazo Tittoni) تيتوني الذي كان أكبر المشاركين في تحقيق الاتفاقيات التي تضمن حقوق إيطاليا في ليبيا ، عندما كان وزيراً للشؤون الخارجية من 1903 – 1905 ، 1906 – 1909 ، والذي كان محرك سياسة التدخل السلمي في ليبيا قد حصل من الوزيرين بشون Bischone وكريسي على التصريحات الأكثر وضوحاً حول وفاء فرنسا للتعهدات المبرمة عام 1902 .[157]

حاول سان دي جوليانو أن يخفي النوايا الحقيقية لحكومته بتصريحه أثناء محادثة مع القائمين بالأعمال الفرنسي والروسي في روما يوم 30 آب 1911 وأشار جيوفاني جيوليتي إنه ليس لإيطاليا النية في حال خلافها مع الدولة العثمانية إلا بالطرق السلمية إلا إن الرأي العام بدأ يتأثر على نحو كبير وإنه يمكن التخوف منه ، لا سيما بعد أن هيجته الصحف الوطنية المتطرفة[158] وجدت الحكومة الفرنسية الفرصة للإعراب عن تأييدها لإيطاليا في 25 أيلول 1911 عندما اقترح كيدرلس (Kiderlen) مستشار ألمانيا على جول كامبون(Gul Cambone) سفير فرنسا في برلين بتدخل القوى العظمى لحل القضية الطرابلسية التي أوشكت على أن تكون قضية خطيرة ، فقد ردت الحكومة الفرنسية سلبياً على الاقتراح بحجة إن فرنسا تجد نفسها مجبرة على أن تراعي بصدق المعاهدات المتعلقة بطرابلس التي وقعتها مع إيطاليا .[159]

أعلنت فرنسا الحياد ورفضت الطلب الذي تقدم به الباب العالي للتدخل في النزاع العثماني – الإيطالي لرفع فتيل الأزمة بين الدولتين ، فقد أعلنت الخارجية الفرنسية بأنها لا تعتبر التوسط ممكناً في اللحظة الراهنة[160] وقد جاء اتخاذها قرار الحياد إلى جانب إيطاليا ، وأفشلت محاولات الدولة العثمانية عندما استعانت بالدول الأوربية للتدخل لإبطال فتيل الأزمة وتبعها في ذلك بريطانيا .

---

(153) نقلاً عن ياحيتمومنيتشن المصدر السابق ، ص59 .

(154) ياخيموفيتش ،المصدر السابق ،ص58.

(155) جرانت : أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، جـ2 ، ترجمة محمد علي أبو درة – سجل العوب – القاهرة ، 1978 ، ص141 .

(156) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص24 .

(157) المصدر نفسه ، ص23 .

(158)D.D.F. SerII Vol. 1VP290 .

(159)Ibid , P. 503.

(160) ياجيو فينش : المصدر السابق : ص64 .

وأما ما يخص موقف روسيا من الدبلوماسية الإيطالية عشية الحرب فإنها تتلخص بأنها اتجهت في سياستها الخارجية نحو التوسع وجهتين إحداها في أوربا والأخرى في الشرق ، ففي أوربا كانت مشكلتها هي أن تصل إلى البحر المتوسط ، وترتبط هذه القضية بمجموع القضية البلقانية ، وإن الوصول إلى البحر المتوسط يعني لديها نظام المضايق (مضيقي البسفور والدردنيل) اللذين أغلقا بوجه السفن الحربية منذ عام 1841 بموجب معاهدة لندن إذ اضطرت روسيا إلى التوقيع عليها وكانت ترغب في فتحها لتسمح لأسطولها الحربي بعبور المتوسط ، بيد إنها لم تكن ترغب في فتحها بصورة كلية ليحول دون الأسطول البريطاني إلى البحر الأسود لذا فإن الحل الروسي هو الحل الذي يسمح بفتحها لصالح روسيا فقط [161] .

لم تكن الدبلوماسية الروسية ذات مصلحة مباشرة في الممتلكات العثمانية في شمال أفريقيا ، وكانت تسعى إلى تقوية علاقات الصداقة مع إيطاليا لكي تتخذ منها حليفاً لمجابهة أطماع النمسا – المجر ، ولتقوية مواقع القيصرية في شبه جزيرة البلقان [162] .

لم تشغل روسيا نفسها مباشرة في هذه المسألة ، ولم تكن قلقة بل ولا يهمها الحرب الإيطالية – الليبية في بادئ الأمر[163] إلا إن التقارب التدريجي بدأ بين إيطاليا وروسيا في بداية القرن العشرين ، وهو تقارب استدعته عداوة كل من البلدين للنمسا – المجر في البلقان ، وكذلك التناقضات الروسية – العثمانية ، ومساعي الدبلوماسية الروسية لإضعاف الحلف الثلاثي ، لأنها كانت ترى في ذلك التحالف خطراً على روسيا نظراً لسياستها في البلقان. [164]

وعلى تهيئة الجو لعقد اتفاقية روسية – إيطالية حول مشاكل البحر المتوسط فقد عارضت روسيا الاقتراح الذي قدمه جولو شوفسكي وزير خارجية النمسا حول اقتحام الدول الكبرى للدردنيل بأساطيلها لإجبار السلطان عبد الحميد على حسن معاملة الأرمن ، بعد أن قام عبد الحميد بتنفيذ سياسة دموية ضدهم في 1895 – 1896 فقد رأت الدبلوماسية الروسية بأن وزير خارجية النمسا يكيد لروسيا وليس للسلطان العثماني ، فاعتبرته عدواً للروس لأنه من أصل بولوني ، وفسرت روسيا الاقتراح بأنه يجعل الدول الأوربية تتدخل في مشكلة المضايق العثمانية مما قد يضر مستقبلاً بمصالح روسيا ، علماً بأن روسيا كانت تسعى ومنذ زمن بعيد إلى السيطرة على تلك المضايق لأنها سبيلها الوحيد إلى المياه الدافئة للبحر المتوسط ، وقد اقترحت أن تقوم هي باقتحام البسفور بأساطيلها لإجبار السلطان عبد الحميد على ذلك ، وقد عارضت الدول الأوربية باستثناء فرنسا الاقتراح الروسي . [165]

إلى اتفاق Raconiedjiتوصلت إيطاليا وروسيا أثناء لقاء عاهليهما في 1909 في راكو نيدجي بتاريخ 24 تشرين الأول 1909 سميت باسم المدينة نفسها . [166]

) سفير إيطاليا في بطرسبورغ – وزير الخارجية الروسي نيراتوف Milijariأبلغ ميليجاري ( ) في رسالة له في 26 آب 1991 بشكل سري عزم حكومته على وضع حد لكل الأذى الذي Niratove(تسببه لها الدولة العثمانية في طرابلس باستمرار ، وأعلن إن إيطاليا مستعدة لكافة الاحتمالات ، ثم قال إن فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا – المجر ليسوا على علم بنوايا إيطاليا فقط وإنما لا يعارضون هذه النوايا أيضاً . [167]

فكرت الحكومة الروسية في خريف 1911 في تأييد الدولة العثمانية وطلبت منها أن تستعد لإعادة النظر في وضعية المضايق الأمر الذي سيمد حق المرور للسفن الحربية الروسية ، إلا إنها

---

(161) رونوفن ، المصدر السابق ، ص18 .
(162) ياخمو فينش المصدر السابق ، ص66 .
(163)Carlton Hays , History of Europe , Vol.2 , P.341 .
(164) رونوفن ، المصدر السابق ، ص19 .
(165)J.A.S. , Greaville : Lord Salisbury and Foreign policy London , 1946 , P.31 .
(166) ينظر الملحق رقم (4) في نهاية البحث .
(167) نقلاً عن ياخيموفش : المصدر السابق ، ص61 ، وللمزيد من المعلومات ينظر : مارشك رينية ، الكتاب الأسود ، دبلوماسية ما قبل الحرب حسب وثائق المحفوظات الروسية ، ت2 ، 1910 تموز ، 1914 ، المجلد الأول ، مكتبة العمل ، باريس ، ص357 ، محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص46 .

غيرت فكرتها وقد رأت أن تؤيد تحالف الدول البلقانية ضد الدولة العثمانية وربما كان ذلك بدافع قومي . [168]

رد نيراتوف على البلاغ الإيطالي قائلاً إنه طبقاً لاتفاقية راكوينجي فإنه لإيطاليا الحق في أن تتحرك في طرابلس – برقة . [169]

وأما بصدد العلاقة بين الدبلوماسية الروسية والحرب الإيطالية وتأثيرها على المضايق فقد رأت الدبلوماسية الروسية إن الوضع الذي سيكون بسبب قيام الحرب الإيطالية – الليبية سيجعل من السهل الحصول على موافقة الدول الكبرى والدولة العثمانية على فتح المضايق امام السفن الحربية الروسية ،لذا اسرعت الدوائر الحاكمة في روسيا كما فعلت بريطانيا وفرنسا بأتخاذ موقف عدم التدخل واعلان الحياد وكان موقفها هذا لصالح إيطاليا فقد اعلنت الحكومة الروسية في جوابها على مذكرة اسطنبول التي اتهمت فيها حكومة إيطاليا بخرق القانون الدولي ودعت روسيا إلى وضع حد للحرب ، بأنها ترى عدم إمكانية تغير الوضع الذي سينجم عن ذلك[170].

) في حديث به مع النظير الايطالي (تيتوني) isvoliskiاكد الدبلوماسي الروسي (اسفو ليسكي) (14 أيلول 1911 بباريس الاستعدادات الطيبة للحكومة الروسية ، فعندما اعلمه تيتوني ان ايطاليا أن ستجد نفسها بالتأكيد مضطرة لاعطاء الدولة العثمانية درسا ،رد اسفولسكي (افعلو مايحلو لكم) الا انه اضاف تحفظا بالمعنى الذي طلب فيه من الحكومة الايطالية اخشى ان يضع عملها التوازن الهش القائم حتى الان في البلقان موضع تساؤل ، فقد قال (حاولوا ان لاتفاجؤنا) بغته بتمزيق الدولة العثمانية وضرورة تدخل اوربي في البلقان[171].وصلت الدبلوماسية الايطالية درجة من المستوى العالي ، اذ تمكنت من اخذ موافقة حلف الوفاق الثلاثي على عمل عسكري إيطالي بطرابلس –برقة باستثناء بعض نصائح التعقل الصادرة عن بريطانيا وروسيا ،فقد عملت الحكومات الايطالية ولاسيما التي ترأسها جيوليتي بصمت بإبداء ادراك سياسي مرتفع بغية ضمان التأييد الفعلي لهذه القوى[172].

وتجدر الإشارة إلى ان الموقف المتعاطف لأعضاء الحلف الثلاثي لم يكن ناتجاً عن صداقتهم لإيطاليا او عن همهم في احترام ما التزموا به فحسب ، بل هناك اعتبارات اخرى دخلت في الحسبان وهي الرغبة في اقامة صعوبات لالمانيا التي لايمكنها تأييد مصالح متناقضة لدولة يهمها ان تصرح بأنها صديقة دولة اخرى تربطها بها معاهدة اصبحت تقليدية ،فضلا عن بعض الغيظ من حكومة الدولة العثمانية الفتاة التي ارتمت في احضان ألمانيا ،لم يكن غريبا عن موقف هذه الدول الثلاث ، وكذلك الحساب السياسي بأن الدولة العثمانية سترى كم كانت حماية ألمانيا دون جدوى حتى ضد عضو من الحلف الثلاثي[173].

واما فيما يتعلق بموقف المانيا فقد استطاع بسمارك الاعتماد على صداقة ممكلة إيطاليا التي تم تكوينها حديثا ، فقد كان سببا في اخذ فينيسيا (البندقية) من النمسا سنة 1866 ، وكان الكثير من الايطاليين يتذكرون ذلك عن طريق التحالف مع بروسيا وبالذات بسمارك ،فضلا عن تقارب أمراء الدولتين تجاه البابوية حيث كانتا معاديتين لها [174].

وايقن بسمارك بأن الطريق الصحيح للسلم هو التحالف مع القوى الجديدة بغية إيقاف فرنسا خارج التحالف ، فرأى من التقارب من إيطاليا لاختلاف مصالحها مع فرنسا في شمال أفريقيا فتمكن من

---

(168) جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص471 .

(169) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص25 .

(170) رسالة ارسلها نيراتوف إلى السفراء في الدول الاوربية والدولة العثمانية 19-9 في 1911/10/2 ،نقلا عن ياختموميتش ،المصدر السابق ص66.

(171) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ص25.

(172) المصدر نفسه ، ص26.

(173) المصدر نفسه ، ص26.

(174) كارلتون هيز،المصدر السابق ،ص376.

إدخالها إلى التحالف الثلاثي . ولتحقيق هذا التقارب فقد ازداد من الهوة بينهما، حيث أشار بسمارك إلى فرنسا لاحتلال تونس كي تبعدها عن أوربا ، لأن إيطاليا كانت ترى من تونس حقاً لها [175].

دخلت إيطاليا ما بين (1882-1887) في اتفاقيتين مع ألمانيا ، الواحدة بشأن مسائل البحر المتوسط أخذت المعاهدة التي كانت دفاعية في الأصل نقطة هجومية فيما بعد ، وجاءت المعاهدة الثانية بينهما في 20 شباط 1887 في برلين لتوثيق العلاقات بينهما ، وقد ضمنت سبع مواد ، وقد نص البند الأول على الحفاظ على الوضع الراهن آنذاك في الشرق ، وجاء في البند الثاني في المعاهدة الأولى للحلف الثلاثي في 20 أيار 1882 ، وتقرر أن تكون مدة توقيع المعاهدة خس سنوات ويكون سريان مفعولها لغاية 30 أيار 1892 [176] وقد اعترفت ألمانيا بحق إيطاليا في طرابلس – برقة في حالة إذا ما وسعت فرنسا نشاطها في هذه المناطق أو في مراكش[177].

تعهدت المانيا بموجب اتفاق عام 1891 البند التاسع بأن تساند إيطاليا في أي عمل إيجابي او احتلال تقوم به الاخيرة للحصول على امتيازات ويكون هذا العمل من جانب إيطاليا لحفظ التوازن الدولي [178].

استطاع رئيس الوزراء الايطالي جيوليتي خلال رئاسته الثانية 1903 –1905 أن يحصل تعهد من ألمانيا بعدم التدخل في حالة قيام إيطاليا بحملة الغزو لليبيا وذلك أثناء زيارته لألمانيا [179].

احتجت إيطاليا على ماقامت به ألمانيا من تشجيع للانقلاب الدستوري العثماني سنة 1908 ، حيث بدأ أهتمام ألمانيا يزداد في سياستها الخارج تجاه البلقان اعتبارا من 1888، لا سيما عندما اعتلى وليم الثاني العرش ، وبدأت ألمانيا بالدولة العثمانية تتوطد خاصة في المجال العسكري والتدريب ، وبدأت الاسلحة الألمانية تظهر في يد الجند العثمانيين[180] ، وكان لهذا اثرها السلبي على العلاقات الايطالية –الالمانية ، لان إيطاليا كانت تنوي احتلال ليبيا[181].

وكان لارسال الحكومة الالمانية طرادها بانثر إلى الساحل المغربي على المحيط الاطلسي رد فعل عاجل في روما كما هو عليه في لندن وباريس ، وقد حفزت إرسال الطراد الحكومة الايطالية إلى المغامرة في ميدان الاستعمار فشكت بأمر ألمانيا ورأت بأنها ربما سيكون لها اطماع خفية في ساحل أفريقيا الشمالي ، فانه على إيطاليا ان لاتضيع الوقت لئلا تفوتها الفرصة ،فأدرك جوليتي من الناحية السياسية وجوب العمل على جناح السرعة[182].

وعن العلاقات السياسية بينهما فقد كانت إيطاليا حليفا يشك في اخلاصها لألمانيا ، وقد صرح الامبراطور وليام (1888-1918) بهذا المعنى في اكثر من مناسبة[183].

لم تتخل الاوساط الحاكمة الالمانية حتى سنة 1911 عن الامل في تحقيق مشروع الدبلوماسي الالماني) القاضي بتكوين امبراطورية المانية استعمارية تمتد من توجو بالكاميرون إلى naxtigalالبارون ناختيجال (ساحل البحر المتوسط ، وتضم طرابلس –برقة وبناء خط حديدي عبر افريقيا وذلك رغم الاتفاقية السرية بين إيطاليا وألمانيا في سنة 1887 بشأن طرابلس –برقة [184].

انحازت الدبلوماسية الالمانية في عملها إلى صالح إيطاليا ، فقد حاولت تهدئة الدوائر السياسية العثمانية بإنكارها لوجود نوايا حربية لدى الحكومة روما في لحظة توتر العلاقات الإيطالية –العثمانية في اذار 1911 ، وقد أثارت الحكومة الالمانية حيرة الدوائر العثمانية بنكرانها لمخططات إيطاليا

---

(175)john and jwenth stoke .ewrope the modern world.1870 .1983.p29

(176) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ص338

(177)Jamison.Italy .Mediavel and modern Ahistory .p503

(178) بثينة عبد الرحمن التكريتي ،المصدر السابق ص39

(179) المصدر نفسه ص40.

(180) كمال الدسوقي ،الدولة العثمانية والمسألة الشرقية

Barkhausens.M.and Bosporus:Abdul hamid and seine zeit .berlin 1938.p87

(181)Dr.Eward mead Earle.ibd.pp301-302

(182) كمال الدسوقي ، تاريخ اوربا الحديث ،ص204،فيشر :تاريخ اوربا في العصر الحديث ،ص450.

(183) كمال الدسوقي ، المصدر نفسه ،ص211.

(184) ياخيموفيتش،المصدر السابق ص43.

ولوجود نص يخص طرابلس في اتفاقية الحلف الثلاثي ، فقد سعى المستشار الالماني (بتمان هوليك) في محادثة له مع السفير العثماني في برلين بداية نيسان 1911 إلى البرهنة على بطلان الشائعات التي كانت تدور حول نوايا إيطاليا العدوانية تجاه طرابلس – برقة ، وكان في اثناء ذلك يصر على ضرورة إيجاد ظروف ملائمة لنشاط إيطالي إقتصادي في هذه المناطق(185).

وعن الدبلوماسية الالمانية عشية الحرب الإيطالية –الليبية فقد كان السياسيون الألمان المطلعون على استعدادات إيطاليا العسكرية يهدئون الباب العالي مؤكدين له بأن كل شيء سيسوى عن طريق تقديم تنازلات إقتصادية لإيطاليا وعندما طلب الباب العالي منهم التدخل أ أجابوا بأن إيطاليا لن تسمح بذلك طالما انها لم تحتل طرابلس ،لهذا فأن، النصيحة الوحيدة التي تستطيع المانيا تقديمها للدولة العثمانية هي التزام الحيطة التامة وعدم تعقيد الوضع(186).

كانت وسائل الدبلوماسية الألمانية أقل متانة من الوسائل العسكرية والبحرية ، وكانت نظرتها إلى النمسا – المجر أبانها مساعد ثانوي فضلاً عن أنه كان يضايقها في بعض الأحيان ، وأما نظرتها إلى إيطاليا فإنها حليف ولكن يشك في أمانتها وإخلاصها ، فقد أشار سفير ألمانيا في روما (إنه يجب أن لا ننسى جميع التعهدات التي تأخذها إيطاليا على عاتقها تخضع لمبدأ التحول وكان لا يثق كثيراً بوعود إيطاليا) (187) .

كانت الحرب الإيطالية – الليبية بغيضة إلى ألمانيا والنمسا – المجر ، وقد سبب موقف ألمانيا) – وزير الشؤون Kiderlinوالنمسا والمجر عناءاً أكثر للدوائر الحاكمة في إيطاليا ، فقد أعلم كيدرلن ( ) بإنشغاله حول الموقف الذي Cambon-الخارجية الألماني ، سفير فرنسا في برلين (جول كامبون) (تتخذه إيطاليا تجاه الدولة العثمانية ، وقال إنها ترمي بنفسها في مغامرة لا تحسب لها العواقب كما وأضاف قائلاً دفاعاً عن إيطاليا : يبدو أن اللحظة جاءت للاستيلاء على طرابلس لأنها تعتقد إن فرنسا عندما تتفرغ من ابتلاع المغرب ستنسى وعودها وستسعى للتوسع شرقاً . (188)

أعطى الموقف الألماني لخصوم الحلف الثلاثي ، السياسيين في إيطاليا حجة للبرهنة على عدم فائدة المشاركة فيه والى التقارب من دول الوثاق الودي ، وقد أدى أنصار التحالف مع هذه الدول دوراً في أن تظهر تأكيدات حول موقف ألمانيا والنمسا – المجر المعادي لإيطاليا ، في حين كانت الدوائر الحاكمة في إيطاليا تسعى إلى طمس الخلافات بينها وبين حليفتيها في قضية طرابلس . (189)

وضعت احتمالية اندلاع الحرب الإيطالية – الليبية ، الدبلوماسية الألمانية في موقف حرج جداً ، فقد خلقت عقبات جدية أمام تحقيق مخططاتها السياسية في أوربا والدولة العثمانية ، فوقوفها ضد إيطاليا رغم وعودها السابقة 1882 ، 1877 ، كان يعني دفع هذه الأخيرة إلى معسكر دول الوفاق ومساعدة العدوان الإيطالي في شمال أفريقيا بصراحة وتناسي مساندة إيطالي لفرنسا في أزمتي مراكش الأولى والثانية ، والتي أساءت إلى ألمانيا ، كان يعني بالنسبة للدبلوماسية الألمانية تعريض المواقع السياسية والاقتصادية التي أحرزتها في الدولة العثمانية بل وفي جميع الشرق بصعوبة كبيرة وبعد منافسة حادة مع بريطانيا وفرنسا للخطر ، كما وتحتم على الإمبراطور وليم الثاني أن يفقد أما إيطاليا الحليفة أو الدولة العثمانية الصديقة . (190)

ساد صراع بين رأيين متعارضين في الدوائر الدبلوماسية في الإمبراطورية الألمانية ، فقد اقترح) سفير ألمانيا في اسطنبول انطلاقاً من متانة التحالف مع إيطاليا ، ومن احتمال فقدان Marchalمارشال (النفوذ الألماني في الدولة العثمانية التخلي عن إيطاليا واستبدالها بالدولة العثمانية عن طريق إدخالها في تكتل ثلاثي ، وأما وزير خارجية ألمانيا كيدرلن فإنه اكن يرى أن مثل هذا العمل سيعرض الحلف الثلاثي

---

(185) برقية ارسلها عثمان نظام باشا إلى وزارة الخارجية العثمانية 3-4-1911،نقلا عن ياخيموفيتش ،المصدر نفسه ص61

(186) برقية أرسلها أوستن ساكن إلى فيراتوف 23 – 9 في 1911/10/6 نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر نفسه، ص69.

(187) بيرورنوفن : تاريخ القرن العشرين ص12 .

(188) D.D.F Serl1, Vol. IV P502 .

(189)Carlton Hays: History of Europe, Vol. 2 P342.

(190) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص67 .

للخطر ويهدد بعزلة ألمانيا كتلك العزلة التي وجدت نفسها في أزمتي مراكش الأولى والثانية ، وقد كتب كيدرلن في 27 أيلول 1911 إلى سفير ألمانيا في روما أكد له أنه (إذا كانت إيطاليا تريد أن تحارب الدولة العثمانية بأي ثمن .. فإننا لن نقيم عقبات أمام قرار حليفنا) وقال في الثلاثين منه بأنه (يفكر في العمل في اللحظة الراهنة بشكل ودي أكثر من إيطاليا في مؤتمر الجزيرة) وعبر له (عن الأمل في أن تتخلى إيطاليا عن الارتياب بألمانيا ، وأن تكون على اتصال وثيق معها) [191] .

انتصرت في النهاية وجهة نظر توفيقية ثالثة ، أصبحت عملياً أساس الخط الدبلوماسي الذي انتهجته ألمانيا أثناء الحرب الإيطالية – الليبية ، تتلخص في ضرورة الاحتفاظ بالحلف الثلاثي عن طريق عدم معارضة خطط إيطاليا للاستيلاء على طرابلس والاستمرار في نفس الوقت بالتظاهر أمام حكومة الاتحاديين ببراءة ألمانيا من النزاع والتنكر في زي من يسعى لإحلال السلام[192] ، كما وانتهجت سياسة المناورة بين إيطاليا والدولة العثمانية وذلك لرغبة ألمانيا في الاحتفاظ بعلاقات الصداقة مع كلا الطرفين . [193]

كان نشاط ألمانيا الدبلوماسي الهادف للسلام في عشية الحرب في الواقع مع التوصل لانتقال طرابلس إلى إيطاليا دون أن تصل القضية إلى إعلان الحرب رسمياً ، وقد حاول كيدرلن إقناع الحكومة الإيطالية بعدم إعلان الحرب على الدولة العثمانية موضحاً مخاطر الاضطرابات في البلقان وتفتيت الدولة العثمانية إلا إنها بقيت دون نتيجة[194] . كما وصرح تشير سكي (Tischer Ski) السفير الألماني في فينا إلى بأنه كان على إيطاليا أن تحتل طرابلس بقواتها بدون إعلان حرب كما فعلت السفير الروسي (جيري) (Jeeri) بريطانيا في مصر . [195]

كانت ألمانيا على علم بالحملة العسكرية التي كانت تعدها إيطاليا ، فقد أعلمت الحكومة الإيطالية حليفاتها ألمانيا والنمسا – المجر بذلك ، وقد أشار (سان دي جوليانو) في محادثة له مع السفير الألماني في روما إلى العلاقة بين المسألتين المراكشية والطرابلسية والى تصميم إيطاليا على تحسين مواقعها في البحر المتوسط ، وأشارت الدوائر الإيطالية الحاكمة بشكل لا لبس فيه إلى أن طرابلس وبرقة هما الثمن الذي كان على الحليفتين أن تدفعاه مقابل مشاركة إيطاليا في الحلف الثلاثي ، ومقابل عدولها عن التقارب من بريطانيا وفرنسا فقد أخبر السفير الإيطالي في برلين وزير خارجية ألمانيا في 25 أيلول 1911 بأن إيطاليا مستعدة للدخول في مفاوضات سرية حول تجديد الحلف الثلاثي قبل الموعد المحدد 1912 ، فضلاً عن ذلك فقد أخبر سان دي جوليانو ، السفير الألماني في روما (ياكوف) (Yacove) بأن إيطاليا عازمة على العمل في طرابلس ، ووعده بأن إيطاليا ستتوقف بعد حل المسألة الطرابلسية عن مغازلة فرنسا . [196]

كان موقف ألمانيا إيجابياً من محاولات إيطاليا لاحتلال ليبيا منذ المرحلة الأولى ، حيث كان موقفها لا يختلف من حيث الجوهر لا أثناء الإعداد للحرب ولا بعد إعلانها عن موقف دول الوفاق الودي التي ناصرت إيطاليا ، وقد عبر سان دي جوليانو عن طريق ياكوف سفير ألمانيا في روما عن شكره لموقف ألمانيا الودي . [197]

رفضت ألمانيا محاولات الدولة العثمانية في أن تتوسط الدول الكبرى بينها وبين إيطاليا عشية الحرب ، فأعلنت حيادها فقد طلب الصدر الأعظم حقي باشا بأن تدخل ألمانيا لتحييد إيطاليا عن نواياها تجاه طرابلس وقد رفض (كيدرلن) طلب الدولة العثمانية للقيام بمساع حميدة ، وقد رأى من الطبيعي أن لا تبقى إيطاليا متفرجة وأن تسعى للحصول على تعويض يمكن أن يكون موازياً لوضعية امتيازية حصلت عليها قوى متوسطية

---

(191) نقلاً عن المصدر نفسه ، ص68 .

(192)Askew: Europe and Italy's acquistion of Libya , U.S.A.A

(193) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص67 .

(194) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص36 .

(195) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص68 .

(196) المصدر نفسه ، ص60 .

(197)Nickshoy c.Chattery : Muddle of the muddle East, P.219. ؛ عطا الله الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص371 .

أخرى إلا إنها أخذت على عاتقها حماية الرعايا العثمانيين في إيطاليا والرعايا الإيطاليين في الدولة العثمانية .[198]

قام حقي باشا بمحاولة ثانية لدى البارون مارشال سفير ألمانيا في اسطنبول في 25 أيلول 1911 حيث طلب منه التدخل الشخصي لدى حكومته ، وقد ذكره بأن ألمانيا لا يمكنها أن ترفض مساعيه الحميدة ، خصوصاً وإنها مسؤولة بدرجة ما عن تدهور العلاقات بين إيطاليا والدولة العثمانية وذلك بتركها المغرب لفرنسا ، دفعت إيطاليا للبحث عن تعويضات أنهى حديثه بمناشدته عدم السماح بتوجيه ضربة إلى الدولة العثمانية الفتاة ، وأكد في النهاية أن الباب العالي مستعد أن تقدم لإيطاليا أي نوع من التنازلات التي تطلبها إيطاليا في طرابلس بشرط أن لا يحدث إيطاليا مس بطابعها كمقاطعة عثمانية .[199]

لم تكن الدبلوماسية الألمانية في حالة مستقرة تجاه إيطاليا فإنها وإن أعلنت حيادها ، إلا أن البارون مارشال سفير ألمانيا في اسطنبول ، وأحد كبار الدبلوماسيين الألمان حاول التوسط بين الدولتين ، فإنه بعد ما حصل من العثمانيين على ضمان لتقديمهم التنازلات الاقتصادية طلب من دي مارتينو أن يلح على حكومته لقبول هذا الحل ، ولما أجاب تيتوني بأن صبر إيطاليا قد نفذ من الآن فصاعداً ، وإن المشكلة قد أخذت منحى آخر ، إنها الآن قضية التوازن في البحر المتوسط ، هنا وجه السفير الألماني تحذيراً إلى مارتينو أشار فيه إلى أنه (في حالة الرفض تتحمل الحكومة الإيطالية مسؤولية خطيرة جداً)[200] .

وأما ما يتعلق بموقف النمسا – المجر من الدبلوماسية الإيطالية تجاه ليبيا فقد كانت الدولة الأوربية الوحيدة التي لم يكن لها مهام خارج أوربا ، ولم تسلك سياسة توسع استعمارية ، إلا إنها أبدت بعض رغباتها في الحصول على منطقة نفوذ في شرق البحر المتوسط ولكن دون جدوى[201] ، ولم يبقى لها سوى فكرة واحدة وهي متابعة جهدها في التوسع نحو شبه جزيرة البلقان ، لا سيما التوجه نحو الجنوب الشرقي لأن نقطة الاتجاه العام لها هي سالونيك (Salonik) وأنها ستلاقي في هذه الحالة سكاناً سلافيين لا سيما مملكة صربيا ، وقد قبلت صربيا من 1880 – 1903 وصاية النمسا – المجر ، إلا إن الحكومة الصربية التي جاءت بعد الانقلاب العسكري في بلغراد 1903 رفضت هذه الوصاية وأدى إلى قتل ملك صربيا ، ومن حيث الوسائل الدبلوماسية فقد بحثت النمسا – المجر عن سند لها لتأييد سياستها البلقانية فكان ذلك بتحالف مع ألمانيا في 1879 ، ومع ألمانيا وإيطاليا في 1882 لتحمي ظهرها في حالة وقوع حرب بينها وبين روسيا ، فضلاً عن محاولة كبح المطامع التوسعية لدولة صربيا ، ولتقليل النفوذ الروسي في الدولة العثمانية ، لما لها من مصالح في البحر الأدرياتيكي ، واطمأنت النمسا – المجر من حركة العداء الإيطالي ضد قواتها في شمال إيطاليا عندما انضمت إلى الحلف الثلاثي ، وبذلك حددت العلاقة بين إيطاليا ودول الوسط[202] ، إلا إن تحقيق هذه السياسة كان صعب المراس لأن ألمانيا لم تدعم سياسة النمسا البلقانية بقوة ، كما يبدو وإن إيطاليا كانت لا تثق بهذه السياسة .[203]

أدى العامل القومي دوره في العلاقات بين إيطاليا والنمسا – المجر فقد بدأ الشعور القومي ينتشر باستمرار بين رعايا النمسا من غير الألمان ، وكان القوميون الإيطاليون يريدون إتمام الوحدة السياسية لمملكة إيطاليا وذلك بضم المقاطعات الناطقة بالإيطالية في النمسا (ترينو وتريستا) وحاولت إيطاليا استخدام سياسة العنصر العاطفي وهو محاولة إيطاليا في ربط الإيطاليين من رعاية الدولة النمساوية – المجرية بالوطن الأم (إيطاليا) .[204]

---

(198) ياخيموفيتش، المصدر السابق ص69، وينظر: أحمد عزت عبد الكريم:تاريخ العالم العربي في العصر الحديث، ص175؛ إميل لودفيغ، البحر المتوسط، ترجمة عادل زعير، دار المعارف مصر، 1952، ص829 .

(199)D.D.F. Opcit P518 . ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص34 .

(200) المصدر نفسه ، ص36 .

(201) رونوفن ، المصدر السابق ، ص15 .

(202) جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص420 .

(203) رونوفن ، المصدر السابق ، ص17 .

(204) المصدر نفسه ، ص14 .

حاولت النمسا التقارب من إيطاليا ، وذلك باستخدام فكرة المساومة والتعويض في الدبلوماسية ، حيث إنها عرضت على إيطاليا في عام 1878 فكرة تأييد إيطاليا لها في البوسنة والهرسك (Bosnia - Herscovinia) مقابل طرابلس أو تونس ، إلا إن وزير خارجية إيطاليا (كورتي Kortti) رفض الفكرة لأنه كان ضد سياسة المساومة والتعويض .[205]

انضمت النمسا إلى اتفاقية البحر المتوسط المعقودة بين إيطاليا وبريطانيا في 24 آذار 1887 والخاص بالحفاظ بالقدر الممكن على الوضع القائم في البحر المتوسط والأدرياتيكي وبحر إيجه والبحر الأسود .[206]

ومع انضمام إيطاليا إلى الحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا – المجر ، إلا إن بقاء ترينو وتريستا خارج الوحدة الإيطالية كان له أثره في العلاقات الدبلوماسية بين إيطاليا والنمسا – المجر ، فقد بقيت هذه المقاطعات الإيطالية الخاضعة للإدارة النمساوية – المجرية ، حجر عثرة أمام تحسين العلاقات بينهما ، فضلاً عن تضارب مصالحهما في البلقان والبحر الأدرياتيكي.[207]

ومع ذلك فقد وقعت الدولتان في 20 شباط 1887 معاهدة ثنائية في برلين ، نصت المادة الأولى على الحفاظ على الوضع القائم في الشرق ، وتلتزم بتكريس نفوذها لمنع أي تغيير قد يلحق ضرر للواحدة او الأخرى من القوتين الموقعتين على هذه المعاهدة ، وأكدت على أنه في الحالة التي تترتب على الأحداث والتي يصبح فيها الحفاظ على الوضع القائم مستحيلاً في مناطق البلقان أو السواحل والجزر العثمانية بالأدرياتيكي وبحر إيجة ، نتيجة لعمل قوة ثالثة أو بشكل آخر ، فإن النمسا – المجر أو إيطاليا قد ترى نفسها في حاجة إلى تغييرها باحتلال مؤقت أو دائم من قبلها ، وإن هذا الاحتلال لا يأتي "إلا بعد اتفاق مسبق فيما بين القوتين على أساس مبدأ تعويض متبادل عن كل مزية ترابية أو غيرها تحصل عليها كل واحدة منها زيادة على الوضع القائم الحالي ، وبما يرضي مصالح ومطالب الطرفين الوجيهة"[208] . وكانت المعاهدة سارية المفعول لغاية 30 مايس 1892 .

استطاعت الدبلوماسية الإيطالية أن تذلل مقاومة الدوائر الحاكمة في النمسا – المجر ، وذلك بعدم معارضة التوسع النمساوي في البوسنة والهرسك ، لذلك التزمت كل من ألمانيا والنمسا عند تجديد الحلف الثلاثي في 1902 إبداء المساعدة الدبلوماسية لإيطالية في هدفها للاستيلاء على طرابلس وبرقة .[209]

أكدت النمسا – المجر لإيطاليا رغبتها في الحفاظ على الوضع القائم ، وإنه ليست لديها مصلحة معينة تحافظ عليها في منطقة طرابلس وبرقة ، فهي عاقدة العزم على ألا تباشر بأي شيء من الأشياء التي قد تصد عمل إيطاليا ، وأعطت الحكومة النمساوية ، جوليتي في رئاسته الثالثة في إيطاليا (1906 – 1909) اعترافها وموافقتها باحتلال إيطاليا لليبيا ، إلا إنها اشترطت على الحكومة الإيطالية أن تنحصر الحرب الإيطالية في ليبيا ولا تتعداها بأي حال إلى الدولة العثمانية ومنطقة البلقان .[210]

أدى تطور الأحداث الدولية في حوض المتوسط بعد أزمة البوسنة 1908 موجهي السياسة الإيطالية على الإسراع بتحقيق نواياهم في شمال أفريقيا ، وتتلخص الأزمة في أن حكومة النمسا – المجر انتهزت قيام ثورة الاتحاديين في الدولة العثمانية 1908 ، فأعلنت في تشرين الأول من السنة ذاتها عن ضمها لإقليمي البوسنة والهرسك اللذين كانا مؤتمر برلين 1878 قد أعطاها الحق مع بقاء سيادة السلطان عليهما ، وقد أدى هذا العمل إلى قيام أزمة دولية خطيرة كادت أن تؤدي إلى نشوب حرب عالمية لولا إن روسيا اضطرت إلى التراجع نظراً لعدم استعدادها للحرب آنذاك ، وقد أدت الأزمة إلى استياء إيطاليا لأن النمسا – المجر لم تمنح الأخيرة أي تعويض إقليمي وتغلغل في البلقان ، فضلاً عن ظهور النمسا مدججة بالسلاح على حدود سنجق نوفي بازار (Novi Bazar) وتوسيع دسائسها في صربيا والجبل الأسود (Montinegreo) وألبانيا مما يضر بالمصالح الإيطالية في البلقان والأدرياتيك

---

(205) صلاح العقاد ، المغرب العربي ، ص189 .

(206) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص332 .

(207) محمود قاسم : المصدر السابق ، ص155 .

(208) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص337 .

(209)H. Header , Op. Cit , P191. ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص54 .

(210) بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المصدر السابق ، ص40 .

قد أثارت خشية الدوائر الحاكمة الإيطالية من أن تقوم النمسا بعمل نشيط في البلقان قبل أن تحتل إيطاليا طرابلس وبرقة ، وإذا تم ذلك فإنه سيتحتم على الحكومة الإيطالية أن تكتفي بالممتلكات في شمال أفريقيا فقط دون أن تحصل على زيادة إقليمية كتعويض عما ستكسبه النمسا ، كما وتنبأت الدبلوماسية الإيطالية بحدوث تعقيدات في البلقان دفعها إلى الإسراع بإنهاء المسألة الطرابلسية.(211)

كان الصراع في الأوساط السياسية في النمسا – المجر حول احتمال اندلاع الحرب الإيطالية – الليبية أكثر حدة مما هو عليه في ألمانيا ، وذلك لأنه كان بينهما تناقضات جدية جعلت تحالفهما مهزوزاً ، فقد كانت تجد من إيطاليا إنها حجر عثرة أمامها منذ 1903 عندما كانت تتطلع إلى (سالونيك) وقد كانت الدوائر النمساوية الحاكمة ترى في تنشيط سياسة إيطالية الخارجية تهديداً لخطط آل هايسبورغ تجاه الادرياتيك ، كما إنها كانت تخشى من أن تجر الحرب النمسا – المجر إلى الصراع مع الدولة العثمانية وتضعف موقعها في البلقان ، فظهر في الإمبراطورية النمساوية حزب سمي بالحزب العسكري كان له نفوذ ملحوظ ، يدعو إلى مقاطعة إيطاليا وإعلان الحرب عليها إذا ما تجرأت على احتلال طرابلس ، والى بذل الجهود للحصول من الدولة العثمانية على موافقتها على تحقيق مخططات النمسا التوسعية في البلقان ، وقد كان رئيس أركان الجيش النمساوي (كونر ادهستندروق) (Konrrad Histendrove) أحد إعضائه.(212)

إلا إن الرأي القائل بأن الحرب الإيطالية – الليبية توجه جميع قوى إيطاليا واهتمامها إلى شمال أفريقيا فيضعف بذلك النشاط الإيطالي في البلقان ، فهي ملاءمة لآل هايسبورغ ونصر في الدبلوماسية النمساوية فهو مع ذلك يتماشى مع هدف ألمانيا في إبقاء إيطاليا عضواً في الحلف الثلاثي(213) . بيد أن الدبلوماسية النمساوية رأت بأن الحرب ضد الدولة العثمانية يمكن أن تؤدي إلى نهوض حركة التحرر الوطني في البلقان بالقرب من حدود الإمبراطورية ، ولهذا نصحت إيطاليا بأن لا تلجأ إلى الإجراءات العسكرية إلا في حالة الضرورة القصوى ، ولن تجعل الحرب ذات طابع محلي وأن لا تنقلها إلى الدولة العثمانية الأوربية ، كما ونصحت الدولة العثمانية بالتنازل عن طرابلس وبرقة دون إيصال المسألة إلى حد الحرب .(214)

أعلنت النمسا حيادها عندما حاولت الدولة العثمانية أن تتوسط الدول الكبرى بينها وبين إيطاليا عشية الحرب ، وأفصحت عن عزمها على تأمين المحافظة على كمال الدولة العثمانية الأوربية ، وقد عبر رئيس الوزراء البارون كاوتشي (Cawitschi) في خطبة له في البرلمان في تشرين الأول 1911 عن أسفه لأن الدولة العثمانية لم تصغ لصوت الحكمة ، فاستفزت بسياستها المعادية لإيطاليا مع الأعمال الحازمة من جانب إيطاليا ، وعلق السفير الروسي في روما (دولكوروكي) (Dolcoronki) على هذا الخطاب قائلاً : (إن كاوتشي هو أول شخص في أوربا برر على منصة البرلمان كل ما فعلته إيطاليا) .(215)

وفي هذا المجال أدرك سان دي جوليانو منذ نهاية آب 1911 إنه سوف لن يحصل على موافقة النمسا – المجر دون صعوبة ، وصرح في 28 آب للقائم بالأعمال النمساوي في روما (لودفيغ امبروزي) بأن إيطاليا في الوقت الحاضر تضع طرابلس نصب عينيها ، إنه لا يرتقب أي احتلال إذا تم احترام المصالح المشروعة للإيطاليين في طرابلس ، إلا إن امبروزي كان يرى بأن هناك تواطأ بين الصحافة الإيطالية والحكومة .(216)

تلقى الكونت اهرنتال (Ahrintal) رسالة من جوليانو يعلمه فيها بقرب بدء المعارك التي لا مفر منها ، وبدأ الكونت مقتنعاً بالقرار الإيطالي القاضي بتحديد القضية في البحر المتوسط ، وبالامتناع بقدر الإمكان عن أي عمل قد يثير رد فعل في البلقان ، إلا إن رد الحكومة النمساوية لم يصل إلا يوم 29

---

(211)Hans Kohn: the Habsburge impire , 1804 - 1819 London , 1961 , pP88 - 89.9 R.C. birch , Britain and Europe , P.124 . 58 – 57 ؛ وينظر : ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص57 – 58 .

(212) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص69 – 70 .

(213) إميل لودينغ ، المصدر السابق ، ص829 .

(214) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص70 .

(215) نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص71 .

(216) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص36 .

أيلول إيطاليا نفس اليوم الذي قدم فيه الإنذار النهائي الإيطالي للدولة العثمانية ، فقد وضعت النمسا – المجر أمام الأمر الواقع ، وقد صرح أهرنتال عن أسف حكومته لترك إيطاليا السريع للساحة الدبلوماسية ، ومع ذلك فإن الحكومة النمساوية – المجرية لم تعرقل العمل الإيطالي في طرابلس ولكنها لفتت في الوقت نفسه نظر الحكومة الإيطالية إلى (ردود الفعل الممكنة عن العمل الإيطالي في البلقان) ، وذكرها بأن المعاهدة الثلاثية أساسها المحافظة على الوضع القائم في الأراضي العثمانية الأوربية ، معبراً عن أمله في أن تتخذ إيطاليا كل الاستعدادات الضرورية لتحديد عملها في البحر المتوسط ومنع أي ردود فعل في البلقان .[217]

يظهر من الاتفاقيات الدولية ، إن الدبلوماسية الإيطالية قبيل احتلالها ليبيا ، وعشية الحرب ، كانت تعتمد على عقد صفقات تتبادل فيها المنافع الاستعمارية ، وإنها حصلت على الاعتراف بأطماعها في ليبيا مع بريطانيا مقابل استعمارها مصر ، ومع فرنسا مقابل اعترافها بأطماع فرنسا في مراكش ومن ألمانيا والنمسا مقابل اتفاق عام يشمل جميع العلاقات الخارجية الأساسية ، ومجمل هذه الاتفاقيات إنها أمنت لإيطاليا أمراً أهم من الاعتراف باحتلال ليبيا وضمنت التأييد والمساعدة عند الاقتضاء ، وقد حاولت الجمع بين المتناقضات في اتفاقياتها لتصل إلى موافقة الدول على أطماعها في ليبيا ، وعلى الرغم من الخلافات القائمة بين الدول الكبرى ، فقد كانت تتبع أسلوب تطمين الأطراف المختلفة ، أبرمت اتفاقاً ، وجددت الحلف الثلاثي ، وطمأنت بريطانيا بإصدار البيان الوزاري المتضمن وثيقة لم تكن تتضمن أية نصوص ضدها ، وعقدت اتفاقاً سرياً مع فرنسا ، وتحرص على أن لا تثير نقمة ألمانيا ، وبهذا الأسلوب مهدت دولياً باتفاقها مع الدول التي يهمها الأمر ، وداخلياً بدراسة الأوضاع في ليبيا ، والانتشار في مختلف الميادين والارتباط بالعديد من الشخصيات الليبية ، وقد حصلت على اعتراف الدول الأوربية الكبرى بأطماعها في ليبيا وبالموافقة مع بعض التحفظ التي قدمتها القوى الكبرى الخمس لتدخل إيطاليا العسكري في طرابلس ، انتهت آخر تحضيراتها الدبلوماسية للحرب التي انتظرت القيام بها ضد الدولة العثمانية ، فلم يكن أمامها إلا إن تختار الوقت لتضرب ضربتها.[218]

ومن أجل استكمال الاستعدادات اللازمة للتهيؤ لغزو ليبيا استغلت الحكومة الإيطالية الصعوبات التي واجهتها الدولة العثمانية قبيل ثورة الاتحاديين بقليل ، فطالبت بخلق الظروف الملائمة لتغلغلها الاقتصادي في طرابلس – برقة ومناطق الدولة العثمانية الأخرى ، وقامت بتنظيم تظاهرات عسكرية بحرية أمام ساحل الشمال الأفريقي تعزيزاً لمطلبها ، فاضطرت الحكومة العثمانية إلى تنفيذ مطاليبها فأقامت مكاتب بريدية في أقاليم الدولة العثمانية ، ووافقت على سفرات السفن الإيطالية عند سواحل طرابلس ، وأن لا تقيم عقبات أمام الرعايا الإيطاليين في حصولهم على ممتلكات غير منقولة .[219]

قابلت إيطاليا ثورة الاتحاديين بجفاء حتى إن (المركز أمبريالي) سفير إيطاليا في اسطنبول كان يتعاون أثناء الثورة مع القوى المعادية للاتحاديين ، وساءت العلاقات عندما جاء الاتحاديون إلى الحكم وأصروا على استدعائه من الدولة العثمانية ، كما وأخذت الحكومة الإيطالية تساند الحركات الانفصالية التي كانت تقوم بها القوميات غير التركية في الدولة العثمانية ، فقد أقامت اتصالات مع قادة حركة التحرر الوطني العربية في اليمن في محاولة لها لتقوية نفوذها في شبه الجزيرة العربية رغم تأكيداتها على صداقتها للدولة العثمانية ووعودها باحترام كيانها الإقليمي ، ويمكن القول إن تولي جماعة الاتحاد والترقي السلطة في الدولة العثمانية قد عجل بضياع طرابلس الغرب ، فسياسة التتريك التي سارت عليها تلك الحكومة في الولايات العربية لم تلق تأييداً وترحيباً من قبل السنوسيين في طرابلس الغرب ، بل إنهم وقفوا موقف عدم الرضا من إنشاء جمعية الاتحاد والترقي في بنغازي مما أدى إلى نفور الليبيين من الحكم العثماني ، وعدهم مسؤولين عن حدوث الغزو الإيطالي لليبيا.[220]

---

(217) المصدر نفسه ، ص38 – 39 .

(218) مصطفى كريم ، مسألة غزو إيطاليا الاستعماري لليبيا ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد 6 لسنة 1976 ، ص85؛ شوقي جميل، المغرب العربي الكبير، ص372؛ بثينة عبد الرحمن، المصدر السابق ، ص44 .

(219) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص45 .

(220) رأفت الشيخ ، تاريخ العرب الحديث ، ط4 1983 ، ص35 ، السيد مصطفى السالم ، تكوين اليمن الحديث ، 1904-1948، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، ط2 ، القاهرة ، 1971 ، ص171 .

تلقت الدولة العثمانية بعد سيطرة رجال الدولة العثمانية الفتاة عليها ضربات من الدول العظمى ، فمع قيام الثورة بدأت إيطاليا تفكر في استغلال الموقف لصالحها ، وطلبت من رجال الدولة العثمانية الفتاة التخلي عن طرابلس لإيطاليا ، إلا إن الحكومة العثمانية رفضت الطلب.[221]

بدأ حجم القوة العثمانية بالتضاؤل لا سيما في 1909 ، وظهرت بوادر التحرر في البلقان ، واغتنمت إيطاليا الفرصة ، وأخذت تتدخل في شؤون ليبيا بوسائل اقتصادية وثقافية[222] كما وتغاضت الدول البلقانية عن خلافاتها مؤقتاً لاعتقادها بأن انهيار الدولة العثمانية أصبح وشيكاً.[223]

وفيما يخص توتر العلاقات السياسية الإيطالية – العثمانية فقد بدا على نحو خاص في نهاية 1910 وبداية 1911 إذ أشار السفير الروسي دولكوركي في روما حول ذلك قائلاً : (إن علاقات المملكة المتوترة مع الحكومة العثمانية تنبع لا من حوادث صغيرة ، بقدر ما هي نتيجة للعصبية التي يظهرها الإيطاليون بسبب خوفهم من فقدان آخر فرصة لتثبيت أقدامهم على الساحل الأفريقي في ذلك المكان الذي لا زال شاغراً والذي نجا من استيلاء البريطانيين والفرنسيين بعد اتفاقية 1899 ، حيث إن جميع مساعيها وجميع محاولاتها تهدف إلى الاستيلاء على طرابلس) [224] .

حاولت إيطاليا إخفاء نواياها تجاه طرابلس ، إذ زعم وزير خارجيتها في 9 أيلول 1911 إن سياسة إيطاليا موجهة نحو المحافظة على بقاء الأحوال على ما هي عليه في أمور الدولة ، وإنها تؤيد المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وأملاكها في أفريقيا وغيرها من الجهات.[225]

لتحقيق الأهداف الإيطالية في طرابلس عينت الحكومة الإيطالية (فاخيتر جياكوموري مارتيني) (Giacomori Marttini) الدبلوماسي الشهير ، لإدارة السفارة الإيطالية لدى الدولة العثمانية ، وقد استدعي من القاهرة ليتم تعيينه قائماً بأعمالها في اسطنبول ، وتكليفه بمسؤولية الدفاع عن مصالحها في الدولة العثمانية ، وكان يمتاز بمشاعره القومية العميقة ، ولا يؤمن بحل المسألة الطرابلسية بوسائل سلمية ، وقد عبر عن نفسه في مقال له في مجلة السياسة الدولية آنذاك ، بأن يؤمن بأن الحركة القومية الإيطالية فوق البرلمان ، وكان يرى بأن الحرب فقط مع الدولة العثمانية تسمح لإيطاليا بممارسة حقوقها كاملة في ليبيا . [226]

اشتكى سان جوليانو في 18 تموز 1911 لدى المستشارتين الألمانية والنمساوية – المجرية من تصرفات الحكومة العثمانية ، وقد تدخل أهرنتال النمساوي وقام بخطوة لدى الباب العالي طالباً منه إرضاء إيطاليا ، أو تأجيل مشروعه لبناء ميناء طرابلس ، فأجابت الحكومة العثمانية للطلب وأعلنت أنها لا تنوي بناء ميناء طرابلس في هذا الوقت[227] ، إلا إن بقاء مناخ التوتر بين إيطاليا والدولة العثمانية ، أثار مشكلة أخرى ، فقد ألح في الأيام الاولى من آب 1911 على استدعاء والي طرابلس إلى اسطنبول باعتباره المعرقل الرئيسي للمصالح الإيطالية والمعادي كثيراً لإيطاليا ، وقد طلب مارتينو من الحكومة العثمانية أن تبدل والي طرابلس بوالٍ آخر ، وتعدل من لهجة الصحافة العثمانية شبه الرسمية ، وأن يوضع حد للسياسة المعادية لنشاطات إيطالية الاقتصادية في طرابلس ، وهدد في حالة عدم تنفيذ ذلك بحدوث مفاجأة مؤلمة تنتظر الدولة العثمانية . [228]

قبلت الحكومة العثمانية وبعد تدخل برلين وفينا طلب مارتينو متحاشية إعطاء مبرر تبحث عنه الحكومة الإيطالية لتنفيذ تهديداتها ، واستدعت الوالي إلى اسطنبول ، إلا إن الحكومة الإيطالية لن تقف عند هذا الحد ، بل طلب مارتينو من جوليانو بأن ينتهز الظروف السياسية الملائمة لتسوية مشكلة

---

(221) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ص301؛ أحمد حسين العلي، المصدر السابق، ص54.

(222)Mongar , The Isolation British foreign policy , 1907 , London , 1963 , P.117.

(223) هادي علي عباس ، الحروب البلقانية ، 1912 – 1913 ، رسالة دكتوراه غير منشورة إلى جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، 1997 ، ص64 .

(224) رسالة دولكوركي إلى سازافوف 12 / 3 / 1911 نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص45 .

(225) حسن لبيب ، تاريخ المسألة الشرقية ، مط الهلال ، مصر ، 1921 ، ص105 .

(226) مارتينو (جياكومودس) مهمتي في القسطنطينية من أجل احتلال ليبيا ، مجلة السياسة الدولية ، روما ، العدد 26 ، نيسان 1937 ، ص258 .

(227) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص29 .

(228) المصدر نفسه ، ص30 .

طرابلس بأسرع ما يمكن[229] ، وقد رأت الدبلوماسية الإيطالية وضع الباب العالي أمام الأمر الواقع ، وفي 31 آب 1911 استحث جوليانو على اجتياز الخطوة الحاسمة ، قبل أن تطلب الدولة العثمانية وتحصل على دعم ألمانيا لا سيما وإنها أصبحت على علم كبير بالمقاصد الإيطالية في طرابلس ، وقد عرض فيها الأسباب التي يدعو عبرها إلى التدخل العسكري وكما يأتي : [230]

1. إنه الحل الوحيد المطابق للاتجاه الذي عبر عنه الرأي العام الإيطالي .
2. الوسيلة الوحيدة لإعادة العلاقات الطبيعية مع الدولة العثمانية ، والحل المناسب للمصالح الإيطالية السياسية في البحر المتوسط .
3. وسيلة تحاشي أن تترك لنا طرابلس في حالة أزمة عامة أو انهيار الدولة العثمانية كتعويض على أثر مكتسبات نمساوية في البلقان .
4. عدم وجود عقبات عسكرية جدية ، حيث إن التأخير يجعل الحل أصعب بسبب التسلح العثماني والمصالح الأجنبية . [231]

وفيما يخص الموقف العثماني فقد اشتكى رفعت باشا وزير الشؤون الخارجية العثماني عدة مرات لدى ألمانيا والنمسا – المجر من مطالبة إيطاليا المتزايدة باستمرار وإدعاءاتها في ليبيا ، مؤكداً لبرلين وفينا العمل على الحفاظ على علاقات طيبة بين الدولة العثمانية وإيطاليا ، فضلاً عن إن السلطان محمد رشاد الخامس أبلغ بنفسه مارتينو رغبته في الحفاظ على السلم مع إيطاليا[232] ، كما وطلب حقي باشا الصدر الأعظم من مارتينو في 29 أيلول وذلك خلال مقابلته له ، وأبلغه قلقه وأسفه من رؤية الرأي العام في إيطاليا بهذا التهيج ، وقال له إن المسألة هي اقتصادية وليست سياسية ، وأشار إلى إمكانية توسط ألمانيا والنمسا – المجر ، وأراد أن يصل إلى حقيقة أهداف إيطاليا في ليبيا ، فقال : (قولوا لي ماذا تريدون؟)[233] ، وربما كان الموقف العثماني التوفيقي يعود إلى التأثير الذي مارسه السفير الألماني (مارشال) في اسطنبول . [234]

وأخيراً وجدت الدولة العثمانية نفسها في عزلة سياسية رغم إن كل الدول كانت تؤكد لها صداقتها ، فقد وصف المعتمد الحربي الروسي (بويل Boiel) الوضع الدولي في حقبة إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية قائلاً : (حديث شيء مدهش ، فقد شنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية بموافقة إجمالية من أوربا)[235] ، وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول أعلنت حيادها عندما طلبت الحكومة العثمانية منها أن تتوسط بينها وبين إيطاليا عشية الحرب.[236]

---

(229) مارتينو ، المصدر نفسه ، ص263 .
(230) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص31.
(231) مارتينو ، المصدر السابق ، ص263.
(232) المصدر نفسه ، ص264 .
(233) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص32 .
(234) توري أوغسطو ، التهيئة الدبلوماسية للحملة الليبية ، مجلة السياسة الدولية، 5 حزيران 1937، ص303 .
(235) رسالة من بويل إلى سباركونسكي في 1911/10/8 ، نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص71 .
(236) أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص175 .

المبحث الأول

العمليات العسكرية الإيطالية لغزو ليبيا
وموقف العثمانيين منها

اجتمعت أسباب ووقائع عدة في هذا المضمار منها سياسية ومنها اقتصادية ومنها دينية وهي الرغبة في نشر المسيحية ، فضلاً عن أسباب قومية واستراتيجية[237] . فمن الناحية السياسية نادى دعاة الفكر السياسية بأن العوامل السياسية هي الأساس ، مدعين إن ليبيا لا يمكن أن تؤلف عملية اقتصادية مرحبة[238] ، بل استعمارها واستغلالها حينذاك اقتصادياً ، وتحويلها إلى قاعدة عسكرية غير مكترثة بحقوق أهل البلاد[239] وجاءت الفكرة بعد أن تمت وحدتها وتقدمت في العلوم والصناعة فتولد لديها الرغبة في أن يكون لها مناطق نفوذ ومستعمرات تجلب منها الخامات وتصرف فيها المصنوعات ، كما تفعل الدول الكبرى الأخرى التي سبقتها في هذا المضمار.[240]

وأما الدوافع الاقتصادية فقد أرادت إيطاليا استغلال الأراضي الشاسعة في طرابلس بالمزارعين الإيطاليين الفائضين الذين لم يمكن لهم استغلال هذه الأراضي وتنميتها[241] ، وذلك حلاً لمشكلة الهجرة فضلاً عن رغبة الإيطاليين في استخدام رؤوس أموالهم واستثمارها في مشروعات تعود عليهم بالنفع ، وتدريب الشباب الإيطالي على الأعمال الزراعية المنتجة[242] .

وقد أظهرت دراسات زراعية جيولوجية قام بها المكتب الزراعي (Ufficio Agrario) أي المحطة الاختبارية الزراعية بأن ليبيا لم تكن عديمة الفائدة ، وتمكنت إيطاليا عن طريق استقرار طائفة من مستوطنيها في جوار مدينة طرابلس من تحويل مساحات واسعة من الأراضي في هذا الإقليم إلى الرأسماليين الإيطاليين .[243]

ومن الناحية القومية ، فإنها تحقق أمجاد روما القديمة بنشر الثقافة في أفريقيا ابتداء من ليبيا[244] ، فإن ضعف الدولة العثمانية وانعدام نفوذها على القبائل في ليبيا ، وتقاعس المسؤولين العثمانيين وتعاون بعض الموظفين العثمانيين من المحليين في الولاية ، وقيام الدولة العثمانية بسحب الضباط الأكفاء من الولاية وكذلك الأسلحة دون تعويضها ، وضعف الحامية العثمانية الموجودة في ليبيا ، وضجر السكان من التعسف العثماني واضطراب الأمن في البوادي ، وطمع فرنسا وبريطانيا فيها .[245]

---

(237) زاهر رياض ، استعمار القارة الأفريقية واستقلالها ، ص17 ، جريدة صدى بابل ، العدد105 في 22 تشرين الأول 1911 .

(238) جان ديبوا ، المصدر السابق ، ص13 .

(239) إبراهيم أحمد رزقانة ، المصدر السابق ، ص83 ؛ صدى العهد ، صاحبها عبد الرزاق الحصان ، جريدة حزب العهد الذي ركن إليه جماعة حزب التقدم للسعدون ، العدد 158 في 13 شباط 1931 .

(240) H. Header : A short history of Italy , P.186. ؛حسن سليمان محمود ، المصدر السابق ، ص221.

(241) محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر السابق ، ص17 ، جريدة النهضة ، العدد 67 نيسان 1928 .

(242) رأفت الشيخ ، في تاريخ أوربا الحديث ، ص317 ؛ Breach Op.Cit P .133 ؛ جريدة نداء الشعب ، العدد 61 في 31 آذار 1926 .

(243) جان ديبوا ، المصدر السابق ، ص199 .

(244) محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر السابق ، ص17 .

(245) محمد عبد الرحمن برج ، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، 1974 ، ص134 ؛ أنور الجندي ، العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي ، دار المعرفة ، بيروت ، 1970 ، ص416 ؛ جورج أنطونيوس ، يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط4 ، 1974 ، ص181 ؛ محمد قاسم نجيب ، المصدر السابق ، ص251 .

وكذلك الشعور بالنقص إزاء الدول الكبرى ذات المستعمرات[246] ، ومحاولة غسل العار الذي لحق بها إثر هزيمتها في معركة (عدوة) في الحبشة سنة 1896 ، وخسارتها مستعمراتها فيها[247] ويعد ترضية الشعور الوطني من أهم دوافع إيطاليا في هذا المضمار[248] وفضلاً عن الناحية الاستراتيجية التي تضمن موانئ للأسطول الإيطالي الذي لا يريد أن يكون محاصراً في المياه الإقليمية[249] ، ومهما يكن من أمر فإن أسباب الحرب التي ذكرها المؤرخون لم تكن إلا مجرد تبرير ، لتمرير الغزو الإيطالي لليبيا .

الإنــذار الإيطالي[250]

أثارت الحكومة الإيطالية النزاع عندما وجهت في 23 أيلول 1911 مذكرة إلى الحكومة العثمانية عن طريق القائم بأعمالها في اسطنبول (دي مارتينو) ، وقد عبرت فيها عن قلقها بسبب هياج سكان طرابلس الذي يهدد على حد زعمها ، أمن الرعاية الإيطاليين ، وقد جاءت هذه المذكرة صبيحة مغادرة الباخرة (درنة) اسطنبول محملة بالأسلحة والذخائر والجنود والضباط العثمانيين باتجاه طرابلس ، وحذرت المذكرة الباب العالي من الخطر الكبير الذي يهدد الأمن في طرابلس ، وطالبت بعدم نقل السلام إلى شمال أفريقيا وفي 25 أيلول صدر عن إيطاليا مذكرة احتجاج جديدة تتعلق بوصول سفينة النقل (الباخرة درنة) إلى شمال أفريقيا[251] ، وتسلم إبراهيم حقي باشا المذكرة من دي مارتينو التي كانت تتضمن عدة مطالب تقدمت بها إيطاليا منها :[252]

أ- إخراج القوات العثمانية من طرابلس .

ب- تشكيل جندرمة في هذه البلاد تحت قيادة الضباط من الطليان .

ج- أن تكون إدارة الجمارك بأيدي موظفين من الإيطاليين .

د- لا يتعين والي طرابلس إلا بموافقة إيطاليا ورضاها .

استدعى رئيس الوزراء العثماني إبراهيم حقي باشا ، مارتينو يوم 26 أيلول 1911 وتباحث معه حول إمكانية التوصل إلى حلول للأزمة الاقتصادية ، لكن الحكومة الإيطالية التي كانت قد اندفعت كثيراً نحو العمل العسكري ، ودون أن تأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات العثمانية ، وجهت برقياً ليلة 26 (أيلول) نص الإنذار النهائي إلى القائم بأعمالها في اسطنبول ، وتجدر الإشارة إلى أن سان جوليانو قد صاغ البرقية بيده ، لكنه وقعها من جيوليتي (رئيس الوزراء) الذي حولها إلى الملك فيكتور عمانوئيل ، وحالما حصل على موافقة الملك ، حرر الإنذار النهائي خلال مجلس مصغر ضم رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ، ووزير الحربية ، ووزير البحرية ، وتقرر إلا يوجه الإنذار النهائي إلى الدولة العثمانية إلا عشية إقلاع الحملة بطريقة تمنع أن يكون للعثمانيين الوقت الكافي لإرسال الإمدادات إلى ليبيا ، وتم إعلام الملك بنتائج مداولات المجلس في الوقت نفسه ، وقد أرسل الإنذار النهائي إلى القائم بالأعمال الإيطالية في اسطنبول في ليلة 27/26 أيلول دون أن تنتظر جواباً على مذكرتها السابقة ، وسلمها مارتينو إلى الصدر الأعظم في الساعة الثانية والنصف ظهر يوم 28 أيلول خلال استقبال إبراهيم حقي باشا الدبلوماسيين من ممثلي القوى الكبرى[253] كما سلم نص المذكرة إلى القائم بالأعمال العثمانية في روما (سيف الدين باي) يوم 28 أيلول وفي الساعة الثامنة مساءاً.[254]

---

(246) زاهر رياض ، شمال أفريقيا في العصر الحديث ، ص221 ؛ جريدة الفرات ، يومية سياسية صاحبها محمد مهدي الجواهري ، بغداد ، العدد 1 في 7 مايس 1930 .

(247) حسن سليمان محمود ، المصدر السابق ، ص221 .

(248) جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص428 .

(249) محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر السابق ، ص17 .

(250) ينظر نص الإنذار في الملحق (5) في نهاية البحث .

(251) ياخيمو فيتش ، المصدر السابق ، ص62 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص40 .

(252) شوقي عطا الله الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص373 – 374 ؛ Header , Op.Cit P189 .

(253) أحمد عزت الأعظمي ، القضية العربية ، جـ2 ، بغداد 1932 ، ص37 .

(254) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص40 ، جرانت ، المصدر السابق ، ص141 .

ومن جملة ما جاء في الإنذار ما يأتي :[255]

أ. سوء النظام في طرابلس وبنغازي ونصحها للباب العالي الاهتمام بالولاية حتى تصبح كغيرها من أقسام أفريقيا الشمالية .

ب. تهديد طرابلس لمصالحها الحربية وذلك لقربها من إيطاليا فضلاً عن إرسال الدولة العثمانية تعزيزات عسكرية إلى ليبيا رغم إن الحكومة الإيطالية نبهت الدولة العثمانية على النتائج السيئة لذلك .

ج. تجاهل الدولة العثمانية رغبات إيطاليا في طرابلس ، وإهمال مصالح إيطاليا الاقتصادية .

د. التحريض على الرعايا الأوربيين والطليان على وجه الخصوص واضطهادهم ، فقد أوردت أخبار إلى الحكومة الإيطالية من قنصليتها في طرابلس وبنغازي تفيد سوء وضعهم ، حتى إن عدداً كبيراً منهم هجروا ليبيا .

هـ. طلب وزير الخارجية الإيطالي رداً على الإنذار في أربع وعشرين ساعة .

فوجئ العالم من بلاغ إيطاليا النهائي للدولة العثمانية المحرر في 26 أيلول وما ورد فيه من أسباب الحرب ، ولا سيما حالة الفوضى والاضراب الضاربة أطنانها في طرابلس وبرقة[256].لو ألقينا نظرة على ما جاء في الإنذار الإيطالي كان يثير دهشة حقيقية ، فلا يجد المرء سبباً معقولاً مما ذكر في الإنذار يدعو لهذا العمل العدائي من قبل إيطاليا ، وحتى الأسباب الشكلية التي قد تبدو لأول وهلة مبرراً لعمل عسكري من هذا القبيل ، لم تجهد إيطاليا نفسها لتضمنها إنذارها ، فقد اعتمدت على أسانيد غريبة ، فمن الذي يستسيغ إن من حق إيطاليا أن تحتل عسكرياً المدن الليبية ، لأن الدولة المسؤولة عنها لم تعمل بالنهوض بهذه البلاد ، أو لأنها لم تمنح إيطالي امتيازات اقتصادية أو غيرها ، أو لأن الحكومة المسؤولة عن حماية البلاد وحفظ النظام فيها أرسلت تعزيزات عسكرية لهذا الهدف ، كما إن الاعتراض على إرسال تعزيزات عسكرية عثمانية يتعارض مع الإدعاء الإيطالي الوحيد المتصل بحماية رعاياها وحفظ النظام.[257]

الرد العثماني

جمع الصدر الأعظم إبراهيم حقي باشا في 28 أيلول مجلس وزراءه بشكل استثنائي ، وتم خلاله صياغة نص الجواب الذي كانت تنتظره الحكومة الإيطالية وقد أبرق في المساء نفسه إلى السفارة العثمانية بروما ، وصرحت الحكومة العثمانية في ختام الجلسة إنها مستعدة لمناقشة بعض التنازلات الاقتصادية مع الحكومة الإيطالية ، شرط أن لا تمس بكرامة الدولة العثمانية العليا ، ومع ما في الإنذار الإيطالي من اتهام صريح وتجاوز واضح على الحكومة العثمانية ، فقد ردت عليه رداً ضعيفاً يتسم بالخضوع والاستسلام ، أرادت فيه أن تتفق مع إيطاليا بأي ثمن كان لتحفظ سيادتها على هذه الولاية ، وكان الجواب معتدلاً توفيقياً في الشكل ، وسلم القائم بالأعمال العثماني في روما سيف الدين باشا في الساعة التاسعة والربع من صبيحة يوم 29 أيلول إلى وزير الشؤون الخارجية الإيطالي مذكرة[258] ، تتضمن جواب الباب العالي للإنذار النهائي الإيطالي ، وقد رفضوا الاستجابة للطلب الإيطالي[259] ، وتجدر الإشارة إلى أن إجابة الدولة العثمانية كانت ضعيفة ، تنصلت فيه من تهمة المصالح الإيطالية وطلبت فتح باب المفاوضات ، كما ولم تتجاهل التظلمات الموجهة ضد العثمانيين والمتعلقة بأحداث محددة بل اعتبرتها كأحداث لا أهمية لها ، وتجاهلت الإدعاءات الإيطالية بوجود معارضة منهجية للمؤسسات الإيطالية في طرابلس وبرقة تعبر عن إرادة الحكومة العثمانية في ممارسة سياسة معادية لإيطاليا ، وتلخصت إجابتها بما يأتي :

---

(255) شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص374 ؛ الطاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص26 – 27 ؛ زاهر رياض ، استعمار القارة الأفريقية واستقلالها ، ص248 ؛ حسن سليمان محمود ، المصدر السابق ، ص222 .

(256) حسين لبيب ، تاريخ المسألة الشرقية ، مصر ، القاهرة ، 1921 ، ص106 .

(257) شوقي عطا الله الجمل ، المصدر السابق ، ص375 .

(258) ينظر نص المذكرة في نهاية البحث ، الملحق رقم (6) .

(259) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص64 ؛ كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص326.

1. إنها حملت وزر تأخر الولاية على الحكم السابق .
2. إنها تبرأت من عرقلة رؤوس الأموال الإيطالية في ترفيه شؤون البلاد وقالت إنها راغبة في إعطاء امتيازات للحكومة الإيطالية .
3. إن الأمن كان مستتباً في البلاد ، وليس هناك اضطراب أو اضطهاد للأوربيين أو الإيطاليين . (260)
4. إن الخلاف منحصر في إعطاء الضمانات الكافية لرؤوس الأموال الإيطالية والحكومة مستعدة للتفاهم ما دامت إيطاليا لا تلجأ إلى الاحتلال .
5. يتعهد الباب العالي ألا يحدث أي تغيير عسكري في الولاية أثناء المفاوضات. (261)

كان لدى اسطنبول الإرادة الحازمة لتذليل كل خلاف ، وبعد تسليم المذكرة انعقد مجلس الوزراء الإيطالي لبحث جواب الحكومة العثمانية واستخلاص العواقب الناتجة عنه ، ولم تر الحكومة الإيطالية هذا الجواب المراوغ والمماطل كافياً ، لذلك اعتبرته في بيان وجهته للصحافة إثر ختام الاجتماع إن إيطاليا والدولة العثمانية في حالة حرب. (262)

سلم دي مارتينو في الساعة السابعة من مساء يوم 29 أيلول مذكرة إلى حقي باشا تنص على قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين اللذين دخلا في حالة حرب ، وأعلمه إنه بداية من هذا اليوم وضعت جوازات سفر القائم بالأعمال العثماني في روما تحت تصرفه ، وإنه يطلب جوازاته الشخصية ، كما وجه وزير الشؤون الخارجية الإيطالي إلى حكومات الدول العظمى عبر ممثلي وسفراء المملكة مذكرة عن قيام حالة الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية ، وذلك بعد أن أبرق نص إعلان الحرب للقائم بالأعمال الإيطالي في اسطنبول . (263)

بدا حجم القوة العثمانية بالتضاؤل ولا سيما في عام 1908 بعد سيطرة رجال الدولة العثمانية الفتاة ، وبدأت تتلقى المزيد من الضربات من الدول الأوربية ، وكانت الضربة الآتية قادمة من جانب إيطاليا التي استغلت الظروف ، وطلبت من الدولة العثمانية السماح لها باحتلال طرابلس وبنغازي من الأراضي الليبية الخاضعة للسيادة العثمانية . (264)

ومن الجدير بالذكر إن الدولة العثمانية كانت تراقب احتلال إيطاليا وتغلغلها عسكرياً من تسع سنوات ، وقد أعلن جوليتي الذي خلف بيلو (Billo) في الحكم ، إن بلاده ترى أنه آن الأوان لغزو طرابلس وبرقة . (265)

ظلت طرابلس وبرقة مجرد ولايتين عثمانيتين خاضعتان للدولة العثمانية التي كانت ذات إمكانية محدودة بل وضعيفة ، حتى بدأت الأطماع الأوربية تظهر فيها ، لا سيما إيطاليا التي لم يكن مطامعها في ليبيا خافية على الدولة العثمانية ، وعلى الرغم من معرفتها فإنها لم تول ذلك اهتماماً كبيراً ، بل سحبت الجيش للدفاع عن حدودها ولقمع ثورات كانت قد نشبت في اليمن ، وقد كانت إيطاليا مدركة للحالة التي وصلت إليها الدولة العثمانية من الضعف والتأخر في جميع الميادين الاقتصادية والعسكرية والثقافية ، لذلك صممت على مهاجمتها(266) ، واستندت على التقارير المقدمة من مصرف دي روما وعلى الجواسيس والبعثات الاستكشافية والجاليات الإيطالية التي زينت لهم بأن الاحتلال عملية سهلة ، وبذلك فقد ظن خطأ الجنرال بول (Pule) استناداً إلى تلك التقارير بأن الليبيين سيقومون بثورة ضد العثمانيين بمجرد رؤية الأسطول الإيطالي(267) ، سبق وإن أخطر السفير العثماني في إيطاليا (حسين كاظم بك)

---

(260) Edwin pear , The middle east collection , P269 ; Robert craves storm cententeries of the near east 1879 - 1929 , A.M.S. Edwin published . NewYork , 1975 , P.252.
(261) محمد السنيطي ، قضية ليبيا ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1951 ، ص48 .
(262) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص46 .
(263) المصدر نفسه ، ص48 .
(264) G.Monger , The end of isolation , British foreign policy 1900 - 1907 London,1963 , P117 ؛ شوقي الجمل ، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1984 ، ص142 .
(265) محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر السابق ، ص17 .
(266) عبد الحفيظ الميار ، الثورة الليبية والحركات العربية المعاصرة، ط1 ، المطبعة التعاونية اللبنانية ، 1970 ، ص44.
(267) المصدر نفسه ، ص46 .

وزارة إبراهيم حقي باشا منذ كانون الثاني 1911 بنوايا الطليان الحقيقية وتدابيرهم الخفية لأجل الهجوم على طرابلس ، ولكن إبراهيم حقي باشا الذي اتهم بالتواطؤ مع إيطاليا الذي لم يحرك ساكناً ، وترك الأمور وكأن شيئاً لم يحدث .(268)

أخذت الحكومة الإيطالية بعد أن حصلت على مساندة الدول الأوربية بالأعداد عسكرياً للحملة على طرابلس ، ولم يحل أواسط أيلول حتى كانت قد انتهت من حيث الأساس من كافة الترتيبات اللازمة للإنزال في شمال أفريقيا ، فقد زود كل ضابط من ضباط الحملة سواءاً كان من المشاة أم البحرية بدليل طرابلس أصدرته دائرة الأركان العامة الإيطالية وضمنته معلومات عن تضاريس البلاد ومناخها وطرقها وعن نظمها الإدارية والسياسية وعاداتها الدينية ، وجهزوا لذلك بقاموسين أحدهما إيطالي – عربي ، والآخر إيطالي – تركي ، وخرائط لطرابلس وبرقة ، وشددت إيطاليا من نشاطها الاستطلاعي في الإقليمين ، وأخذ الضباط الإيطاليون المتنكرون في زي الصيادين يمارسون عملية قياس قاع البحر عند الساحل الشمالي في الأماكن التي كان على القوات الإيطالية أن تنزل فيها إلى البر .(269)

أعلن جيوليتي في حديث له مع القائم بالأعمال الفرنسية في روما ، بأن إيطاليا لن تجري أي محادثات مع الدولة العثمانية إلا بعد احتلال طرابلس ، وإن المدى الذي سيتخذه الصدام العثماني – الإيطالي يتوقف على الدولة العثمانية وحدها .(270)

لم يكن الغزو الإيطالي لليبيا مفاجئاً ، لأن الأطماع الإيطالية في ليبيا لم تكن خافية على الليبيين والعثمانيين وقد بادر الليبيون منذ 1910 بالإبراق إلى الصدر الأعظم إبراهيم حقي باشا ، يعلمونه بعزمهم على رد كل هجوم ، والبوا بإرسال وسائط تحصينات طرابلس المهملة والذخائر الحربية والبحرية والأطعمة لمدة عام ، وإنهم سيدافعون حتى آخر نقطة من دمائهم . ولكن إبراهيم حقي باشا لم يفعل شيئاً ، وكلف القائد العام للقوات الإيطالية ، الجنرال كانينا أحد الضباط الاتصال بالقنصل الإيطالي لترحيل الرعايا الإيطاليين ، وفي اليوم قدم إنذاراً إلى الحامية العثمانية بطرابلس بتسليم المدينة ، ولم يكن في نية العثمانيين الدفاع ، بل كانوا يخططون للانسحاب وحمل كل ما يمكن حمله من الأسلحة والمعدات ، وكانت مماطلتهم في تسليم البلاد هو لكسب الوقت فقط ، وتجدر الإشارة إلى أن الشعب الليبي لم يكن على استعداد للقتال في الوهلة الأولى ، لأنهم أخذوا على حين غرة ، كما إن القوة العثمانية بالإقليم كانت ضعيفة لا يتوفر لديها السلاح والعتاد ووسائل النقل الكافية والخدمات الطبية والإدارية الأخرى.(271)

أثار عدم استعداد الدولة العثمانية للدفاع عن أقاليمها في شمال أفريقيا غضباً عاصفاً في اسطنبول ضد حكومة إبراهيم حقي باشا ، إلى درجة اضطرت معها الحكومة إلى الاستقالة مباشرة بعد إعلان الحرب رسمياً وترأس الوزارة الجديدة سعيد باشا كوجوك ، وقد طالب البرلمان العثماني في جلسته الاستثنائية بإحالة أعضاء الحكومة إلى القضاء بتهمة الإهمال وترك إقليم طرابلس بدون وسائل دفاعية كافية .(272)

---

(268) محمد سعيد رضا، موقف الصحافة العراقية تجاه ثورة المختار ، آفاق عربية، العدد الثامن نيسان 1981، ص47 .
(269) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص62 .
(270) برقية دولكوروكي إلى نيراتوف 13 في 1911/9/26 ، نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص22.
(271) عبد الحفيظ الميار ، المصدر السابق ، ص44 – ص45 .
(272) الظاهر الزاوي ، المصدر السابق ، ص375 .

بادر سعيد باشا بإرسال برقيات باسم السلطان إلى الدول الأوربية يطلب فيها الوساطة بين الدولة العثمانية وإيطاليا على أن لا تعلن الحرب ، وإذا وافقت إيطاليا فإن الدولة العثمانية ستمنحها مركزاً ممتازاً في الولاية ، إلا إن استغاثة الدولة العثمانية بالدول الكبرى للتوسط بينها وبين إيطاليا لم تجد نفعاً ولا سيما لقبول حل وسط يصون كرامة الدولة العثمانية وتمنح إيطاليا بموجبه امتيازات هامة في الولاية العثمانية (ليبيا) فأعلنت جميعها الحياد ، وبذلك مهد الطريق لإيطاليا للقيام بالغزو .[273]

وضعت الحكومة الإيطالية أسطولها الذي كان راسياً في المياه الإقليمية الطرابلسية في حالة حرب وذلك بعد تسليم مذكرة إعلان الحرب إلى الباب العالي ، ولم تطق إيطاليا صبراً على التحدي العثماني ، وأغراهم ضعف الحامية العثمانية فقام بالأعمال الحربية ضد طرابلس والموانئ البرقاوية ، وقد وجه قائد الأسطول الإيطالي في الحملة الطرابلسية الأميرال (فارافيلي) (Faravilla) إنذاراً نهائياً[274] إلى سلطات موقع طرابلس العسكرية والمدنية بعبارات يطلب فيها من الحامية العثمانية إلقاء السلاح وتسليم المدينة ، وإنه بانتهاء مدة أربع وعشرين ساعة فإن الموانئ ستقصف .[275]

دخلت السفينة الثانية من الأسطول الإيطالي بقيادة فرافيلي ميناء طرابلس وبرقة وأخذت تحاصر الساحل اعتباراً من 27 أيلول وبدأت العمليات الفعلية في 29 منه ، فدمرت سفينة النقل العثمانية (درنة) التي نقلت بعض السلاح والذخيرة إلى طرابلس قبل الحرب بقليل[276] . وتعرضت مدينة طرابلس وغيرها للقصف من البحر ، وبدأت البوارج الإيطالية بقصف حصون ومنشآت الميناء الدفاعية في الثالث من تشرين الأول وقد تمكنت قوة بحرية إيطالية من النزول في طرابلس ليلة 5/4 من تشرين الأول ، وكان ذلك في عهد الكونت فولي (Volli) . وسقطت مدينة الخمس في 18 تشرين الأول[277][278] .

أخذت تتقاطر على طرابلس وحدات الحملة الإيطالية اعتباراً من تشرين الأول ، فقد وصلت الحملة الأولى قادمة من مركز القيادة (نابولي) (Napoli) والتي كانت تضم فرقتين وفوجين من البرسابيري وكتيبة آلية واحدة وأربع بطاريات جبلية ووحدات احتياطية بلغ مجموعها الكلي 35 – 40 ألف جندي من المشاة وستة آلاف وثلاثمائة من الفرسان المزودين بالأسلحة الثقيلة وألف وخمسين عربة مع اثنين وسبعين مدفعاً بضمنها (48) ثمان وأربعون مدفعاً جبلياً تحملهم 23 ثلاث وعشرون قطعة بحرية ، وفوضت قيادة الحملة الجنرال (كانيفا) . وأما بنغازي فقد وصلت إليها الحملة الثانية المكونة من ستة وثلاثين ألف جندي تحملهم تسع عشر قطعة بحرية قادمة من (بالرمو) (Balirmo) وأطلقت مدافعها على قصر البركة ، ثم أنزلت الجنود في جاليانه (Galiane) وتلا ذلك وصول الحملة الثالثة إلى درنة الرابعة الخمس والخامسة إلى طبرق ، ولم تلبث القوات الإيطالية التي ارتفع عددها فيما بعد إلى (120) مائة وعشرين ألفاً تمركزت في المدن الرئيسية الساحلية بأسلحتها المكونة من 122 مدفعاً ثقيلاً وستة وستين مدفعاً متوسط المدى ، وثمانية وعشرين مدفع ميدان ، وخمسة عشر ألف مدفع رشاش وألفين وخمسمائة آلية وعدداً من الطائرات التي دخلت الحرب لأول مرة في التاريخ ، و145 سفينة بحرية ، وكان طريق البحر مفتوحاً لنقل الاحتياط والعتاد الإيطالي عند الحاجة ، في حين لم تزد القوات العثمانية المسؤولة عن ليبيا عن خمسة آلاف في طرابلس وألفي جندي في برقة ، وكانت الأغلبية الساحقة مسلحة بأسلحة قديمة وبالسيوف والخناجر ، وكانت التحصينات الساحلية في طرابلس وبرقة وبنغازي وغيرها من المدن مجهزة بمدفعية قديمة ضعيفة وغير مؤهلة لعرقلة الإنزال الإيطالي .

واستطاع الإيطاليون بعد قصف مكثف ومتواصل في الرابع عشر من تشرين الأول الاستيلاء على طبرق الواقعة على الطريق البحري الذي يربط بين (برنديزي – الإسكندرية) بأمر من جيوليتي

---

(273) شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص375 .
(274) ينظر نصه في الملحق السابع في نهاية البحث .
(275) ممدوح حقي ، المصدر السابق ، ص57 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص51 .
(276) John Bajot Glub , Britian and the Arab , P.44.
(277) John Moriss Robert , A general history of Europe - 10 impression , 1982 , Hong Kong , P.256.
(278) الجيلاني بن الحاج يحيى ، معركة الزلاج ، لشركة التونسية للتوزيع ، ط2 ، 1974 ، ص12 .

لحرمان القوات البريطانية المرابطة في مصر من السيطرة عليها ، وقد استطاعت القوات العثمانية مع كل نواقصها في العتاد والعدد من أن تكبد العدو خسائر فادحة[279].

كما وهاجم الأسطول الإيطالي مدينة درنة أيضاً في الرابع عشر من تشرين الأول فقامت أبراجه بقصف شامل للمدينة تمهيداً لإجراء عمليات إنزال لقواتها وتمكنت من احتلالها في السادس عشر من الشهر ذاته ، ودارت معارك عنيفة حول مدينة بنغازي ، حيث توجه إلى هناك في الثامن عشر من تشرين الأول السفينة (أوبري) وقسم من فرقة الجنرال بريكول (Bricul) لمساندة القوات المحاصرة للمدينة ، وبدأت سفن الأسطول بقصفها وأنزلت بعض قواتها في ضواحيها في التاسع عشر من تشرين الأول واحتلتها في العشرين منه ، وتراجعت القوات العثمانية إلى الجنوب في الحادي والعشرين من الشهر المذكور[280].

بدأت الحرب الإيطالية – الليبية في وضع كانت فيه إيطاليا تمتع بأفضليات واضحة على الدولة العثمانية ، فقد باغت إعلان الحرب الدولة العثمانية التي كانت تأمل حتى آخر لحظة في تجنب النزاع المسلح بمساعدة الدول الأوربية ، وتجدر الإشارة إلى أن ولي العهد العثماني كان قبل ذلك بأسبوعين يعانق ملك إيطاليا في محطة روما ويسمع منه : (إن الصداقة بين الدولتين لم تكن يوماً ما أمتن منها وقتذاك) [281].

المبحث الثاني

المقاومة العربية للغزو

لم يكن الشعب العربي في ليبيا عشية الغزو الإيطالي تنظيم سياسي يؤجج ويقود المقاومة المنظمة في المرحلة الأولى من الاحتلال ، فقد أخذوا على حين غرة ، فضلاً عن أن القوة العثمانية التي كان يعمل معهم المجاهدون الليبيون ضعيفة ، ولم يتوفر لدهم السلاح والعتاد ووسائل النقل الكافية[282] أسقط المستعمرون من حسابهم الشعب العربي في ليبيا الذي كان يقارع آنذاك الاستعمار الفرنسي في الجنوب وأواسط أفريقيا ، وأماط اللثام عن حقيقة واضحة وهي إنه بإمكان قوات المقاومة الليبية أن تقاوم بإمكانياتها المحدودة قوى الاستعمار وتنتزع في نهاية المطاف حقها بإرادتها الصلبة وعزيمتها التي لا تلين[283] ، فقد زعم جيوليتي بعد أن حصل على موافقة البرلمان الإيطالي لغزو ليبيا ، إنه سيقوم احتلال هذه المنطقة في نزهة بحرية قد تستغرق أسبوعاً ، ثم يقدمها هدية للشعب الإيطالي ، وأكد إنه سيحتل البلاد بضربة خاطفة بعد دك المدن الرئيسية وتدمير المقاومة إن وجدت.[284]

لم يدر بخلد الإيطاليين أن تكون ثمة مقاومة شعبية تكافحهم كفاحاً مريراً ، يكلفهم (14) أربعة عشر مليار من الفرنكات ، وربع مليون مقاتل خلال سنوات الجهاد التي استنفر الزعماء العرب ، السكان الذين خفوا إلى الميدان خفافاً وثقالاً وانتظمت المقاومة الشعبية تلقائياً ، فقد لقي الجيش الغازي مقاومة

---

(279) أورخان قول أوغلوا، مذكرات الضباط الأتراك حول معركة ليبيا، ترجمة وجدي كدك ، طرابلس ، 1979 ، ص107 ؛ مجيد حذوري ، ليبيا الحديثة ، ترجمة نيتولا زيارة ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ص488 ، حسن سليمان محمود : المصدر السابق ، ص244 ؛ زاهر رياض، استعمار القارة الأفريقية ، ص248.

(280) عبد الحفيظ الميار ، المصدر السابق ، ص47 ؛ محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر السابق ، ص20 .

(281) لورد غراي ، مذكرات لورد غراي ، ترجمة علي أحمد شكري ، المط الرحمانية ، ط2 ، مصر ، 1932 ، ص6.

(282) محمد السنيطي ، المصدر السابق ، ص18 .

(283) محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر السابق ، ص18 .

(284) المصدر نفسه ، ص18 .

عنيفة لم يكن يتوقعها ، فقد قدرت إيطاليا المدة الزمنية لتحقيق أغراض الحملة بخمسة عشر يوماً يقوم الأسطول الإيطالي خلالها بأعمال لا تكلفه شيئاً بل تكون بمثابة نزهة بحرية . [285]

لم تكن عملية احتلال الأراضي الليبية عملاً سهلاً كما توقعه الإيطاليون ، إذ لم يلبث أن جمع الشعب الليبي صفوفه وقاوم مقاومة مستميتة ، فحينما أنزل الطليان في بدء الحرب بدون حذر (1200) بحار ، هاجمهم العرب وقتلوا منهم ستمائة ، وقتل هؤلاء عقاباً من العرب حوالي (3000) ثلاثة آلاف ونهبوا وذبحوا عائلات بأكملها ، ووصل بهم حد الوحشية فقتلوا النساء والأطفال وعلقوا على المشانق حوالي ألف عربي في وقت كان الطليان يدعون بأنهم أمة دستورية متمدنة . [286]

واستشهد من العرب كمحصلة نهائية للمقاومة حوالي 14.800 أربعة عشر ألف وثمانمائة ، واستمرت المقاومة ولن ترضخ القبائل العربية الموجودة بعيداً عن الساحل حتى بعد إعلان الهدنة والصلح ، وفيما يخص خسائر الطليان يمكن إجمالها بأكثر من عشرين ألف قتيل ، وكلفتهم الحرب والمقاومة أكثر من ثمانين مليون ليرة ، وأسفرت عن انتشار البطالة لحد كبير بعكس ما كانوا يتوقعونه . [287]

أباد المجاهدون في 23 تشرين أول 1911 قسماً كبيراً من جنود الإنزال الإيطاليين في طرابلس ، وشرعوا في سبيل استقلالهم ، وفي الوقت الذي كانت تجري معارك طرابلس ، انتقلت الفصائل العربية إلى الهجوم في نقاط الساحل الأخرى فأجبرت قوات الحملة على الانتقال إلى الدفاع . [288]

بدأت المقاومة العربية تشكل فصائلها القتالية ، فقد أسرع (بشير السعداوي) في تكوين قوة ذاتية تشن بمجاهديها العرب وبالتعاون مع الضباط العثمانيين هجمات على القوات الإيطالية المعسكرة على الساحل ، بدء من ليلة الاثنين الموافق الثاني عشر من شهر تشرين الأول دفاعاً عن الوطن ودرءاً للمظالم الكثيرة والفضائح التي ألحقها الطليان بأهل البلاد ، واستطاعت تشكيلات المجاهدين التي كانت على غاية من الكمال والانتظام أن تحرر غرب طرابلس ، وأن تتخذ لها مقراً في (سوق الجمعة) على بعد ساعة ونصف من طرابلس . [289]

بدأت المقاومة المسلحة الفعلية بانتفاضة (واحة طرابلس – المنشية) 23 – 26 تشرين الأول 1911 والتي تعرف باسم حوادث شارع الشط ، وهي معركة المنشية[290] ، ولذلك اتسمت هذه المرحلة بالمقاومة المسلحة العنيفة بين الغزاة الإيطاليين والمدافعين الليبيين والحامية العثمانية[291] .

أظهرت شدة النضال الذي شنته القبائل العربية في نهاية تشرين الأول 1911 بطلان ما كانت الدوائر الحاكمة الإيطالية تعلق عليه من آمال ، على احتمال أن يقف السكان المحليين من العرب والبربر موقفاً ودياً من إنزال القوات الإيطالية في برقة ، فبدلاً من أن تقاتل الحملة الإيطالية وحداث الفرقة الثانية والأربعين الضعيفة ، وجدت القوات الإيطالية نفسها أمام حرب أنصار شعبية قامت بها القبائل العربية ، مما جعل الاستيلاء على طرابلس وبرقة أمراً صعباً جداً ، يتطلب من إيطاليا حشداً كبيراً لجمع قواها ومواردها ، وقد اتسم موقف السكان في برقة بالعداء الشديد للطليان ، وخصوصاً قبائل العبيدات والعواقير والدرسا والبراعصة ، فقد اضطر الجنرال (كانيفا) (Caniva) إلى الاعتراف في نهاية 1911 بأن القبائل دون استثناء معادية لهم ، وجميعها مسلحة ، فقد كان كل قبيلة تقدم المحاربين وتؤمن

---

(285) منصور عمر الأشيتوي ، الغزو الإيطالي ، مكتبة الفرجاني ، طرابلس ، ليبيا ، 1970 ، ص92 ؛ وينظر الخليفة محمد التلسي ، مذكرات جيوليتي ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ص34 .

(286) محمد سعيد رضا ، المصدر السابق ، ص47 .

(287) لينين ، المختارات ، المجلد الخامس ، دار التقدم موسكو ، 1976 ، ص11 – 12 .

(288) هاشم الملاح ، المصدر السابق ، ص233 .

(289) جريدة صدى الإسلام ، بغداد ،العدد 119 ، في تشرين ثان 1911 ، ص2 ؛ خليفة محمد الدلسي ، المصدر السابق ، ص34 .

(290) وملخصها إن فرقة الرسالليري التي وضعت في الناحية الشرقية اضطرت بسبب هجوم رجال المقاومة إلى الانسحاب ، فتعقبها هؤلاء والتحموا معها في معركة حامية بالقرب من شارع الشط ، كان من نتيجتها أن هزمت الفرقة الإيطالية (ياخيمو فيتش ، المصدر السابق ، ص88) .

(291) كولا فولا بان ، حركة المقاومة في ليبيا ، ترجمة محمد علي داهش ، مجلة آفاق عربية العدد 1 لسنة 1980 ، ص108 ؛ الوافي محمد عبد الكريم ، الطريق إلى الوزان ، دار الفرجاني ، طرابلس ، 1977 ، ص182 .

تجهيزهم ، وكانت فصائل الخيالة السريعة ، الكثيرة العدد تشن هجمات متواصلة على الوحدات والمواقع المتقدمة الإيطالية ، وتدمر وسائل الاتصال التلغرافي والتلفوني ، وكان المزارعون والرعاة من القبائل التي تسكن منطقة العمليات الحربية يلجؤون إلى السلاح أيضاً في حالة الضرورة [292] .

وكانوا يعتقدون بأن الليبيين سوف لن يعترضوا طريق احتلالهم للبلاد لأنهم شعب فقير ممزق يخضع للقوة ويرهب العنف ولا يعرف أكثر من القبيلة والعشيرة ، ولا يهمه أن يستبدل سيداً بآخر ، وأن يخضع للإيطاليين كما خضع للعثمانيين سنين طويلة ، وقد ظنوا خطأ أنهم متى قهروا العثمانيين في الميدانين السياسي والحربي آلت إليهم ليبيا دون الحاجة إلى إطلاق رصاصة واحدة ، لأن الشعب العربي سيستقبلهم بالهتاف والتقدير ، فقد وقع الإيطاليون بنفس الخطأ الذي ساد تفكير الفرنسيين أبان غزوهم مصر سنة (1798) وذلك بتصورهم أن أهالي البلاد يستسلمون دون مقاومة لأنهم يرغبون بالتخلص من حكم أجنبي متمثل في الطبقة العسكرية العثمانية ، ويدل على هذا التصور ذلك النداء الذي وجه إلى الأهالي باسم كارلو كانيفا (Carlo Caniva) قائد جيش الاحتلال [293] .

وخاض الليبيون معارك عدة مع الإيطاليين أهمها معركة بومليانة في 1911/11/10 وعين زاره في 1912/12/8 ، وبير طيراس في 19/12/ 1911 ، وقد قدرت القوات الإيطالية التي اشتركت في هذه المعارك بخمسة وعشرين ألف جندي [294] .

اشتدت المقاومة العربية وتمركزت في منطقتين هما طرابلس وبرقة ، فقد عقد زعماء الحركة الوطنية اجتماعات في لواء الجبل بمنطقة طرابلس ولواء فزان ورفلة لدراسة الحالة واتخاذ ما يلزم من التدابير ، فقرر إعلان استقلال طرابلس ، وإنشاء حكومة وطنية برئاسة الشيخ سليمان الباروني ، إلا إن محاولة الاستقلال هذه فشلت لشدة ضربات القوات الإيطالية التي استخدمت القسوة الناهية والعنف الشديدين[295] ، ومن الجدير بالذكر بأن القوات العثمانية القليلة العدد والعدة ما كانت لتصمد للغزو الإيطالي لولا مساعدة أهالي البلاد وانضمامهم إلى معسكراتها [296] .

كان لتقاعس الدولة العثمانية عن المقاومة في أول الأمر أثر سيئ في نفوس أبناء الشعب العربي بليبيا مما أثار سخطهم على الدولة العثمانية ونددوا بتقصيرهم في الدفاع عن الإسلام ، فنهضت القبائل العربية وخصوصاً القبائل المتواجدة في دواخل برقة التي التفت حول القيادة السنوسية[297] ، ولم يدر بخلد المواطنين العرب أن تنسحب الدولة العثمانية من الميدان على هذه الصورة المتخاذلة ، غير إن السكان الليبيين آلوا على أنفسهم أن يدافعوا عن بلادهم رجالاً ونساءاً لأن السلطان قد تخلى عن البلاد لاستعمار استيطاني أرعن دون أن يعد الشعب الليبي للمقاومة أو يترك له جيشاً وطنياً أو سلاحاً كثيراً يذود به عن أنفسهم ، ومع ذلك انتظم الليبيون وردوا على الغزاة في مواقع (النهائي والصابري وجليانا والخمس ودرنة) وتهافت الرجال على الموت في حرب اشتركت فيها المرأة ، وكانت تزود أخاها المقاتل بالذخيرة وتداوي الجرحى وتستحث الهمم وتشحذ العزائم ، وقد أدى ذلك إلى أن يرسل السلطان محمد رشاد بعض القوات بصحبة مجموعة من الضباط لتنظيم القتال ضد العدو ، وكان من بينهم ضباط اكتسبوا شهرة عسكرية منهم أنور باشا[298] ومصطفى كمال[299] الذي قدر له أن يمارس مستقبلاً دوراً هاماً في تاريخ الدولة العثمانية ، وكان في ليبيا السيد أحمد شريف السنوسي المقيم بواحة الكفرة يقاتل الطليان ، وقد أخذ القضية بجدية كما ظهر في هذه الأثناء السيد عمر المختار شيخ زاوية القصور بناء

---

(292) هاشم الملاح ، المصدر السابق ، ص41 .

(293) بثينة ياسين التكريتي ، المصدر السابق ، ص54 .

(294) إبراهيم خليل أحمد ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر ، ص65 .

(295) المصدر نفسه ، ص65 .

(296) بثينة ياسين التكريتي ، المصدر السابق ، ص53 .

(297) المصدر نفسه ، ص57 .

(298) شخصية عسكرية عثمانية ، عين قائداً عاماً للمقاومة الشعبية في ليبيا ، أصبح وزيراً للحربية في حكومة الاتحاد والترقي (Enwar Pasha , UM Tripolis , Berlin , 1932 , P.173) .

(299) ولد في سالونيك ، 1881 ، كان له نظرية بأن الحق يؤخذ ولا يمنح ، أسس جمهورية تركيا الحديثة سنة 1921 ، وتوفي سنة 1931 ، (William , H.M. Cnill, Islamic world , Vol.6, NewYork, 1973, P.431).

علـى تعليمـات جاءتـه مـن الـسيد أحمـد الـشريف ، ودارت معـارك عـدة بـين العـرب والإيطـاليين أشـهرها معركة الضبط قرب درنة.[300]

انتظمت قوات المجاهدين علـى أثـر مـشاركة المتطوعين الـذين أرسـلهم الـسلطان وتـم تقسيم أمـر الدفاع عن برقة وحواليها في شرق ليبيا في أربعة معسكرات ، تولى قيادة المعسكر الغربـي الرائد عزيز علي المصري ، ومعسكر طبرق أدهم باشا الحلبي ، ومعسكر درنـة مصطفى كمـال أتـاتورك ، ومعسكر الجبل الأخضر عبد القادر الفتـاي ، وتـولى أحمـد شـريف الـسنوسي القيـادة الـسياسية والعسكرية العليـا ، وعين أنور باشا قائداً عاماً ، وقد خـاض المجاهدون معـارك طاحنـة منهـا معركـة قرقـاش وبيـر طبـراس ومعركة الكويفية قرب بنغازي ومعركة النويهات قرب بنغازي أيضاً[301] كما وهاجموا الطليان في قصر البركة .[302]

واقـتحم المجاهـدون معاقـل الغـزاة فـي بئـر بومليانـة بعـد أسـبوع واحـد مـن الاحـتلال الإيطـالي ، وكبدوهم خسائر فادحة ، بينما أقام سكان الخمس استحكامات حـول روابـي المرقب ، وفـي يـوم الـسادس والعشرين مـن تـشرين الأول 1911 وعنـد مطلـع الفجـر التحمت بالعدو فصائل وطلائـع المجاهدين مـن سواني بن آدم صـوب قصـر الهـاني فـي قتـال شـديد ورغم إطـلاق مدفعيـة الأسطول نيرانهـا الكثيفـة ، فقد اخترق المجاهدون خط العدو واستخدم السلاح الأبيض وأجبرهم على التراجع[303] ، وحـصل المجاهـدون على أربعة آلاف بندقية موزر وبعض الـذخائر مـن الفنـدق القديم واحتشدوا علـى طـول شـاطئ الـصابري يوم التاسع عشر من تشرين الأول سنة 1911 استعداداً للقاء الطليـان ، ونـشب القتـال قـرب بئـر طيـراس وقاوموا الإيطاليين بكل ما لديهم من قوة وإمكانيات بحيث لم يستتب الأمر للطليان إلا بعد عشرين سـنة أو أكثر .[304]

قاوم الليبيون حتى بعد أن وافقت الدولة العثمانية على شروط الصلح مع إيطاليا وإذا كانت القوات العثمانيـة قد ساهمت فـي صـد العـدو فـي أولـه ، إلا إن هـذه القـوات التـي كانـت مبعثـرة هنـا وهنـاك وكانـت تجهيزاتها الحربية وتدريباتها العسكرية ضعيفة وقليلـة ، أدت إلـى أن يتحمـل المواطنـون العـرب فـي ليبيـا عـبء القتـال وحـدهم ، وبمـساعدات ماليـة ومعنويـة مـن المقاطعـات العربيـة والإسـلامية ، وعلـى رأسـها مصر وتونس ، فقد فتحت مصر أبوابها للقادة الوطنيين ، فلجأ إليها السنوسيون حين ضيق عليهم الطليـان الخناق في ليبيا ، وباتت أراضـي مصر الغربيـة مركـزاً للمقاومـة الوطنيـة الليبيـة ، فيهـا يعقدون مجالسهم الوطنية ويقيمون معسكرات التدريب لشبابهم استعداداً لتحرير بلادهم[305] ، كما وبدت في مصر وسـوريا وأفغانستان وغيرها من الأقاليم الإسلامية حركة واسعة لجمع الأموال لـصالح سكان طـرابلس وبرقـة[306] ، وقد شرع الـشعب التونـسي فـي إعالـة المجاهدين بمـا فـي المستطاع ، وتـألفت اللجـان والجمعيـات لجمـع التبرعـات والأسلحة تمـد بهـا الأشـقاء الطرابلـسيين ، وتقـاطرت القوافـل المحملـة بـالمؤن والـذخائر تـشق الحـدود الجنوبيـة فـي طريقهـا إلـى طـرابلس رغـم الحراسـة المشددة للفرنـسيين الـذين كـانوا يحـاولون منـع الإعانات عن المجاهدين الطرابلسيين ، مساعدة منهم لإيطاليا على احتلال البلاد ، فضلاً عن المنظمـات القوميـة العربيـة مثـل حركـة تـونس الفتـاة والجمعيـة القحطانيـة ، كمـا وطـالب القوميـون المـصريون وعلـى رأسهم الشيخ (علي خليفة) بفتح الحدود المصرية لعبور الإمـدادات اليوميـة الآتيـة مـن الـشام[307] ، ووقـف المصريون ضد الحكومة المصرية ولم يشاطروها رأيها عندما أعلنت الحياد لإيطاليا ، ووقـف المواطنـون

---

(300) حسن سليمان محمود ، المصدر السابق ، ص224 ؛ ومحمد عبد الرزاق مناع، المصدر السابق ، ص21.
(301) شوقي الجمل ، المصدر السابق ، ص376 .
(302) فؤاد شكري ، السنوسية وميلاد دولة ، ص125 .
(303) محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر نفسه ، ص22 .
(304) أحمد إبراهيم ، المصدر السابق ، ص84 .
(305) رأفت الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، ص350؛ شوقي الجمل، دور مصر في أفريقيا الحديثة،ص142.
(306) برقية من تشاريكوف إلى نيراتوف 7 في 1911/11/20 نقلاً عن ياخيموفيتش،المصدر السابق ، ص83.
(307) محمد المرزوقي ، دماء على الحدود ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، 1975 ، ص27 ؛ الجيلانـي ، المصدر السابق ، ص12 .

ضد الحكومة الخديوية وطالبوا بمشاركة فعلية لمصر ، وذهبوا إلى حد مطالبتهم بتدخل الجيش المصري الذي يعتبر تابعاً لمقاطعة رئيسية من مقاطعات الدولة العثمانية .[(308)]

ومن الجدير بالذكر إن المجاهدين رغم هذه المساعدات كانوا بحاجة ملحة للسلاح والمال ، لأن مساعدة الدولة العثمانية كانت ضئيلة إلى حد كبير ، فقد جاء في العريضة التي قدمها شيوخ القبائل في طرابلس إلى النائب فرحات بيك بتاريخ 17 تموز 1912 ، التي طالبوا فيها بالإسراع في إرسال السلاح والذخيرة ، ولكن لم تعمل الحكومة حتى على تجهيزهم بما هو ضروري للعمليات الحربية[(309)] ، ولتأييد دعم المجاهدين ، فقد وجهت صحيفة اللواء ذات الاتجاه القومي الإسلامي ، تحذيراً شديداً للشعوب الإسلامية ، مؤنبة إياهم على موقفهم المفرط في التساهل مع الدول الأوربية ، حيث قالت (انتبهوا أيها المسلمون فإن أوربا قد قسمت البلدان الإسلامية وأنتم ما زلتم تحلمون) كما وهنأ الوزير الأكبر لكونه قد احتقر إيطاليا إنذارها الأخير[(310)] .

ومع ذلك لم تتمكن الوحدات الإيطالية من تقوية مواقعها في واحة طرابلس إلا في شهر تشرين الثاني 1911 – كانون الثاني 1912 ، وقد ظل وضع الإيطاليين مهزوزاً في مدينة بنغازي حتى الثاني عشر من آذار 1912 ، حيث حاولت الوحدات العربية والعثمانية خلال هذه الفترة مهاجمة المدينة خمس مرات ، فأجبرت حامية المدينة على أن تظل في وضع غاية من التوتر طيلة هذه المدة ، كما وأصبح وضع الحاميات الإيطالية في درنة وطبرق حرجاً اعتباراً من تشرين الثاني ، فقد وقع فصيل إيطالي كبير بواحة النخلتين (معركة سواني عبد الراني) في كمين المجاهدين وتكبد خسائر فادحة على يد الفصائل العربية التي هاجمته ، وفيما يخص المقاومة في الخمس فقد كانت على أشدها أيضاً وألحقت بالعدو خسائر كبيرة ، إذ إنها لم تستطع أن تصد هجمات المجاهدين المتكررة طيلة الفترة من تشرين الثاني 1911 إلى كانون الثاني 1912 أيضاً إلا بصعوبة رغم تفوقها بالمدفعية ورغم المساعدة التي كانت تلقاها من البحر ، ولم تستطع القوات الإيطالية الاستيلاء على (المرقب) النقطة المهمة في ضواحي الخمس ، على الطريق بين مصراتة وطرابلس إلا في السابع والعشرين من شباط 1912 ، فضمنت بذلك نسبياً أمن المدينة .[(311)]

أثارت قصائد الشعراء وخطب الأدباء المشاعر الوطنية والقومية للجماهير لا سيما في أحاسيسها الإسلامية وذلك لإيمانهم بأن ما يستهدف الإسلام من سوء هو إساءة ضارة للعرب أيضاً ، فقد كانت الجهود منساقة لدعم النضال الليبي ومساندة حرب الجهاد ضد الغزو الإيطالي لطرابلس وبرقة ، حيث استهدف الشعراء تجريد الاستعمار لكشف نواياه في المنطقة ، فقد أخذ الشاعر عبد المحسن السعدون (ت1935) يخاطب في قصيدته (حرب المجد والشرف) أبناء الشرق العربي عامة والشباب العراقي خاصة بشعر ممتلئ وطنية وحماساً قائلاً :

ببرقـــة وبنـــي غـــازي وأختمهـــا	أعنـي طـرابلس عـاث الأزلـم الغـشم
خـب سـناها وأقـوت دورهـا وخـوت	رباعهـا وعفـت آثارهـا القـدم
هبـوا سـراعاً فـأنتم فـي النـدى دفـع	مـن الغمـام وأنـتم فـي الـوغى عـصم
إخـوانكم فـي العـرى صـرعى ونـسوتهم	مروعـات ولا مـأوى ولا حـرم[(312)]

---

(308) جريدة المؤيد المصرية ، 30 أيلول 1912 .
(309) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص231 .
(310) صحيفة اللواء في 1911/11/30 .
(311) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص88 .
(312) محمد سعيد رضا المصدر السابق ، ولزيادة المعلومات ينظر ، يوسف عز الدين ، شعراء العراق في القرن العشرين ، مط أسعد ، بغداد ، 1969 ، ص52 .

كان للغزو الإيطالي رد فعل قومي وديني ، وكان العراقيون من جملة من ارتفع فيهم نداء الشعب عبر الصحافة لمقاومة الاستعمار واستنهاض الهمم للتطوع والانضمام إلى صفوف المجاهدين المقاتلين على الأرض الليبية ، فقد اندفع بعض الضباط للإسهام المباشر في تلك الحرب ، وقد ذكرت صحيفة المفيد جعفر العسكري مثالاً على ذلك وليس حصراً[313] وذكر طالب مشتاق في مذكراته في هذا الصدد قائلاً : "وكان ميلي إلى السلك العسكري شديداً جداً واشتد هذا الميل عندي من خلال حربي طرابلس والبلقان ... وذلك لما جنته أيدي الطليان من قتل وفتك وتدمير في طرابلس الغرب"[314] .

وكان الرصافي رائعاً في اندفاعه في الذود عن طرابلس ، ومثلاً حياً للحماس الديني والوطني والقومي في مقارعة الاستعمار الإيطالي من جهة ولوم العثمانيين الذين حملهم مسؤولية إضعاف صفوف المقاومة العربية بانسحابهم في الساعات الحرجة من القتال أمام الغزو الإيطالي ، تاركين لهم احتلال طرابلس بدون مقاومة رادعة ، فقد أنشد قائلاً :[315]

يعــز علينـــا يـــا أهـــل برقـــة إنكـــم	تــدق علــيكم بالــدمار رحــى الحــرب
ويـــا أهـــل بنغـــازي ســـلام فقـــد قـــضت	صـــوارمكم حـــق المـــواطن فـــي الـــذب
لـــك الله يـــا قتلـــى (طـــرابلس) التـــي	بهـــا حكـــم الطليـــان أســـيافهم غـــدرا
ســـنثأر حتـــى تـــسأم الحـــرب ثأرنـــا	ونقتـــل عـــن كـــل امـــرئ أنفـــساً عـــشرا

وكان أحمد عزت الأعظمي من أبرز المؤثرين في أوساط الرأي العام لثقافته العالية ومكانته الاجتماعية وله في طرابلس الغرب واعتداء الطليان عليها قصيدة حماسية مطولة ألقاها يوم 22 محرم 1330 هـ / 1911 م ، منها :[316]

لقـــد أعلنـــت إيطاليـــا الآن حربهـــا	ولا ســـبب يـــدعى لـــذلك مبـــرم
فمـــدت يـــداها شـــلها الله تبتغـــي	طـــرابلس منـــا إن هـــذا محـــرم
طـــرابلس لا والله لـــن يـــصلوا إليـــك	حمـــاك وفينـــا الجـــسم يـــسري بـــه الـــدم
فهبـــوا بنـــي قحطـــان تلـــك فتـــاتكم	علـــى الخـــد حزنـــاً دمعهـــا اليـــوم يـــسجم
ســـبتها يـــد الأعـــداء رغـــم أنـــوفكم	وقـــد هتكـــوا الخـــد المـــصون وحطمـــوا
تنـــاديكم أيـــن الـــشهامة والوفـــا	بنـــي العـــم مـــا هـــذا التـــواني المكلـــم
أترضـــون بعـــد العـــز أمـــسى ســـبية	أهـــان لـــدى الأعـــداء جـــوراً وأظلـــم

وندد الشاعر عبد المطلب الحلي بسياسة عمانوئيل الاستعمارية في ليبيا في قصيدة قائلاً[317] :

قـــل لعمانوئيـــل لا صـــلح حتـــى	ترجعـــوا عـــن بلادنـــا خاســـئينا

---

(313) المفيد ، 151 ، الأربعاء 23 تموز 1924 ص3.
(314) أوراق أيامي ، 1900 – 1958 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1968 ، ص13 .
(315) ديوان الرصافي ، جـ3 ، بغداد ، دار الحرية ، 1976 ، ص269 – 275 .
(316) محمد سعيد رضا ، المصدر السابق ، ص47 ؛ ولزيادة المعلومات ، ينظر : علي الخاقاني ، شعراء بغداد ، من تأسيسها حتى اليوم ، مط أسعد ، بغداد ، 1382 / 1962 ، ص84 .
(317) محمد سعيد رضا ، المصدر السابق .

قـــــل لعمانوئيــــــل لا صـــــلح حتـــــى تـــــذعنوا تحـــت أمرنـــا طائعينــــا

قـــــل لعمانوئيــــــل لا صـــــلح حتـــــى تـــــصبحوا عـــن أفريقيــا مختلينــــا

ولم تتوقف الصحف العراقية بالتنديد بالغزو فحسب ، بل نددت بتهاون الدولة العثمانية وتغافلها عن تهديد إيطاليا المسبقة لإحتلالها سواحل درنة وبنغازي أيضاً ، واعتبرت ذلك نتيجة لسوء إدارتها وسقم سياستها[318] ، استمرت المقاومة العربية وحمل عبء الجهاد فيها[319] السنوسيون الذين تزعموا حركة المقاومة بقيادة ضباط عثمانيين قبل انسحاب القوات العثمانية ، وظلوا كذلك بعد استسلام الدولة العثمانية وانسحاب الضباط المتطوعين [320] .

ساهمت أغلبية الزوايا السنوسية في المقاومة المسلحة ضد القوات الإيطالية ، وتجدر الإشارة إلى أن بقايا الجيش العثماني المرابط في ليبيا أخذ يحارب إلى جانب السنوسيين باسم السلطان العثماني وذلك بعد إعادة تنظيمه ، وكذلك المتطوعون الذين أرسلهم محمد رشاد برئاسة أنور باشا ، نرى أنه أناط القيادة السياسية السيد أحمد الشريف السنوسي ، واستمر عمر المختار (شيخ زاوية القصور) في هذا الكفاح يقاتل مع قواته في منطقة بنانة باعتبارها مركز لقيادة المقاومة في غرب برقة حتى سقوطها في يد الطليان سنة 1913 ، والأكثر من ذلك استمر في مقارعته للعدو الإيطالي حتى إلقاء القبض عليه وإعدامه في 1931[321] ، تزعم أحمد السنوسي حركة المقاومة بعد انسحاب القوات العثمانية من ليبيا ، وظل يسيطر على الأقسام الداخلية من البلاد ، وقد خلفه في زعامة السنوسيين محمد إدريس ، وتبوأ عرش ليبيا فيما بعد[322] .

حاول سياسيو إيطاليا وقادة مصرف دي روما إقامة علاقات مع الحركة السنوسية ورؤساء القبائل العربية ، ولم يبخلوا بالأموال في سبيل ذلك ، وصدرت التعليمات لوحدات الحملة الإيطالية باحترام الممتلكات السنوسية لأجل عدم إثارة التعصب الديني ، واستخدام كل الوسائل لدفع السكان العرب للوقوف إلى جانب النظام الجديد ، أو على الأقل للوقوف على الحياد وقامت السلطات الإيطالية بمجرد احتلال طرابلس والنقاط الساحلية بإصدار بيانات مغرية دعت فيها احترام حياة السكان المحليين وممتلكاتهم ودينهم ، وإلغاء التجنيد الإجباري العسكري والأتاوات وتحسين الأحوال العسكرية[323] ، وأصدر الإيطاليون بعد نزولهم أرض طرابلس جريدة سموها (بريد طرابلس) وذلك في كانون الثاني 1912 وقد كتبت على صدارتها (جريدة سياسية وطنية محافظة على حقوق الطرابلسيين) [324] ، ورغم كل تلك الإغراءات فقد قابل سكان طرابلس وبرقة المحتلين الإيطاليين بعداء شديد باستثناء بضع عشرات من عوائل الوجهاء في طرابلس وبنغازي انضمت إلى المحتلين .

بقي مجموعة من المتطوعين الذين كانوا يعملون بإمرة عزيز علي المصري في ليبيا حتى توقيع الصلح بين الدولتين العثمانية والإيطالية ، إلا إن إيطاليا استخدمت جميع وسائل الضغط على الدولة العثمانية لسحب هؤلاء المتطوعين ، وكان من نتيجة الضغط الإيطالي أن أصدرت الدولة العثمانية أمراً استدعت فيه عزيز علي المصري وأمرته بالانسحاب ومن معه من الضباط والجنود والسلاح والذخيرة نحو الحدود المصري حيث تنقلهم باخرة عثمانية تنتظرهم في السلوم إلى اسطنبول ، وكان لقرار الانسحاب أثر كبير في ضعف المقاومة[325] ، واستاء المجاهدون ، فطلبوا إبقاء القوة البالغة أربعمائة مقاتل أو الأسلحة على الأقل ، إلا إن عزيز علي رفض ذلك ، فأرسل السيد أحمد الشريف السنوسي مبعوثه عمر المختار لإقناعه ، إلا إن القوة تقدمت نحو السلوم بعد أن اصطدمت بقوة من المجاهدين في

(318) صحيفة صدى بابل ، العددان 106 ، 158 في 1911/10/29 ، 1911/12/20 .
(319) زاهر رياض ، الاستعمار الأوربي لأفريقيا للعصر الحديث ، ص128 .
(320) شارل أندريه جوليان ، المصدر السابق ، ص233 .
(321) هاشم الملاح ، المصدر السابق ، ص233 .
(322) نعمة السيد ، المغرب العربي، دار الحرية ، بغداد ، 1979 ، ص197 .
(323) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص77 .
(324) علي مصطفى المصراتي ، صحافة ليبيا ، نصف قرن ، دار الكشاف ، بيروت ، 1960 ، ص203 .
(325) هاشم الملاح ، المصدر السابق ، ص234 .

غربها ، ووصل عزيز المصري إلى الاسكندرية في السادس عشر من تموز 1912 ، ومنها سافر إلى اسطنبول معرضاً المقاومة إلى الانهيار ، واستيلاء إيطاليا على برقة[326] ، وأظهر للناس الموقف المخزي للدولة العثمانية في الدفاع عن هذا الإقليم .

ومهما اختلفت الآراء في أمر انسحابه ، ولربما هناك أسباب خفية نجهلها ، بيد أن هناك مآخذ أخذت عليه ، لأنه عرض المقاومة للانهيار ، حيث إن موقفه هذا لا يتناسب وكونه ضابطاً قومياً يعمل لخدمة الأمة العربية ، فهو يختلف عن كمال أتاتورك وأنور باشا ، إنه كان يقود الجمعية القحطانية[327] ، وكان الأجدر به أن يترك السلاح للسنوسيين ، ولا يجعل من اختلاف وسائل القتال وسيلة لسحبها ودفن العتاد ، فأصبح سبباً لانهيار المقاومة ، وجاء عمله هذا خدمة للمصالح الإيطالية .

وفي هذه الظروف شدد جيوليتي على وجوب إخماد حركة المقاومة العربية ، ولو أدى ذلك إلى الإبادة الجماعية ، وانطلاقاً من هذا المخطط عزز الاستعمار الإيطالي قواه ، وسخر أسلحته وتفوقه المادي والعددي في إفناء السكان ، فقد شن هجوماً على المجاهدين في منطقة الضبط يوم الحادي والعشرين من كانون الأول 1911 وجرت معركة حامية بينهما ، أبلى فيها العرب بلاء حسناً ، وتغلبوا على الطليان الذين خسروا مئات القتلى والجرحى ، واستشهد من العرب أربعين شهيداً وبعدها تعرض المجاهدون في برقة إلى خطر شديد نتيجة عاملين هما :

أ- ضغط إيطاليا على الدولة العثمانية حتى تكف عن مساعدة المجاهدين وتستدعي بقية القوات التي ظلت في برقة بالرغم من عقد الصلح .

المبحث الثالث

موقف الدول الأوربية من الاحتلال الإيطالي لليبيا

حصلت الحكومة الإيطالية على موافقة الدول الأوربية على شنها للعمليات الحربية في ليبيا شريطة أن لا تثير المسألة الشرقية ككل[328] ، وأرسلت عواصم أوربا تهنئ جيوليتي بالنصر في معارك حاسمة في ليبيا [329] .

كان أول عمل قام به سعيد باشا الذي ترأس الوزارة بعد استقالة حكومة حقي باشا أثر الغزو الإيطالي لليبيا هو أنه أرسل مذكرة يوم 30 أيلول 1911 إلى حكومات القوى الكبرى يطلب فيها التدخل لدى الحكومة الإيطالية للكف عن الحرب وإقناعها بالتفاوض مع الدولة العثمانية لتفادي إراقة الدماء ،

---

(326) بثينة ياسين التكريتي ، المصدر السابق ، ص65 ؛ هاشم الملاح ، المصدر نفسه ؛ محمد عبد الرحمن برج ، المصدر السابق ، ص137 .

(327) جورج انطونيوس ، المصدر السابق ، ص186 .

(328) مصطلح عام يطلق على العلاقات السياسية بين بعض الدول الأوربية وبين الدولة العثمانية إبان القرنين 18 ، 19 وأوائل القرن العشرين بدأت المسألة بنهوض روسيا دوله أوربية تحت حكم قيصرها بطرس الأكبر ، وبانحلال الدولة العثمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر ، وقد ساد الخوف بريطانيا وبروسيا من نتائج التوسع الروسي عقب الحرب الروسية – العثمانية التي نشبت في القرن 18 ، إذ رأت بريطانيا في التوسع الروسي تهديداً لمصالحها الكبيرة بالهند فتحالفت مع روسيا وهولندا للوقوف في وجه الخطة الروسية – النمساوية التي رمت إلى تقسيم الدولة العثمانية بأن تستولي روسيا على المضايق واسطنبول ، وأن تبسط النمسا نفوذها على بعض الأراضي البلقاني (حسين لبيب ، المصدر السابق ، ص4 – 5 ؛ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص498) .

(329) محمد عبد الرزاق مناع ، المصدر السابق ، ص20 .

ولم تلق المساعي العثمانية النجاح خلال الأيام الأولى التي تبعت الحرب ، حيث أعلن الجميع الحياد[330] .

حددت الحكومة العثمانية في مناسبات عدة نداءها للقوى العظمى التي كانت ترد دائماً أنها لا تستطيع أن تقبل مهمة الوساطة المطلوبة ، وكان هناك خمس مطالب على الأقل ، فقد وجه الباب العالي المطلب الثاني يوم الأحد الأول من تشرين الأول إثر مجلس الوزراء الذي انعقد مساء السب ، عبر السفراء العثمانيين بالخارج ، طلب منهم التدخل على إثر الحدث المستجد والمتمثل بالإنزال الإيطالي بطرابلس ، وأن تكون الوساطة مبنية على المحافظة على السيادة العثمانية والاعتراف بالمصالح الإيطالية[331] ، وقامت حكومة سعيد باشا بمحاولة ثالثة لدى إيطاليا بإخراج قواتها من طرابلس ، وصرحت إنها مستعدة دوماً مثلما أكدت في ردها على الإنذار الإيطالي أن تقوم بتنازلات اقتصادية هامة في منطقة طرابلس ، وقد سلم هذا البيان في نفس اليوم إلى الخارجية الفرنسية عبر سفير الدولة العثمانية في باريس[332] .

ردت دول الوفاق الودي سلبياً على طلب الدولة العثمانية للتدخل لدى إيطاليا ، وقامت الدولة العثمانية بعد المحاولات الرسمية ، وبعد بدء الصراع بالتفاوض سراً ومباشرة مع الحكومة الإيطالية لإيجاد اتفاق حول منطقة طرابلس وبرقة ، فقد كلفت الحكومة العثمانية (البيرتو تيودولي) الموظف السامي الإيطالي المشارك في إدارة الدين العام العثماني باسطنبول مذ 1905 لتحقيق هذه المهمة[333] .

رفضت الحكومة الإيطالية ذلك وصرح رئيس وزرائها جيوليتي ، إنه لا يمكن لإيطاليا أن تقبل بوضع ليبيا تحت سيادة السلطان ، إذ إنه من الضروري إعلان ضم هذا البلد لإيطاليا دون تردد جديد[334] .

يمكن القول بأن رفض جيوليتي للطلب الثاني جاء من منطلق القوة ، حيث كان يعتقد أن إيطاليا في موقع يمكنها احتلال ليبيا في فترة قصيرة ، ولا داعي لأخذ المطالب العثمانية بنظر الاعتبار ، لأنه كان ينظر إلى الحملة الإيطالية وكأنها في نزهة بحرية ، ومع ذلك فقد تواصلت المشاورات الدبلوماسية بين مختلف العواصم الأوربية للقيام بوساطة جماعية إضافة إلى المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية بصفة شخصية لدى كل من هذه الدول ، إلا إن المحاولات باءت بالفشل[335] .

أظهرت الأسابيع الأولى من الحرب للحكومة الإيطالية إن شرط حصر الحرب في ليبيا سيكلفها كثيراً ، خاصة وإن الحرب تحولت لصالح الدولة العثمانية نتيجة لدعم القبائل العربية للقوات العثمانية واشتداد المقاومة[336] .

أسرعت الدوائر الحاكمة الإيطالية في تقوية مواقعها في البحر الأدرياتيكي وفي منطقة الضفة الغربية لشبه جزيرة البلقان بعد فترة قصيرة من أعلان الحرب ، فقد أرسلت في عشية الحرب في التاسع والعشرين من أيلول 1911 عمارة بحرية إلى البحر الأدرياتيكي بقيادة الدوق (أبروتس) (Abrotis) شقيق الملك عمانوئيل، وأعلنت للأوساط الدولية إن إرسال هذه العمارة استدعته ضرورة تلافي الهجوم الذي كانت تعده الدولة العثمانية على الساحل الإيطالي – على حد زعمها – وتأمين حرية الملاحة في البحر الأدرياتيكي وجزر البحر الأيوني[337] .

أظهرت العمارة نية إيطاليا الخفية ، فقد قضت على عدد من المدمرات العثمانية، واستولت على سفن تجارية عدة وسفن نقل كانت تحمل جنوداً وذخائر إلى شمال أفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أن العمليات الحربية التي أثارت حفيظة الدول الأوربية جرت على مقربة من الساحل البلقاني ، فضلاً عن

---

(330) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص63 .
(331) المصدر نفسه ، ص65 .
(332) جريدة الزمن ليومي التاسع والعاشر من تشرين الأول 1911 .
(333) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص65 .
(334) Giolitti minoriss of my life P.276.
(335) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص66 .
(336) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص99 .
(337) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص100 .

قصف الأسطول الإيطالي لميناء (بريفيزا) وبلدة (بهيوفاني ودي ميدوا) مرتين ، الأولى في الثاني من تشرين الأول والثانية في الخامس عشر منه وقد أدت هذه العمليات إلى اشتداد الميول المعادية للدولة العثمانية في دول البلقان، وخشيت الحكومة العثمانية من احتمال التعقيدات في البلقان فقامت بإجراء التعبئة في منطقة أدرنة العسكرية[338] . وفيما يخص موقف دول الوفاق الودي فكانت كالآتي :

كانت الدبلوماسية الروسية تعتقد إن حرب إيطاليا من أجل الاستيلاء على طرابلس خلق وضعاً دولياً ملائماً لطرح مسألة إعادة النظر في نظام المضايق في اسطنبول ، فأخذت وزارة الخارجية الروسية بنظر الاعتبار وضع الحكومة العثمانية المعقد الذي نجم عن الحرب ، وبشكل خاص إمكانية ضرب الأسطول الإيطالي للمضايق ، ولهذا أظهرت روسيا للدوائر العثمانية بأنها تستطيع أن تجد في روسيا وبلدان الوفاق الودي الأخرى سنداً ضد أطماع إيطاليا والحلف الثلاثي عموماً كما واستغلت روسيا الحرب وقررت أن تحظى بفتح المضايق لمرور السفن الحربية الروسية ، وكان هذا الإجراء في نظر دبلوماسيتها يزيد من القوة الدفاعية لساحل البحر الأسود حسب توقعات الدبلوماسية الروسية ، ويقضي على احتمال انتقال السيادة على المضايق إلى أيدي دولة معادية ، لا سيما في حالة انهيار الدولة العثمانية[339] وقامت على أثر تلك الحرب بمحاولة لتأييد مرور السفن الحربية الروسية من البسفور والدردنيل [340] .

وحاولت روسيا خلال تشرين الأول 1911 وتشرين الثاني من السنة نفسها عقد معاهدة مع الدولة العثمانية تضمن بمقتضاها روسيا المحافظة على أملاك الدولة العثمانية ، وعلى الوضع السائد في البلقان نظير أن تعطيها الدولة العثمانية تعهد بالسماح للسفن الحربية الروسية بالمرور عبر الدردنيل والبسفور ، إلا إن الدولة العثمانية رفضت قبول الطلب الروسي ، وأصرت على عدم السماح للسفن الحربية الروسية بالمرور عبر المضايق[341] ، طلب سعيد باشا كوجك توسط الحكومة الروسية ، وقدم اقتراحاً مسبقاً لأية مفاوضات سلمية مع إيطاليا في ثلاث نقاط[342] :

1- سيادة السلطان على منطقة طرابلس وبرقة .
2- وجود ثكنة عثمانية هناك .
3- التأكيد على الحقوق الخاصة لإيطاليا .

ردت الحكومة الروسية على طلب الحكومة العثمانية للتدخل لدى إيطاليا عن طريق وزير خارجيتها الذي أوضح للسفير العثماني في بطرسبوغ بأن أي تدخل لدى إيطاليا كما تريده الدولة العثمانية ، مصيره الفشل ، لأن الأساس الوحيد الممكن لحل سلمي هو احتلال طرابلس من طرف إيطاليا ، وهذا ما لا تقبله الحكومة العثمانية حسب ما يبدو ، وأكد له بأن روسيا ستسرع فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها لتحاشي انفجار الوضع في شبه جزيرة البلقان[343] . ويجدر الإشارة إلى أن بريطانيا وقفت موقفاً سلبياً ومعارضاً من طلب روسيا بمرور السفن الحربية الروسية عبر الدردنيل والبسفور إذ إنها لم تكن مستعدة لدعم روسيا من محاولة عقد اتفاقية بين روسيا والدولة العثمانية ، فقد أخبر اللورد (كري) سفير روسيا في لندن ، إن بريطانيا لا يمكن أن توافق على مرور السفن الكونت دورف (Dorve) الحربية في وقت الحرب عبر المضايق حتى ولو أمكن قبول مرورها في حالة السلم ، وقد جاء موقف بريطانيا هذا عندما ساءت العلاقات البريطانية – الروسية في تلك الفترة في فارس[344] . وعلى الصعيد الدبلوماسي فقد قامت الحكومة الروسية بعد أن أخذت موافقة بريطانيا وفرنسا عن طريق سفيرها في روما (دولكوردكي) بإخبار وزير الخارجية الإيطالي (سان جوليانو) عن استعداد روسيا من أجل إنهاء

---

(338) برقية من نيراتوف إلى تشاريكوف 26 – 9 في 1911/10/9 نقلاً عن ياخيموفيتش،المصدر السابق ، ص234.

(339) عادل محمد خضر ، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية السوفيتية ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1983 ، ص18.

(340) محمد كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص327 .

(341) محمد كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص327 .

(342) D.D.F. , Serl1 Vol.IV , P. 590 .

(343) B.D., Vol.IX pt 1 P.294.

(344) محمد كمال الدسوقي ، المصدر نفسه ، ص327 .

الحرب العثمانية – الإيطالية ، وقد أجاب سان جوليانو على ذلك في الأول من تشرين الأول بأن السفير الألماني سبق وأن اقترح عليه قبول مساعي ألمانيا الحميدة ، فقبل الاقتراح ، وقد أبدى رغبته في الوقت نفسه على أن تقوم دول الوفاق الودي الاقتراح ، وقد أبدى رغبته في الوقت نفسه على أن تقوم دول الوفاق الودي بالضغط على الدولة العثمانية للإسراع في عقد الصلح(345) .

أما بالنسبة لفرنسا فلم يكن لها أي اعتراض على المشاريع مع الحملة الإيطالية على ليبيا وفقاً للاتفاقيات القديمة لا سيما 1902 الفرنسية – الإيطالية ، تصريح الحياد بتاريخ الأول من تشرين الأول 1911 قائلاً : إن حكومة الجمهورية تصرح وتؤكد إلى من يهمه الأمر ، إنها قررت التزام الحياد التام في الحرب التي نشبت بين الدولتين (العثمانية وإيطاليا) ، وتصرح الحكومة من جهة أخرى إنه سوف لن تسمح لأي سفينة حربية لهذا المتخاصم أو ذاك بالدخول والإقامة في موانئ فرنسا ومستعمراتها ، والبلدان المحمية أكثر من أربع وعشرين ساعة خارج الظروف الطارئة أو الظروف المبررة ، وقررت أيضاً تحييد تونس ، وطلبت من السلطات التونسية منع مرور العسكريين العثمانيين نحو طرابلس ، فضلاً عن منع الأسلحة والذخائر ، ووضعت الحدود التونسية تحت رقابة شديدة من طرف سلاح الفرسان الفرنسي (346) .

والأكثر من هذا فقد أيدت الاحتلال الإيطالي لليبيا ضمنياً وفعلياً ، حيث شددت في منع الإعانات عن طرابلس ، لا سيما التي كان يقدمها لهم التونسيون ، وكان لهذا المنع أثره في نفوس التونسيين ، وأعدوا ذلك تآمراً مع الإيطاليين على طرابلس(347) . وفي مجال التدخل في مسألة الاحتلال الإيطالي لليبيا ، فقد أثرت فرنسا أن تسير في فلك بريطانيا ، وقررت ألا تبث برأي منفرد في هذه القضية (348) .

اقترح وزير الخارجية الفرنسي دي سالف في الخامس من تشرين الأول 1911 على إيطاليا وساطة فرنسا بعد إعلامها لبريطانيا ، وقد رد سفير إيطاليا (تيتوني) على المقترح الفرنسي ، إن حكومته ترى باحترام رغبة فرنسا وانشغالها بإقامة السلم ، وإن إيطاليا قد تكون مستعدة بقبول توع من سيادة الباب العالي على طرابلس بصفة تراعي الحسابات العثمانية مع التأكيد على امتلاك إيطاليا الفعلي لطرابلس ، واتجه دي سالف إلى السفير العثماني بباريس رفعت باشا أيضاً ، أكد له النوايا الطيبة للحكومة الفرنسية وأعلمه رغبته للمشاركة في إيقاف القتال ، ولكن في حدود هي أن تقرر الدولة العثمانية التنازل عن تضحيات هامة مهما كانت جسيمة ، لأن إيطاليا ومهما كان الثمن لن تتخلى عن طرابلس ، وهذا أمر لا جدال فيه ، وأن فرنسا مستعدة للمشاركة في إيجاد تفاهم ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا إذا كانت تعلم أن الدولة العثمانية عازمة على السير في هذا الطريق . (349)

ودون أن يتراجع عن اقتراحه للوساطة أعلن دي سالف لتيتوني بعد ذلك إنه يتجه لاختيار وساطة عامة تقوم بها القوى ، لكنها لن تقع إلا عندما وكيفما ترى إيطاليا ذلك مناسباً ، وأكد له أن فرنسا ليس لها أي هدف سوى إرضاء إيطاليا ، وأوضح إنه لن يتدخل إلا في حدود المستطاع وبالاتفاق مع ألمانيا ، محاولين دفع القوى جميعاً بمحاولة لدى اسطنبول للضم الكامل والبسيط حتى يعطي للدولة العثمانية اعتذاراً بأنها مجبرة على التنازل أمام الإرادة الجماعية لأوربا(350) .

اعترف سعيد باشا – رئيس الوزراء العثماني – أثناء حديث له مع سفير فرنسا في العاشر من تشرين الأول إن احتلال طرابلس أصبح أمراً واقعاً ، وذكر إنه مستعد لإعطاء المصالح الإيطالية بطرابلس كل الإرضاءات التي تتوافق والمحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، وكان الأهم في نظر سعيد باشا تشكيل حكومة مستقلة بمنطقة طرابلس لها سلطتها الشرعية والإدارية يمكن تمثيل السكان دون تفريق ديني في مجلس عام يجتمع لدى الحكومة العثمانية(351) .

---

(345) برقية من دولكوردكي إلى نيراتوف 30 – 9 في 1911/10/13 نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص102.
(346) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص57 .
(347) الجيلاني بن الحاج يحيى ، المصدر السابق ، ص14 .
(348) محمد كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص328 .
(349) D.D.F: SerIII. Vol.IV , P.594 .
(350) D.D.F. , Op. cit, P.615 .
(351) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص70 .

تصرفت فرنسا وبريطانيا بشكل سلبي تجاه البلاغ الذي أصدره السفير العثماني في باريس رفعت باشا في السادس والعشرين من تشرين الأول 1911 ، والذي جاء فيه (إن الدولة العثمانية لن توافق على التخلي عن أي حقوق لها في طرابلس إلا في حالة ما إذا وافقت الدول الأوربية على إلغاء نظام الامتيازات) ، وقد اعتبرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية هذا الاقتراح تطاولاً على مصالحهما في الدولة العثمانية[352] . إلا إن الحكومة العثمانية بعد أن رأت مواقفهما قامت بأول انفتاح دبلوماسي للحكومة يوم التاسع والعشرين من تشرين الأول 1911 ، فقد اقترح رئيس وزرائها على الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية دي سالف عبر بمبارد بإعادة السلم عبر حلف بين الدولة العثمانية وفرنسا وبريطانيا وتنظم إليه إيطاليا لاحقاً إذا ما قبلت بالشروط المملاة عليها[353] .

وأما بريطانيا فقد عبرت عن إرادتها في البقاء محايدة أمام النزاع بتصريح أدلى به السير إدوارد غراي أمام مجلس النواب قائلاً : (تبنت الحكومة الإيطالية سياسة الحياد في موضوع النزاع الإيطالي – العثماني) وسوف لن نتخلى عن حيادنا إلا في حالة المساس الخطير بالمصالح البريطانية[354] .

أرادت إيطاليا جس نبض بريطانيا في معرفة موقفها تجاهه لا سيما في مصر ، التي كانت تحت الحماية البريطانية ، فأبلغ وزير الخارجية الإيطالي في الثلاثين من أيلول سفير بريطانيا في روما السير رينال رود (Rodd) ، إن الحكومة الإيطالية قررت اعتبار المياه الإقليمية المصرية قاعدة بحرية ، وفي الوقت نفسه تساءل السفير الإيطالي في لندن الماركيز أمبريالي ، إذا ما كانت بريطانيا ستسمح بمرور قوات عثمانية عبر الأراضي المصرية ، أجابت الخارجية البريطانية حسب برقية السير إدوارد غراي إنه كان بإمكان السفير البريطاني تطمين الحكومة الإيطالية بأن مصر ستكون محايدة في نزاع إيطاليا مع الدولة العثمانية[355] .

ومن الجدير بالذكر إن الحياد المصري كان مناقضاً لأحكام معاهدة 1840 التي نصت على إمكان انتفاع الدولة العثمانية بالقوات المصرية في حالة الحرب ، إلا إن الحياد الذي قررته بريطانيا جاء بسبب السلطة الفعلية التي تمارسها بريطانيا في مصر ، في حين انقطعت العلاقات الدبلومسية بين إيطاليا والدولة العثمانية بعد إبلاغ الباب العالي بإعلان الحرب ، فإن العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيطاليا لم تنقطع ، كل هذا في وقت لم تكن مصر تتمتع بكامل سيادتها ، وكانت ما تزال في حالة التبعية للدولة العثمانية ، رغم إنها كانت تتمتع بحق التفاوض مع الدول الأجنبية وبحق التفويض غير الفاعل وبحق الاشتراك في بعض الأعمال الدولية عبر مفوضين خاصين مصحوبين بمبعوثي اسطنبول[356] .

ردت الحكومة البريطانية على الطلب الذي قدمه رفعت باشا إلى وزارة الخارجية الفرنسية والذي طلبت فيه الدولة العثمانية بعقد حلف مع فرنسا وبريطانيا ، بسلبية ، فقد ذكر السير إدوارد غراي في مذكرة له في الثاني من تشرين الثاني إلى الحكومة العثمانية : (إن الحكومة البريطانية قررت اتخاذ موقف الحياد في النزاع القائم بين إيطاليا والدولة العثمانية)، وإنه ما دام النزاع متواصلاً فإنها لا توافق على التفاوض حول أي اتفاق مع الدولة العثمانية ، ولكن حكومة جلالتها تصرح بأنها سعيدة ومستعدة حالما تعود البلدان إلى علاقات طبيعية وسلمية بنقاش ودراسة مع الحكومة العثمانية حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها لإقامة أسس متينة ودائمة لاتفاق جيد بين الدولة العثمانية وبريطانيا العظمى[357] .

أما موقف دول الحلف الثلاثي فقد عبرت النمسا والمجر عن استيائها من حوادث (بريفيزا) التي رأت فيها خطراً على خططها ، وقد أثارت حقد رئيس وزرائها إيرنثال إلى درجة بات من الممكن توقع القطيعة بين الدولتين المتحالفتين ، وبادرت الحكومة النمساوية – المجرية فذكرت حليفتها بأن بأعمالها هذه تخرق الاتفاق السابق حول حصر الحرب ، وطالبت مراعاة الوضع القائم في البلقان[358] .

---

(352) برقية من دولكوردكي إلى نيراتوف 25 – 10 في 1911/11/7 نقلاً عن ياخيموفيتش، المصدر السابق، ص104.

(353) برقية من بمبارد إلى دي سالف في 1911/10/29 نقلاً عن محمود العرفاوي، المصدر السابق، ص71 .

(354) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص58 .

(355) برقية إدوارد كراي في 30 أيلول 1911 ، المصدر السابق ، ص59 .

(356) مذكرات لورد غراي ، ص6 ، محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص60 .

(357) B.D. Op. Cit , P780 .

(358) حسين لبيب ، المصدر السابق ، ص106 ، ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص100 .

وطلب الكونت أهرنتال الوقف الفوري لكل عمل بحري من قبل البحرية الإيطالية في المياه الأوربية ، وعلى وجه الخصوص على شواطئ البحر الأدرياتيكي وجزر البحر الأيوني ، وأضاف بلهجة التهديد إنه إذا استمرت إيطاليا في عملها في هذه المنطقة فإن عواقب وخيمة يمكن أن تنتج عن ذلك[359] . فأجاب جيوليتي ، أهرنتال بأن إيطاليا في عملها تسعى للحفاظ على الالتزامات المتعاقد عليها ، وفي هذه الحالة ولتماشي كل عمل في الأدرياتيكي من شأنه أن يخل بالوضع في البلقان ، هناك متطلبات عسكرية لابد منها مثل ضرورة العمليات العسكرية الموجهة لتحرير هذه البحار من التهديد الذي تمثله قاعدة بريفيزا البحرية بالنسبة لها ، وقال بأن هذه العمليات موجهة فقط لحماية شواطئنا ومدننا غير المحصنة وتجارتنا ، ولحماية حملتنا العسكرية على طرابلس[360] .

ولأجل دعم هذا المطلب وضعت الدوائر النمساوية المجرية الحاكمة أسطولها في البحر المتوسط في حالة استعداد للحرب ، وتوجهت من ناحية أخرى إلى حكومة برلين تطلب التأثير على إيطاليا وإجبارها على التخلي عن العمليات الحربية في منطقة الأدرياتيكي والجزر الأيونية ، فقام السفيران النمساوي والألماني بخطوة دبلوماسية اقترحا فيها على إيطاليا التخلي عن قصف الساحل الألباني ، والعمل على توسيع العمليات الحربية في طرابلس [361] .

أصدرت الحكومة الإيطالية أمراً إلى الدوق أبروتس بالامتناع عن القيام بالعمليات في البحر الأدرياتيكي وعن قصف الموانئ الألبانية وغيرها على ساحل الأدرياتيك ، وذلك دليلاً على حسن النية ، وطالبت الدول كتعويض عن ذلك أن تمنع الدولة العثمانية عن نقل الجنود والأسلحة والعتاد إلى ليبيا وأن تسحب سفنها من البحر الأدرياتيكي ، وأن تتخلى عن إعادة توزيع السفن في شرق البحر المتوسط ، بيد إنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن بسبب معارضة الدولة العثمانية[362] .

والحقيقة كان موقف النمسا والمجر حازماً جداً لإرغام الحكومة الإيطالية بالتخلي عن أي نشاط على السواحل العثمانية بالأدرياتيكي ، وكان هذا الموقف موقف تقدير للحكومة العثمانية ، وقد كانت النمسا الدولة الوحيدة التي قبلت التدخل لدى الحكومة الإيطالية ، حيث أوضحت لها عبر سفيرها بروما ، إن الحل الوحيد للمشكلة كان بالإمكان الوصول إليه هو الإبقاء على السيادة الأسمية للسلطان ، وكان رد سان جوليانو سلبياً لأنه يرى إن الاقتراح العثماني ما هو إلا إحدى حيل الباب العالي المعتادة وبالتالي يجب أن لا يؤخذ بجدية من طرف الحكومة الإيطالية التي لا يمكنها أن ترضى بحلول المدى المتوسط ، لأن هدفها هو حل مشكلة ليبيا على نحو يزيل قضية دائمة وليس فقط صدامات بين إيطاليا والدولة العثمانية ، والأكثر من هذا هو إزالة تعقيدات دولية ، وختم وزير الخارجية الإيطالي قوله بأنه لا يمكن لإيطاليا أن تتفاوض حول ذلك قبل أن تنهي احتلال ليبيا[363] .

أثار موقف النمسا – المجر من حوادث بريفيزا قلقاً شديداً وخيبة أمل في الدوائر الإيطالية الحاكمة ، فطلب سان جوليانو من برلين التأثير على حكومة فينا مشيراً إلى أن لهجة التهديد التي أتبعها إيرنثال تضر بالحلف الثلاثي ، ومشجعة للدولة العثمانية ، وفي الوقت نفسه طلبت إيطاليا من ألمانيا المساعدة لعقد الصلح بسرعة مع الدولة العثمانية ، وأبدت موافقتها على احتفاظ السلطان بسيادته الأسمية على طرابلس وبرقة ، واستعداده لدفع تعويض مالي للدولة العثمانية مقابل تخليها عن حقوقها في تلك المناطق[364] . توجهت النمسا – المجر بعلم من ألمانيا إلى دول الوفاق بعد أن رأت أن محاولة التوسط ستفشل ، فاقترحت عليها القيام بخطوات مشتركة في اسطنبول بهدف التوصل إلى إيقاف الحرب[365] ، وقد رأى الكونت أهرنتال أن الفرصة سانحة لتتفق كل القوى التي ضمنت وحدة كيان الدولة العثمانية ، حسب اتفاقيتي سنة 1856 و 1878 للوصول إلى حل مشكلة طرابلس رغم معارضة ألمانيا لذلك[366] .

---

(359) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص54 .
(360) المصدر نفسه ، ص55 .
(361) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص101 .
(362) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص101 .
(363) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص54 .
(364) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص101 .
(365) برقية من دولكوردكي إلى نيراتوف 26 – 9 في 1911/10/25 نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر نفسه، ص235.
(366) D.D.F: Ser III Op. Cit. P.105 .

وقد رفضت دول الوفاق هذا الاقتراح لأنهم أرادوا إلقاء مسؤولية المحادثات على عاتق حليفي إيطاليا[367] .

ظهر في النمسا – المجر إحساس متصاعد ضد إيطاليا ، فقد نبه جوسبي دافرنا (Jospi Davirna) سفير إيطاليا في فينا ، حكومته بأن العناد الذي تبديه إيطاليا يحدث في النمسا إحساساً متصاعداً بعدم الرضا داخل الحكومة ، وينمي الشعور المعادي لإيطاليا المتزايد داخل الرأي العام[368] .

أعلم دافرنا وزارة الخارجية في 1911/10/24 بمحاولة الكونت أهرنتال (Ahrintal) النمساوي لدى الحكومات الألمانية والبريطانية والفرنسية والروسية من أجل إيجاد حل مشترك للنزاع القائم بين إيطاليا والدولة العثمانية ، وذلك بعمل جماعي ، وكان لهذا الإعلان الدور الحاسم في القرار الذي اتخذه جيوليتي نفسه ، إنه وقع إعلان السيادة الإيطالية على ليبيا ، خشية حدوث تدخل من قبل القوى الحليفة والصديقة[369] .

ونظر لموقف النمسا المعارض تجاه إيطاليا ، فقد طلب سان جوليانو من الحكومة الألمانية عبر السفير الإيطالي في برلين بأن يتدخل لدى الحكومة النمساوية لتتفهم موقف إيطاليا ، بيد أن هذه المحاولة لم يكن لها أي تأثير ، فقد بقيت النمسا معارضة لأي استعراض للقوة ، ولأي عمل حتى وإن كان للمراقبة في المياه الإقليمية الألبانية ، وقد سارع جوليانو إلى إعطاء تطمينات إلى أهرنتال لأنه كان يراهن على حياد النمسا[370] .

وشعرت ألمانيا بموقفها الدقيق والحرج بعد انقضاض إيطاليا ، حليفة ألمانيا على ليبيا في 1911 ، عقب ابتلاع النمسا وهي حليفتها أيضاً للبوسنة والهرسك في 1908 ، مما أدى إلى تذمر الدوائر السياسية العثمانية وجعلها تعتقد أن ألمانيا تتظاهر بالعطف عليها ، وترخي لحلفائها العنان لابتلاع الأراضي العثمانية والاعتداء على حرمتها ، وقد حاولت منع إيطاليا من الاسترسال في مطامعها حتى كاد البعض يؤكد إن الانقضاض على طرابلس كان بدون علم ألمانيا والنمسا – المجر ، لأن النمسا أرادت وقتذاك اجتياح الحدود الإيطالية لولا أن خشيت ألمانيا أن يؤدي ذلك إلى تمزق الحلف الثلاثي[371] .

فرضت وضعية ألمانيا الخاصة عليها أن لا تأخذ موقفاً من الصراع بين حليفتها إيطاليا وصديقتها الدولة العثمانية في الوهلة الأولى ، حيث كانت تتمنى أن تقود المتخاصمين بسرعة نحو التسوية ، فقد وجه وليم الثاني بهدف الحفاظ على مصالح ألمانيا ، مذكرة عبر البارون مارشال إلى الدولة العثمانية ، أبدى فيها أسفه لعدم تمكنه من حل الأزمة التي تواجهها الدولة العثمانية[372] .

إلا إن الممثلين الدبلوماسيين فقد أخذوا على عاتقهم عن طيب خاطر مهمة التوسط لاستيضاح إمكانية تسوية النزاع فيما بعد ،أملا منهم في إنهم بذلك يستطيعون الاحتفاظ بعلاقاتهم الودية الحاكمة في بلدان الوفاق الودي التي كان يهمها أن لا تسمح بتقوية نفوذ ألمانيا السياسي لا في إيطاليا ولا في الدولة العثمانية[373] .

قررت الحكومة الألمانية وضع حد للأزمة وذلك بقيامها بوساطة لدى الطرفين ، ومنذ الثالث من تشرين الأول حاول البارون مارشال جر الدولة العثمانية بقبولها التخلي عن طرابلس وبرقة ، وذلك لأن الأزمة لن تنتهي إلا باتفاق ينص على التخلي النهائي عن طرابلس من طرف العثمانيين ، وذكر السفير الألماني من جهة أخرى إن الدولة العثمانية لم توقع أبداً على أية وثيقة تعترف بها بأن الجزائر وتونس أملاك فرنسية ، واعترف إن الحكومة العثمانية يجب عليها أن تضحي بطرابلس ، ذلك إن التضحية

(367) برقية من دولكوركي إلى نيراتوف ، 3 – 9 في 1911/10/13 نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر السابق، ص103.
(368) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص77 .
(369) مذكرة دافرنا إلى سان جوليانو 1911/10/19، نقلاً عن: د.محمود العرفاوي، المصدر نفسه، ص138 .
(370) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص77 .
(371) مذكرات لورد غراي ، ص81 .
(372) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص55 .
(373) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص102 .

المادية بالنسبة للعثمانيين ليست ذات أهمية ، إن هذا التخلي لن يكون كاملاً إلا إذا ما وجد الطرفان بإعانة ألمانيا صيغة تمكن إيطاليا من احتلال طرابلس عسكرياً باسم السلطان والإبقاء على سيادته[374] .

أعلم السفير الألماني بروما (يوجوف) من ناحية سان جوليانو إن الحكومة العثمانية مستعدة لتقديم أسس جديدة تسمح ببدء المفاوضات غايتها مناقشة المصالح الإيطالية بالاعتراف عبر اتفاق إذا ما كانت المطالب الإيطالية مناسبة للوضع مع التحفظ الصريح بالابقاء على حقوق السيادة العثمانية[375] .

قامت ألمانيا بمحاولة دبلوماسية جديدة لدى إيطاليا داعية إياها لاتخاذ موقف أكثر مصالحة تجاه الدولة العثمانية ، لأن هذه الأخيرة قد دفعت إلى أبعد الحدود ، يمكن أن تتجه كلياً إلى بريطانيا ، حيث تقنع لندن الباب العالي دون عناء شديد بأن ألمانيا ليست صديقتها الحقيقية وإنها ترمي إلى المحافظة على مصالح حليفتها إيطاليا أكثر من أي شيء آخر ، وقد تتجدد مخاوف ألمانيا في أن ترى بريطانيا تضمن وقوف الدولة العثمانية إلى جانبها وقد عبر نائب وزير الخارجية الألماني عن ذلك أثناء حديث له مع القائم بالأعمال الإيطالي برلين ، ولاحظ أن آمال الدولة العثمانية كلها متجهة إلى بريطانيا ، فإنه يشعر أن بريطانيا لكي تستعيد الدور الأكبر الذي فقدته اسطنبول ستكون قادرة على إجبارنا بقبول سيادة السلطان العليا ، وتفرض السلم على هذا الأساس ، وكانت المخاوف الألمانية حقيقية ، إلا إن الباب العالي وليس الحكومة البريطانية هو الذي قام بالخطوات الأولى من أجل التقرب من بريطانيا وقوى الوفاق[376] .

وفي هذا المجال واصلت ألمانيا ممارسة ضغطها على الحكومة الإيطالية لتقبل بالسيادة الأسمية للسلطان ، وقد تحولت شكوكها من بريطانيا إلى روسيا ، وازداد خوفها من أن تغتنم روسيا الفرصة لتحل مسألة المضايق لمصلحتها[377] . حيث إن ألمانيا لم تكن على استعداد لتأييد مطالب روسيا حتى لا تعكر صفو العلاقات الطيبة السائدة بينها وبين الدولة العثمانية منذ أكثر من عشرين عاماً[378] . وقد أبدى البارون مارشال غضبه مخاوفه للسفير الفرنسي أثناء حديثه معه يوم 23 تشرين الأول 1911 ، وقد أرسل بمبار (Bompard) في اليوم نفسه إلى دي سالف ، حديث السفير الألماني الذي يؤكد معارضته في حق إيطاليا إقامة اضطرابات بأوربا ، ويرى أنه على القوى أن لا تسمح بوضع السلم العام موضع الخطر[379] .

توصلت الدول الخمس في تشرين الثاني 1911 إلى شبه اتفاق على أنه لم يحن وقت التدخل المباشر لصالح أي من الدولتين المتحاربتين (إيطاليا – الدولة العثمانية) فتخلت مؤقتاً عن محاولات التوسط ، وقد أثار تصرف الدول الأوربية طيلة الشهر الأول من الحرب دهشة الدوائر الإيطالية الحاكمة التي كانت تأمل في أن تقوم الحكومات الأوربية بالضغط على الدولة العثمانية وإجبارها على التخلي عن طرابلس ، غير أن أي من الدول الأوربية لم تسمح حتى بمجرد التفكير بزعزعة موقعها في الدولة العثمانية والمخاطرة بفقدان ميل حكومة الاتحاديين إليها ، وقد أدت إجراءات الدول الأوربية الهادفة لحصر الحرب إلى أن تجد الدولة العثمانية نفسها في وضع ممتاز ، لأنها أصبحت آمنة من أن تضرب في أكثر الموقع حساسية وحيوية ، أما إيطاليا فكان من الضروري بالنسبة لها أن تجد موارد مالية وقوات حربية هائلة من أجل أن تكسر مقاومة القبائل العربية المسلحة وتجبرها على الاستسلام[380] .

اتضح حتى العشرينات من تشرين الأول 1911 عدم استعداد كل من الدولتين المتخاصمتين إيطاليا والدولة العثمانية الانسحاب من الصراع حول السيادة السياسية في طرابلس ، فقد أخذت الدوائر الحاكمة في إيطاليا التي شجعتها النجاحات الأولى التي حققتها القوات الإيطالية في الجزء الساحلي من طرابلس وبرقة تطالب بأن يعترف السلطان مباشرة وبدون تحفظ بضم الأقاليم العثمانية في شمال أفريقيا

---

(374) D.D.F. , Op. Cit. P597 .

(375) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص55 .

(376) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص71 .

(377) المصدر نفسه ، ص75 .

(378) كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص328 .

(379) D.D.F. Op. Cit. P.691 .

(380) برقية تشاريكوف إلى نيراتوف 22 – 9 في 1911/10/5 نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص104.

إلى إيطاليا ، في حين إن أخبار المقاومة العربية المسلحة وانفجار موجة الغضب في أفريقيا وآسيا بسبب العدوان الإيطالي قد شجعت الاتحاديين وجعلتهم يترددون في عقد صلح سريع ، وبعثت فيهم أملاً في استغلال نضال الثوار العرب للتوصل إلى شرط صلح أفضل[381] .

أقرت الحكومة الإيطالية في تشرين الثاني وبعد تردد طويل ، بعد أن خاب أملها في إحراز نصر حاسم ومن أجل الضغط على طرابلس والحكومات الأوربية ، مرسوماً أعلنت فيه ضم طرابلس وبرقة إلى إيطاليا ، وقررت نشر شائعات عن استعدادها لتوسيع العمليات الحربية بحيث تشمل المضايق ، وجاء قرارها للأسباب الآتية[382] :

1. أظهرت القوة العثمانية والمقاومة العربية الليبية القدرة على المقاومة المسلحة بعد واقعة الشط .
2. ظهور حركة التعاطف لصالح ليبيا في كل من بريطانيا وألمانيا والنمسا لا سيما بعد تلك الواقعة وذلك لاستخدام إيطاليا أسلوب القتل الجماعي والفتك الوحشي بالليبيين.
3. خوفاً من تغيير موقف بريطانيا والقوى المتحالفة ، فضلاً عن تأثير الرأي العام الإيطالي في ذلك وضعت روما الدول الأوربية أمام الأمر الواقع آملة من وراء ذلك ، أن تظهر عزمها على تحويل طرابلس وبرقة إلى مستعمرة لها ، وإن مرسوم الضم حسب رأيها سيضعف نضال التحرر الوطني للقبائل العربية ، فضلاً عن أنه يظهر للدولة العثمانية عدم جدوى المقاومة المسلحة[383] .

ونتيجة لكل هذه الأسباب ، بادرت الحكومة الإيطالية بإعلام القوى العظمى برغبتها في ضم طرابلس بشكل تام ، خوفاً أن تؤدي المجهودات المبذولة من طرف القوى إلى إجبار إيطاليا على التفاوض من أجل السلم تحت فرض سيادة السلطان الأسمية في منطقة طرابلس ، وتحقق بذلك أمراً واقعاً جديدا لا تملك الدولة العثمانية والقوى العظمى أمامه إلا القبول به من جديد ، ونشر الملك عمانوئيل الثاني الأمر القاضي بضم ليبيا بعد يوم من توقيع الاتفاقية الألمانية – الفرنسية المتعلقة بشأن الكونغو المغرب ، وكان هدف إيطاليا في ذلك هو عدم إبقاء أي حل للتسوية ، لأن وجهة نظر إيطاليا هي أن تتمتع المملكة بالسيادة على طرابلس وبرقة ولا يترك للسلطان ولو ظل للسيادة المعنوية على المقاطعات ، ويمكن أن يكون سبباً في خلافات مستقبلية بين الدولتين ، وحاولت إيطاليا عن طريق القوى الحصول على ما لم تستطع عرضه في الميدان أي الانتصار السريع على الدولة العثمانية .[384]

كانت إيطاليا تراقب بصبر نافذ رد الفعل الذي سيحدثه المرسوم لدى القوى العظمى ، إلا إن موقف هذه الدول كان متحفظاً جداً ، فلم تقم أي منها بإدانة أعمال الحكومة الإيطالية صراحة، وظل احتجاج العثمانيين في المرحلة الأولى دون جواب ، إلا إنهم لم يبخلوا مقابل ذلك بملاحظاتهم الانتقادية تجاه روما[385] .

إلا إن الدول أخذت تنظر إلى المرسوم كل حسب مصالحها ، وتجدر الإشارة إلى أنهم اتفقوا جميعاً على أن المرسوم لا يعكس مواقع إيطاليا الحقيقية في شمال أفريقيا ، واعتبرت أن إصداره يمكن أن يجعل التسوية السلمية للنزاع أكثر صعوبة ، وقد خشيت دول الوفاق الودي من أن يضعف ضم طرابلس وبرقة نظام الامتيازات في الدولة العثمانية ، ويضر بمصالحهم التجارية فيها[386] وبذلك فقد ساد الجزع في روما لأن دولة أوربية واحدة لم تعترف بالمرسوم رسمياً ، وقد اتخذ سياسيو إيطاليا كافة الاحتياطات لمنع تسرب آراء الحكومات الانتقادية للمرسوم إلى الصحافة[387] .

---

(381) برقية دولكودكي إلى نيراتوف 12 في 1911/10/25 ، نقلاً عن ياخيموفيتش، المصدر نفسه، ص235 .
(382) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص55 ، 130 .
(383) برقية دولكودكي إلى نيراتوف 18 – 10 في 1911/11/3، نقلاً عن ياخيموفيتش،المصدر نفسه، ص105.
(384) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص74 ، ص148 – 149 .
(385) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص106.
(386) رسالة من دولكودكي إلى نيراتوف 22 – 10 في 1911/11/4 نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص106.
(387) المصدر نفسه ، ص236 .

عبر سان جوليانو في بيان رسمي عن استعداد بلاده لأن تنسق مع الدولة العثمانية أسلوب تسوية النتائج الحتمية للمرسوم ، كما وأخذ بنظر الاعتبار اهتمام الدول الأوربية كافة بالمسألة البلقانية ، فأكد على عقد صلح مع الدولة العثمانية على أساس الاعتراف بضم طرابلس وبرقة سيسمح لإيطاليا أن تدافع بشكل أكثر حزماً عن الوضع الإقليمي في البلقان[388] .

رأى الدبلوماسيين الروس ، إنه كان من الأنسب لو أن مرسوم الضم أعلن بعد التوصل إلى اتفاقية بين الجهتين المتحاربتين ، وتحظى باستحسان الدول الأوربية[389] . ورأى الوزير الروسي للشؤون الخارجية نيراتوف ، إن المذكرة المتعلقة بالضم لم تأت بأي غير للحالة الراهنة ، وإن مثل هذا القرار لا يمكن أن تكون له انعكاسات قانونية إلا بعد الاتفاق الذي يحصل بين المتنازعين ، وباتفاق القوى العظمى[390] .

وأما ما يتعلق بموقف فرنسا فقد تسلم وزير خارجيتها دي سالف مذكرة ضم طرابلس ولم يبد أية ملاحظات تجاهها ، غير إنه اعترف في مذكرة بعث بها إلى السفير البريطاني في باريس في الثامن من تشرين الثاني 1911 ، إن إعلان ضم الأراضي الليبية من قبل إيطاليا سيضر بمصداقية اتفاقيتي 1856 و 1878 ، الضامنتين لسلامة كان الدولة العثمانية[391] وقد أرادت إيطاليا أن تدفع فرنسا إلى موقف مناسب من المرسوم فأعلنت في يوم إقراره ، أنه لن يعارض أي اتفاقية بين فرنسا وألمانيا في مراكش والكونغو[392] .

وفيما يخص بريطانيا فإنها تبنت الموقف الفرنسي نفسه ، حيث لم يعط وزير خارجيتها (إدوارد غراي) أي جواب رسمي للحكومة الإيطالية ، إلا إنه ذكر على مستوى شخصي للمركيز دي سان جوليانو ، إن قرار الحكومة الإيطالية يبدو بعض الشيء سابقاً لأوانه ويجعل وساطة القوى لدى اسطنبول صعبة[393] .

امتنعت النمسا والمجر شأنها شأن بقية الدول عن إصدار أي بيان علني حول مرسوم الضم ، ولكنها لم تلبث أن عبرت لحليفتها بالوسائل الدبلوماسية عن استيائها من التسرع بإصداره ، وأكدت على أن إجراء كهذا يمكن أن يزيد من تعقيدات علاقات الدولة العثمانية مع الحلف الثلاثي ، ولن يساعد على تسوية النزاع العسكري بسرعة[394] .

ومع ذلك فقد أظهرت عدم رضاها من القرار ، إذ حذر سفير إيطاليا بفينا الكونت دافرنا، وزارة الخارجية الإيطالية من عداء فينا وبرلين من سياسة روما الاحتلالية والضم ، وأضاف إن ممارستنا لم تكن مقبولة من طرف حلفائنا نظراً لمصالحهم الخاصّة في الدولة العثمانية[395] .

وفي الاتجاه ذاته امتنعت ألمانيا كحليفتها النمسا – المجر عن إصدار أي بيان علني حول مرسوم الضم في الوهلة الأولى ، إلا إنها لم تبث أن عبرت عن استيائها من التسرع لإصداره ، وطلب من الدبلوماسيين الطليان أن يتساهلوا في موقفهم السلمي ، ولما رفضت إيطاليا التنازل عن رأيها ، وإصرارها على الضم ، وقفت إلى جانب الدولة العثمانية نتيجة لتشدد الحكومة الإيطالية التي طلبت من السفير الألماني بروما الضم الكامل والنهائي لمنطقة طرابلس وبرقة ، وقد أدان البارون مارشال بقسوة السياسة الإيطالية إثر هذه الإدعاءات ، وندد بشروط الحكومة الإيطالية التي يمكنها أن تخلق اضطرابات للسلم بأوربا ، وقد نبهت الدبلوماسية الألمانية إلى أنه إذا ما ألحت إيطاليا على الضم الكامل والنهائي ،

---

(388) رسالة من دولكودكي إلى نيراتوف 22 – 10 في 1911/11/4، نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص105.
(389) المصدر نفسه ، ص106 .
(390) رسالة المكلف للشؤون الفرنسية بناني في سان بطرسبورغ إلى دي سالف في 1911/11/17 نقلاً عن ، محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص156 .
(391) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص154 .
(392) المصدر نفسه ، ص105 .
(393) المصدر نفسه ، ص156 .
(394) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص106 .
(395) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص148 .

وإذا لم تقبل أية حكومة عثمانية ذلك فإن هذا سوف يجلب مشاكل خطيرة ، وإذا ما تواصلت الحرب حتى الربيع ، فإن دول البلقان ستستغل ذلك ، وقد بدأت علامات الحيرة على النمسا أيضاً[396] .

لم ترتض ألمانيا التغير المفاجئ في موقف الحكومة الإيطالية التي قررت فجأة قرار الضم ، وقد أظهر البارون مارشال امتعاضاً شديداً ضد قرار الضم ، ولم يتوان في الإعلان عن أن إيطاليا لن تتأخر في الرجوع إلى التسوية تحت ضربة (مخيبي الأمل) وقد اعتبر سفير ألمانيا بروما (جاتو) إن الحكومة الإيطالية أخطأت ولم تتعقل في مسألة الضم[397] .

ونتيجة للضغط الألماني فقد قام جوليتي بالإسراع للوصول إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية بإشعار الدولة العثمانية بأهم الشروط التي يمكن للحكومة الإيطالية أن تقبل بموجبها التفاوض حول السلم ، وعلى أن تعترف الدولة العثمانية والى الأبد التنازل عن منطقة طرابلس وبرقة بسيادة إيطاليا التامة ، مقابل اعتراف إيطاليا بالسلطة الدينية في اتجاه مماثل لترتيبات المادة السادسة من البروتوكول النمساوي – العثماني المؤرخ في 26 شباط 1909 والمتعلق بضم البوسنة والهرسك إلى النمسا ، وزيادة على ذلك فإن إيطاليا مستعدة للقيام ببعض التنازلات الاقتصادية للعثمانيين[398] .

وقد كانت الدبلوماسية الألمانية والنمساوية المجرية في الحرب الإيطالية – الليبية ، الخطوة الأولى في سبيل اجتذاب إيطاليا إلى جانب بريطانيا وإغرائها بالخروج عن ألمانيا والنمسا - المجر[399] .

وخلاصة القول فإن بلدان الوفاق الودي (بريطانيا ، فرنسا ، روسيا) اكتفت بإحاطتها علماً بما ذكرته إيطاليا حول إعلانها لمرسوم الضم ، ولكنها امتنعت عن استحسان أو إدانة هذه الخطوة رسمياً ، ورغم إن إيطاليا أبلغتهم بواسطة سفرائها للمرة الثانية آملة في أن يحصلوا على جواب أكثر تحديداً ، بعكس دول الحلف الثلاثي التي أخذت تضغط على إيطاليا في سبيل تنازلها عن موقفها تجاه ضم طرابلس[400] .

وكان للموقف النمساوي – المجري الصارم تجاه إيطاليا ، وتأييد ألمانيا للنمسا – المجر في أن تترك المحفل الألماني – النمساوي ، وتنظم إلى جانب الوفاق الودي في الحرب العالمية الأولى ، إذ انضمت فعلاً في تشرين الثاني 1915[401] .

---

(396) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص156 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص106 .

(397) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص156 .

(398) المصدر نفسه ، ص69 .

(399) مذكرات لورد غراي ، ص81 .

(400) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص106 .

(401) شوقي عطا الله الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص379 .

المبحــث الأول

تحويل العمليات الحربية إلى البلقان

غيرت الدول الأوربية موقفها من العدوان الإيطالي على ليبيا بشروط منها ، ضرورة جعل الحرب محلية ، والمحافظة على الوضع القائم في البلقان ، وعدم إثارة مسألة مستقبل الدولة العثمانية ، فقد أعلن (كيدرلن) باسم حكومة برلين علن ثقته بأن الحرب ستكون محلية ، وإن الوضع القائم في البلقان سوف يؤمن ، كما أعلن (إيرثال) في اليوم الذي أعلنت فيها الحرب بأن مهمة الدول الرئيسية هي أن تتوصل بالجهود المشتركة إلى جعل الصدام محلياً[402] .

ومع ذلك فقد شددت القيادة الإيطالية من استعدادها للقيام بعمليات حربية في شرق البحر المتوسط في اليوم الذي أقرت فيه مرسوم الضم ، وقد أعترف مجلس الوزراء الإيطالي في التاسع من تشرين الثاني 1911 بضرورة نقل العمليات الحربية إلى الدولة العثمانية (الجزء الآسيوي) واللجوء إلى محاصرة الشاطئ العثماني ، وبدأت بعد ذلك مباشرة بنقل السفن من ساحل طرابلس إلى مينائي (تارنتو) و(أوغستا) وإعداد الأسطول لحصار الدردنيل[403] .

امتدت الحرب الإيطالية – الليبية ، التي بدأت مرحلتها الثانية في ربيع 1912 إلى شرق البحر المتوسط حينما قام الأسطول الإيطالي بتهديد الدردنيل ، وإنزال قواته في الجزر العثمانية في بحر إيجة[404] ولعل هناك أسباب متعددة لهذا التحول منها :

1. أرادت إيطاليا أن تظهر للدول الأوربية إنها حرة في حركتها سواءاً تجاه حلفائها أو أصدقائها[405] .
2. عانت الحكومة الإيطالية إخفاقات جدية في شمال أفريقيا بعد أن لاقت من المجاهدين مقاومة شديدة ، ونظراً لاستمرار الحرب الليبية ، حاول الايطاليون وضع حد لمعاركها باتخاذ موقف إيجابي ضد الدولة العثمانية في أوربا ، وأخذت تبحث لها عن طرق جديدة لإجبارها على التخلي عن ممتلكاتها في ليبيا ، وقد رأت في ربيع 1912 إنه ليس في مقدورها أن تخرج الدولة العثمانية من حالة الهدوء واللامبالاة ، حيث إنها كانت غير مهتمة فيما إذا استمرت المقاومة في ليبيا إلى ما لا نهاية ، فضلاً عن فشل محاولة الدول لاقناعها بالأمر الواقع في النزاع ، فقد لجأت إلى قضية الدردنيل كوسيلة تجبرها على التسليم ، لذا حاولت الدبلوماسية الإيطالية جس نبض الدول الأوربية ، مستوضحة موقفها من القيام بعمليات حربية في منطقة المضايق[406] .
3. عملت إيطاليا على توسيع نطاق الحرب بغية الضغط على الدولة العثمانية لسحب قواتها وعدم تمكنها من إرسال قوات جديدة إلى ليبيا وإجبارها على الاستسلام[407] .
4. مكافحة التهريب : اتخذت الحكومة الإيطالية من مكافحة التهريب حجة مناسبة لتوسيع العمليات في حوض البحر المتوسط ، فقامت السفن الإيطالية بتفتيش السفن المحايدة على نطاق واسع ، إذ احتجزت في شتاء 1911 – 1912 خمسين سفينة من مجموع 800 سفينة ، وقد أثارت هذه الإجراءات لندن وباريس اللتين كانتا تراقبان بقلق محاولات إيطاليا للسيطرة على المواصلات البحرية في البحر المتوسط ، وفضلاً عن ذلك ادعت إيطاليا عند

---

(402) كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص328 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق، ص72.

(403) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص107 .

(404) جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص464 .

(405) D.D.F., Ser III , Vol. II, P.373 .

(406) H. Header and D.P. wally: A short history of Italy. P125 ؛ وينظر : حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية ، ص106 .

(407) أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، المصدر السابق ، ص176 ؛ نعمة السيد ، المغرب العربي ، ص194.

احتلالها للجزر في بحر ايجة إن السبب يعود إلى أن أسلحة وذخائر وعتاداً بجميع أنواعه كانت ترسل من اسطنبول عن طريق شبكة تهريب واسعة وسط الأرخبيل إلى برقة [408] .

5. ولعلها كانت تتمنى بسببها في إغلاق المضايق أن تجبر الدول على الخروج من حيادها .
6. عرقلة طرق المواصلات التي تربط اسطنبول بممتلكاتها في شمال أفريقيا .

نشرت إيطاليا شائعات لتوسيع العمليات الحربية بحيث تشمل المضايق العثمانية ، ولهذا بدأت إيطاليا بالتحضيرات لمحاصرة الشاطئ العثماني والدردنيل ، كما قررت توسيع العمليات الحربية في البحر الأحمر ، وكان رد فعل الدولة العثمانية عندما وصلتها تلك شائعات ، إن قامت باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان أمنها ، فأعلنت في تشرين الثاني عام 1911 بأنها ستغلق المضايق أمام الملاحة التجارية في حالة قيام إيطاليا بالهجوم عليها ، ثم أسرعت بنقل قواتها العسكرية إلى جزر الأرخبيل ببحر ايجة ، وانتهت من وضع الحواجز في المضايق وزرعتها باثنين وأربعين لغماً ، وأعدت سفناً قديمة لإغراقها في مياه المضايق لجعلها غير صالحة للملاحة إذا ما استطاع الأسطول الإيطالي من الوصول إليها[409] وقد أعلم القنصل الروسي العام في سميرنا (إزمير الحالية) السفير الروسي في اسطنبول بأن إرسال القوات العثمانية إلى جزر الأرخبيل العثماني مستمر بشكل سريع وبدون انقطاع[410] وقد أكملت الدولة العثمانية إجراءاتها الدفاعية في 16 تشرين الثاني 1911 ، وقد جاءت هذه الإجراءات لصالح الدبلوماسية الإيطالية التي كانت تأمل في إخافة الدول الأوربية بواسطة التلويح لها بإمكانية ضرب شرايين التجارة الحيوية في شرقي البحر المتوسط ، وذلك لدفعها إلى الضغط على الدولة العثمانية ، لا سيما بعد أن فشلت في تحقيق سياستها في ليبيا بواسطة مرسوم الضم ، فقد أشار القائم بالأعمال الفرنسي في لندن (وشتر) (Wishter) إلى وزير الخارجية البريطاني في 22 تشرين الثاني في هذا الصدد قائلاً : "إن الحديث عن هجوم في الدردنيل يهدف إلى إجبار الدول الأوربية على التدخل خوفاً من إغلاق المضايق"[411] .

وجدت الخطط الإيطالية لضرب المضايق معارضة الدول الأوربية لأهميتها الكبيرة لمواصلاتها التجارية ، فقد تضررت المصالح التجارية لهذه الدول بسبب توقف الملاحة التجارية خلال المضايق نتيجة لعملية الدردنيل ، لا سيما مصالح بريطانيا وروسيا ، فقد بلت خسائر كل يوم لأصحاب السفن التجارية البريطانية تسعة آلاف جنيه استرليني[412] .

بدأت العمليات الحربية الإيطالية في البلقان فعلياً يوم 17 نيسان 1912 ، وذلك بضرب الأسطول العثماني الراسي في بحر (مرمرة) ، إلا إن ظروف البحر السيئة ، ويقظة الحراس العثمانيين جعلت أي مهمة خاطفة مستحيلة ، وقام الاسطول الإيطالي في صبيحة 18 نيسان بضرب التحصينات التي تدافع عن الساحل الأوربي ، وقلعة جزيرة (كوم – كالة) (cum-Kale) ، وحصن (أرهمي) (Arhemi) على ساحل آسيا الصغرى ، وقد صرح جوليانو للسفير البريطاني ، إن الحكومة الإيطالية لم تكن نيتها مهاجمة الدردنيل ، وإن الغاية من العملية هي جلب الأسطول العثماني خارج المضايق [413] .

وهاجم الأسطول الإيطالي قلعتين تحرسان الدردنيل يوم 18 نيسان 1912 ، وأغلقت الدولة العثمانية على أثرها المضايق ، ونشبت مشكلة دولية ، وخشيت الدول أن تستغل روسيا الفرصة للاستيلاء على البسفور[414] ، وفي الوقت نفسه كانت القوات الإيطالية قد استولت على جزائر الدوديكانيز ولولا معارضة النمسا لإيطاليا لأحتلت أيضاً جزائر منطقة شمال بحر ايجة وهي منطقة

(408) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص117 .
(409) عادل محمد خضر ، المصدر السابق ، ص17 .
(410) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص236 .
(411) نقلاً عن المصدر نفسه ، ص237 .
(412) عادل محمد خضر ، المصدر السابق ، ص19 .
(413) D.D.F, Op. Cit , P.368 .
(414) كمال الدسوقي : الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص328 .

أقرب للمضايق[415] كما وهاجمت تحصينات الدردنيل الأخرى ، وحرضت على قيام الثورات في ألبانيا ومقدونيا[416] ، وقامت القوات الإيطالية بعمليات حربية في جزر بحر الأرخبيل وأرسلت إلى معتمديها في عواصم دول البلقان ، تقول إنها في حربها مع الدولة العثمانية تؤيد بقاء الأحوال في البلقان على ما هي عليه ، وأرادت مضايقة الدولة العثمانية في جهات أخرى ، فضرب اسطولها ثكنات الجنود في في مدخل الدردنيل بالمدافع ، ثم اقتحمت مدخل الدردنيل بقسم من سفن Samus جزيرة (ساموس) ( ) وكوس وعشرة جزائر Rodis الطوربيد ، وفي شهري نيسان وآيار سنة 1912 احتلت جزيرتي رودس صغيرة ، وحاصر الأسطول الإيطالي المدن العثمانية في الدردنيل[417] .

أعلمت إيطاليا الدول الأوربية بأن احتلال جزر الدوديكانيز سيكون مؤقتاً ، ثم قامت بنقل فوجي مشاة وكتيبة من رماة الألب ، وبطارية جبلية من أفريقيا إليها ، فضلاً عن تشكيلات عسكرية من إيطاليا بلغ عددها الإجمالي حوالي تسعة آلاف مقاتل لاحتلال جزيرة رودس شرق جزر الدوديكانيز ، وفي 22 نيسان احتلت جزيرة (ستامباليا) (Stambalia) الصغيرة التي كانت تستخدم كنقطة ارتكاز للعمليات التي كانت تقوم بها السفن الإيطالية في مدخل بحر ايجة ، واستخدمتها إيطاليا كقاعدة رئيسية للسفن الحربية بالقرب من الدولة العثمانية[418] . وفتحت السفن الإيطالية بعد أن أدركت عدم إمكانية الدخول في المضيق النار على سفينة حراسة عثمانية كانت تقف في مدخل المضيق ، وكذلك التحصينات الداخلية ، وقصفت جزيرة ساموس وحواليها ، وضربت أسلاك التلغراف التي تربط اسطنبول بهذه الجزر[419] .

كان لإيطاليا مطامع خاصة في البحر الأدرياتيكي ، وعليه فقد رحبت باندلاع الحرب البلقانية الأولى في 8 تشرين الأول 1912 التي كانت كارثة على الجيوش العثمانية التي كانت في حالة حرب مع إيطاليا ، فكشف عن ضعف الجيش العثماني وخططه وتنظيمه وقيادته ، وأجبرتها على النظر في سياستها وتنظيماتها العسكرية ، مما أدى بها إلى قبول معاهدة الصلح[420] – فيما بعد – وكان هدفها في البلقان إلى جانب ذلك هو التحريض على قيام الثورات، فضلاً عن منع النمسا من مد نفوذها على الساحل الأدرياتيكي ، لذلك دعت إلى تأسيس دولة ألبانيا لمنع التواجد الصربي أو النمساوي في هذه المنطقة ، لأنها كانت تخشى أن تتعاون النمسا وصربيا ، ويتم غلق هذا البحر بوجه الملاحة الإيطالية ، رغم تطابق سياستها مع النمسا في هذا المجال بالذات ، إلا إنهما تختلفان بشأن حدود هذه الدولة وبشكل نظامها ، فالنمسا كانت تفضل قيام دولة ألبانية واسعة ، وأن تمنح استقلالاً تاماً ، تحت حكم أما زعيم من أهل البلاد أو حاكم تهيمن عليه فينا ، فضلاً عن المصالح التي كانت تحتم على إيطاليا السيطرة عليها في الساحل الأدرياتيكي ، وأن تمد خط للسكك الحديدية يخترق الجبال إلى Valuna وهي مرافأ (فالونة) سالونيك لتتمكن من تعزيز قواتها ومنع اليونانيين من التقدم نحو الشمال[421] .

تطورت الأوضاع في البلقان نتيجة توسيع العمليات الحربية الإيطالية هناك ، فقد أصدرت وزارة الخارجية الإيطالية تعليمات إلى سفرائها في دول البلقان أعلنت فيها للدول أنها لن تحظى بأي مساعدة من جانب إيطاليا في حالة اعلان الحرب ضد الدولة العثمانية[422] ، ويبدو أن شبه التحذير هذا جاء في وقت لم تفرغ إيطاليا بعد من حربها مع الدولة العثمانية ، تحسباً من حدوث تدخل نمساوي محتمل مما يعرض المصالح الإيطالية في شبه جزيرة البلقان إلى الخطر .

---

(415) Sedney Nettlon , The middle east history .P28 ; Header , A short history of Italy , P.190.

(416) أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص139؛ وينظر: R.C.Britain and Europe , P.123.

(417) Sir Robert Craves , storm centeries of the near east - P.252.؛ حسين لبيب : تاريخ المسألة الشرقية ، ص106 .

(418) Sedney Fisher : The middle east a history . P.345.

(419) Header : A short history of Italy , P.191.

(420) صدى بابل ، العدد 157 ، في تشرين أول 1912 وينظر ؛ Marriot. J.R. : The Eastern question London 1924 P449; M.S. Anderson : The Eastern question , A study in international relations , 1774 - 1923 , P.222.

(421) علي هادي : الحرب البلقانية ، ص117، أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص139 .

(422) صدى بابل ، العدد 157 في تشرين أول 1912 .

وكان للقصف الإيطالي للمضايق في ربيع 1912 صداه ، فقد قام الباب العالي بإعلام الدول الأوربية ، بأن الملاحة في مضايق الدردنيل ستتوقف إلى إشعار آخر[423] ، وأغلقتها فعلاً فيما بعد ، فقد حاولت الاستفادة من الموقف الدولي آنذاك والضغط على القوى العظمى في سبيل إبقاء المضايق مفتوحة[424] .

عدلت إيطاليا عن خططها في نقل العمليات الحربية إلى منطقة المضايق العثمانية عندما رأت الحكومة الإيطالية معارضة دبلوماسية من جميع الدول (القوى الكبرى) ، وقد أعلن سان جوليانو لممثلي الدبلوماسية الأوربية ، إن إيطاليا لا تنوي في الوقت الحاضر محاصرة المضايق العثمانية[425] . قامت الحكومة الإيطالية بعد أن أجبرتها دبلوماسية الدول الأوربية المعارضة من توسيع العمليات في منطقة المضايق ، بنقل مركز النقل في العمليات إلى القسم الجنوبي من بحر ايجة فقررت احتلال جزرها دون إبطاء وذلك لأسباب منها[426] :

أ. أن الاستيلاء على الأرخبيل سيمكنها من أن تهدد باستمرار استئناف الهجوم على الدردنيل والساحل العثماني .
ب. إنها كانت تعد جزر الدوديكانيز ورقة رابحة في محادثات الصلح مع الدولة العثمانية.
ت. تعزيز موقعها البحري في البحر المتوسط وإجبار الدول الأوربية على أن تحسب حساب للقوة الإيطالية .

وقتت إيطاليا عملية بحر ايجة مع يوم افتتاح البرلمان العثماني ، فقد اقترابي في صباح يوم 18 نيسان 1912 ، ثمانية من الطرادات وأسطول صغيرة من المدمرات الإيطالية بقيادة الأدميرال (فيالي Viali) من مضيق الدردنيل، وحاولت الدخول فيه ، غير إنها اكتشفت عن طريق مصابيح الساحل ، ففشلت المحاولة الإيطالية[427] ، أصدرت إيطاليا أوامرها ببدء العمليات الحربية في بحر ايجة ، فتم في الرابع من أيار 1912 انزال القوات البحرية في جزيرة رودس ، وهي أكثر جزر الدوديكانيز أهمية من الناحية الاستراتيجية ، وتم احتلال جزيرة سكاربانتو وجميع الأرخبيل عملياً[428] ، واحتلت جزر عدة في جنوب بحر ايجة دون صعوبات منها جزر : رودس والاثنتي عشر جزيرة الأخرى (كليمنوس ، باتموس ، نيكاريا ، ليدوس ، سيمي ، ديلوس ، نيسيروس ، اسبتاليا ، هالكي ، سكاربنثوس ، كسوس ، محبسيتي ، كاستا ، لوريزوز) واحتل الايطاليون في المدة بين 23 نيسان و22 آيار جزيرة أسمباليا ، وأغلب المواقع الجنوبية[429] .

وفيما يتعلق بموقف الدولة العثمانية من العمليات الحربية ، فقد بدأت باتخاذ إجراءات لتقوية دفاع (سميرنا) وغيرها من المراكز في آسيا الصغرى ، خوفاً من إنزال القوات الإيطالية على الساحل العثماني ، وهددت بغلق المضايق مرة أخرى إذا ما جرأت إيطاليا على احتلال جزيرتي خيوس ومتيلينا القريبتين منها[430] ، وقررت طرد الايطاليين المقيمين في الدولة العثمانية رداً على احتلال إيطاليا لجزر الدوديكانيز ، وصدر قرار بهذا الصدد يوم 20 آيار 1912 ، ودخل حيز التنفيذ يوم 12 حزيران 1912[431] .

وقامت إيطاليا بإجراء انتقامي ضد الدولة العثمانية رداً على قرار الطرد الذي استخدمته الحكومة العثمانية ضد الايطاليين المقيمين في أراضي الإمبراطورية ، فاحتلت جزيرة (كيو) وثلاث جزر أخرى ، مدعية إنها من أجل ضمان رقابة أسهل[432] .

---

(423) Sedney , N. Middle East a history , P.342.
(424) Carlton Hayes , Ibed, P.342.
(425) عادل محمد خضر : المصدر السابق ، ص19 .
(426) Sedney Nett Leton Fisher : Ibed , P.28 .
(427) Sedney N. Fisher : Ibed ,P.28 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص145 .
(428) Header , A short history of Italy , P.191.
(429) محمد العرفاوي ، المصدر السابق ، ص224 ؛ جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص464 .
(430) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص152 .
(431) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص225 .
(432) المصدر نفسه ، ص227 .

هدد مصير جزر بحر ايجة بنشوب حرب بين الدولة العثمانية واليونان تحت أنظار إيطاليا ، التي كانت قد احتفظت منذ حرب طرابلس باحتلالها المؤقت لجزر الأرخبيل ، وهددت هذه الأزمة بين النمسا وروسيا أيضاً في حرب لن تتأخر على أن تصبح أوربية أيضاً ، حيث أن تأييد روسيا لصربيا في المنطقة كان يعني في نظر النمسا تشجيع العمليات الانفصالية للأقليات اليوغسلافية[433] .

أرسل سكان الجزر التي احتلتها إيطاليا مندوبين عنهم في مؤتمر عقد في جزيرة بالموس في 17 حزيران ، واجتمع ممثلوا سكان الجزر وأعلنوا فيه الرغبة الوطنية العريقة للإيجيين بالانضمام إلى الوطن الأم (اليونان) ، وقرروا إقامة دولة مستقلة تماماً تتألف من جميع الجزر وهي دولة ايجة[434] وشكلوا حكومة مؤقتة ذات علم خاص ، ولما علمت إيطاليا بقرارهم أنكرت عليهم ذلك ، وأحدث رد فعل عنيف من طرف السلطات الإيطالية ، فحلت مؤتمر باتموس بأمر من اللواء (أميلو) (Amileo) الذي ألغى الامتيازات التي كان يتمتع بها سكان الجزر تحت الهيمنة العثمانية ليصبحوا تحت نظام الاحتلال العسكري الإيطالي ، واتبعت سياسة (الطلينة) التي لم تكن ترضي ، لا سكان الجزر ولا القوى الأوربية ، فولدت من المشكلة الطرابلسية مشكلة أخرى هي مشكلة الجزر في بحر ايجة[435] .

أثارت محاولات إيطاليا لتوسيع العمليات الحربية في بحر ايجة وعدم الاكتفاء باحتلال أرخبيل الدوديكانيز ، قلقاً متزايداً لدى الدول الأوربية ، فقد قصفت المدرعة (الملكة ماركريتا) (Margretta) في 18 آيار 1912 ساحل آسيا الصغرى المقابل لجزيرة رودس ، وفي العشرين منه احتل الاسطول الإيطالي جزر (كولكي ، سيمس ، كاستيلو) وصدر أمر بالانزال في جزيرة خيوس[436] .

أخذ حياد الدول الأوربية الودي تجاه إيطاليا يتحول أكثر فأكثر ضدها ، حيث أصبحت صيغة مناسبة ، كانت كل حكومة أوربية تسعى تحت شعارها إلى استخدام الحرب الإيطالية – الليبية لتحقيق مصالحها الخاصة دون أن تتردد إذا اضطرت في الضغط على اسطنبول أو روما . وقد سارعت الحكومتان البريطانية والفرنسية في استغلال تلك الحرب لتوسيع ممتلكاتها الاستعمارية في أفريقيا على حساب طرابلس وبرقة ، فاحتلت فرنسا واحتي (جانيت وبلمة) في غربي طرابلس في المدة بين تشرين الثاني وكانون الأول 1911 ، واحتلت بريطانيا واحة (السلوم) على الحدود مع مصر[437] .

أ. موقف دول الوفاق :

اعتقدت الدبلوماسية الروسية بأن الحرب الإيطالية – الليبية من أجل الاستيلاء على طرابلس قد تخلف وضعاً دولياً ملائماً لطرح مسألة إعادة النظر في المضايق في اسطنبول ، فاستغلت الدوائر الحاكمة الروسية الحرب ، وقررت أن تحظى بفتح المضايق ، وكان من شأن هذا الإجراء حسب توقعات رجالات روسيا القيصرية أن يزيد من القدرة الدفاعية في ساحل البحر الأسود ، ويقضي على احتمال انتقال المضايق إلى أيدي دولية معادية لروسيا في حالة انهيار الدولة العثمانية ، وعليه فقد أخذت وزارة الخارجية الروسية وضع الحكومة العثمانية السيء الذي نجم عن الحرب وبشكل خاص إمكانية ضرب الاسطول الإيطالي للمضايق بنظر الاعتبار ، لذا أظهرت روسيا للدوائر العثمانية بأنها تستطيع أن تجد في شخص روسيا وبلدان الوفاق الودي الأخرى سنداً ضد أطماع إيطاليا والحلف الثلاثي عموماً[438] .

وقفت روسيا بشكل صريح ضد خطط العدوان الإيطالي على المضايق العثمانية معتقدة إن الدولة العثمانية قد اقتنعت باستعداد روسيا لمعارضة مطامع إيطاليا في المضايق ، وستسرع في الموافقة على إلغاء القيود المفروضة على مرور السفن الحربية الروسية ، فضلاً عن أن روسيا كان تخشى من تضرر تجارتها بسبب العمليات العسكرية في المضايق ، وأعلنت أن الإجراءات العسكرية التي تؤدي إلى توقف

---

(433) جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص437 .
(434) ميشال كبيدجي ، جزر البحر الأيجي المحتلة من طرف إيطاليا ، المجلة العامة للقانون الدولي ، المجلد العشرون ، سنة 1913 ، ص192 .
(435) حسين حبيب ، المصدر السابق ، ص107 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص230 .
(436) Robert Carves : Storm centeries of the near east , P.252 .
(437) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص18 .
(438) عادل محمد خضر ، المصدر السابق ، ص18 .

الملاحة التجارية عبر المضايق تعد خرقاً بحق الدول المحايدة استناداً إلى معاهدة لندن في 3 آذار ، وطالبت إيطاليا بالتخلي عن عملياتها الحربية في الدردنيل[439] .

أراد (تشاريكوف) (Ticharicove) إنشاء حلف من الدول البلقانية تنظم إليه الدولة العثمانية يتخذ موقفاً معادياً للنمسا وألمانيا ، وبذلك قام بمحادثات مع الصدر الأعظم وباغت الدوائر العثمانية بالخطة الدبلوماسية الروسية في فترة لم تكن الدولة العثمانية مستعدة للتفكير في مثل هذه الخطط ، وفي قضية نجاح سياسة البلاد الخارجية لا سيما بعد أن أظهرت الحرب الإيطالية – الليبية عزلة الدولة العثمانية دولياً ، وما رأته من حياد ألمانيا والنمسا ، اعتبرته تراجعاً عن تأكيدات برلين وفينا الودية ، وقد ظهر في مثل هذه الظروف صراع بين أنصار السياسة الموالية لألمانيا وبين الشخصيات التي كانت تعتبر أن من الملائم جداً تحسين العلاقات مع روسيا وبلدان الوفاق الودي ، فاستخدمت حكومة سعيد باشا الدبلوماسية الروسية (تشاريكوف) لإخافة حكومة برلين باحتمال التقارب بين روسيا والدولة العثمانية من جهة ، والعمل على عقد تحالف مع بريطانيا عن طريق روسيا من جهة أخرى ، واتخاذه ضامناً لحصانة الدولة العثمانية الإقليمية[440] .

وفيما يتعلق بموقف الدولة العثمانية من الدبلوماسية الروسية الخاصة بالتقارب منها رسمياً ، فإنها لم تؤيد ذلك لأنها ترى بأن الحكومة الروسية ، كانت تود اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية ، ولم تكن كيالة لأن تلتزم أمام الحكومة العثمانية بأية التزامات من شأنها أن تفسد العلاقات مع إيطاليا ، وكانت الدوائر العثمانية على علم بأن الدبلوماسية الروسية تتصرف لمصلحة روسيا ، فأخذت تسعى لإحباط المفاوضات الثنائية بين روسيا والدولة العثمانية حول المضايق خوفاً من تقوية مواقع روسيا في شرق البحر المتوسط وتجدر الإشارة إلى أن تلك المحاولات جرت في وقت كانت العلاقات البريطانية – الروسية قد توترت بسبب مناطق النفوذ في فارس[441] .

كانت الدبلوماسية الروسية في المرحلة الأولى من تحويل العمليات الحربية الإيطالية إلى البلقان وفي عهد نيراتوف (Niratove) أكثر اعتراضاً لاحتمال توسيع العمليات الحربية الإيطالية في بحر ايجة والمضايق والبلقان عامة ، وكان نيراتوف يخشى من توقف الملاحة إثر حصار مضايق الدردنيل من طرف البحرية الإيطالية أو على إثر إغلاق المضايق من قبل الدولة العثمانية تحسباً لهجوم محتمل يشنه الإيطاليون ضد الدردنيل بصفة عقاب بعد شن هذا هجوم . وكانت الحكومة الروسية تستند إلى المادة الثالثة من معاهدة لندن التي تنص على أن أي إجراء عسكري يمكن أن يعرقل الحركة التجارية بالمضايق يعتبر خرقاً مباشراً للحقوق التي ضمنتها المعاهدات الدولية للدول المحايدة[442] .

كانت الأوساط الدبلوماسية في روسيا في غاية القلق بسبب الشائعات التي كان مفادها ، إن الحكومة الإيطالية عبرت من أجل إضعاف مقاومة النمسا لخططها بشأن العمليات الحربية في بحر ايجة عن استعدادها لعدم معارضة احتلال النمسا – المجر لسنجق نوفي بازار ، لذا اعتبرت القيصرية الروسية ، من الضروري أن تتوقف وبسرعة عمليات إيطاليا الحربية ضد الدولة العثمانية[443] . وكانت روسيا من بين كل القوى هي الدولة الوحيدة التي احتجت بشدة عند الباب العالي ، مطالبة بفتح المضايق لأنها كانت مهددة مباشرة بما يتعلق بصادراتها ، وقد تم تكليف سفير روسيا باسطنبول (روجاريس) (Rojiaress) ، بلفت انتباه الباب العالي حول المضار التي ألحقها إغلاق الدردنيل بالمصالح الروسية ، واعتبرت ذلك خرقاً للحقوق الناتجة عن اتفاقية المضايق والمطالبة بفتحها ، طالما ظل الأسطول الإيطالي بعيداً عنها ، وإن إيقافاً كاملاً للتجارة الروسية يؤدي إلى المطالبة بدفع التعويضات[444] .

---

(439) بوفيكين ، ف، أف ، دراسات في تاريخ سياسة روسيا الخارجية من أواخر القرن التاسع عشر حتى 1917 ، موسكو ، 1960 ، ص109 .

(440) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص110 .

(441) المصدر نفسه ، ص111 .

(442) D.D.F, Ser III, Vol. II , P.195.

(443) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص122 .

(444) D.D.F, Op, Cit , P381.

ردت الدولة العثمانية على الوثيقة الروسية بأن الحكومة العثمانية حاولت منذ بداية الحرب عدم الحاق الضرر بمصالح الدول المحايدة ، وإنها لم تغلق الدردنيل إلا بعد هجوم الاسطول الإيطالي ، وليست هناك أية معاهدة تمنعها من القيام بذلك زمن الحرب ، إذا ما كان أمن العاصمة مهدداً ، وإنها مستعدة لفتحها حالما تسمح الظروف بذلك دون خطر ، وطالبت قبل أن تفتح مضايق الدردنيل بضمان عدم تجديد الهجمات الإيطالية ضد المضايق وفتحها بالقوة(445) .

اقترحت روسيا على القوى العظمى للقيام بعمل لدى روما واسطنبول لتجنب امتدادات العمليات الحربية إلى أجزاء الشاطئ العثماني التي تهم الدول ، ولتتوقى إغلاق المضايق(446) . ومع ذلك فقد اتخذت روسيا موقفاً ودياً تجاه إيطاليا ، إذ كانت حكومة بطرسبورغ في نهاية 1911 وبداية 1912 الدولة الوحيدة في أوربا التي تنوي إنهاء الحرب الإيطالية – الليبية فوراً ، لا سيما وإن ارتباط روسيا بالوفاق الودي قد ضعف نسبياً وذلك للخلاف بين المصالح الروسية – البريطانية في فارس ، والروسية – الفرنسية في الشرق الأدنى ، وتجدر الإشارة إلى أن القائم بالأعمال الروسية المؤقت في روما (يوكنبول) كان يعكس هذه الاتجاهات ، فقد قال : (إنه من الممكن إجراء مفاوضات حول توسيع العلاقات الروسية – الإيطالية في راكونيدجي إلى معاهدة تحالف) (447) .

وبناءاً على ذلك فقد حددت الدبلوماسية موقفها بوضوح أكثر بكثير من بلدان الوفاق الودي الأخرى ، وفضلت الوقوف إلى جانب إيطاليا وكانت ميلاً لها ، عندما تبوأ سازانوف منصب وزارة الخارجية ، فقد أظهرت الدبلوماسية الروسية اهتماماً خاصاً بالحفاظ على العلاقات الودية التي تكونت مع إيطاليا أثناء الحرب بين الدولتين ، لأنها كانت تأمل أن تتمكن بمساعدتها من إضعاف اتجاه الحلف الثلاثي المعادي لروسيا(448) . وقد أثر هذا الاهتمام على السياسة الإيطالية فاتبعت بعد دعمها تأييد هذا الوزير ثانية خطتها لتوسيع رقعة العمليات الحربية الحيوية داخل المراكز الحيوية للدولة العثمانية فقد قامت في 24 شباط 1912 بقصف مدينة بيروت(449) .

وقفت روسيا بخلاف دول الوفاق الودي في الضغط على إيطاليا ، فقد رفض سازانوف الذي تم الاتصال به على أن يشارك في مثل هذه المحاولة ، فكرة القيام بخطوة دبلوماسية في روما ، معتذرة بأنها مخالفة لواجب الحياد ، وأعلن سازانوف للقائم بالأعمال الفرنسي في بطرسبوغ (فيوفي) (Feovi) أنه : (لا ينوي التخاصم مع إيطاليا طالما إن مصلحة روما تنوي أن تكون على علاقات طيبة معها ، لذلك فشل الاجتماع بين دول الوفاق الذي كان سابقاً في عملية الدردنيل ، مما سهل لإيطاليا القيام بها) (450) .

وأما عن موقف روسيا من مصير الجزر التي احتلتها إيطاليا ، فقد وقفت روسيا موقفاً حازماً ضد ضم الجزر إلى إيطاليا لأنها كانت تخشى من التعقيدات الدبلوماسية ، وفي الوقت نفسه صرح سازانوف إنه لا يعارض إرجاع الجزر إلى الدولة العثمانية ، إلا إنه ينبغي أن تضمن القوى العظمى الخمسة مصير سكانها(451) .

ساءت العلاقات الفرنسية – الإيطالية بسبب احتجاز السفينة الفرنسية (تافنيانو) في المياه التونسية في 27 كانون ثان 1912 ، من قبل سفن التفتيش الإيطالية للاشتباه بوجود معدات حربية فيها ، واقتيد إلى طرابلس حيث جرى تفتيشها ، دون أن يعثر على شيء فأخلى الإيطاليون سبيلها حالاً(452) . وقد أخبر جوليتي ، سفير فرنسا في باريس باريز بشكل سري بأنه أعطى تعليمات لوزير بحريته تؤكد على الامتناع عن تفتيش السفن الفرنسية ، وذلك في محاولة لتحسين العلاقات الدبلوماسية بينهما(453) . ويمكن

D.D.F, SerIII , Vol. II , P.414. (445)
D.D.F, Ser III, Pt I , P.207. (446)
(447) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص240 .
(448) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص156 .
(449) ينظر تفصيله فيما بعد .
(450) نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص142 .
(451) المصدر نفسه ، ص152 .
(452) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص118 .
(453) المصدر نفسه ، ص120 .

أن يعزى ذلك إلى أن الحكومة الإيطالية كانت تدرك إن القطيعة الدبلوماسية مع فرنسا ، تضع إيطاليا في تبعية الحلف الثلاثي وتضعف من هيبتها السياسية .

تحولت حكومة فرنسا في نهاية 1911 وبداية 1912 من الحياد الايجابي تجاه إيطاليا ، إلى العمل على المحافظة على التوازن بين الدولتين نتيجة لنقل العمليات الحربية من ليبيا إلى البلقان حيث بحر ايجة وشرق البحر المتوسط ، وقد رأت الدبلوماسية الفرنسية في هذا المضمار إن إمكانية نصر حاسم لإيطاليا يمكن أن يؤدي إلى تقوية الحلف الثلاثي ، وبصدد موقفها من التوسع وتحويل العمليات الحربية في البلقان ، فقد كان كموقف حليفتها بريطانيا ، أرادت استثناء بحر ايجة وساحل بلاد الشام أيضاً من العمليات العسكرية[454] .

نظرت فرنسا إلى احتلال إيطاليا لجزر الدوديكانيز على إنها إجراء عسكري مؤقت شراً صغيراً لو قورنت بنقل العمليات الحربية إلى ألبانيا ومقدونيا أو الدردنيل أو آسيا الصغرى ، فعندما علم رئيس وزراء فرنسا (بونكاريه Raymond Poncare 1860 – 1934) بعزم إيطاليا على المباشرة باحتلال الجزر لم يعترض على ذلك وإنما اشترط فقط بأن الاحتلال يجب أن يكون مؤقتاً ، لأنه لا ضرورة هناك لإضافة تعقيدات جديدة في النزاع العثماني - الايطالي[455] . وتجدر الإشارة إلى أن بونكاريه نفسه الذي كان عليه علامات الرضى في احتلال الجزر في البداية ، أشار لسفير إيطاليا في باريس (تيتوني) إن إجراءات السياسة المتخذة حالياً في الجزر تبدو له محل نظر من الناحية القانونية ، فإذا كانت إيطاليا ترغب فقط في استغلال الجزر كعملية تبادل بهدف الحصول على الاعتراف من الدولة العثمانية أولاً قبول الأمر الواقع بأفريقيا ثانية ، فإنه من مصلحة الحكومة الإيطالية أن تعتقد إن مسائل طرابلس وبرقة ليست بصعوبة ثالثة[456] . وقد شاطره في رأيه (إدوارد غراي) ، ونصحت الأميرالية البحرية البريطانية بألا يسمح لإيطاليا بالاحتفاظ بالجزر[457] .

وعبر سفير فرنسا في اسطنبول عن خشيته من أن يؤدي احتلال رودس وجزر الدوديكانيز إلى إثارة مسألة توازن القوى في البحر المتوسط ، والى تهديد مواقع الدول الأوربية وخصوصاً فرنسا في الشرق[458] . كما ورأت الدبلوماسية الفرنسية بأن ذلك أدى إلى تنامي قوة الاسطول الإيطالي وتعزيز مواقعه في وسط وشرق البحر المتوسط والى خرق توازن القوى غير المستقر في هذه المنطقة لصالح الحلف الثلاثي ، وأدى إلى أن تخشى فرنسا على مواصلاتها وقواعدها العسكرية[459] . وعليه فقد قبل بونكاريه الاقتراح البريطاني ليوم 29 شباط الذي ناشد الدول الكبرى للقيام بمحاولة جماعية روما لإقناع إيطاليا بالعدول عن مخططاتها في الدردنيل ، لكي لا تغلق الدولة العثمانية المضايق ، واشترطت في قبولها للاقتراح على تحييد سوريا عن العمليات البحرية الإيطالية ، لما لها من مصالح هناك ، فضلاً عن أن إيطاليا سبق وأن قصفت ميناء بيروت في 24 شباط 1912 . وتجدر الإشارة إلى أن المقترح البريطاني لم يلق التأييد من بقية الدول[460] .

وفيما يخص العلاقات الفرنسية – العثمانية فقد أعرب المسؤولون في هذا المجال عن الرغبة بتوثيق عرى الصداقة والتعاون مع الدولة العثمانية ، متظاهرين بتأييدهم للعثمانيين بسبب الكارثة التي حلت بالجيش العثماني في البلقان ، وقد أكد (بنكاريه) إن بلاده اتبعت سياسة الحياد التام تجاه الدولة العثمانية في الحرب الطرابلسية والحروب البلقانية[461] . وقد نصحت الحكومة الفرنسية الدولة العثمانية

---

(454) المصدر نفسه ، ص141 .

(455) D.D.F, Ser III, Vol. II , P.8.

(456) Ibed, P.18.

(457) Ibed, P.15.

(458) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص154 .

(459) D.D.F, Ibed , P.43 .

(460) D.B, Vol. IX, Pt, P.371.

(461) صدى بابل ، العدد 100 في 17 كانون الأول 1912 .

بفتح المضايق حالما تصبح غير متعارضة مع ضرورات الدفاع ، بغية أن لا تكون سبباً في تعقيدات النزاع ، وأظهرت الدولة العثمانية لها قائلة إن هذه هي نية حكومتنا[462] .

لم تكن بريطانيا تساند أي محاولة لتغيير الوضع السائد في منطقة المضايق ، لا سيما بعد قصف بيروت ومدخل الدردنيل ، وإمكانية إغلاق المضايق الذي يمكن أن يتبعه ، لهذا وقفت بحزم ضد المحاولات التي كانت تسعى إليها إيطاليا ، فقد تخلى (كرى) عن حياده ، وتوجه في 29 شباط 1912 إلى الدول الكبرى ، يدعوها للقيام بخطوة دبلوماسية في روما ، هدفها مطالبة إيطاليا بالالتزام بعدم توسيع العمليات الحربية بحيث تشمل الدردنيل وأخبر في الوقت نفسه حكومة روما عن طريق السفير (رود Rodd) بأن توقف التجارة الملاحية خلال الدردنيل بسبب العمليات الحربية سيمس المصالح البريطانية ، وفي هذه الحالة فإن بريطانيا ستحتفظ لنفسها بحرية العمل ، كما وذكر في مذكرة له إلى (برشتولد) بأن متأكد بأن التجارة الدولية ستلحقها خسارة كبيرة إذا ما قررت الحكومة العثمانية إغلاق الدردنيل ، وكان يود أن يعرف موقف النمسا في ذلك ، فرد عليه وزير الخارجية النمساوي بأنه لن ينظم إلى محاولة كهذه قبل أن تضمن له الحكومة الإيطالية بأنها لا ترى في ذلك مانعاً[463] .

عدلت بريطانيا في نهاية 1911 وبداية 1912 من الحياد الودي تجاه إيطاليا إلى العمل على المحافظة على التوازن بين الدولتين المتحاربتين (إيطاليا والدولة العثمانية) وذلك لنقل إيطاليا العمليات الحربية من ليبيا إلى بحر ايجة وشرق المتوسط ، وكان هدف بريطانيا هو عدم إعطاء إيطاليا إمكانية نصر حاسم يمكن أن يؤدي إلى تقوية الحلف الثلاثي[464] .

ولتهدئة الأوضاع الخارجية فقد كلفت وزارة الخارجية البريطانية سفيرها (رينيل رود) بالقيام بمحاولة شبه رسمية لدى سان جوليانو طالباً منه عدم قيام الأسطول الإيطالي بأي استعراض بالقرب من مضايق الدردنيل وذلك لمدة قصيرة ومعقولة (خمسة عشر يوماً على الأقل) . وقد رأت الخارجية الإيطالية أن طلب المدة المعقولة ما دامت بريطانيا تعترف ضمنياً لإيطاليا بالحق في الهجوم على المضايق وفتحها بالقوة. وكان ذلك بعد فشل اقتراحها الداعي للقيام بمحاولة جماعية لدى روما لجعل إمكانية فتح مضايق الدردنيل ممكنة ، وكان سبب فشله هو أن رفض سازانوف الاقتراح المذكور[465] .

وأما موقف بريطانيا تجاه الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية في المضايق ، فقد كان موقفها عكس روسيا ، فهو لصالح الدولة العثمانية ، حيث كانت تعتقد إن معاهدة المضيق لا تنص على فتحها زمن الحرب ، وإنه من الشطط طلب تعويضات من حكومة في حالة دفاع شرعي ، إلا إنها أعلمت الباب العالي بوساطة سفيرها حول القلق الذي عم الأوساط التجارية ورجال الأعمال من جراء توقف الحركة بالبحر الأسود ، ووجهت نصيحة إلى الباب العالي بفتح المضايق حالما تصبح متعارضة مع ضرورات الدفاع ، وطلبت حرية العبور[466] .

وبهذا الصدد قرر العثمانيون فتح المضايق في الليلة الفاصلة بين 1و2 آيار 1912 ، مع الإبقاء على حقها في إغلاق المضايق بصفة تامة إذا ما رأت ضرورة لذلك[467] .

أما فيما يخص جزر بحر ايجة فقد نظرت بريطانيا إلى احتلال إيطاليا لها وتنامي قوة اسطولها وتعزيز مواقعها في وسط وشرق المتوسط ، إنه أدى إلى اختلال توازن قوى غير مستقرة في هذه المنطقة لصالح الحلف الثلاثي ، وكانت كحليفتها فرنسا تخشى على مواصلاتها وقاعدتها العسكرية ، وقد أبدت تذمرها من أنه لا قبرص ولا مالطة في حالة تمكنهما من أن تجابها أسطول إيطاليا ، ولهذا فإن مصر والطريق إليها أصبح في حالة خطرة في نظر الدبلوماسية البريطانية ومكشوفة لضربات ألمانيا[468] .

---

(462) D.D.F, Ser III. Op. Cit, P.393.

(463) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص111 .

(464) المصدر نفسه ، ص126 .

(465) D.D.F, Op. Cit. P.414.

(466) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص227 .

(467) D.D.F, Op. Cit, P416.

(468) D.D.F: Ser III, Op. Cit, P.43 .

وقفت بريطانيا بشكل حازم ضد الجزر إلى إيطاليا لأنها كانت تخشى من اشتداد تعقيدات الدبلوماسية ومن تنامي الحركة الهيلينية الإغريقية (اليونانية) في هذه الجزر[469] .

ب. موقف قوى التحالف :

اصطدمت أطماع الإمبراطورية النمساوية – المجرية في البلقان بآمال إيطاليا للتوسع الإقليمي ، لأن الأخيرة أدركت السيطرة على الساحل الشرقي من البحر الأدرياتيكي لتحويل إلى بحيرة ايطالية[470] ، وقد وقفت النمسا موقفاً يتسم بالعداء الشديد للمخططات الحربية الإيطالية في الدردنيل ، لخوفها من اتساع النفوذ الإيطالي في شبه جزيرة البلقان لأنه رأت فيها تهديد لمواقعها هناك لا سيما من حدوث نهوض جديد في حركة التحرر الوطني في البلقان ، فأعلن وزير الخارجية (برشتولد) الذي خلف (إيرنثال) ، إن توسيع العمليات الحربية سيكون متعارضاً مع ما ينتهجه الحلف الثلاثي من سياسة محافظة رادعة تلتزم بالوضع القائم في البلقان وفي (الشرق الأدنى) ، وقد احتجت حكومة النمسا بشدة ضد نقل العمليات الحربية إلى بحر ايجة والمضايق ، وهددت إيطاليا بعدم اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تخرق الوضع القائم في البلقان ، وقد مارست الدوائر النمساوية الحاكمة جميع الوسائل لإجبار الحكومة الإيطالية على التخلي عن العملية التي كانت تخطط للقيام بها ، وقد هدد برشتولد ثانية بأن حكومة فيينا ستحتفظ لنفسها بالحرية التامة للعمل، إذا ما أدى العمل الإيطالي إلى تغيير الوضع القائم في البلقان[471] .

جاء الرد الشديد من عملية نقل الحرب الفعلية إلى البلقان من جانب النمسا ، فقد وصف برشتولد الهجوم على الدردنيل بأنه عمل استفزازي لم يكن يترقبه ، وقد أعلم الحكومة الإيطالية إنه لا يمكن قبول تكرار أعمال كهذه في المستقبل ، وإذا ما أعادت إيطاليا عملية من هذا النوع ، فإنه سيكون لها نتائج خطيرة[472] .

كتب الكونت أهرنتال في الرابع من تشرين الثاني 1911 إلى سفير النمسا في برلين قائلاً : (لقد تصرفنا إلى حد الآن بطريقة أخوية تجاه المجهودات المبذولة من طرف إيطاليا لتوسيع مد نفوذها) ، وإذا ما تقرر الآن إرسال أسطول ايطالي إلى بحر ايجة ، فإن الحكومة النمساوية ترى بأن ذلك مخالف للمادة السابعة من معاهدة الحلف ، إذ إن كل عمل في البحار يمكن أن يتجاوز مجرد الاستعراض ، يجب اعتبار هذه المبادرة رجة وجهت إلى الدولة العثمانية ، وعملاً مخالفاً لسياسة الحفاظ على الوضع القائم[473] ، واعتبرته إيطاليا بصفة إنذار موجه إليها . كانت النمسا من أكثر الدول العظمى اهتماماً بتطورات الأحداث في البلقان ، وقد عبر برشتولد عن قلقه الشديد من وضع البلقان[474] ، وأما إيطاليا فإنها إرادة تهدئة الأوضاع المتوترة والتي وصلت إلى حد الانفجار ، فأعلنت بوضوح إنه ليس في نيتها التدخل في منطقة البلقان ، وطلب من ألمانيا التوسط لدى النمسا ، وأكدت إن موقف النمسا هذا يتعارض مع علاقات التحالف معها ، وحاول الدبلوماسيون الإيطاليون البرهنة على أن أعمال إيطاليا لا تتعارض مع المادة السابعة من معاهدة الحلف الثلاثي لأن العمليات الحربية في بحر ايجة والدردنيل لا تهدد البلقان ولا تهدف إلا إلى التعجيل باستسلام الدولة العثمانية[475] .

أثرت سياسة النمسا المعادية للتوسع الإيطالي على العلاقات النمساوية – الإيطالية في الحلف الثلاثي فقد رفضت إيطاليا تأييد النمسا بصراعها مع صربيا ، لا سيما عندما أرادت النمسا استخدام الحلف الثلاثي ضد صربيا ، فقد أكد جوليتي إنه طالما لم تتعرض النمسا إلى هجوم صربي ، فإنه لا يمكن استخدام الحلف ضدها ، وأن أي حرب ضد صربيا تعتبر عدائية وليست دفاعية[476] .

---

(469) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص152 .
(470) D.D.F, Ibed , P.45.
(471) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص113 – 143 .
(472) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص223 .
(473) المصدر نفسه ، ص213 .
(474) علي هادي ، المصدر السابق ، ص186 .
(475) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص143 .
(476) Anderson : the eastern question , P.300.

وفيما يتعلق بموقف النمسا – المجر من محاولة تحويل العمليات الحربية إلى البلقان ، فقد أيد الاقتراح الروسي في التدخل الجماعي لعمل لدى روما واسطنبول لتجنب امتدادات العمليات الحربية إلى أجزاء الشاطئ العثماني التي تهم الدول ولتتوقى إغلاق المضايق[477] .

اقترحت النمسا على أن تسعى الدول الكبرى إلى حمل دول البلقان على الاعتدال في مواقفها والتحلي بالصبر من أجل الحفاظ على الوضع القائم وعدم زعزعة السلم في أوربا ، خاصة بعد توسيع العمليات الحربية الإيطالية من المتوسط إلى البلقان والتي أثرت على القوات العسكرية العثمانية وأضعفتها[478] .

كانت الدبلوماسية النمساوية – المجرية إلى منتصف آب 1912 ترتكز على ضرورة تبادل وجهات النظر مع دول كبرى بخصوص التطورات البلقانية ، وقد تضمنت المذكرة التي بعث بها برشتولد في الرابع عشر من الشهر المذكور إلى نظرائه في الدول الكبرى ، مقترحات بتولي الدول الأوربية سياسة الضغط على المسؤولين العثمانيين على تقديم بعض الامتيازات لرعاياهم في تلك الولايات[479] . بغية عدم قيامها بالثورات نتيجة انتقال العمليات الحربية لأقاليمهم ، ولضعف القوات العثمانية وانشغالها بحروبها مع القوات الإيطالية .

ورغم معارضة النمسا الشديدة لسياسة التوسع الإيطالي في عملياتها الحربية ، كانت الدبلوماسية النمساوية تحاول المحافظة على الصداقة الإيطالية طالما كان ذلك في مقدورها[480] . وبغية تهدئة الأوضاع السياسية المتوترة بينهما ، فقد أعلم سفير إيطاليا بفيينا (الدوق دافزنا) مسؤولية الدبلوماسية النمساوية في 27 تشرين أول 1911 بأن عمليات بحر ايجة أو غيره ، واحتلال الجزر مؤقت يمكن أن تقرر إذا أصبح ذلك ضرورياً لأغراض السلم ، وإنه في هذه الحالة فإن التعقيدات الناشئة عن هذا الاحتلال ستكون أقل خطراً مما لو طالت الحرب[481] .

ساءت العلاقات الدبلوماسية بين النمسا وإيطاليا ثانية عندما أعلم سان جوليانو الحكومة النمساوية بنوايا إيطاليا باحتلال جزيرة (كيو) وجزيرتين أو ثلاث أخرى من أجل ضمان رقابة أسهل وأقل إرهاقاً ، وذلك في حزيران 1912 رغم الاتفاقية السرية الخاصة بمناطق البلقان المبرمة عام 1909 بينهما ، وضحت إيطاليا بأنها بلغت الحدود القصوى التي لا يمكن تجاوزها دون الاصطدام بصعوبات كبرى مع النمسا – المجر ، إلا إن إيطاليا تخلت عن هذه الفكرة لا سيما بعد أن انضم كيدرلن (وزير خارجية ألمانيا) إلى جانب النمسا ، ورفض تأييد إيطاليا[482] .

واستمرت النمسا في مسعاها للحد من توسيع العمليات الحربية ، فقد حاولت الدوائر الحاكمة النمساوية توحيد جهود الدول الخمس للقيام بعمل دبلوماسي في روما لإجبار الحكومة الإيطالية على التخلي عن فكرة تحويل العمليات الحربية[483] .

اعتبرت النمسا عزم إيطاليا على ضمها للجزر اعتداءاً على الوضع القائم في الدولة العثمانية ، يمكنه أن تدفع روسيا إلى استئناف محاولات إعادة النظر في نظام المضايق[484] . وقد ساندت موقف الدولة العثمانية باتخاذ الإجراءات لتقوية دفاع سميرنا وغيرها من المراكز في آسيا الصغرى خوفاً من إنزال القوات الإيطالية على الساحل العثمانية والتي هددت بغلق المضايق إذا ما قامت باحتلال جزيرتي خيوس وميتيلينا القريبتين منها ، وجاء تأييد النمسا وفقاً للمادة السابعة من معاهدة الحلف الثلاثي ، لذا أصدر جيوليتيني إلى فيالي بإلغاء الأمر باحتلال جزيرة (خيوس) خوفاً من تعقيدات دبلوماسية ، وتخلت

---

(477) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص215 .

Aldertini luigi , The origins of the war , 1914 . Vol. I , London , 1952. P357 . (478)

(479) علي هادي ، المصدر السابق ، ص86 .

(480) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص152 – 157 .

(481) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص212 .

(482) المصدر نفسه ، ص227 .

(483) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص114 .

(484) المصدر نفسه ، ص157 .

تحت ضغط الدول الأوربية عن خططها التي كانت تهدف السيطرة على ساموس وميتليتا[485] . وبذلك قلصت عملية الاستيلاء على جزر بحر ايجة إلى نهاية شهر آيار ، وكان لتوسط ألمانيا أثره على الدبلوماسية النمساوية ، فقد وافقت النمسا تحت ضغط ألمانيا على مد العمليات الحربية إلى بحر ايجة شريطة أن لا تؤدي إلى تقسيم الدولة العثمانية . ولم تعترض النمسا رغم إنها كانت تعتقد إن وجود القوات الإيطالية في بحر ايجة يمكن أن يؤدي إلى زيادة تعقيد قضية (كريت) لأنه سيؤدي إلى تنشيط الميول القومية فيها[486] .

جاء التوسط الألماني عندما توجهت الحكومة الإيطالية إلى ألمانيا لتطلب منها الضغط على النمسا ودفعها إلى تفهم موقف إيطاليا عندما زار الإمبراطور وليم الثاني إيطاليا ، وذلك أثناء المقابلة التي تمت في البندقية يوم 1912/3/25 ، فحصل عمانوئيل على وعد من الحكومة الألمانية على إنها سوف لن تتعرض إلى عمل إيطاليا في بحر ايجة فحسب بل إنها ستعمل عن طريق سفيرها في فيينا (تشيرسكي) الذي خلف الكونت (أهرنتال) بعد موته في 17 شباط 1912 Techeeriskg Brishtold برشتولد) (كوزير للخارجية ، بإقناعه ألا يقيم صعوبات للعمليات البحرية الإيطالية في خليج بحر ايجة ومدخل الدردنيل ، وبفضل تدخل ألماني جرت اتصالات دبلوماسية مباشرة بين الكونت برشتولد وسفير إيطاليا بفيينا (دافزنا) ، فسر الكونت برشتولد المادة السابعة للمعاهدة الثلاثية ولمدة محدودة ، وكان وزير الخارجية النمساوي يعتبر جميع جزر بحر ايجة جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية الأوربية ، وقد رفض سان جوليانو هذا التفسير التحكيمي وغير العادل للمادة السابعة ، إلا إنه لم يلبث أن أعطى جوليانو الضمانات للنمسا واشترط أن تبقى سرية ، بإرجاع الجزر حالما تنتهي الحرب[487] .

وخلاصة القول لم تساند ولا واحدة من الدول الأوربية خطط إيطاليا الرامية إلى نقل العمليات الحربية إلى بحر ايجة فضلاً عن أن النمسا وروسيا وقفتا بدوافع خاصة ضد عملية الدردنيل ، حيث إن المضايق طريق مواصلات تجارية فائقة الأهمية ، مارست دوراً كبيراً في معارضة هذه الدول لخطط ضرب المضايق ، وقد أدى ذلك إلى أن تتصل إيطاليا من خططها في نقل العمليات الحربية في تلك الفترة إلى بحر ايجة والمضايق ، وأعلن سان جوليانو ثانية للدول الأوربية العظمى ، إن إيطاليا لا تنوي في الوقت الحاضر محاصرة المضايق[488] . وتجدر الإشارة إلى أنها لم تف بوعدها .

وأعلنت إيطاليا بعد فشل عملياتها العسكرية في بحر ايجة والمضايق ، إن العملية كانت تظاهرة سلمية ، وأضافت على لسان قادتها العسكريين ، إن الأسطول الإيطالي قد رجع إلى قواعده في ايطاليا[489] .

أثارت عملية الدردنيل التي كانت تخطط لها إيطاليا صراعاً دبلوماسياً حاداً في صفوف الحلف الثلاثي ، حيث كشفت التناقضات بين إيطاليا والنمسا ، فقد نصحت ألمانيا حكومة إيطاليا بالاعتدال لا سيما بعد أن أقلقتها التناقضات بينهما ، مشيرة إلى العواقب الخطيرة التي يمكن أن تتمخض عنها العمليات الحربية في أراضي الدولة العثمانية (الجانب الآسيوي) ، وأخذت تقنع الدوائر النمساوية في الوقت نفسه بألا تأخذ على عاتقها القيام بمبادرة دبلوماسية في روما ، ونصحتها أن تترك ذلك لروسيا ، والأكثر من ذلك فقد أعلن (كيدرلن) رغبة منه في تعميق التناقضات بين بريطانيا وروسيا ، وتحسين علاقات ألمانيا مع روسيا ، عن استعداده للمشاركة بالخطوة الدبلوماسية التي كانت روسيا تستعد للقيام بها في روما ، وأفهمت الحكومة الألمانية حكومة بطرسبورغ بأنها تقف موقفاً إيجابياً من طلب روسيا حول إعادة النظر في المضايق[490] .

وضع الخلاف الدبلوماسي بين فيينا ورما ، الدبلوماسية الألمانية في موقف حرج ودقيق جداً ، فأصبح واضحاً لدى الألمان بأن الأسلوب النمساوي سيدفع إيطاليا إلى أحضان الوفاق الودي ، وقد كتب

---

(485) Giolitti Giovanni : Memoris of my life , London - Sedney . 1923. P281.

(486) D.D.F, Ser III, Op. Cit, P.9.

(487) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص219 – 220 .

(488) رسالة من دولكوروكي إلى نيراتوف 19 في 1911/11/22 : نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص115.

(489) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص146 .

(490) Hans Kohn : The Habs burge impire 1804 - 1918 . B.J. Elliot : Bismatk the Kaiser and Germany , P.78.

) بقلق عن اشتداد الميول المعادية للنمسا في إيطاليا ، Yacoveالسفير الألماني في روما (ياكوف) (ولاحظ بأن إقناع النمسا لتساعد إيطاليا ستكون مهمة مشكورة بالنسبة لألمانيا ، وقد بدأت الحكومة الألمانية بحجة الدفاع عن الحلف الثلاثي بالضغط على حكومة فيينا ، وتمكن (كيدرلن) من إقناع الدوائر الحاكمة في النمسا في 22 شباط 1912 بالتخلي عن معارضتها المطلقة لعملية الدردنيل ، لأن موقف النمسا المضاد والمتعنت سيهدد وجود الحلف[491] . وبالنسبة لموقف ألمانيا من الدولة العثمانية ، فقد أسدت لها بنصائحها بضرورة إنهاء الحرب مع إيطاليا لا سيما عندما أدركت وجود العصبة البلقانية كحقيقة ماثلة وقائمة ، وفي الوقت نفسه أبدت رغبتها بالتعاون مع كل من روسيا والنمسا للقيام بمحاولة مشتركة في اسطنبول وعواصم الدول البلقانية لمنع تفاقم الأمور باتجاه الحرب[492] .

أيدت ألمانيا المطلب الروسي الذي أرادت فيه من الدول الخمسة القيام بعمل جماعي لدى روما واسطنبول لتجنب امتدادات العمليات الحربية إلى الشاطئ العثماني التي تهم الدول ، ومن الجدير بالذكر هو أن ألمانيا أكدت على إن إغلاق المضايق من طرف الدولة العثمانية لا يمكن اعتباره عملاً مخالفاً للمادة الثالثة من معاهدة لندن التي تنص على أن أي إجراء عسكري يمكن أن يعرقل الحركة التجارية بالمضايق يعتبر خرقاً مباشراً للحقوق التي ضمنتها المعاهدة للدول المحايدة، لأن هذه المادة لا تطبق زمن الحرب ، وإن روسيا لا يحق لها الاستناد إليها[493].

رفض (كيدرلن فاختر) اقتراح السير إدوارد غراي ليوم 29 شباط 1912 الذي طلب من القوى القيام بمجاوبة جماعية في روما ، الذي كان يهدف من ورائه إلى الحد من النشاط الإيطالي ، لأنه كان يعتقد أن إيطاليا إذا قبلت تحديد عملياتها تحت ضغط القوى ، فإن من حقها أن يشترك أن تمارس ضغطاً على الدولة العثمانية لجرها للقبول بالأمر الواقع الإيطالي في ليبيا[494] .

تغير موقف ألمانيا في مرحلة احتلال الجزر باتجاه ملائم لإيطاليا وذلك لاقتراب موعد تجديد الحلف الثلاثي في نهاية 1912 وتعزيز مواقع إيطاليا في بحر ايجة قد حتماً على حكومة برلين أن تمنح إيطاليا نوعاً من المحبة ، وأن تتخلى بدرجة ملحوظة عن اتجاهها الموالي للدولة العثمانية ، لكنها على الرغم أن الأوساط المحبة لإيطاليا كانت لا تخفى سرورها لرؤية راية دولة من الحلف الثلاثي ترفرف على جزر البحر الايجي ، إلا إن الدبلوماسية الألمانية لم تشجع إيطاليا على ضم هذه الجزر[495] .

بعد أن تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين إيطاليا وروسيا لا سيما بعد أن تبوأ (سازانوف) منصب وزارة الخارجية الروسية ، وإعلانه للقائم بالأعمال الفرنسي بسان بطرسبورغ (فيوفي) إنه لا ينوي التخاصم مع إيطاليا ، والذي أدى إلى فشل الإجماع بين دول الوفاق الذي كان سابقاً في قضية عملية الدردنيل ، وبعد أن تمكن وزير خارجية ألمانيا (كيدرلن) من إقناع السلطات الحاكمة في النمسا في 22 شباط 1912 بالتخلي عن معارضتها المطلقة لعملية الدردنيل[496] ، اتبعت الحكومة الإيطالية لا سيما بعد أن حصلت على الضوء الأخضر من سازانوف خطة لتوسيع رقعة العمليات الحربية داخل المراكز الحيوية للدولة العثمانية ، فقام الأسطول الإيطالي في 24 شباط 1912 بقصف ميناء بيروت بهدف تدمير قطعتين بحريتين عثمانيتين راسيتين في الميناء هما : السفينة الحربية (أم الاه) والنسافة (أنغورة) . وكان الأسطول الإيطالي يتكون من طرادين مدرعين (غاريبالدي وفرتشيو) وناقلتين[497] . ودمرت مبان كثيرة ، وتم الحاق أضرار بالمدنيين وحوادث الموت فيهم ، وكان من جملة ما تضررت من جراء القصف الإيطالي ، المصرف العثماني ومصرف سالونيك ، وقد وضعت إيطاليا العملية في نطاق عمليات التطهير ، وقالت بأن الهدف من العملية هو ضمان أمن وراحة الملاحة البحرية التجارية الإيطالية ، وأدت عمليات القصف إلى احتجاج الدول الكبرى جميعها ، وذلك لأهمية ميناء بيروت

---

(491) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص143 .

Helmreich , E.C. , The Diplomacy of the Bulkan war 1912 - 1913 , Cambridge (492) University press , 1938 , P.104.

(493) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص215 .

(494) المصدر نفسه ، ص217 .

(495) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص157 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص232 .

(496) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص142 .

D.D.F. Ser II , Vol. I , P.94 . (497)

التجارية[498] ، إلا إن الاحتجاج الشديد كان من جانب الحكومات البريطانية والفرنسية ، والنمساوية ، فأما النمسا فإنها اتهمت إيطاليا على إنها قامت بمهاجمة مدينة مفتوحة ، ولفتت انتباه إيطاليا إلى المسؤولةي التي يمكن أن تتحملها إيطاليا في حالة إعادة قصف مدينة تعيش فيها جالية نمساوية كبيرة ، وكان رد فعل بريطانيا هو القيام بعملية جماعية للحد من نشاط إيطاليا ، في حين أن فرنسا اعتبرت قصف الأسطول الإيطالي لمدينة بيروت تهديداً لمصالحها في تلك المنطقة الخاضعة للدولة العثمانية[499] . وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإيطالية أعلنت في حالة دفاعها عن قصف المدينة ، إن حوادث الموت بين السكان المدنيين وقعت بسبب ، إن الفضول قادهم إلى منطقة النار[500] .

المبحث الثاني

تحويل العمليات الحربية إلى البحر الأحمر واليمن

أسباب التحويل :

بدت سير العمليات في البحر الأحمر ضرورية لدى الحكومة الإيطالية لأسباب عدة وأخذ يسيرها جيوليتي نفسه ، ويمكن تلخيصها كالآتي[501] :

1. حماية الجاليات الإيطالية في أرتيريا وخاصة في (عصب ومصوع) ضد بعض المفاجئات العثمانية .
2. منع أي تهريب للأسلحة عبر البحر إلى برقة ، وقطع الطريق أمام إنزال القوات العثمانية في أرتيريا .
3. كانت البواخر الإيطالية غير كافية لمراقبة الساحل العربي .
4. إن أحسن وسيلة لصرف العثمانيين عن القيام بمفاجئات هي خلق مشاكل لها في شبه الجزيرة العربية .
5. عملت إيطاليا على توسيع نطاق الحرب لتحمل العثمانيين على الاستسلام .

امتد العمل العسكري الإيطالي منذ الأشهر الأولى للحرب إلى البحر الأحمر ، بغية توسيع العمليات العسكرية والضغط على الدولة العثمانية ، فأمرت بمحاصرة ولاية اليمن فقد قامت أساطيل ايطالية صغيرة بسلسلة من العمليات ضد الموانئ وبعض التحصينات العثمانية على طول الساحل العربي للبحر الأحمر ووقف الأسطول (بجازان) وضربت مدافع الأسطول الإيطالي سكة الحديد في اليمن عام 1912 وخربت جزءاً منها ، كما قصفت كلاً من (الحديدة) و(الشيخ سعد) حيث تواجد الثكنتين العسكريتين في مدخل البحر الأحمر ، وأغرقت بعض سفن خفر السواحل العثمانية فيها ، وقررت يوم 21 كانون الثاني حصر الساحل العثماني للبحر الأحمر ، أي كامل شبه الجزيرة العربية ، ودمرت الأسطول العثماني في البحر الأحمر ، ووجهت وزارة الخارجية الإيطالية في اليوم المذكور بياناً إلى مختلف السفارات والبعثات الأجنبية بروما ، بينت فيه إنه بداية من 22 كانون الثاني سيكون الساحل العثماني للبحر الأحمر ، والممتد من ساحل (عيسى) بشمال الحديدة حتى (رأس جوليانكس) جنوباً ،

---

(498) جريدة اللواء المصرية 1832 في ربيع الأول 5/3/ 1912 ، ص4 .

(499) نعمة السيد، المغرب العربي، دار الحرية، بغداد ص194؛ أحمد عزت عبد الكريم، المصدر السابق، ص119؛ جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص464؛ Header: A short history of Italy , P.190.

(500) D.D.F: Ser II , Vol. II , P.108 .

(501) عبد الواسع بن يحيى الواسعي : تاريخ اليمن المسمى (فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن) ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1927 ، ص246 .

الواقع بين درجة 11 و15 والدرجة 14 و30 من خط العرض تحت حصار فعلي من قبل القوات البحرية الإيطالية ، وإن البواخر المحايدة ستمنح فترة من الزمن يقررها القائد العام للقوات المحاصرة لتغادر خلالها البواخر المواقع المحاصرة ، وإنه ستعاقب أي باخرة تحاول خرق الحصار طبقاً لقواعد القانون الدولي والمعاهدات الجارية بين الدول المحايدة[502] .

تحالف الإيطاليون مع حاكم عسير محمد علي الإدريسي[503] ، الذي أعلن الثورة على العثمانيين في عام 1907[504] ، وجاء التحالف عندما وقف الأسطول الإيطالي بجازان ، ولما بلغ ذلك الإدريسي نزل من جبال (فيفا) الذي كان قد فر إليها ، إلى مدينة (صبيا) وتخابر مع إيطاليا ، وأبدى استعداده لمساعدتها ، فأنزلت كمية من المدافع والبنادق ، واستأنف الحرب على الدولة العثمانية[505] . وعن كيفية الاتصال به ومساعدته ، فقد أرسل القائد الإيطالي أحد ضباطه (تشرينا فروني) الذي كان يرأس القوات القبحرية بالبحر الأحمر ، واتصل بالإمام في (عسير) وقدم له مساعدة مالية ، وسلمه عشرة آلاف بندقية ، ووضع تحت تصرفه ثلاثة بطاريات ميدان بمدافعها الثقيلة ، لمهاجمة القوات العثمانية داخل تحصيناتهم ، وقامت سفن الأسطول بقصف الحصون الواقعة على طول الساحل ، وحاصرت الجزيرة من البحر حتى لا يصلها السلاح والذخيرة[506] .

أرادت إيطاليا إشغال الدولة العثمانية في الجهات البعيدة ، ومنعها من إرسال قواتها من اليمن إلى ليبيا ، كما فعلت عند نقل قواتها من ليبيا إلى اليمن قبيل الغزو الإيطالي لليبيا ، ويمكن تلخيص الأسباب الموجبة للتحويل إلى :

أولاً : ربما خافت إيطاليا من سريان نار الحرب ضدها إلى باقي العالم العربي تلبية لدعوة الخلافة ، وإشغالاً منها للقوى العثمانية المنهكة في باقي أجزائها ، لذا أسرعت إلى فتح جبهة حربية أخرى في اليمن وعسير بغية إضعاف المقاومة العثمانية وتثبيط مجهوداتها الحربية[507] .

حاصرت إيطاليا سواحل اليمن من جهة البحر الأحمر ، وحصل لتجار الحديدة ضيق شديد ، وقصفت الحديدة من البحر ، وقصدت إيطاليا بذلك إشغال الدولة العثمانية عن طرابلس لئلا تحصل غارة ، لأنه عندما حصلت حرب طرابلس ورد تلغراف لعزت باشا إلى صنعاء حول الموضوع[508] .

ثانياً : أرادت إيطاليا تقليم أظافر الدولة العثمانية إن صح التعبير ، وذلك بهجومها على السواحل العربية كجزء من خطة عامة لتسهيل عملية احتلال طرابلس الغرب[509] .

ثالثاً: وأما عن استغلال موضوع ابن الإدريسي ، فلعل السبب في ذلك يعود إلى رغبة إيطاليا في الوصول إلى الشاطئ المقابل لأريتريا (المستعمرة الإيطالية في أفريقيا) ، كما ويبدو إنها خافت على ضياع تجارتها بين اليمن وأريتريا في البحر الأحمر ، وأن تستعمل الدولة العثمانية هذه الموانئ ضدها في حالة إذا ما احتلتها ، وتثير بذلك لها المتاعب في أريتريا فبادرت إيطاليا إلى الاتصال بالإدريسي[510] .

---

(502) شاكر محمود خضر ، المصدر السابق ، ص28 ، د. السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص174 .

(503) هو محمد بن علي بن السنوسي العربي بن حمو بن عبد القادر بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن خطاب الذي ينتهي نسبه إلى إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب (رض) . استقر في مدينة (صبيا) عاصمة عسير ، تلقى علومه الدينية ما بين الجامع الأزهر في مصر والكفرة مقر السنوسية في ليبيا وزار السودان ، واتصل بالمهدي ، استغل نفوذه الروحي لأسرته وثقافته الواسعة ، وتمكن من التأثير في قبائل المنطقة والظهور كزعيم سياسي عام 1907 . (رأفت الشيخ : في تاريخ العرب الحديث ، ط4 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة 1983 ، ص230 ؛ شاكر محمود خضر : المصدر نفسه ، ص27) .

(504) شاكر محمود ، المصدر نفسه ، ص26 .

(505) السيد مصطفى سالم ، المصدر نفسه ، ص171 .

(506) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص234 .

(507) السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص173 .

(508) عبد الواسع بن يحيى ، المصدر السابق ، ص246 .

(509) جريدة اللواء المصرية ، العدد 1832 في 5 / 3 / 1912 .

(510) السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص175 .

موقف الدول من نقل العمليات

اختلفت مواقف الدول من تحويل العمليات الإيطالية إلى البحر الأحمر باختلاف المصالح لهذه الدول ، فقد التزمت الدول التي ليست لها مصالح هناك جانب الصمت ولم تتخذ موقفاً إيجابياً أو سلبياً ، كما هو الحال بالنسبة لروسيا وألمانيا والنمسا ، وأما بريطانيا وفرنسا ، فقد نددتا بالعمليات ، وأصرت بريطانيا على إيقاف العمليات وذلك لقرب هذه العمليات من مستعمراتها ومصالحها لا سيما في مصر والسودان ، وأما فرنسا ففي الصومال والبحر الأحمر كما وحذرتا من خطر الانفجار الإسلامي في مستعمراتها ، ونتيجة لإصدار بريطانيا على إيقاف العمليات البحرية في البحر الأحمر ، فقد أعلنت إيطاليا بأنها ستوقف العمليات إرضاء للمطلب البريطاني[511] .

المبحـث الثالـث

التسوية ومعاهدة الصلح (لوزان) والموقف الأوربي

كان الاتحاديون الذين يخشون من أن تؤدي الحرب إلى تعميق أزمة الدولة العثمانية مستعدين في بداية الأمر للتوصل إلى حل وسط على أساس أن تدفع لهم تعويضات نقدية مقابل تخليهم عن طرابلس وبرقة[512] . وقد كانت هناك اتصالات مباشرة نوعاً ما قائمة بين البلدين رغم إن الحرب الدائرة بينهما ، التي تعود إلى تشرين الأول 1911 ، والتي تمثلت في مفاوضات (البرتويتودولي) (Albertoteodoli) باءت بالفشل[513] إلا إنها تحولت إلى مفاوضات ثنائية رسمية في شهري نيسان أيار 1912 ، ونجحت في تحقيق مسعاها حتى تم إبرام السلم في 15 – 18 تشرين الأول 1912 . ومالت الحكومة الإيطالية إلى تسوية النزاع سلمياً أيضاً لأنها اعتقدت بأنه سيكون من الأسهل عليها بعد عقد الصلح كسر مقاومة القبائل العربية في ليبيا، كما وأرادت أن تتحرر من مشاكلها في ليبيا لتتفرغ لمجابهة النمسا في البلقان ، وتؤمن لنفسها السيطرة في ألبانيا .

1- المحاولات الدولية للتسوية قبل معاهدة لوزان :

كانت أغلبية الدول الأوربية وكذلك البلدان المتحاربان ولأسباب مختلفة مهتمة بإنهاء الحرب بسرعة ، وأصبحت شروط الصلح هي القضية الأساسية التي اشتد حولها الصراع الدبلوماسي بين الدول الأوربية والتي حددت أعمال إيطاليا في المرحلة النهائية من الحرب ، وعلى حل هذه القضية أيضاً[514] .

مرت محاولات التوصل إلى ايجاد حل للنزاع وإنهاء الأزمة بمرحلتين ، بدأت المحاولات الأولى للتوسط بين إيطاليا والدولة العثمانية في شتاء 1911 / 1912 الخطوط العريضة لمشروع تسوية الخلاف بين الدولتين المتحاربتين ، وعرضها على برلين في 19 من الشهر المذكور ، وجعلنا برنامجاً لاتخاذه أساساً للمفاوضات وكان يتضمن ما يأتي :

1- أن تقوم الدول الكبرى بخطوة دبلوماسية في اسطنبول هدفها إقناع الدولة العثمانية بحتمية فقدان المناطق التي سبق أن احتلتها إيطاليا ، ومن ثم التأثير عليها لقبول الهدنة كأسلوب لإيقاف العمليات الحربية ، واقترح أن يكون يوم 15 أيار نهاية للهدنة وذلك لتعقيد الأوضاع في ألبانيا ومقدونيا .
2- أن تسحب الدولة العثمانية قواتها المسلحة من طرابلس وبرقة .
3- تدفع إيطاليا تعويضاً نقدياً للعثمانيين مقابل تخليها عن أقاليمها في شمال أفريقيا .

---

(511) D.D.F: Ser III Vol. I, P.97.
(512) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص75 .
(513) جيوليتي ، مذكرات جيوليتي ، ص 262 .
(514) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص153 ، 158 .

4- أن توافق إيطاليا على عدم مطالبة الدولة العثمانية بأن تعترف رسمياً بانتقال هذه المناطق إلى سيطرة المملكة الإيطالية ولكن بشرط أن تقوم الدول الأوربية بمثل هذا الاعتراف .

وحدد سازانوف هذه المقترحات من جهتين :

1- لضمانة مطالب إيطاليا حول ضم طرابلس وبرقة اللتين احتلتهما إيطاليا بموجب حق الحرب .

2- إعفاء الدولة العثمانية من الاعتراف بسلخ هاتين المنطقتين عنها مما يمس بكرامتها وتحقيق ذلك عن طريق اتفاق صوري[515] .

كان لاقتراحات سازانوف صدى حسن في إيطاليا ، لا سيما في الرغبة إلى التوصل إلى اتفاقية صلح مع الباب العالي على أساس شروط مناسبة للبلدين ، وعبر سان جوليانو عن الامتنان للحكومة القيصرية حول مبادرتها التوسطية . إلا إنه خلافاً لما تمنته الأوساط الدبلوماسية الأوربية ، فإن الحكومة الإيطالية لم تقبل بمقترحات سازانوف ، ووضع دي سان جوليانو شرطاً مسبقاً لكل تفاوض وهو الانسحاب الكلي لكل الضباط والجنود العثمانيين من طرابلس وبرقة ، واعترض على أن تسدد الحكومة الإيطالية أية غرامة مالية بصفة التعويض للدولة العثمانية إذا تخلت عن سيادتها في ليبيا لأسباب متعلقة بالكرامة والمصالح السياسية – العسكرية . ورفضت إيطاليا كل تسوية ما دام العثمانيون لا يعترفون بسيادة إيطاليا الكاملة على تلك الولايتين ، وقال إن الهدنة بدون جلاء أمر مستحيل لا يمكن قبوله[516] .

وفيما يخص موقف الجانب العثماني من المبادرة الروسية إنها وقفت منها موقفاً سلبياً جداً ، حيث اعتبرت الدبلوماسية العثمانية مطلب سحب القوات العثمانية عن طرابلس مساوياً في الواقع للاعتراف الفعلي باستسلامها[517] .

وفيما يتعلق ببريطانيا فقد قابلت الدوائر الحاكمة البريطانية خطة سازانوف ببرود لأنها اعتقدت أن تحقيقه يمكن أن يضر بمصالحها ، وقد عبر (كرى) عن خشيته من أن مبادرة الوفاق الودي ستثير استياء الدولة العثمانية ، فضلاً عن أن الدوائر العثمانية الحاكمة يمكن أن تطلب من الدول الأوربية في جوابها ضماناً لممتلكاتها الأوربية[518] .

وأما فرنسا فإنها قابلت الخطة الروسية كحليفتها بريطانيا ببرود أيضاً، ورفض (بونكاريه) طلب سازانوف في أن تأخذ فرنسا على عاتقها مهمة تقديم مقترحاته إلى إيطاليا والدولة العثمانية ، لأن ذلك يعني تعريض مصالح فرنسا الاقتصادية ومواقعها ككل في الدولة العثمانية للخطر ، ولم يكن جواب الدبلوماسي الفرنسي (بومبار) يسر سازانوف ، فقد قال في رسالة له إلى (دي سالف) : إن روسيا تسعى لاستخدام فرنسا كوسيلة للضغط على الدولة العثمانية لتحقيق مصالحها الخاصة ، ولهذا يجب أن لا تقبل اقتراحاته ، وكان موقف فرنسا يقتضي بأن أية مبادرات دبلوماسية في روما أو اسطنبول يجب أن تقوم به الدول الأوربية الخمس ، وكان الدبلوماسي الفرنسي الآخر (بربر) يرى بأن مقترح سازانوف سابق لأوانه ، ويعطي لإيطاليا كثيراً من الامتيازات التي لم تكن تطالب بها ، والأكثر من ذلك فإنها تسعى لفرض نزع السلاح المسبق وقبول الأمر الواقع على الدولة العثمانية ، وأضاف أن الحذر يحتم علينا أن لا نقبل في هذه المسألة أي مسؤولية غير مشتركة[519] ، فضلاً عن أن وقوف فرنسا ضد مقترحات سازانوف جاء لأنها حسب اعتقادها لا تأخذ بنظر الاعتبار مصالح كل من إيطاليا والدولة العثمانية ، وقد كانت تصر على القيام بخطوة دبلوماسية في روما واسطنبول في وقت واحد ، لأن الدبلوماسية الفرنسية كانت ترى بأن العمل في وقت واحد في كلتا العاصمتين يقضي على خطر إثارة المسلمين في المستعمرات الفرنسية والبريطانية ، وتجدر الإشارة إلى أن موقف فرنسا هذا ولد انطباعاً غير حسن في إيطاليا ، فقد كتب دولكوروكي بصورة سرية إلى سازانوف يقول : "إن حكومة بونكاريه هي المذنب الرئيسي" حيث جعل الرأي العام الإيطالي الذي كان قليل الميل إلى الحلف الثلاثي ، فبدأ يظهر استياء

---

(515) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص124 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص170 – 171 .

(516) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص192 .

(517) D.D.F, Ser III, Vol. I , P.446.

(518) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص126 .

(519) المصدر نفسه ، ص125؛ وللمزيد من المعلومات ينظر : D.D.F., Ser III, Vol. I , P.439.

أقل تجاه الحليفتين ، وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسي الفرنسي (بومبار) عارض الوساطة الروسية لأنه يعتبرها خطيرة على مصالح فرنسا الاقتصادية في الدولة العثمانية حاضراً ومستقبلاً ، وكان في اعتقاده أن فرنسا بهذا الأسلوب تسيء الاستغلال بقوة السوق الفرنسية للوصول إلى أهدافها السياسية ، وأنه لا شيء يبدو له أكثر خطراً من أن تتبع هذا المسلك . إن فتح أو إغلاق السوق الفرنسية في وجه القروض الأجنبية لهو سلاح قوي في أيدي الحكومة الفرنسية ، لكنه سلاح يجب أن يدخر في اعتقاده للدفاع عن المصالح الفرنسية فقط[520] .

أيدت بريطانيا الدبلوماسية الفرنسية ، لا سيما رأي سفير فرنسا في اسطنبول آنذاك (بريـر) ، وبدأ السيد (إدوارد كراي) متردداً، وأعلم سازانوف بأنه لا يستطيع استعمال أي ضغط على اسطنبول إن لم يكن عملاً جماعياً ، أو على الأقل متتابعاً من القوى الخمسة ، وأما العكس فهو خطر على بريطانيا وفرنسا وروسيا ، ومن شأنه أن يولد الكراهية والحقد في الدولة العثمانية ، وهذه الوضعية يمكن أن تكون في صالح ألمانيا والنمسا ، وإن ضغط القوى الثلاث بمفردها يمكن أن لا يعطي مفعوله الإيجابي ، مما يفسح المجال للقوى المتبقية (الحلف الثلاثي) ويصبح بإمكانها التدخل بشروط يمكن أن تكون أكثر فائدة للعثمانيين من مقترح القوى الثلاثة الأولى (الوفاق الودي) . والجدير ذكره أن إدوارد كراي كان مقتنعاً بأن الحكومة العثمانية لم تكن في ذلك الوقت مستعدة لقبول التفاوض حتى ولو كان على أسس أفضل ولصالح الباب العالي ، وبذلك لم تلق مقترحات سازانوف الموافقة الكاملة من الدبلوماسية البريطانية[521] .

وأما الدوائر الألمانية فإنها كانت منهمكة في لعبة دبلوماسية معقدة هدفها الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كلا البلدين المتحاربين ، فقد كانت تؤكد للدولة العثمانية بكل السبل مواقفها الودية تجاهها ، وتستغل كل إمكانية في روما من أجل أن تعرض على الرأي العام الإيطالي حبها للسلام واستعدادها للقيام بدور الوسيط بين إيطاليا والدولة العثمانية ، وتسعى جاهدة لأن تتجنب أن تأخذ على عاتقها أية التزامات محددة ، وكانت مع الدوائر النمساوية – المجرية الحاكمة تبارك بالكلام الخطة الروسية ، ولكنها ترفض ترشيح فرنسا كوسيط ، وتقترح مبدئياً أن تتبادل الدول الخمس الرأي فيما بينها ، ورغم معارضة السفير الألماني في اسطنبول (مارشال) الذي كان يعتقد بأن ألمانيا هي الدولة الوحيدة المؤهلة لإيجاد حل لهذا النزاع ، فإنه كان يرى بأن مشروع الهدنة كان مستحيلاً تحقيقه ، وأن أي سلم في نظره لا يمكن أن يوقع على أساس الضم الإيطالي لطرابلس وبرقة[522] .

وقد رأت الدوائر النمساوية شأنها شأن الدوائر الحاكمة الألمانية بأن الوقت المناسب للوساطة لم يحن بعد ، وأجاب الكونت أهرنتال على طلب السفير الروسي في فيينا بأنه في وضع يخول له صياغة رأيه ، وكان يخشى عليه أن يفكر في هذا المقترح ، فضلاً عن أنه كان يخشى أن لا تقبل شروط المقترح الروسي في اسطنبول[523] .

وتجدر الإشارة إلى أن سازانوف بعد أن علم بعدم تأييد القوى الكبرى لمشروعه ، أعلن إنه لم يكن يقصد أن تتدخل الدول فوراً ، وإنما طرح مهمة التوصل إلى الاتفاق حول المسائل الأساسية من أجل أن تتوفر إمكانية العمل في اللحظة المناسبة ، ثم توجه إلى الدول الكبرى مقترحاً مواصلة تناول الرأي واستيضاح المدى الذي تكون كل منها فيه مستعدة للاعتراف بضرورة أعمال التصالح العامة في حالة إذا ما أصبح سير الحوادث مهدداً للسلم الأوربي[524] .

اختلفت الدول في آرائها حول وضع شروط للهدنة ، فقد قدم اللورد (كرى) مذكرة بهذا الصدد في 12 شباط 1912 اقترح فيها أن تحصل الدول من الدولة العثمانية على تفويض بإجراء المحادثات ، ومن ثم تتفق فيما بينها على العمل وتتشاور مع إيطاليا بعد ذلك ببدء المفاوضات ، إلا إن سازانوف وقف ضد اقتراحه ، وقال إنه يجب التوجه في البداية إلى إيطاليا واستحصال تفويض منها بالمحادثات مع الدولة العثمانية حول الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الهدنة[525] .

---

(520) ياخيموفيتش، المصدر السابق ص128 – 129؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص175 – 176 .

(521) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص174 .

(522) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص126 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص174 .

(523) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص173 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص127 .

(524) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص128 .

(525) المصدر نفسه ، ص129 .

استفسر سفراء الدول الخمس بعد مساومات ومناقشات طويلة في روما في التاسع من آذار سنة 1912 من الحكومة الإيطالية على الشروط التي توافق بموجبها على قبول الوساطة الودية ، فأجابت الحكومة الإيطالية في الخامس عشر من الشهر المذكور ، وعبرت عن استعدادها لقبول جميع النقاط الأربع في برنامج سازانوف كأساس للمفاوضات السلمية ، إلا إنها قدمت بعض التنازلات للدولة العثمانية حيث وافقت على احتفاظ الخليفة بسلطته الدينية في طرابلس وبرقة ، وعلى دفع الحصة التي تقع على أقاليم شمال أفريقيا من الدين العثماني ، وإعلان العفو العام عن السكان المحليين الذين وقفوا ضد القوات الإيطالية ، مع احترام العادات والأعراف المحلية ، والاشتراك مع الدول الأخرى في التعهد بالمحافظة على وحدة الدولة العثمانية[526] .

رفضت الدولة العثمانية قبول شروط الهدنة التي أعلنتها إيطاليا ، وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا كانت تعارض أي محاولات للضغط على الدولة العثمانية ، وساندتها في ذلك بريطانيا ، كما ورفضت ألمانيا والنمسا أيضاً الضغط عليها مهما كانت الأسباب ، والأكثر من ذلك اقترحت بريطانيا أن تعرف في البداية الشروط التي تكون الدولة العثمانية بموجبها مستعدة لإنهاء الحرب ، وبعد ذلك تجري محاولة التوسط بين الدولتين المتحاربتين[527] .

وضمن موقف الدول ومحاولاتها لإيجاد مخرج لهذه الأزمة ، وبغية إنهاء الحرب ، تخلى سازانوف عن مشروعه الأول واقترح في الرابع من نيسان أن تستوضح الدول الكبرى من الباب العالي عن الشروط التي يعتبر قبول الوساطة بموجبها ممكناً ، ولم تعارض أي من الدول هذا الاقتراح ، واستوضح سفراؤها في اسطنبول في 16 نيسان 1912 من حكومة الاتحاديين عن شروط الهدنة ، أجاب الباب العالي على ذلك رسمياً في 23 نيسان ، وأعلن إنه طالما أن طرابلس وبرقة هي جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، فإن اقتطاع هذين الإقليمين يهدد بحوث تعقيدات في الوضع الدولي ، ولهذا فإنها لا تقبل الوساطة إلا على أساس الاعتراف بحقوق السيادة للسلطان وتخلي إيطاليا رسمياً عن ضم طرابلس وبرقة ، والتزامها بسحب قواتها هنالك وقد وضع جواب الباب العالي المفاوضات في مأزق لا مخرج منه[528] .

أخذت الدوائر الحاكمة البريطانية والفرنسية اعتباراً من ربيع 1912 تعمل لإنهاء الحرب الإيطالية – الليبية بسرعة ، وتسعى إلى تقليص مكاسب إيطاليا قدر الإمكان ، فقد ذكرت الدوائر الحاكمة الفرنسية إنه يجب على فرنسا أن تسعى لعقد صلح ودي بين الطرفين بحيث لا يؤدي إلى نجاح أي من الجهتين نجاحاً تاماً ، لأن فشل إيطاليا الصريح سيشكل خطراً حقيقياً على ممتلكاتها الإسلامية في أفريقيا ، ولكن انتصارها لن يكون أقل خطراً على وضع فرنسا في الدولة العثمانية[529] . وأفصحت الأوساط السياسية البريطانية عن آراء مشابهة ، وقد وجه الدبلوماسيون البريطانيون والفرنسيون جل جهودهم نحو الإسراع بعقد اتفاق الصلح بين الطرفين المتحاربتين مع الموافقة على إعطاء طرابلس وبرقة لإيطاليا ، بحيث يتم ذلك بأقل ما يمكن من الإهانة للدولة العثمانية وعلى أن يتجنب إثارة المسألة الشرقية بجميع أبعادها ، وأن تحتفظ إيطاليا لنفسها بجزر الدوديكانيز ، وإضعاف موقفها في البحر المتوسط قدر الإمكان فضلاً عن عدم السماح لتعزيز نفوذ الحلف الثلاثي وذلك بعدم فسح المجال لألمانيا بأن تقوم بدور المصالح والحكم بين الدولتين المتحاربتين[530] .

وأما الحكومة الروسية فإنها كانت في موقفها تجاه النزاع القائم عن مواقف بريطانيا وفرنسا ، فقد كانت ينتاب علاقاتهما السياسية التوتر لأسباب عدة – لسنا في صددها – ورغم إنها كانت تؤيد وجهة النظر البريطانية – الفرنسية حول ضرورة عقد الصلح فوراً بين إيطاليا والدولة العثمانية ، فقد اتخذت أثناء محادثات الصلح موقفاً أكثر وداً تجاه إيطاليا بالقياس مع بريطانيا وفرنسا .

---

(526) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص129 .
(527) المصدر السابق ، ص130 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص177 .
(528) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص131 .
(529) D.D.F, Ser III, Vol. III, P.101.
(530) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص155 .

وأما الدبلوماسية النمساوية – المجرية فإنها سعت على الحفاظ على الصداقة مع إيطاليا طالما كان ذلك في مقدورها ، وكانت تحاول في الوقت نفسه إطالة محادثات الصلح بين الدولتين وإعاقة إيطاليا عن أن تحصل على شروط صلح أكثر ملائمة لها[531] . وأما ألمانيا فقد حاول دبلوماسيوها أن يبرهنوا للساسة الايطاليين على ضرورة احتفاظ إيطاليا بروابط وثيقة مع الحلف الثلاثي ، إلا إنهم لم يعطوا أية وعود لمساندة إيطاليا في قضية انهاء الحرب بسرعة لا سيما عندما زار الإمبراطور وليم الثاني روما في بداية نيسان 1912 وإجراء اللقاء بينه وبين الملك فكتور عمانوئيل في مدينة البندقية ، والجدير بالإشارة إلى أن السفير الألماني في اسطنبول (مارشال) كان قد اطلع الدبلوماسيين العثمانيين على محادثات الدول ، وشجع الاتجاه المتصلب في الأوساط الحاكمة العثمانية ، وأقنعها بعدم التنازل[532] .

بدأت المرحلة الثانية من محاولات التسوية بين الدولتين بعد الهجوم الإيطالي على الدردنيل ، فقد حاولت إيطاليا والدولة العثمانية ايجاد وسيلة للتوفيق بين مشروعيهما المتعارضين ، إذ لم يكن النجاح الذي لاقته مبادرة القوى الجماعية لدى روما واسطنبول كافياً لمعرفة الشروط التي يقبل بها المتنازعان للشروع في مفاوضات السلم ، وكان لابد من انتظار الحركة الإيطالية بمناطق الدردنيل ، واحتلال إيطاليا لجزر البحر الايجي ، لترى تنامي محاولات جديدة من جانب القوى ، يمليها الخوف من هجوم ايطالي جديد على المضايق أو حتى على اسطنبول نفسها ، مما كان سيتسبب في فتح مسألة الشرق وإشعال مناطق البلقان ، فجاءت محاولات دولية وهي :

محاولة مارشال ، المحاولة الألمانية :

قدم البارون مارشال اقتراحات حول الموضوع في أول شهر حزيران أثناء لقائه مع (بانشا) سفير إيطاليا ببرلين ، فقال : أن تدخلا جماعياً للقوى قد يكون فعالاً خصوصاً إذا ما تم تحت زعامة روسيا ، وأن الحل الوحيد الذي يكون له حظ من النجاح ويقبله الباب العالي هو إعادة برقة ودواخل منطقة طرابلس مقابل التخلي عن طرابلس لإيطاليا[533] . والحقيقة أن مشروع مارشال ما هو إلا طرح برنامج السلم الذي اقترحه وزير الحربية العثماني محمود شوكت بك الذي كان يهدف إلى التخلي عن الشريط الساحلي ومنطقة جبل غريان لإيطاليا . وأن تبقى كل منطقة برقة ودواخلها وكذلك فزان ووحات غدامس وغات للدولة العثمانية[534] .

قام العثمانيون على ضوء المحاولة الألمانية بتقديم حلين اقترح الوزير الاكبر سعيد باشا الحل الأول ، وقدم رئيس مجلس الشيوخ غازي مختار باشا الحل الثاني ، وأما سعيد باشا فإنه قال (بما إن السلطان لا يمكنه التنازل بشكل مباشر عن منطقة طرابلس وبرقة لصالح إيطاليا ، فإنه رأي منح هذه المقاطعات أو تحويل السيادة العثمانية إلى الشيخ السنوسي الذي يبقى تحت سلطة خليفة اسطنبول الروحانية) ، ويمكنه أن يتفاوض بكامل الحرية مع إيطاليا بخصوص الحل الذي يراه مناسباً لصالح ليبيا ، وبهذه الطريقة فإن الدولة العثمانية لا تتحمل أي مسؤولية بينما اقترح مختار باشا تسلمي طرابلس إلى تونس وبرقة إلى مصر ، لأنه يعتقد أن تونس ومصر لا زالتا جزءاً من الدولة العثمانية[535] .

المحاولة الفرنسية :

حاولت فرنسا ايجاد حل للأزمة ، فقد عرض سفيرها في اسطنبول (بوميار) على الوزير العثماني للشؤون الخارجية يوم 25 أيار 1912 ، أن ينهي الأزمة بصفة لا تضر بشرف أو قوة الدولة العثمانية ، فقد اقترح عليه أنه يجب أن تقرر الدولة العثمانية بصفة أو أخرى التخلي عن طرابلس وبرقة ، وأوضح له أن نقطة بداية حديثه معه هي وعي الحقيقة ، أن الدولة العثمانية ستخسر مقاطعتها في شمال أفريقيا ، وإن طرابلس وبرقة قد ضاعتا من الدولة العثمانية ، وتركت لإيطاليا ، وقد أصبح ذلك واقعاً فعلياً وأن التحول عن هذا الموضوع هو الخروج عن الواقع ، ويصبح الحديث تبادل كلام لا معنى

---

(531) المصدر نفسه ، ص156 – 157 .
(532) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص127 .
(533) جيوليتي ، مذكرات جيوليتي ، ص260 .
D.D.F, Ser III , Vol. III , P.422. (534)
(535) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص235 .

له ، إن مشكلة السيادة هي أصعب مشكلة فقد صرح السلطان إنه يريد المحافظة عليها كاملة وتامة ، وإن ملك إيطاليا وقع قراراً بالضم ، إن الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو عدم الإشارة إلى مسألة السيادة في معاهدة السلم التي ستمضونها مع ايطاليا[536] .

وعن الموقف العثماني فقد استقبل عاصم باي الاقتراح الفرنسي بقبول حسن ، إلا إنه صرح لبميار بأنه غير ممكن بأي حال من الأحوال أن تأخذ الحكومة العثمانية بمبادرة مثل هذه الاقتراحات بل على الدول الوسيطة أن تعرضها ، أو الأكثر من ذلك أن تفرضها عليها ، لأنها رغم استسلامها وانقيادها فإنه من المهم أن تظهر بالمظهر الذي لا تفعل ذلك إلا تحت الضغط كما ورفض مجلس الوزراء العثماني في جلسته 1912/5/27 اقتراحات السفير الفرنسي ، لأنه رأى أنه لا يمكن التخلي عن عرب أفريقيا ما داموا يقاومون الغازي الإيطالي ، مهما كانت ضمانات هذا التخلي ، وإن الحل الوحيد الذي لا يمكن أن يقبل الباب العالي فرضه عليه من جانب الدول هو تسليم شاطئ ومنطقة ساحلية لإيطاليا مع الإبقاء على برقة وفزان تحت هيمنة العثمانية ، إلا إنه بغية الوصول إلى إيجاد حل مشرف للنزاع ، فقد اتخذ الأعضاء حلاً وسطاً بين التخلي الكامل لطرابلس ورفض أي تنازل عن أية أراضٍ وهو التقسيم الذي اتخذه شوكت باشا المماثل لمحاولة مارشال[537] .

على أن أهم المشاريع الفرنسية كان مشروع بونكاريه فقد قدم رئيس وزراء فرنسا مشروعا لحل الأزمة يمكن أن يكون بديلاً لمشروع مارشال ويتخلص في عقد ندوة أوربية خاصة تتعلق بالقضية الطرابلسية فقط دون التطرق إلى قضايا مثل مسألة المضايق وكريت ومقدونيا وألبانيا ولا تدرج في جدول أعمالها مسألة الجزر الايجية ، وقال أنه في حالة عقد المؤتمر فإن المناسب أن توقع الدول الكبرى قبل انعقاده على بروتوكول عام حول (عدم المصلحة) في المناطق الشرقية من البحر المتوسط ، وأن توقف العمليات الحربية بين إيطاليا والدولة العثمانية مؤقتاً ، وأراد بونكاريه أن يعرف وجهة نظر بريطانيا وروسيا قبل اتخاذ أي مبادرة تتعلق باجتماع هذه الندوة ، وقد اقترح أن يكون عقد مؤتمر دولي في نهاية شهر أيار يقوم بوضع شروط الصلح ، وعرض الفكرة على سفيري إيطاليا والدولة العثمانية ، فقد صرح (يتتوني) سفير إيطاليا في باريس أنه يؤيد عقد الندوة ، وأما رفعت باشا سفير الدولة العثمانية في باريس فقد قال : "إن جزءاً كهذا له حظوظ كبيرة للقبول من طرف الحكومة العثمانية"[538] .

وأبدت الحكومة العثمانية موافقتها على المشاركة في هذه الندوة ولكنها اشترطت في ذلك شرطين أولهما ، بحث قضية طرابلس فقط وترك القضايا الأخرى دون استثناء ، وثانيهما : إن أسس الحل لهذه القضية ينبغي الاتفاق بشأنها مسبقاً معها[539] .

أما موقف الدول من مشروع بونكاريه ، فقد نظرت بريطانيا إليه من زاويتين الأولى إنها لم تكن مؤيدة للمشروع فإنها خافت أن تطرح قضايا خارجة عن المشروع ، ومع ذلك فقد اهتمت باقتراح بونكاريه لأنها كانت تأمل في أن تستخدم صفة (عدم مصلحة) الدول في البحر المتوسط لكي تحصل على وعد من الحكومة الروسية بعدم السعي لإعادة النظر في نظام المضايق ، إلا إن (كرى) أفصح في الوقت نفسه عن خشيته من أن المؤتمر الدولي سيؤدي حتماً إلى بروز التناقضات بين التكتلات ، وبعد مفاوضات طويلة مع بطرسبورغ رفضت حكومة لندن فكرة المؤتمر مشيرة إلى ضرورة التوصل إلى أعمال تتفق عليها الدول الكبرى الخمس[540] .

بينما كان موقف الحكومة الروسية من المؤتمر سلبياً للغاية ، فقد رفضه سازانوف لسعته وشموله اختصاصه وخوفاً من أن تثار مسائل لا علاقة لها بالحرب الحالية ، وعارض أي اتفاق يلزم القوى على توقيع اتفاق (بعدم المصلحة) ، فإنه ليس هناك من شك أن تتخلى روسيا عن سياستها الإقليمية في البلقان ، فقد صرح سازانوف في حديث له مع سفير روسيا في بطرسبورغ جون لويس بأن في المشروع إشارة لا يمكننا بأي حال الموافقة عليها وهي المتعلقة بالاتفاق العام بعدم المصلحة ، الذي اعتبره بونكاريه

---

(536) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص236 .

(537) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص237 – 238 .

(538) D.D.F, Op. Cit, P.541.

(539) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص241 .

(540) B.D. Vol. IX, Pt. II, P.398, Gery to bertie 10-6-1912

شرطاً حتمياً لعقد المؤتمر ، وأنه من المستحيل أن تصرح روسيا أو تشير إلى أنها لا تهتم بالشرق بصفة عامة أو بأية قضية من قضايا الشرق[541] إلا إنه بعد أن تخلت فرنسا عن بند (عدم المصلحة) وقعت الحكومات الثلاث (روسيا وبريطانيا وفرنسا) على الاتفاق الذي اقترح أن يكون سرياً وذلك بطلب من روسيا وبريطانيا ونص على ما يلي : (إن الحكومات الثلاث لها نفس وجهات النظر حول الشروط التي يمكنها من خلال التعاون بجدية ، وفي الوقت المناسب لإقامة السلم بين إيطاليا والدولة العثمانية ، ترى أن تدخلاً أخوياً من جانب الدول ليس له حظ في النجاح ، إلا إذا كان الموضوع مقتصراً بشكل كامل على المسائل المحدودة للنزاع ، والتي سببت الحرب ، أن الحكومات الثلاث متفقة على أنه من أجل بلوغ غايتها السلمية فإنها ترى أن تتباحث مع القوى الخمس قبل أية مبادرة[542] .

أما ألمانيا والنمسا – المجر : فقد رفضت الدوائر الحاكمة في ألمانيا والنمسا فكرة المؤتمر من حيث الجوهر ، لأنه سيسبب في تعقيدات المسألة البلقانية ، وتعطي حسب رأيهم فرصة لقوى التفاهم بإبعاد إيطاليا عن الحلف الثلاثي ، فضلاً عن أن الدوائر لم تكن تريدان يفلت منها الدور الرئيسي في التوسط بين إيطاليا والدولة العثمانية ، كما كانت تعتبر هذه الطريقة لتسوية النزاع غير ملائمة بالنسبة لها ، فقد أشار السفير الفرنسي في روما (بارير) إلى أن ألمانيا كانت تخشى أن يكون وضعها في المؤتمر حرجاً بين حليفتها إيطاليا وأصدقائها العثمانيين[543] .

أما إيطاليا فقد أبدت عقد الندوة بشرط أن لا تناقش سيادتها على طرابلس ، كما وقامت بعملية جس النبض في العواصم الأوربية لاستيضاح مدى الضمانات التي يمكن للدول الأوربية أن تعطيها لإيطاليا حول اعتراف هذه الدول بعد الصلح باستيلاء إيطاليا على طرابلس وبرقة في حالة موافقتها على أن يكون في معاهدة الصلح بند خاص يشير إلى تخلي الدولة العثمانية عن ممتلكاتها في ليبيا ، رفضت الدول إعطاء أي وعد بهذا الشأن ، لذا فإن الحكومة الإيطالية فقدت اهتمامها بالمشروع ، وأعلنت إنها تفضل إجراء محادثات ثنائية مع العثمانيين ، وتطلع في أثناء ذلك إلى وساطة الدول الكبرى[544] ، وأبدت الحكومة الإيطالية لكل من لندن وباريس بالطرق غير الرسمية استعدادها للموافقة على أن يحتفظ السلطان بسلطاته الدينية في طرابلس وبرقة ، واستعدادها لأن تدفع له باعتباره الرئيس الديني مبالغ معينة[545] ، قضى موقف الدول السلبي على مشروع بونكاريه بالفشل[546] .

المحاولة النمساوية – المجرية

حاولت الحكومة النمساوية – المجرية أن تأخذ على عاتقها مهمة التوسط بين الجانبين المتحاربين ، وقد ظن برشتولد أن توسط النمسا سيساعد على تحسين علاقاتها مع إيطاليا ، وبذلك قدمت الحكومة النمساوية في 1912/6/1 مشروعاً يعد تكملة لمشروع مختار باشا ، وبطريقة تصبح معها عباراتها مقبولة من قبل إيطاليا ، فأرادت أن يكون المشروع في مرحلتين ، تقوم الدولة العثمانية في المرحلة الأولى بتسليم طرابلس إلى باي تونس وبرقة إلى خديوي مصر ، وتلتزم إيطاليا بضمان حقوق الخليفة الدينية في هذه المناطق ، وبإعلان العفو العام للأهالي ، وترحيل الجيش العثماني بشكل مشرف ، وفي المرحلة الثانية تصبح بريطانيا وفرنسا قانونياً القوتين الحاميتين لطرابلس وبرقة ، وتقومان بالتفاوض مع إيطاليا مكان تونس ومصر تحت رعاية النمسا – المجر ، وتسليم المقاطعتين إلى إيطاليا ، وكان برشتولد يرغب في إقرار السلم بأسرع وقت مما يؤدي إلى الإقلال من التوتر في البلقان وانسحاب الإيطاليين من جزر البحر الايجي ، وقيام علاقات جيدة بين فيينا وروما[547] .

اعلم (عاصم باي) برشتولد بأن الأسلوب الوحيد الذي يقبله الباب العالي هو اعترافه باستقلال منطقة طرابلس وبرقة اللتين توضعان تحت سلطة باي عربي ، وينبغي أن تنسحب القوات العثمانية

---

(541) **ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص160 ؛ وينظر : D.D.F. Ser III, Vol. III , P.144.**
(542) **محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص243 .**
(543) **محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص241 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص160 .**
(544) **ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص159 .**
(545) **المصدر نفسه ، ص158 .**
(546) **المصدر نفسه ، ص161 .**
(547) **محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص238 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص161 .**

والإيطالية وتترك مكانها قوات محلية ، ويمكن للحكومة الإيطالية أن تتفاوض مع الحكومة المحلية للوصول إلى اتفاق يضمن لها في ليبيا موقعاً مشابهاً لموقع فرنسا في تونس[548] .

لم يلق المشروع النمساوي نجاحاً كبيراً في إيطاليا ، حيث عدت الدوائر الإيطالية تسلمها طرابلس وبرقة بهذه الطريقة إهانة للسلاح الإيطالي الظافر حسب رأيها[549] .

ب- المفاوضات الثنائية ومعاهدة لوزان :

أدى تبدل الوضع الدولي واشتداد الصعوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية في الدولة العثمانية وإيطاليا على السواء إلى خلق وضع ملائم لقيام محادثات صلح ثنائية بينهما ، فقد رأت الدبلوماسية الإيطالية وجوب التقيد بالمسألة المتنازع عليها بين إيطاليا والدولة العثمانية فقط دون الرجوع إلى المؤتمر أو تدخل الدول الأوربية ، لأنها تخشى أن تثار القضايا التي تهدد الوضع القائم في الشرق ، وكان رأي اسطنبول مشابهاً لذلك ، وقد شجعت الدبلوماسية الألمانية بمهارة هذه الميول لأنها كانت تعتقد بأنها ستستطيع السيطرة على المحادثات الثنائية وتستغلها لتعزيز النفوذ الألماني[550] .

بدأت الاتصالات بين الطرفين المتنازعين في أواخر شهر نيسان وبداية أيار 1912 بمبادرة من جوليتي نفسه ، الذي كان يرغب في إنهاء احتلال ليبيا ، وكان يقف وراء هذه الاتصالات شخصياً جماعة من مؤيدي جوليتي أشهرهم (فولبي ونوجارا) لا سيما الأول الذي أصبح مستشار جوليتي الخاص للقضايا المتعلقة بالدولة العثمانية اعتباراً من كانون ثان 1912 – وأما بارنادينو نوجار فكان مديراً للشركة التجارية الشرقية باسطنبول ، وكان على اتصال دائم مع الشخصيات القانونية والأوساط الرسمية باسطنبول ، ولم يتخل أبداً حينما تسمح له الفرصة عن التحدث مع المسؤولين العثمانيين حول الوضع وإمكانية الوصول إلى السلم[551] .

جاءت الفرصة الفعلية الأولى عندما تحدث فولبي وصديقه مع باي أفندي هلاتيان ، وزير العدل السابق ونائب رئيس البرلمان وأحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي ، فأشار إلى أن مواصلة الحرب مليئة بالمخاطر ، ولهذا فإن الأتراك الأكثر استنارة يبحثون عن باب مشرف للخروج ، وأضاف أنه لا يمكن الخروج منه إلا بطريقتين هما :

1. سحب قرار الضم من جانب إيطاليا .
2. الإبقاء على السيادة الدينية والسياسية للسلطان بليبيا .

وصرح بأن رجال السياسة العثمانيين يرغبون في أن تجبرهم الأحداث على إبراز السلم ، لأن الدبلوماسية وحدها لا تكفي للوصول إلى هذه الغاية[552] .

وكتب نوجار بعد محادثته ومداولاته إلى جيوليتي أنه توصل إلى النتائج الآتية: [553]

1- إن العثمانيين يعطون لقضية الخلافة أهمية كبرى .
2- إن الدعاية لخليفة أو خلفاء آخرين يمكن أن تدفعهم إلى إبرام السلم .
3- إنهم في حاجة إلى حادث عسكري هام يمسهم عن قرب لتبرر موقف الحكومة العثمانية أمام الرأي العام في مفاوضتها من أجل السلم .
4- ينبغي استغلال الحالة السياسية الراهنة لإجبار الدولة العثمانية على إبرام السلم .

وكانت الخطوة الحاسمة للمفاوضات الثنائية بعد احتلال جزر الدوديكانيز ، فقد رأى فولبي أن الوضع ملائم بما فيه الكفاية في الدولة العثمانية لجس نبض بعض المسؤولين السياسيين ، ومعرفة ما إذا كان الباب العالي مستعداً للتفاوض مع إيطاليا حول اتفاق السلم ، وقد دفعت رسالة الموظف في السفارة

---

(548) جوليتي ، المصدر السابق ، ص261 .
(549) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص161 .
(550) المصدر نفسه ، ص162 .
(551) جوليتي ، المصدر السابق ، ص262 .
(552) المصدر نفسه ، ص262 .
(553) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص245 .

الإيطالية في اسطنبول (كارلوجاروباسو) في 9 حزيران ، جيوليتي للاتصال مع مسؤولي الدبلوماسية العثمانية[554] .

سمح جيوليتي لمستشاره الخاص (فولبي) بالذهاب إلى اسطنبول للقيام بعملية جس النبض في اسطنبول حول شروط الصلح ، فقابل شخصيات حكومية بارزة كالوزراء وأعضاء جمعية الاتحاد والترقي ، وتوصل إلى معلومات تفيد أن الأوساط العثمانية توافق على إعطاء طرابلس الاستقلال الذاتي ، ومنح إيطاليا امتيازات اقتصادية وسياسية في مدينة طرابلس ودواخلها ، وظهر له بأن العثمانيين على استعداد بأن يعترفوا لإيطاليا بالحق في الاحتفاظ بحاميات لها في المناطق التي احتلتها ، وعاد إلى روما في 26 حزيران ليقدم للمسؤولين نتائج مباحثاته ، تاركاً وراءه نوجار لمواصلة المحادثات[555] .

أبلغ سان جوليانو أحد الوزراء العثمانيين بوساطة شخص موثوق في بداية تموز 1912 ، بأن الحكومة الإيطالية لا تسعى إلى القضاء على الدولة العثمانية ، وإنما بالعكس تريد المحافظة على كرامتها وهيبتها في العالم الإسلامي ، واقترح اجراء مفاوضات مباشرة بينهما دون اللجوء إلى الوسطاء[556] .

لاقى اقتراح سان قبولاً حسناً في اسطنبول حيث اتفق على مواصلة تبادل الرأي في بلد محايد ، فاختار الطرفان سويسرا لتكون مقراً للمفاوضات المباشرة ، فسافر الوفد العثماني برئاسة رئيس مجلس الدولة في الإمبراطورية (حليم سعيد باشا) إلى لوزان بسويسرا ، ووصل أيضاً الوفد الإيطالي الذي كان يضم فولبي ونوجارا وبيترو بارتولينو أد كبار زعماء الأغلبية في البرلمان الإيطالي وجود يوفيزيناتو وزير التعليم العمومي في حكومة جيوليتي[557] وتقابل الوفدان لأول مرة في لوزان يوم 12 تموز 1912 بفندق (جيبون) ورأى الوفدان أن تكون المفاوضات بصفة تبادل رأي غير رسمي واتفقا على الاحتفاظ بما يجري بينهما سراً في الوهلة الأولى .

صرح العثمانيون أنهم مستعدون لقبول أي حل يمكنه أن يكون أساسه استقلال طرابلس وبرقة ، ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاق ، وتعثرت المفاوضات حتى يوم 28 تموز عندما غادر الوفد العثماني مدينة لوزان إثر سقوط حكومة سعيد باشا ، واستؤنفت المباحثات يوم 13 آب 1912 في (كو) إحدى ضواحي لوزان ، مع وفد عثماني جديد يتكون من نابي باي الوزير المفوض السابق بصوفيا ، وفخر الدين باي ، القنصل العام ببودابست ، وتقدم المفاوضون العثمانيون بجملة اقتراحات يمكن التفاوض على أساسها وهي :

1- تنازل الدولة العثمانية لإيطاليا عن قاعدتين بحريتين على الساحل .
2- تمنح طرابلس وبرقة استقلالاً ذاتياً ويكون على رأسهما أمير مسلم ينتخب بموافقة الطرفين .
3- تمنح إيطاليا امتيازات اقتصادية هامة والحق في إجراء إصلاحات داخلية واحتلال المناطق التي كانت القوات الإيطالية قد احتلتها فعلاً .

إلا إن الايطاليين رفضوها جملة ، بما فيها الاقتراح العثماني المعدل الخاص باستقلال برقة وترك طرابلس كاملة إلى إيطاليا في مقابل التنازل لها عن ميناء (مصوع) في أريتريا . وأخذت إيطاليا تصر على أن تتخلى الدولة العثمانية بشكل تام وغير مشروط عن ممتلكاتها في ليبيا ، وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضين الايطاليين تلقوا تعليمات بعدم التنازل فيما يتعلق بمشكلة السيادة التي تعتبرها أساسية بالنسبة لهم ، وبقوا على موقفهم وأنذروا المفاوضين العثمانيين علانية بأن إيطاليا لن تتخلى عن القانون الذي أقر سيادتها ، وأنها تنقل الحرب إلى شبه الجزيرة العربية والى آسيا الصغرى ، وإنها لن تخرج من الجزر قبل خروج الفرق والضباط العثمانيين من ليبيا نهائياً[558] .

وأوشكت المفاوضات أن تفشل ، إلا أن جيوليتي الذي كان يريد تحاشي ذلك اجتمع مع أعضاء الوفد الإيطالي في 25 آب بمدينة تورينو الإيطالية وشرح لهم خطته التي ملخصها :

---

(554) D.D.F, Ser III, Vol. III, P11

(555) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص163 .

(556) المصدر D.D.F Op., Cit, P.306

(557) جوليتي ، المصدر السابق ، ص267 .

(558) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص249 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص164 ؛ جوليتي ، المصدر السابق ، ص273 – 274 .

يجب على الحكومة العثمانية وبقرار أحادي الجانب أن تعلن استقلال سكان ليبيا ، وتسمية ممثل ديني للخليفة ، وأما من جانب إيطاليا فهي تتعهد دون الإشارة إلى ذلك بتقديم جميع التنازلات الممكنة للعرب ، وأن يتعهد العثمانيون ودون الإشارة إلى ذلك في المعاهدة ، بتقديم التنازلات الممكنة لسكان جزر بحر ايجة ، وبعد هذا يمكن أن نقوم بتوسيع مجال معاهدة السلم[559] .

أخذت الشخصيات العسكرية والسياسية الإيطالية تميل إلى فكرة القيام بعمليات جديدة في مضيق الدردنيل ، وذلك لإجبار العثمانيين على التراجع ، وربما أرادوا بذلك استفزاز الدولة العثمانية لتقوم بغلق المضايق ، وبالتالي تدفع الدول للضغط عليها مجدداً ، وربما أرادوا أن يستغلوا رغبة روسيا في إعادة النظر في نظام المضايق لتحقيق أهدافهم الخاصة ، لا سيما وإن روسيا كانت منحازة إلى إيطاليا وأيدتها في أكثر من موقف ، فأرسلت إيطاليا خمس مدمرات إلى مدخل الدردنيل ، ثم توغلت في داخل المضيق إلى مسافة 20 كم ، غير إنها كشفت فوراً فقامت مدافع التحصينات الساحلية بقصفها وأجبرتها على التراجع ، فخرجت من المضيق وفشلت العملية البحرية[560] .

خشيت الدولة العثمانية من تجديد الهجوم ، ومن حدوث إنزال في منطقة سميرنا (إزمير) فاتخذت إجراءات جديدة لتقوية دفاع الدردنيل وساحل آسيا الصغرى ، وقامت بنقل العديد من قواتها ، قدرت بحوالي 80 ألف مقاتل ، وبرزت مرة أخرى فكرة زرع المضيق بالألغام وغلقه ، وأثارت هذه العمليات قلقاً شديداً في عواصم القوى العظمى لا سيما التي كانت تخشى من توقف الملاحة التجارية من جديد ، وإلى توتر الوضع في البلقان ، لذا طلبت الدول من الدولة العثمانية التخلي عن فكرة إغلاق المضايق[561] .

ومن الجدير بالذكر إن أعمال الأسطول الإيطالي الجديدة كان سبباً في اشتداد الميول المعادية للدولة العثمانية في دول البلقان ، مما أدى إلى أن تسرع الدول العظمى إلى تقديم النصح لهذه الدول بالاعتدال في مواقفها والتحلي بالصبر من أجل الحفاظ على الوضع القائم وعدم زعزعة السلم في أوربا ، وظهر لجيوليتي بأنه اقترب من الطريق المؤدية إلى حل مشرف ، ولإرغام العثمانيين على الموافقة على إبرام السلم في أقرب وقت ممكن ، استغلت الدبلوماسية الإيطالية فرصة خطر الحرب البلقانية التي يهدد الدولة العثمانية من كل جانب ، وأعلمت إيطاليا الممثلين الدبلوماسيين يوم أول أيلول بأنه إذا اندلعت الحرب البلقانية فإنها ستقطع حالاً المفاوضات الثنائية ، إذ إن من مصلحة إيطاليا أن يتم تنظيم البلقان الجديد ، وهي تملك جزر بحر ايجة كاملة[562] .

أدت عملية الدردنيل إلى عرقلة مفاوضات الصلح في سويسرا ومن ثم إلى قطعها مؤقتاً إلا إن الحكومة الإيطالية أدركت إن العمليات العسكرية في الدردنيل ستكون ذاك مردودات سلبية عكس ما كانت تتوقعها ، لذا أفصح سان جوليانو للسفير الفرنسي في روما (بارير) عن رغبة الحكومة الإيطالية في استئناف المفاوضات في لوزان ، والتمس منه أن تنصح الحكومة الفرنسية الحكومة العثمانية بأن لا تتكلم بلغة الحرب وتقضي على إمكانية التفاوض ، كما وأبدت الحكومة العثمانية اهتمامها باستئناف المفاوضات التي قطعتها عمليات الأسطول الإيطالي ، فقد تألفت وزارة جديدة في اسطنبول برئاسة غازي مختار باشا بعد سقوط وزارة سعيد باشا في 23 تموز 1912 ، ولم تكن تضم هذه الوزارة عناصر من جمعية الاتحاد والترقي ، وقد صرح المسؤولون فيها بأنهم يرغبون في وضع حد للصراع العثماني – الإيطالي ، إلا إنهم كانوا يترقبون من الحكومة الإيطالية أن تظهر أكثر اعتدالاً ، وأن تكون مستعدة لمبادرات من شأنها المحافظة على شرف الدولة العثمانية وعظمة الخلافة[563] .

لجأت حكومة غازي باشا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستئناف محادثات الصلح ، فحلت البرلمان في 5 آب ، لأن السيطرة فيه كان لأنصار مواصلة الحرب ، ثم ظهرت نية لإرسال بعثة خاصة

---

(559) جيوليتي ، المصدر السابق ، ص267 .

(560) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص164 – 165 .

(561) D.D.F , Ser III, Op. Cit. P.277.

(562) جيوليتي ، المصدر السابق ، ص283 ، وينظر : M.S. Anderson : the eastern question , P.292 , Albertini Luigi , The origins of the war 1914 , P.358.

(563) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص251 .

إلى طرابلس للمساعدة على إنهاء نضال العرب المسلح ، وقد رحبت الحكومة الإيطالية بالفكرة ، ووافقت على إرسال هذه البعثة بشرط أن تبذل حقيقة كل الجهود من أجل دفع العرب إلى إيقاف النضال المسلح ، وأن لا تشكك بحق إيطاليا في أقاليم شمال أفريقيا ، إلا إن المشروع باء بالفشل[564] .

قام جيوليتي بالضغط على الدولة العثمانية بواسطة القوى الأوربية التي أصبحت على علم بالمفاوضات الجارية بين الطرفين ، فدعتها لمساعدة هذه المفاوضات بتقديم نصائح للباب العالي من أجل المصلحة العامة للسلم الأوربي ، وتقرر استئناف المفاوضات في ضواحي لوزان، وانتقلت إلى (أوشي) في الثالث من أيلول ، ووعد الجانب الإيطالي بإيقاف العمليات العسكرية لمدة عشرة أيام ، إلا إن السفن الإيطالية قامت قبل انتهاء الهدنة بقصف ميناء الحديدة اليمنية على البحر الأحمر ، وواصلت القوات الإيطالية عملياتها في ليبيا ، مما كان لها وقعها على المفاوضات ، إلا إنها مع ذلك استمرت المحادثات بينهما ، فقد أرسلت الحكومة العثمانية في أواخر أيلول وزير الزراعة والتجارة والصناعة (رشيد باشا) في وزارة غازي مختار باشا إلى مدينة أوشي المقر الجديد للمفاوضات إظهاراً لحسن النية ، لأنه كان سفير الدولة العثمانية السابق في روما ، وربما كان الهدف من إرساله هو الحصول على تعهدات من إيطاليا تضمن المصالح العليا للدولة العثمانية بالبلقان ، أو ربح الوقت لما سيترتب عن الأحداث ، في هذه المنطقة وبوصوله إلى أوشي بدأت المفاوضات الرسمية في 29 أيلول ، إلا إن الحقيقة كانت المفاوضات الجدية والحقيقية كانت تلك التي بدأت في السادس من تشرين أول 1912[565] .

طالت صياغة مشروع معاهدة الصلح حتى أواسط تشرين أول 1912 ، وقد صاحب المفاوضات صراع حاد حول المسائل التي كان الخلاف حولها شديداً قبل اعتراف الدولة العثمانية بالسيادة الإيطالية على طرابلس وبرقة ، وتحديد مقدار التعويضات المالية ومصير الجزر الايجية وغيرها[566] .

اعتبر الوفد الإيطالي إن من الشروط الحتمية لعقد معاهدة الصلح أن تعترف الدول الأوربية الكبرى ، إن لم تقبل الدولة العثمانية بالسيادة الإيطالية في شمال أفريقيا بما في ذلك المناطق الداخلية التي لم تحتلها القوات الإيطالية ، إلا إن الدبلوماسية الإيطالية شعرت بالقلق لأنه لا الدولة العثمانية ولا الدول الأوربية الأخرى تقتنع بما فيه الكفاية بعد[567] .

واصل الجانب العثماني تقديم مشاريع مختلفة للصلح مقابل الإلحاح الإيطالي في مطامعه في طرابلس وبرقة ، فقد طالب الوفد العثماني بأن تحتفظ الدولة العثمانية بالمناطق الداخلية من طرابلس وبرقة ، وأن يكون لها ميناء على البحر ، ففضلت طبرق في اختيارها ، وأن يشمل نفوذ السلطان الديني ولاية طرابلس ، في وقت كان يسعى إلى حمل إيطاليا على أن تدفع حصة ليبيا من الدين العثماني ، إلا إن الوفد الإيطالي كعادته ومن موقف القوة رفض الاقتراح العثماني وهدد باستئناف العمليات الحربية في الأرخبيل ، وقد ظهرت السفن الإيطالية بشكل تظاهري في منطقة سميرنا (إزمير) لتأكيد تهديداتهم ، وانتشرت شائعات مفادها إن إيطاليا وضعت خطة للهجوم على ولايتي سوريا (الشام) وأظنة في منطقة البحر المتوسط ، وأدى ذلك إلى اشتداد الميول الحربية في الدولة العثمانية[568] .

أدت حوادث البلقان دوراً حاسماً في إتمام المفاوضات ، وذلك لتعقيد الأمور ، فقد انضمت الجبل الأسود إلى بلغاريا وصربيا واليونان في 30 أيلول 1912 ، وأعلن في الأول من تشرين أول تعيين ملك بلغراد قائداً عاماً لجيش الدول البلقانية الموحد ، وأعلنت الدول العثمانية التعبئة العامة في الثاني من تشرين أول جواباً على ذلك ، وأعلنت كل من روسيا والنمسا التعبئة الجزئية ، وأعلنت الجبل الأسود في الثامن من تشرين أول 1912 الحرب على الدولة العثمانية ، وتبعتها صربيا في الحادي عشر من

---

(564) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص169 .

(565) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص170 ؛ السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص174 ؛ جيوليتي ، المصدر السابق ، ص282 .

(566) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص130 ؛ header : A short history of Italy, P.190

(567) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص171 ؛ Jamis and Sanford , Italy, P .612

(568) المصدر نفسه ، ص170 – 171 .

تشرين أول ، وقدمت الدول البلقانية إنذاراً نهائياً طالبت فيه منح الاستقلال الذاتي لصربيا القديمة ومقدونيا وغيرها[569] .

قامت الدول الكبرى بضغوط على الحكومتين الإيطالية والعثمانية للتعجيل في إبرام اتفاقية السلم في الوقت الذي حاولت فيه حمل الدول البلقانية على الاعتدال، وكانت ترى أن الحالة ستتحسن في البلقان إذا ما وضعت إيطاليا حداً لحربها في البلقان، كما أسدت ألمانيا بنصائحها إلى الدولة العثمانية بضرورة إنهاء الحرب مع إيطاليا عندما أدركت وجود العصبة البلقانية كحقيقة ماثلة، وأبدت رغبتها مع روسيا والنمسا للقيام بمسعى مشترك في اسطنبول وعواصم دول البلقان لمنع تفاقم الأمور فيها [570] .

أثارت الدبلوماسية الإيطالية خوف الدول الأوربية بأن إيطاليا ستساعد الدول البلقانية في حربها ضد الدولة العثمانية ، وأعلنت للقوى بأنها ستبقى متصلبة فيما يخص السيادة الإيطالية على طرابلس وبرقة ، وإنه إذا كان السلم سيتحقق بينهما ، ينبغي أن يتم قبل قطع العلاقات بين الدولة العثمانية والدول البلقانية ، وإلا فإن إيطاليا ستجد نفسها مضطرة اخلاقياً لمواصلة الحرب حتى لا تتخلى عن الدول البلقانية أثناء هجومها على الهلال الإسلامي[571] .

أرسلت الحكومة العثمانية التي وجدت نفسها أمام خطر الحرب مع الدول البلقانية ، لوكيلها المفوض في سويسرا تعليماتها في أن يقبل المطالب الإيطالية بشرط أن تدفع إيطاليا إلى الدولة العثمانية مبلغاً يتراوح من 80 – 100 مليون فرنك وذلك لصرفها على الحرب ، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العثمانية كانت تتردد في إبرام اتفاقية السلم مع إيطاليا خشية أن لا تخلق غضباً عنيفاً في أوساط الجيش عشية حرب البلقان ، فقد نبه القائد العسكري العثماني في طرابلس الباب العالي بأنه رغم إبرام اتفاقية السلم فإن القوات العثمانية والمقاتلين العرب الليبيين سيواصلون المقاومة ضد الطليان ، فضلاً عن أن شخصيات عربية من جمعية الاتحاد والترقي أشارت بأن تخلي الباب العالي عن ليبيا يمكن اعتباره سبباً كافياً لإعلان تجريد عائلة آل عثمان من الخلافة[572] .

واجتمع مجلس الوزراء العثماني في جلسة استثنائية لتحديد طرق السلم مع إيطاليا بأسرع وقت ممكن عقب إعلان الجبل الأسود والحرب على الدولة العثمانية في الثامن من تشرين أول 1912 ، عقد الاجتماع في وقت كانت تطوف شوارع اسطنبول مظاهرات عنيفة تطالب بمواصلة الحرب ، ولخوف الحكومة من الانقلاب العسكري اضطرت إلى التراجع عن بعض المسائل الشكلية للاتفاق الإيطالي – العثماني ، واشترط الباب العالي توقيع معاهدة سلم حالاً وتقديمها لمصادقة البرلمان ، وأما التدابير الأخرى كالاستقلال الكامل لطرابلس وبرقة وسحب القوات العثمانية من ليبيا فيجب أن تبقى سرية ، وقد رفض جيوليتي هذه الاقتراحات ونبّه الوفد العثماني في 12 تشرين أول وهدد سعياً منه إلى دفعهم إلى التعجيل بالموافقة على شروط الصلح ، ووجه إنذاراً جديداً إلى الحكومة العثمانية أكد على أنه يجب أن توقع الدولة العثمانية المعاهدة في موعد أقصاه الخامس عشر من تشرين أول وحدده بمنتصف الليل ، وإلا فإن إيطاليا تستأنف عملياتها الحربية في المياه العثمانية ، وأضاف بأنه لن يتردد هذه المرة من ضرب المراكز الحيوية مثل إزمير ، وقطع الخطوط الاستراتيجية (بنديجاتش) الممتدة من اسطنبول إلى سالونيك ، التي ستتسبب لها صعوبات كثيرة[573] . أحاطت إيطاليا الدول الكبرى علماً بأن تردد الأتراك الجديد يجعل العمل العسكري الذي توقفت عنها ملغياً ، وإنها ستقوم بعملياتها العسكرية في التاريخ المحدد في الإنذار الإيطالي ، وإنها لا مفر منه ، وإنه بعد إعلان الحرب البلقانية لم يبق هناك سبب لتحديدها ، وطالب جوليتي القوى بالتدخل لدى الحكومة العثمانية من أجل دفعها للتنازل بسرعة ، وحتى يعزل الباب العالي تماماً ويجبره على التنازل ، وحاول رئيس وزراء إيطاليا من جديد الحصول من الدول الكبرى على الاعتراف بالسيادة الإيطالية ، إلا إنه لم يلق نجاحاً في ذلك[574] .

ولكنه ما لبث أن استجابت الدول الأوربية لدعوة الحكومة الإيطالية ، وتخلوا عن حيادهم وأخذت هذه الدول تلح على كل من اسطنبول وروما للإسراع بتوقيع معاهدة الصلح بينهما وقررت التحرك في هذا المجال ،

---

(569) هادي علي عباس ، المصدر السابق ، ص64 ؛ Birch , Britian and Europe , P.123

(570) Helmerich : The Diplomacy of Balkan war. P. 104 ; Albertiny Luigi , The origin of the war , P.307 .

(571) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص251 ؛ وينظر : . J.A.R. Marriot , Op. Cit. P.449

(572) المصدر نفسه ، ص252 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص173 .

(573) جيوليتي ، المصدر السابق ، ص282 و 288 .

(574) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص254 .

فقد طلب بونكاريه من سفيره باسطنبول أن يبين للباب العالي إنه بتأخيرهم على توقيع الصلح سيعرضون دولتهم لحرب أكثر خطراً وشمولاً من التي تهددها في البلقان ، ولفتت الدول الكبرى كلها نظر الحكومة العثمانية للمصلحة التي تجنيها عندما تكون طليقة اليدين في الظروف الحالية ، فقد نصح بونكاريه الحكومة العثمانية بواسطة سفيرها في باريس رفعت باشا ، بضرورة عدم تأخير معاهدة الصلح ، ولمح له بأنه في حالة تسوية المسألة الطرابلسية ، سيكون من الأسهل على الدول الأوربية الضغط على الدول البلقانية[575] .

وأما الحكومة البريطانية فقد تصرفت بشكل أكثر حذراً ، واكتفت بأن عبرت للباب العالي عن أسفها لأن المفاوضات قد طالت ، وحاولت الدبلوماسية الألمانية إقناع الطرفين لإنهاء الصراع ، فقد اتصل السفير الألماني (فون فنكهايم) (Von Wan Gehim) بالسياسيين العثمانيين في اسطنبول لا سيما ذوي الاتجاه المعارض وعمل على إقناعهم على عقد معاهدة الصلح من جهة ويدعو ممثلي إيطاليا المفوضين الموجودين في اسطنبول إلى الاعتدال من جهة أخرى[576] .

عجلت الحرب البلقانية الأولى من تدخل الدول الأوربية الكبرى بالاتفاق على الصيغة النهائية لشروط الصلح ، والى تحقيق ما لم تتمكن إيطاليا من الحصول عليه من القوى بتدخلها لدى اسطنبول من أجل أن تلقى الدول العثمانية السلاح ، لا سيما بعد أن أصبحت مصالح القوى كلها مهددة بشكل يوجب عليها القيام بتدخل سريع وفعال من أجل إنهاء الحرب الليبية وتطويق الصراع الناشئ في البلقان ، وتحركت جميع الحكومات بسرعة في هذا المجال ، فوعدت الحكومة البريطانية بالاعتراف بسيادة إيطاليا على طرابلس وبرقة بشرط أن يؤمن للتجارة البريطانية حق الأبواب المفتوحة ومبدأ الدولة ذات الخطوة الأولى في هذين الإقليمين ، وأيدت الدول الأخرى مساندة دبلوماسية لإيطاليا في قضية الاعتراف بضمها لطرابلس وبرقة ، ولكنها وقفت بحزم ضد أطماعها الإقليمية الأخرى ، لا سيما أطماعها في جزر الدوديكاينز حيث كان مستقبل هذه الجزر إحدى العقبات التي أعاقت محادثات الصلح بينهما ، فأخذت الأوساط السياسية الإيطالية تتحدث بصراحة عن عدم رغبتها في إعادة الجزر الايجية إلى ملكية الدولة العثمانية في وقت أعلنت في شهر أيار من السنة نفسها بأن احتلالها وقتية ، كما طلبت إيطاليا أن تعترف الدولة العثمانية باستيلاء إيطاليا على جزيرة (ستامباليا) ، وأن تمنح الاستقلال الذاتي لجزر الأرخبيل (الدوديكاينز الأخرى) . وقد لاقت مطامع إيطاليا في الجزر مقاومة شديدة من الدولة العثمانية والدول الأوربية على حد سواء فقد صرحت بريطانيا بأن الضم الإيطالي للجزر سيلحق الضرر بالمصالح البريطانية ، لأنه سيؤدي إلى إضعاف القواعد البحرية العسكرية البريطانية في القسم الشرقي من البحر المتوسط ، فضلاً عن أنه سبق وأن صرح (كرى) للسفير الإيطالي في 16 آب ، بأنه على الحكومة الإيطالية أن لا تصدر مرسوماً حول ضم الجزر في بحر ايجة ، ووقف في الوقت نفسه ضد منح الجزر الاستقلال الذاتي خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تقوية رغبات سكانها في الاتحاد مع اليونان ، فيتكرر ما حدث في كريت . كما وعبر (كرى) بشكل مجازي عن ذلك عندما قال : إن مطلب إيطاليا في إجراء الاصلاحات في بحر ايجة يمكن أن يخلق سلسلة من الكريتات الصغيرة[577] .

وفكرت الحكومتان البريطانية والفرنسية القيام بعمل مشترك في روما في أواسط أيلول ، هدفه إجبار إيطاليا على التخلي عن أطماعها في جزر الدوديكاينز ، غير إن السفير البريطاني في روما (رود) والقائم بالأعمال الفرنسي (لاروش) وقفا ضد هذه الفكرة ، حيث اعتبرا ، إن مثل هذه الخطوة يمكن أن تفسد علاقات إيطاليا مع بريطانيا وفرنسا ، لذا أعلن وزيرا خارجية البلدين للممثلين الدبلوماسيين الطليان في لندن وباريس عن عدم رغبتهما في أن تحتفظ إيطاليا بجزر بحر ايجة ، وتغرر البحث عن قضية مصير أرخبيل الدوديكاينز في كل من لندن وباريس وبطرسبورغ بعد توقيع معاهدة الصلح[578] .

وأما فرنسا لوحدها فقد كانت ترى في العدوان الإيطالي على بحر ايجة للمرة الثانية تهديداً لمصالحها في الشرق ، حيث رأت في توطيد سيطرة إيطاليا نهائياً في رودس سيلحق الضرر بمصالح

---

(575) المصدر نفسه ، ص253 ؛ John Bajot Glubb : Britain and the Arab , P.44.

(576) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص174 – 175 .

(577) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص176 – 177 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص255 ؛ D.D.F : Ser III, Vol. IV, P.146.

(578) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص176 – 177 .

فرنسا في جميع الوجوه ، ويكون خطراً وتطاولاً على مصالحها السياسية والمعنوية في شرقي البحر المتوسط ، وقد ألح الدبلوماسيون الفرنسيون على حكومتهم مطالبين إياها أن تطالب بتدخل جميع الدول في قضية جزر الدوديكاينز .

وأما ألمانيا والنمسا والمجر ، فقد كانتا تتجنبان الضغط على إيطاليا ، تاركتين المبادرة في الاحتجاج على ضمها للجزر للحكومتين البريطانية والفرنسية ، وتجدر الإشارة إلى إنهما وقفتا ضد منح الاستقلال أو أي حقوق مهما كانت الأسباب ، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى نمو نزعات الاستقلال الذاتي في المناطق الأخرى من الدولة العثمانية ، وعليه لم تكن الدول الكبرى ، ولا إيطاليا تفكر بمصالح سكان الجزر ، فظلت اليونان وحيدة في احتجاجها ضد الاحتلال وفي سعيها لمنح سكانها استقلالاً ذاتياً[579] .

تخلت إيطاليا عن مطلبها في ضم الجزر ، ولم تصر على أن تنص معاهدة الصلح على انتقال جزر الدوديكاينز إلى إيطاليا ، بسبب موقف الدول الأوربية المعارض من جهة ، ورغبتها في الإسراع بعقد الصلح من جهة أخرى ، فضلاً عن أن الحكومة العثمانية اعتقدت من جانبها بأن انسحاب القوات الإيطالية فوراً في وقت توشك فيه حرب البلقان ضدها ، يمكن أن يساعد اليونان على احتلالها ، لذلك فإنها أخذت بشكل سري جداً احتلال إيطاليا للجزر طيلة الفترة التي يجد فيها الباب العالي من المصلحة الاستمرار في ذلك ، أما مصالح السكان اليونانيين الذين أسرفوا في الحديث عنها في روما واسطنبول ، فقد طواها النيسان[580] .

أوضح الجانب العثماني المفاوض بأن الدولة العثمانية لن توقع الاتفاق دون تعويض مالي مقابل تخليها عن طرابلس وبرقة ، وأخيراً أمكن التوصل إلى الاتفاق ، على أن مقدار ما ستدفعه إيطاليا للدولة العثمانية سداداً لحصة ليبيا من الدين العثماني يجب أن لا يقل عن مليوني ليرة ايطالية ، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإيطالية بعد موافقتها هذه حاولت أن تتراجع عن وعدها وتتملص من دفع التعويض المالي ، وذلك بتحريض من روسيا ومساندة حكومتها التي كانت تظن أن دفع التعويض المالي للدولة العثمانية في وقت ستقوم فيه الحرب في البلقان سيكون أمراً ليس في حينه ، وقد اقترح كروبنسكي نيابة عن سازانوف على الحكومة الإيطالية بأن تتوصل إلى إلغاء التعويض نهائياً أو تقليصه على الأقل ، إلا إن المحاولة الإيطالية باءت بالفشل ، وتم الاتفاق على دفع المبلغ المذكور[581] .

هددت إيطاليا الدولة العثمانية التي أعلنت في 12 تشرين أول 1912 بأنها لن توقع الاتفاق إلا بعد مصادقة البرلمان عليه ، بأنها إذا لم يتم التوقيع عليه ، فإن إيطاليا ستستأنف العمليات الحربية بشكل فعال ، واضطرت الدولة العثمانية إلى التراجع بعد أن خاب أملها في الحصول على مساندة الدول الأوربية لمجابهة حرب البلقان والأزمة الداخلية الآخذة بالاشتداد ، وتحت ضغوط بعض القوى – وقعت الاتفاق المبدئي للسلم في الساعة السادسة من يوم 25 تشرين الأول من السنة نفسها[582] .

صادق مجلس النواب الإيطالي عليها يوم 25 تشرين أول بنسبة 395 صوتاً مؤيداً مقابل 25 صوتاً معارضاً ، ووافق مجلس الشيوخ عليها يوم 14 كانون أول بنسبة 157 صوتاً مؤيداً مقابل صوتين معارضين[583] .

وأمرت الحكومة الإيطالية في المساء نفسه بإيقاف القتال في ليبيا ، وتقرر أن تكون مدة الاتفاق المبدئي الذي سيبقى سرياً ثلاثة أيام حتى نشر معاهدة السلم الحقيقية في 18 تشرين أول 1912 ، وقد نص على أن ينشر فرمان امبراطوري[584] يعلن فيه السلطان استقلال طرابلس وبرقة ، وبعدها ينشر السلطان إرادة يتعهد فيها بإدخال إصلاحات إدارية وقضائية في جزر البحر الايجي التي تحتلها إيطاليا ،

---

(579) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص178 .

(580) المصدر نفسه ، ص179 .

(581) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص175 .

(582) نص الاتفاق الملحق، محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص256 ؛ د. نعمة السيد ، المصدر السابق ، ص194.

(583) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص259 .

(584) ينظر الفرمان في الملحق .

ويمنح العفو العام للسكان ، وأما من الجانب الإيطالي فإن قراراً ملكياً سينشر بعد ثلاثة أيام من الفرمان العثماني ، بإعلان العفو العام عن جميع سكان طرابلس وبرقة ويعترف بالسيادة الدينية للسلطان[585] .

وفور إعلان القرارات الثلاث ، توقع معاهدة تعلن للعموم من طرف الجانبين ، وفي هذا الاتفاق المبدئي تتعهد الدولة العثمانية بالكف عن إرسال أي سلاح أو ذخيرة أو جند إلى طرابلس وبرقة ، وقد وقع السلطان محمد الخامس في 16 تشرين أول فرماناً أعطى فيه سكان طرابلس وبرقة استقلالهم ، وقدمت الحكومة الإيطالية القرار الملكي المنصوص عليه في المادة الثالثة من الاتفاق المبدئي السري ، وأعلن الملك فكتور عمانوئيل الثاني نفسه وطبقاً لقانون 25 شباط 1912 كملك شرعي لمنطقة طرابلس وبرقة قراره بإعلان العفو العام لسكان هذين الإقليمين ، وتعهد بحرية احترام الشعائر الدينية للمسلمين الليبيين الذين اشتركوا في حمل السلاح ضد القوات الإيطالية ، مع مواصلة ذكر اسم جلالة السلطان الإمبراطوري في المساجد[586] .

ونشر يوم 17 تشرين أول الإرادة الإمبراطورية[587] المتعلقة بالعفو عن سكان جزر بحر ايجة الخاصة بتطبيق الإصلاحات المناسبة لمصالح وأماني الايجيين[588] .

وقعت معاهدة السلم بلوزان يوم 18 تشرين أول 1912 من طرف المفوضيين الايطاليين والعثمانيين[589] وقامت الدولة العثمانية بسحب قواتها بموجب المادة السادسة من الملحق السري في طرابلس وظل جزء منها في برقة بقيادة عزيز علي المصري ، ومن الجدير بالذكر ، إن المندوب العثماني قام بزيارة السيد أحمد الشريف السنوسي بالجغبوب ، وأبلغه إسناد أمر ليبيا إلى سيادته ، وأعلمه بأن الخليفة منح طرابلس استقلالها ، تاركاً لها الحق في أن تقرر مصيرها وتدافع عن نفسها[590] .

أعلمت إيطاليا الحكومات الأوربية بالاتفاق ، وطلبت منها حسب الاتفاق المسبق المصادقة على مرسوم ضم طرابلس وبرقة ، فاعترفت روسيا بذلك في 16 منه والنمسا في 17 وألمانيا في 18 تشرين أول ، وبريطانيا يوم 19 منه ، وفرنسا في 21 منه ، ورومانيا في الثالث والعشرين منه وتلتها دول أخرى[591] .

وبتوقيع معاهدة الصلح واعتراف الدول الأوربية والدولة العثمانية بالسيادة الإيطالية على طرابلس وبرقة ، تمت تسوية النزاع العسكري الذي أشعلته الدوائر الحاكمة الإيطالية في نهاية أيلول وبداية تشرين أول 1911 واستمر لمدة سنة وأياماً .

وقعت الدولة العثمانية المعاهدة دون الرجوع إلى رأي أهل البلاد ، وبادرت بإرسال شمس الدين باي نائباً للسلطان ، فرحب به الإيطاليون واستخدموه في إخماد مقاومة أهل البلاد ، واستدعت الضباط العثمانيين فغادر أنور بك ومصطفى كمال ، وتركت القيادة لعزيز علي المصري قبل أن يترك البلاد هو الآخر[592] .وأصدر السلطان محمد رشاد الخامس منشوراً دعائياً يحفظ ماء وجهه أمام الشعوب العربية الإسلامية ، وأصدر ملك إيطاليا يوم 1912/10/17 منشوراً إلى الليبيين ذكر فيه إن بلادهم خاضعة خضوعاً تاماً للسيادة الإيطالية وذلك في أعقاب المنشور العثماني الخاص بمنحهم الاستقلال الذاتي مباشرة[593] .

عد السنوسيون توقيع المعاهدة بمثابة إعلان الاستقلال للإمارة السنوسية ، ولا سيما بعد أن أصدر الباب العالي (فرماناً) في 16 تشرين الأول بمنح إيالة طرابلس الغرب حكماً ذاتياً واستؤنفت الحرب في

---

(585) شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص377 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص256 .

(586) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص257 ؛ Sedney Nettleton , The middle east A history, P.343.

(587) ينظر الملحق في نهاية البحث .

(588) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص257 .

(589) حسين لبيب ، المصدر السابق ، ص107 .

(590) حسن سليمان محمود : المصدر السابق ، ص225 ؛ محمد عبد الرزاق مناع : المصدر السابق ، ص31 ؛ جريدة الإخاء الوطني لصاحبها علي جودت ، العدد 26 لسنة 1931 ، ص1 – 2 .

(591) الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص377 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص292 .

(592) بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المصدر السابق ، ص60 ؛ التليسي ، المصدر السابق ،ص14 .

(593) زاهر رياض ، استعمار القارة الأفريقية ، ص267 ؛ عبد العزيز كامل ، المصدر السابق ، ص248 .

برقة بين السنوسيين والقوات الإيطالية وذلك لمعارضة السيد أحمد الشريف السنوسي الصلح ، الذي أعلن بأنهم والصلح على طرفي نقيض ، ولا يقبلون صلحاً بأي وجه من الوجوه ، ولا سيما إذا كان ثمنه تسليم البلاد للعدو ، وقد نجحت القوات الإيطالية في احتلال مواضع عدة منها : بنية ، بو مريم ، الأبيار ، طوكره ، وجروس العبيد ، البرج ومرسى سوس ، لكنها تكبدت خسائر كبيرة نتيجة حرب العصابات التي لجأ إليها السنوسيون(594).

واستناداً إلى تخويل السيد أحمد الشريف السنوسي أمر ليبيا من قبل السلطان ، أصبح في ليبيا قيادتان الأولى في برقة وفزان يتولاها السنوسيون ، والثانية في طرابلس يتولاها سليمان الباروني(595).

تباينت الآراء والأسباب التي دفعت بالدولة العثمانية إلى توقيع معاهدة الصلح وإنهاء الأزمة والصراع بينهما ، من سياسية وعسكرية وأخرى دبلوماسية ، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي :

1- ضعف الدولة العثمانية ، فقد رأت قيادتها العسكرية أن الحرب ضد إيطاليا غير مجدية وإنها لا تقوى على الاستمرار فيها ، بسبب ضعف بحريتها وقلة حاميتها في البلاد وانعدام الوسائل التي تكفل ربط البلدين لا سيما بعد محاصرة الأسطول الإيطالي للشواطئ الليبية ، فضلاً عن عدم تمكنها من مساعدة الليبيين الذين تركهم لوحدهم في الميدان(596).

2- لغرض تصفية المشاكل التي كانت الدولة العثمانية قد عانت منها لمدة طويلة ، لا سيما بعد مجيء حزب الاتحاد والترقي إلى الحكم ، فقد أظهرت الحرب الإيطالية الليبية ، إن ثورة 1908 – 1909 لم تغير شيئاً من القوة العسكرية للدولة العثمانية(597).

3- ظهور العصبة البلقانية وإعلانها الحرب على الدولة العثمانية في 8 تشرين أول 1912 ، فأصبحت كارثة على الجيوش العثمانية التي كانت في حالة حرب ضد إيطاليا ، وكشفت عن ضعف الجيش العثماني في تنظيمه وخططه وقياداته ، وأثرت مباشرة على مجرى الأحداث فيها ، فاستغلت إيطاليا تلك الحرب وهددت الدولة العثمانية والقوى بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي ، وإنها ستنظم إلى العصبة البلقانية ، وأرغمت الدولة العثمانية على أن توقف حربها مع إيطاليا لمواجهة الخطر الجديد ، علماً بأن الأوضاع في البلقان كانت تسترعي تفرغ الدولة العثمانية لمعالجتها(598).

4- تبين للدولة العثمانية إن الدول الكبرى لم تكن مستعدة لمخاصمة إيطاليا ، بل وإنها كانت جميعاً تميل إلى إيطاليا في مواقفها(599).

المبحث الأول

تحويل العمليات الحربية إلى البلقان

غيرت الدول الأوربية موقفها من العدوان الإيطالي على ليبيا بشروط منها ، ضرورة جعل الحرب محلية ، والمحافظة على الوضع القائم في البلقان ، وعدم إثارة مسألة مستقبل الدولة العثمانية ، فقد أعلن (كيدرلن) باسم حكومة برلين علن ثقته بأن الحرب ستكون محلية ، وإن الوضع القائم في البلقان

---

(594) المغرب العربي الكبير ، ص378 ؛ عبد الحفيظ الميار ، المصدر السابق ، ص48 .
(595) فولايان : المصدر السابق ، ص109 ؛ جورج أنطونيوس : المصدر السابق ، ص194 .
(596) حسن سليمان محمود ، المصدر السابق ، ص224 – 225 .
(597) الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص329 ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، الشعوب الإسلامية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1973 ، ص209 .
(598) علي هادي عباس ، المصدر السابق ، ص92 ؛ Marriot, The Eastern question , P.449
(599) حسن سليمان محمود ، المصدر نفسه ، ص224 .

سوف يؤمن ، كما أعلن (إيرثنال) في اليوم الذي أعلنت فيها الحرب بأن مهمة الدول الرئيسية هي أن تتوصل بالجهود المشتركة إلى جعل الصدام محلياً[600] .

ومع ذلك فقد شددت القيادة الإيطالية من استعدادها للقيام بعمليات حربية في شرق البحر المتوسط في اليوم الذي أقرت فيه مرسوم الضم ، وقد أعترف مجلس الوزراء الإيطالي في التاسع من تشرين الثاني 1911 بضرورة نقل العمليات الحربية إلى الدولة العثمانية (الجزء الآسيوي) واللجوء إلى محاصرة الشاطئ العثماني ، وبدأت بعد ذلك مباشرة بنقل السفن من ساحل طرابلس إلى مينائي (تارنتو) و(أوغستا) وإعداد الأسطول لحصار الدردنيل[601] .

امتدت الحرب الإيطالية – الليبية ، التي بدأت مرحلتها الثانية في ربيع 1912 إلى شرق البحر المتوسط حينما قام الأسطول الإيطالي بتهديد الدردنيل ، وإنزال قواته في الجزر العثمانية في بحر إيجة[602] ولعل هناك أسباب متعددة لهذا التحول منها :

7. أرادت إيطاليا أن تظهر للدول الأوربية إنها حرة في حركتها سواءاً تجاه حلفائها أو أصدقائها[603] .
8. عانت الحكومة الإيطالية إخفاقات جدية في شمال أفريقيا بعد أن لاقت من المجاهدين مقاومة شديدة ، ونظراً لاستمرار الحرب الليبية ، حاول الايطاليون وضع حد لمعاركها باتخاذ موقف إيجابي ضد الدولة العثمانية في أوربا ، وأخذت تبحث لها عن طرق جديدة لإجبارها على التخلي عن ممتلكاتها في ليبيا ، وقد رأت في ربيع 1912 إنه ليس في مقدورها أن تخرج الدولة العثمانية من حالة الهدوء واللامبالاة ، حيث إنها كانت غير مهتمة فيما إذا استمرت المقاومة في ليبيا إلى ما لا نهاية ، فضلاً عن فشل محاولة الدول لاقناعها بالأمر الواقع في النزاع ، فقد لجأت إلى قضية الدردنيل كوسيلة تجبرها على التسليم ، لذا حاولت الدبلوماسية الإيطالية جس نبض الدول الأوربية ، مستوضحة موقفها من القيام بعمليات حربية في منطقة المضايق[604] .
9. عملت إيطاليا على توسيع نطاق الحرب بغية الضغط على الدولة العثمانية لسحب قواتها وعدم تمكنها من إرسال قوات جديدة إلى ليبيا وإجبارها على الاستسلام[605] .
10. مكافحة التهريب : اتخذت الحكومة الإيطالية من مكافحة التهريب حجة مناسبة لتوسيع العمليات في حوض البحر المتوسط ، فقامت السفن الإيطالية بتفتيش السفن المحايدة على نطاق واسع ، إذ احتجزت في شتاء 1911 – 1912 خمسين سفينة من مجموع 800 سفينة ، وقد أثارت هذه الإجراءات لندن وباريس اللتين كانتا تراقبان بقلق محاولات إيطاليا للسيطرة على المواصلات البحرية في البحر المتوسط ، وفضلاً عن ذلك ادعت إيطاليا عند احتلالها للجزر في بحر ايجة إن السبب يعود إلى أن أسلحة وذخائر وعتاداً بجميع أنواعه كانت ترسل من اسطنبول عن طريق شبكة تهريب واسعة وسط الأرخبيل إلى برقة[606] .
11. ولعلها كانت تتمنى بسببها في إغلاق المضايق أن تجبر الدول على الخروج من حيادها .
12. عرقلة طرق المواصلات التي تربط اسطنبول بممتلكاتها في شمال أفريقيا .

نشرت إيطاليا شائعات لتوسيع العمليات الحربية بحيث تشمل المضايق العثمانية ، ولهذا بدأت إيطاليا بالتحضيرات لمحاصرة الشاطئ العثماني والدردنيل ، كما قررت توسيع العمليات الحربية في البحر الأحمر ، وكان رد فعل الدولة العثمانية عندما وصلتها تلك شائعات ، إن قامت باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان أمنها ، فأعلنت في تشرين الثاني عام 1911 بأنها ستغلق المضايق أمام الملاحة التجارية في حالة قيام إيطاليا بالهجوم عليها ، ثم أسرعت بنقل قواتها العسكرية إلى جزر الأرخبيل ببحر ايجة ،

---

(600) كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص328 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق، ص72.

(601) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص107 .

(602) جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص464 .

(603) D.D.F., Ser III , Vol. II, P.373 .

(604) H. Header and D.P. wally: A short history of Italy. P125 ؛ وينظر : حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية ، ص106 .

(605) أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، المصدر السابق ، ص176 ؛ نعمة السيد ، المغرب العربي ، ص194.

(606) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص117 .

وانتهت من وضع الحواجز في المضايق وزرعتها باثنين وأربعين لغماً ، وأعدت سفناً قديمة لإغراقها في مياه المضايق لجعلها غير صالحة للملاحة إذا ما استطاع الأسطول الإيطالي من الوصول إليها[607] وقد أعلم القنصل الروسي العام في سميرنا (إزمير الحالية) السفير الروسي في اسطنبول بأن إرسال القوات العثمانية إلى جزر الأرخبيل العثماني مستمر بشكل سريع وبدون انقطاع[608] وقد أكملت الدولة العثمانية إجراءاتها الدفاعية في 16 تشرين الثاني 1911 ، وقد جاءت هذه الإجراءات لصالح الدبلوماسية الإيطالية التي كانت تأمل في إخافة الدول الأوربية بواسطة التلويح لها بإمكانية ضرب شرايين التجارة الحيوية في شرقي البحر المتوسط ، وذلك لدفعها إلى الضغط على الدولة العثمانية ، لا سيما بعد أن فشلت في تحقيق سياستها في ليبيا بواسطة مرسوم الضم ، فقد أشار القائم بالأعمال الفرنسي في لندن (وشتر) (Wishter) إلى وزير الخارجية البريطاني في 22 تشرين الثاني في هذا الصدد قائلاً : "إن الحديث عن هجوم في الدردنيل يهدف إلى إجبار الدول الأوربية على التدخل خوفاً من إغلاق المضايق"[609] .

وجدت الخطط الإيطالية لضرب المضايق معارضة الدول الأوربية لأهميتها الكبيرة لمواصلاتها التجارية ، فقد تضررت المصالح التجارية لهذه الدول بسبب توقف الملاحة التجارية خلال المضايق نتيجة لعملية الدردنيل ، لا سيما مصالح بريطانيا وروسيا ، فقد بلت خسائر كل يوم لأصحاب السفن التجارية البريطانية تسعة آلاف جنيه استرليني[610] .

بدأت العمليات الحربية الإيطالية في البلقان فعلياً يوم 17 نيسان 1912 ، وذلك بضرب الأسطول العثماني الراسي في بحر (مرمرة) ، إلا إن ظروف البحر السيئة ، ويقظة الحراس العثمانيين جعلت أي مهمة خاطفة مستحيلة ، وقام الاسطول الإيطالي في صبيحة 18 نيسان بضرب التحصينات التي تدافع عن الساحل الأوربي ، وقلعة جزيرة (كوم – كالة) (cum-Kale) ، وحصن (أرهمي) (Arhemi) على ساحل آسيا الصغرى ، وقد صرح جوليانو للسفير البريطاني ، إن الحكومة الإيطالية لم تكن نيتها مهاجمة الدردنيل ، وإن الغاية من العملية هي جلب الأسطول العثماني خارج المضايق [611] .

وهاجم الأسطول الإيطالي قلعتين تحرسان الدردنيل يوم 18 نيسان 1912 ، وأغلقت الدولة العثمانية على أثرها المضايق ، ونشبت مشكلة دولية ، وخشيت الدول أن تستغل روسيا الفرصة للاستيلاء على البسفور[612] ، وفي الوقت نفسه كانت القوات الإيطالية قد استولت على جزائر الدوديكانيز ولولا معارضة النمسا لإيطاليا لأحتلت أيضاً جزائر منطقة شمال بحر ايجة وهي منطقة أقرب للمضايق[613] كما وهاجمت تحصينات الدردنيل الأخرى ، وحرضت على قيام الثورات في ألبانيا ومقدونيا[614] ، وقامت القوات الإيطالية بعمليات حربية في جزر بحر الأرخبيل وأرسلت إلى معتمديها في عواصم دول البلقان ، تقول إنها في حربها مع الدولة العثمانية تؤيد بقاء الأحوال في البلقان على ما هي عليه ، وأرادت مضايقة الدولة العثمانية في جهات أخرى ، فضرب اسطولها ثكنات الجنود في جزيرة (ساموس) (Samus) في مدخل الدردنيل بالمدافع ، ثم اقتحمت مدخل الدردنيل بقسم من سفن الطوربيد ، وفي شهري نيسان وآيار سنة 1912 احتلت جزيرتي رودس Rodis وكوس وعشرة جزائر صغيرة ، وحاصر الأسطول الإيطالي المدن العثمانية في الدردنيل[615] .

---

(607) عادل محمد خضر ، المصدر السابق ، ص17 .

(608) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص236 .

(609) نقلاً عن المصدر نفسه ، ص237 .

(610) عادل محمد خضر ، المصدر السابق ، ص19 .

(611) D.D.F, Op. Cit , P.368 .

(612) كمال الدسوقي : الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص328 .

(613) Sedney Nettlon , The middle east history .P28 ; Header , A short history of Italy , P.190.

(614) أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص139؛ وينظر: R.C.Britain and Europe , P.123.

(615) Sir Robert Craves , storm centeries of the near east - P.252.؛ حسين لبيب : تاريخ المسألة الشرقية ، ص106 .

أعلمت إيطاليا الدول الأوربية بأن احتلال جزر الدوديكانيز سيكون مؤقتاً ، ثم قامت بنقل فوجي مشاة وكتيبة من رماة الألب ، وبطارية جبلية من أفريقيا إليها ، فضلاً عن تشكيلات عسكرية من إيطاليا بلغ عددها الإجمالي حوالي تسعة آلاف مقاتل لاحتلال جزيرة رودس شرق جزر الدوديكانيز ، وفي 22 نيسان احتلت جزيرة (ستامباليا) (Stambalia) الصغيرة التي كانت تستخدم كنقطة ارتكاز للعمليات التي كانت تقوم بها السفن الإيطالية في مدخل بحر ايجة ، واستخدمتها إيطاليا كقاعدة رئيسية للسفن الحربية بالقرب من الدولة العثمانية[616] . وفتحت السفن الإيطالية بعد أن أدركت عدم إمكانية الدخول في المضيق النار على سفينة حراسة عثمانية كانت تقف في مدخل المضيق ، وكذلك التحصينات الداخلية ، وقصفت جزيرة ساموس وحواليها ، وضربت أسلاك التلغراف التي تربط اسطنبول بهذه الجزر[617] .

كان لإيطاليا مطامع خاصة في البحر الأدرياتيكي ، وعليه فقد رحبت باندلاع الحرب البلقانية الأولى في 8 تشرين الأول 1912 التي كانت كارثة على الجيوش العثمانية التي كانت في حالة حرب مع إيطاليا ، فكشف عن ضعف الجيش العثماني وخططه وتنظيمه وقيادته ، وأجبرتها على النظر في سياستها وتنظيماتها العسكرية ، مما أدى بها إلى قبول معاهدة الصلح[618] – فيما بعد – وكان هدفها في البلقان إلى جانب ذلك هو التحريض على قيام الثورات، فضلاً عن منع النمسا من مد نفوذها على الساحل الأدرياتيكي ، لذلك دعت إلى تأسيس دولة ألبانيا لمنع التواجد الصربي أو النمساوي في هذه المنطقة ، لأنها كانت تخشى أن تتعاون النمسا وصربيا ، ويتم غلق هذا البحر بوجه الملاحة الإيطالية ، رغم تطابق سياستها مع النمسا في هذا المجال بالذات ، إلا إنهما تختلفان بشأن حدود هذه الدولة وبشكل نظامها ، فالنمسا كانت تفضل قيام دولة ألبانية واسعة ، وأن تمنح استقلالاً تاماً ، تحت حكم أما زعيم من أهل البلاد أو حاكم تهيمن عليه فينا ، فضلاً عن المصالح التي كانت تحتم على إيطاليا السيطرة عليها وهي مرافأ (فالونة Valuna) في الساحل الأدرياتيكي ، وأن تمد خط للسكك الحديدية يخترق الجبال إلى سالونيك لتتمكن من تعزيز قواتها ومنع اليونانيين من التقدم نحو الشمال[619] .

تطورت الأوضاع في البلقان نتيجة توسيع العمليات الحربية الإيطالية هناك ، فقد أصدرت وزارة الخارجية الإيطالية تعليمات إلى سفرائها في دول البلقان أعلنت فيها للدول أنها لن تحظى بأي مساعدة من جانب إيطاليا في حالة اعلان الحرب ضد الدولة العثمانية[620] ، ويبدو أن شبه التحذير هذا جاء في وقت لم تفرغ إيطاليا بعد من حربها مع الدولة العثمانية ، تحسباً من حدوث تدخل نمساوي محتمل مما يعرض المصالح الإيطالية في شبه جزيرة البلقان إلى الخطر .

وكان للقصف الإيطالي للمضايق في ربيع 1912 صداه ، فقد قام الباب العالي بإعلام الدول الأوربية ، بأن الملاحة في مضايق الدردنيل ستتوقف إلى إشعار آخر[621] ، وأغلقتها فعلاً فيما بعد ، فقد حاولت الاستفادة من الموقف الدولي آنذاك والضغط على القوى العظمى في سبيل إبقاء المضايق مفتوحة[622] .

عدلت إيطاليا عن خططها في نقل العمليات الحربية إلى منطقة المضايق العثمانية عندما رأت الحكومة الإيطالية معارضة دبلوماسية من جميع الدول (القوى الكبرى) ، وقد أعلن سان جوليانو لممثلي الدبلوماسية الأوربية ، إن إيطاليا لا تنوي في الوقت الحاضر محاصرة المضايق العثمانية[623] . قامت الحكومة الإيطالية بعد أن أجبرتها دبلوماسية الدول الأوربية المعارضة من توسيع العمليات في منطقة

---

(616) Sedney Fisher : The middle east a history . P.345.

(617) Header : A short history of Italy , P.191.

(618) صدى بابل ، العدد 157 ، في تشرين أول 1912 وينظر ؛ Marriot. J.R. : The Eastern question London 1924 P449; M.S. Anderson : The Eastern question , A study in international relations , 1774 - 1923 , P.222.

(619) علي هادي : الحرب البلقانية ، ص117، أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص139 .

(620) صدى بابل ، العدد 157 في تشرين أول 1912 .

(621) Sedney , N. Middle East a history , P.342.

(622) Carlton Hayes , Ibed, P.342.

(623) عادل محمد خضر : المصدر السابق ، ص19 .

المضايق ، بنقل مركز النقل في العمليات إلى القسم الجنوبي من بحر ايجة فقررت احتلال جزرها دون إبطاء وذلك لأسباب منها(624) :

ث. أن الاستيلاء على الأرخبيل سيمكنها من أن تهدد باستمرار استئناف الهجوم على الدردنيل والساحل العثماني .

ج. إنها كانت تعد جزر الدوديكانيز ورقة رابحة في محادثات الصلح مع الدولة العثمانية.

ح. تعزيز موقعها البحري في البحر المتوسط وإجبار الدول الأوربية على أن تحسب حساب للقوة الإيطالية .

وقتت إيطاليا عملية بحر ايجة مع يوم افتتاح البرلمان العثماني ، فقد اقترابي في صباح يوم 18 نيسان 1912 ، ثمانية من الطرادات وأسطول صغيرة من المدمرات الإيطالية بقيادة الأدميرال (فيالي) Viali( ) من مضيق الدردنيل، وحاولت الدخول فيه ، غير إنها اكتشفت عن طريق مصابيح الساحل ، ففشلت المحاولة الإيطالية(625) ، أصدرت إيطاليا أوامرها ببدء العمليات الحربية في بحر ايجة ، فتم في الرابع من أيار 1912 انزال القوات البحرية في جزيرة رودس ، وهي أكثر جزر الدوديكانيز أهمية من الناحية الاستراتيجية ، وتم احتلال جزيرة سكاربانتو وجميع الأرخبيل عملياً(626) ، واحتلت جزر عدة في جنوب بحر ايجة دون صعوبات منها جزر : رودس والاثنتي عشر جزيرة الأخرى (كليمنوس ، باتموس ، نيكاريا ، ليدوس ، سيمي ، ديلوس ، نيسيروس ، اسبتاليا ، هالكي ، سكاربنثوس ، كسوس ، محبسيتي ، كاستا ، لوريزوز) واحتل الايطاليون في المدة بين 23 نيسان و22 آيار جزيرة أسمباليا ، وأغلب المواقع الجنوبية(627) .

وفيما يتعلق بموقف الدولة العثمانية من العمليات الحربية ، فقد بدأت باتخاذ إجراءات لتقوية دفاع (سميرنا) وغيرها من المراكز في آسيا الصغرى ، خوفاً من إنزال القوات الإيطالية على الساحل العثماني ، وهددت بغلق المضايق مرة أخرى إذا ما جرأت إيطاليا على احتلال جزيرتي خيوس ومتيلينا القريبتين منها(628) ، وقررت طرد الايطاليين المقيمين في الدولة العثمانية رداً على احتلال إيطاليا لجزر الدوديكانيز ، وصدر قرار بهذا الصدد يوم 20 آيار 1912 ، ودخل حيز التنفيذ يوم 12 حزيران 1912(629) .

وقامت إيطاليا بإجراء انتقامي ضد الدولة العثمانية رداً على قرار الطرد الذي استخدمته الحكومة العثمانية ضد الايطاليين المقيمين في أراضي الإمبراطورية ، فاحتلت جزيرة (كيو) وثلاث جزر أخرى ، مدعية إنها من أجل ضمان رقابة أسهل(630) .

هدد مصير جزر بحر ايجة بنشوب حرب بين الدولة العثمانية واليونان تحت أنظار إيطاليا ، التي كانت قد احتفظت منذ حرب طرابلس باحتلالها المؤقت لجزر الأرخبيل ، وهددت هذه الأزمة بين النمسا وروسيا أيضاً في حرب لن تتأخر على أن تصبح أوربية أيضاً ، حيث أن تأييد روسيا لصربيا في المنطقة كان يعني في نظر النمسا تشجيع العمليات الانفصالية للأقليات اليوغسلافية(631) .

أرسل سكان الجزر التي احتلتها إيطاليا مندوبين عنهم في مؤتمر عقد في جزيرة بالموس في 17 حزيران ، واجتمع ممثلوا سكان الجزر وأعلنوا فيه الرغبة الوطنية العريقة للإيجيين بالانضمام إلى الوطن الأم (اليونان) ، وقرروا إقامة دولة مستقلة تماماً تتألف من جميع الجزر وهي دولة ايجة(632) وشكلوا حكومة مؤقتة ذات علم خاص ، ولما علمت إيطاليا بقرارهم أنكرت عليهم ذلك ، وأحدث رد فعل

Sedney Nett Leton Fisher : Ibed , P.28 . (624)

(625) Sedney N. Fisher : Ibed ,P.28 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص145 .

Header , A short history of Italy , P.191. (626)

(627) محمد العرفاوي ، المصدر السابق ، ص224 ؛ جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص464 .

(628) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص152 .

(629) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص225 .

(630) المصدر نفسه ، ص227 .

(631) جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص437 .

(632) ميشال كبيدجي ، جزر البحر الأيجي المحتلة من طرف إيطاليا ، المجلة العامة للقانون الدولي ، المجلد العشرون ، سنة 1913 ، ص192 .

) الذي Amileoعنيف من طرف السلطات الإيطالية ، فحلت مؤتمر باتموس بأمر من اللواء (أميلو) (ألغى الامتيازات التي كان يتمتع بها سكان الجزر تحت الهيمنة العثمانية ليصبحوا تحت نظام الاحتلال العسكري الإيطالي ، واتبعت سياسة (الطلينة) التي لم تكن ترضي ، لا سكان الجزر ولا القوى الأوربية ، فولدت من المشكلة الطرابلسية مشكلة أخرى هي مشكلة الجزر في بحر ايجة[633] .

أثارت محاولات إيطاليا لتوسيع العمليات الحربية في بحر ايجة وعدم الاكتفاء باحتلال أرخبيل) في Margrettaالدوديكانيز ، قلقاً متزايداً لدى الدول الأوربية ، فقد قصفت المدرعة (الملكة ماركريتا) (18 آيار 1912 ساحل آسيا الصغرى المقابل لجزيرة رودس ، وفي العشرين منه احتل الاسطول الإيطالي جزر (كولكي ، سيمس ، كاستيلو) وصدر أمر بالانزال في جزيرة خيوس[634] .

أخذ حياد الدول الأوربية الودي تجاه إيطاليا يتحول أكثر فأكثر ضدها ، حيث أصبحت صيغة مناسبة ، كانت كل حكومة أوربية تسعى تحت شعارها إلى استخدام الحرب الإيطالية – الليبية لتحقيق مصالحها الخاصة دون أن تتردد إذا اضطرت في الضغط على اسطنبول أو روما . وقد سارعت الحكومتان البريطانية والفرنسية في استغلال تلك الحرب لتوسيع ممتلكاتها الاستعمارية في أفريقيا على حساب طرابلس وبرقة ، فاحتلت فرنسا واحتي (جانيت وبلمة) في غربي طرابلس في المدة بين تشرين الثاني وكانون الأول 1911 ، واحتلت بريطانيا واحة (السلوم) على الحدود مع مصر[635] .

أ. موقف دول الوفاق :

اعتقدت الدبلوماسية الروسية بأن الحرب الإيطالية – الليبية من أجل الاستيلاء على طرابلس قد تخلف وضعاً دولياً ملائماً لطرح مسألة إعادة النظر في المضايق في اسطنبول ، فاستغلت الدوائر الحاكمة الروسية الحرب ، وقررت أن تحظى بفتح المضايق ، وكان من شأن هذا الإجراء حسب توقعات رجالات روسيا القيصرية أن يزيد من القدرة الدفاعية في ساحل البحر الأسود ، ويقضي على احتمال انتقال المضايق إلى أيدي دولية معادية لروسيا في حالة انهيار الدولة العثمانية ، وعليه فقد أخذت وزارة الخارجية الروسية وضع الحكومة العثمانية السيء الذي نجم عن الحرب وبشكل خاص إمكانية ضرب الاسطول الإيطالي للمضايق بنظر الاعتبار ، لذا أظهرت روسيا للدوائر العثمانية بأنها تستطيع أن تجد في شخص روسيا وبلدان الوفاق الودي الأخرى سنداً ضد أطماع إيطاليا والحلف الثلاثي عموماً[636] .

وقفت روسيا بشكل صريح ضد خطط العدوان الإيطالي على المضايق العثمانية معتقدة إن الدولة العثمانية قد اقتنعت باستعداد روسيا لمعارضة مطامع إيطاليا في المضايق ، وستسرع في الموافقة على إلغاء القيود المفروضة على مرور السفن الحربية الروسية ، فضلاً عن أن روسيا كان تخشى من تضرر تجارتها بسبب العمليات العسكرية في المضايق ، وأعلنت أن الإجراءات العسكرية التي تؤدي إلى توقف الملاحة التجارية عبر المضايق تعد خرقاً بحق الدول المحايدة استناداً إلى معاهدة لندن في 3 آذار ، وطالبت إيطاليا بالتخلي عن عملياتها الحربية في الدردنيل[637] .

) إنشاء حلف من الدول البلقانية تنظم إليه الدولة العثمانية يتخذ Ticharicoveأراد (تشاريكوف) (موقفاً معادياً للنمسا وألمانيا ، وبذلك قام بمحادثات مع الصدر الأعظم وباغت الدوائر العثمانية بالخطة الدبلوماسية الروسية في فترة لم تكن الدولة العثمانية مستعدة للتفكير في مثل هذه الخطط ، وفي قضية نجاح سياسة البلاد الخارجية لا سيما بعد أن أظهرت الحرب الإيطالية – الليبية عزلة الدولة العثمانية دولياً ، وما رأته من حياد ألمانيا والنمسا ، اعتبرته تراجعاً عن تأكيدات برلين وفينا الودية ، وقد ظهر في مثل هذه الظروف صراع بين أنصار السياسة الموالية لألمانيا وبين الشخصيات التي كانت تعتبر أن من الملائم جداً تحسين العلاقات مع روسيا وبلدان الوفاق الودي ، فاستخدمت حكومة سعيد باشا الدبلوماسية الروسية (تشاريكوف) لإخافة حكومة برلين باحتمال التقارب بين روسيا والدولة العثمانية من

---

(633) حسين حبيب ، المصدر السابق ، ص107 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص230 .

Robert Carves : Storm centeries of the near east , P.252 . (634)

(635) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص18 .

(636) عادل محمد خضر ، المصدر السابق ، ص18 .

(637) بوفيكين ، ف، أف ، دراسات في تاريخ سياسة روسيا الخارجية من أواخر القرن التاسع عشر حتى 1917 ، موسكو ، 1960 ، ص109 .

جهة ، والعمل على عقد تحالف مع بريطانيا عن طريق روسيا من جهة أخرى ، واتخاذه ضامناً لحصانة الدولة العثمانية الإقليمية[638] .

وفيما يتعلق بموقف الدولة العثمانية من الدبلوماسية الروسية الخاصة بالتقارب منها رسمياً ، فإنها لم تؤيد ذلك لأنها ترى بأن الحكومة الروسية ، كانت تود اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية ، ولم تكن كيالة لأن تلتزم أمام الحكومة العثمانية بأية التزامات من شأنها أن تفسد العلاقات مع إيطاليا ، وكانت الدوائر العثمانية على علم بأن الدبلوماسية الروسية تتصرف لمصلحة روسيا ، فأخذت تسعى لإحباط المفاوضات الثنائية بين روسيا والدولة العثمانية حول المضايق خوفاً من تقوية مواقع روسيا في شرق البحر المتوسط وتجدر الإشارة إلى أن تلك المحاولات جرت في وقت كانت العلاقات البريطانية – الروسية قد توترت بسبب مناطق النفوذ في فارس[639] .

كانت الدبلوماسية الروسية في المرحلة الأولى من تحويل العمليات الحربية الإيطالية إلى البلقان) أكثر اعتراضاً لاحتمال توسيع العمليات الحربية الإيطالية في بحر ايجة Niratoveوفي عهد نيراتوف (والمضايق والبلقان عامة ، وكان نيراتوف يخشى من توقف الملاحة إثر حصار مضايق الدردنيل من طرف البحرية الإيطالية أو على إثر إغلاق المضايق من قبل الدولة العثمانية تحسباً لهجوم محتمل يشنه الإيطاليون ضد الدردنيل بصفة عقاب بعد شن هذا هجوم . وكانت الحكومة الروسية تستند إلى المادة الثالثة من معاهدة لندن التي تنص على أن أي إجراء عسكري يمكن أن يعرقل الحركة التجارية بالمضايق يعتبر خرقاً مباشراً للحقوق التي ضمنتها المعاهدات الدولية للدول المحايدة[640] .

كانت الأوساط الدبلوماسية في روسيا في غاية القلق بسبب الشائعات التي كان مفادها ، إن الحكومة الإيطالية عبرت من أجل إضعاف مقاومة النمسا لخططها بشأن العمليات الحربية في بحر ايجة عن استعدادها لعدم معارضة احتلال النمسا – المجر لسنجق نوفي بازار ، لذا اعتبرت القيصرية الروسية ، من الضروري أن تتوقف وبسرعة عمليات إيطاليا الحربية ضد الدولة العثمانية[641] . وكانت روسيا من بين كل القوى هي الدولة الوحيدة التي احتجت بشدة عند الباب العالي ، مطالبة بفتح المضايق لأنها كانت مهددة مباشرة بما يتعلق بصادراتها ، وقد تم تكليف سفير روسيا باسطنبول (روجاريس) ، بلفت انتباه الباب العالي حول المضار التي ألحقها إغلاق الدردنيل بالمصالح الروسية ، Rojiaress(واعتبرت ذلك خرقاً للحقوق الناتجة عن اتفاقية المضايق والمطالبة بفتحها ، طالما ظل الأسطول الإيطالي بعيداً عنها ، وإن إيقافاً كاملاً للتجارة الروسية يؤدي إلى المطالبة بدفع التعويضات[642] .

ردت الدولة العثمانية على الوثيقة الروسية بأن الحكومة العثمانية حاولت منذ بداية الحرب عدم الحاق الضرر بمصالح الدول المحايدة ، وإنها لم تغلق الدردنيل إلا بعد هجوم الاسطول الإيطالي ، وليست هناك أية معاهدة تمنعها من القيام بذلك زمن الحرب ، إذا ما كان أمن العاصمة مهدداً ، وإنها مستعدة لفتحها حالما تسمح الظروف بذلك دون خطر ، وطالبت قبل أن تفتح مضايق الدردنيل بضمان عدم تجديد الهجمات الإيطالية ضد المضايق وفتحها بالقوة[643] .

اقترحت روسيا على القوى العظمى للقيام بعمل لدى روما واسطنبول لتجنب امتدادات العمليات الحربية إلى أجزاء الشاطئ العثماني التي تهم الدول ، ولتتوقى إغلاق المضايق[644] . ومع ذلك فقد اتخذت روسيا موقفاً ودياً تجاه إيطاليا ، إذ كانت حكومة بطرسبورغ في نهاية 1911 وبداية 1912 الدولة الوحيدة في أوربا التي تنوي إنهاء الحرب الإيطالية – الليبية فوراً ، لا سيما وإن ارتباط روسيا بالوفاق الودي قد ضعف نسبياً وذلك للخلاف بين المصالح الروسية – البريطانية في فارس ، والروسية – الفرنسية في الشرق الأدنى ، وتجدر الإشارة إلى أن القائم بالأعمال الروسية المؤقت في روما (يوكنبول)

---

(638) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص110 .
(639) المصدر نفسه ، ص111 .
D.D.F, Ser III, Vol. II , P.195. (640)
(641) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص122 .
D.D.F, Op, Cit , P381. (642)
D.D.F, SerIII , Vol. II , P.414. (643)
D.D.F, Ser III, Pt I , P.207. (644)

كان يعكس هذه الاتجاهات ، فقد قال : (إنه من الممكن إجراء مفاوضات حول توسيع العلاقات الروسية – الإيطالية في راكونيدجي إلى معاهدة تحالف) [645] .

وبناءاً على ذلك فقد حددت الدبلوماسية موقفها بوضوح أكثر بكثير من بلدان الوفاق الودي الأخرى ، وفضلت الوقوف إلى جانب إيطاليا وكانت ميلاً لها ، عندما تبوأ سازانوف منصب وزارة الخارجية ، فقد أظهرت الدبلوماسية الروسية اهتماماً خاصاً بالحفاظ على العلاقات الودية التي تكونت مع إيطاليا أثناء الحرب بين الدولتين ، لأنها كانت تأمل أن تتمكن بمساعدتها من إضعاف اتجاه الحلف الثلاثي المعادي لروسيا[646] . وقد أثر هذا الاهتمام على السياسة الإيطالية فاتبعت بعد دعمها تأييد هذا الوزير ثانية خطتها لتوسيع رقعة العمليات الحربية الحيوية داخل المراكز الحيوية للدولة العثمانية فقد قامت في 24 شباط 1912 بقصف مدينة بيروت[647] .

وقفت روسيا بخلاف دول الوفاق الودي في الضغط على إيطاليا ، فقد رفض سازانوف الذي تم الاتصال به على أن يشارك في مثل هذه المحاولة ، فكرة القيام بخطوة دبلوماسية في روما ، معتذرة بأنها مخالفة لواجب الحياد ، وأعلن سازانوف للقائم بالأعمال الفرنسي في بطرسبوغ (فيوفي) (Feovi) أنه : (لا ينوي التخاصم مع إيطاليا طالما إن مصلحة روما تنوي أن تكون على علاقات طيبة معها ، لذلك فشل الاجتماع بين دول الوفاق الذي كان سابقاً في عملية الدردنيل ، مما سهل لإيطاليا القيام بها) [648] .

وأما عن موقف روسيا من مصير الجزر التي احتلتها إيطاليا ، فقد وقفت روسيا موقفاً حازماً ضد ضم الجزر إلى إيطاليا لأنها كانت تخشى من التعقيدات الدبلوماسية ، وفي الوقت نفسه صرح سازانوف إنه لا يعارض إرجاع الجزر إلى الدولة العثمانية ، إلا إنه ينبغي أن تضمن القوى العظمى الخمسة مصير سكانها[649] .

ساءت العلاقات الفرنسية – الإيطالية بسبب احتجاز السفينة الفرنسية (تافنيانو) في المياه التونسية في 27 كانون ثان 1912 ، من قبل سفن التفتيش الإيطالية للاشتباه بوجود معدات حربية فيها ، واقتيد إلى طرابلس حيث جرى تفتيشها ، دون أن يعثر على شيء فأخلى الإيطاليون سبيلها حالاً[650] . وقد أخبر جوليتي ، سفير فرنسا في باريس باريز بشكل سري بأنه أعطى تعليمات لوزير بحريته تؤكد على الامتناع عن تفتيش السفن الفرنسية ، وذلك في محاولة لتحسين العلاقات الدبلوماسية بينهما[651] . ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الحكومة الإيطالية كانت تدرك إن القطيعة الدبلوماسية مع فرنسا ، تضع إيطاليا في تبعية الحلف الثلاثي وتضعف من هيبتها السياسية .

تحولت حكومة فرنسا في نهاية 1911 وبداية 1912 من الحياد الايجابي تجاه إيطاليا ، إلى العمل على المحافظة على التوازن بين الدولتين نتيجة لنقل العمليات الحربية من ليبيا إلى البلقان حيث بحر ايجة وشرق البحر المتوسط ، وقد رأت الدبلوماسية الفرنسية في هذا المضمار إن إمكانية نصر حاسم لإيطاليا يمكن أن يؤدي إلى تقوية الحلف الثلاثي ، وبصدد موقفها من التوسع وتحويل العمليات الحربية في البلقان ، فقد كان كموقف حليفتها بريطانيا ، أرادت استثناء بحر ايجة وساحل بلاد الشام أيضاً من العمليات العسكرية[652] .

نظرت فرنسا إلى احتلال إيطاليا لجزر الدوديكانيز على إنها إجراء عسكري مؤقت شراً صغيراً لو قورنت بنقل العمليات الحربية إلى ألبانيا ومقدونيا أو الدردنيل أو آسيا الصغرى ، فعندما علم رئيس وزراء فرنسا (بونكاريه Raymond Poncare 1860 – 1934) بعزم إيطاليا على المباشرة باحتلال الجزر لم يعترض على ذلك وإنما اشترط فقط بأن الاحتلال يجب أن يكون مؤقتاً ، لأنه لا ضرورة هناك

---

(645) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص240 .

(646) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص156 .

(647) ينظر تفصيله فيما بعد .

(648) نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص142 .

(649) المصدر نفسه ، ص152 .

(650) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص118 .

(651) المصدر نفسه ، ص120 .

(652) المصدر نفسه ، ص141 .

لإضافة تعقيدات جديدة في النزاع العثماني - الايطالي[653] . وتجدر الإشارة إلى أن بونكاريه نفسه الذي كان عليه علامات الرضى في احتلال الجزر في البداية ، أشار لسفير إيطاليا في باريس (تيتوني) إن إجراءات السياسة المتخذة حالياً في الجزر تبدو له محل نظر من الناحية القانونية ، فإذا كانت إيطاليا ترغب فقط في استغلال الجزر كعملية تبادل بهدف الحصول على الاعتراف من الدولة العثمانية أولاً قبول الأمر الواقع بأفريقيا ثانية ، فإنه من مصلحة الحكومة الإيطالية أن تعتقد إن مسائل طرابلس وبرقة ليست بصعوبة ثالثة[654] . وقد شاطره في رأيه (إدوارد غراي) ، ونصحت الأميرالية البحرية البريطانية بألا يسمح لإيطاليا بالاحتفاظ بالجزر[655] .

وعبر سفير فرنسا في اسطنبول عن خشيته من أن يؤدي احتلال رودس وجزر الدوديكانيز إلى إثارة مسألة توازن القوى في البحر المتوسط ، والى تهديد مواقع الدول الأوربية وخصوصاً فرنسا في الشرق[656] . كما ورأت الدبلوماسية الفرنسية بأن ذلك أدى إلى تنامي قوة الاسطول الإيطالي وتعزيز مواقعه في وسط وشرق البحر المتوسط والى خرق توازن القوى غير المستقر في هذه المنطقة لصالح الحلف الثلاثي ، وأدى إلى أن تخشى فرنسا على مواصلاتها وقواعدها العسكرية[657] . وعليه فقد قبل بونكاريه الاقتراح البريطاني ليوم 29 شباط الذي ناشد الدول الكبرى للقيام بمحاولة جماعية روما لإقناع إيطاليا بالعدول عن مخططاتها في الدردنيل ، لكي لا تغلق الدولة العثمانية المضايق ، واشترطت في قبولها للاقتراح على تحييد سوريا عن العمليات البحرية الإيطالية ، لما لها من مصالح هناك ، فضلاً عن أن إيطاليا سبق وأن قصفت ميناء بيروت في 24 شباط 1912 . وتجدر الإشارة إلى أن المقترح البريطاني لم يلق التأييد من بقية الدول[658] .

وفيما يخص العلاقات الفرنسية – العثمانية فقد أعرب المسؤولون في هذا المجال عن الرغبة بتوثيق عرى الصداقة والتعاون مع الدولة العثمانية ، متظاهرين بتأييدهم للعثمانيين بسبب الكارثة التي حلت بالجيش العثماني في البلقان ، وقد أكد (بنكاريه) إن بلاده اتبعت سياسة الحياد التام تجاه الدولة العثمانية في الحرب الطرابلسية والحروب البلقانية[659] . وقد نصحت الحكومة الفرنسية الدولة العثمانية بفتح المضايق حالما تصبح غير متعارضة مع ضرورات الدفاع ، بغية أن لا تكون سبباً في تعقيدات النزاع ، وأظهرت الدولة العثمانية لها قائلة إن هذه هي نية حكومتنا[660] .

لم تكن بريطانيا تساند أي محاولة لتغيير الوضع السائد في منطقة المضايق ، لا سيما بعد قصف بيروت ومدخل الدردنيل ، وإمكانية إغلاق المضايق الذي يمكن أن يتبعه ، لهذا وقفت بحزم ضد المحاولات التي كانت تسعى إليها إيطاليا ، فقد تخلى (كرى) عن حياده ، وتوجه في 29 شباط 1912 إلى الدول الكبرى ، يدعوها للقيام بخطوة دبلوماسية في روما ، هدفها مطالبة إيطاليا بالالتزام بعدم توسيع العمليات الحربية بحيث تشمل الدردنيل وأخبر في الوقت نفسه حكومة روما عن طريق السفير (رود Rodd) بأن توقف التجارة الملاحية خلال الدردنيل بسبب العمليات الحربية سيمس المصالح البريطانية ، وفي هذه الحالة فإن بريطانيا ستحتفظ لنفسها بحرية العمل ، كما وذكر في مذكرة له إلى (برشتولد) بأن متأكد بأن التجارة الدولية ستلحقها خسارة كبيرة إذا ما قررت الحكومة العثمانية إغلاق الدردنيل ، وكان يود أن يعرف موقف النمسا في ذلك ، فرد عليه وزير الخارجية النمساوي بأنه لن ينظم إلى محاولة كهذه قبل أن تضمن له الحكومة الإيطالية بأنها لا ترى في ذلك مانعاً[661] .

عدلت بريطانيا في نهاية 1911 وبداية 1912 من الحياد الودي تجاه إيطاليا إلى العمل على المحافظة على التوازن بين الدولتين المتحاربتين (إيطاليا والدولة العثمانية) وذلك لنقل إيطاليا العمليات الحربية من ليبيا إلى

---

(653) D.D.F, Ser III, Vol. II , P.8.
(654) Ibed, P.18.
(655) Ibed, P.15.
(656) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص154 .
(657) D.D.F, Ibed , P.43 .
(658) D.B, Vol. IX, Pt, P.371.
(659) صدى بابل ، العدد 100 في 17 كانون الأول 1912 .
(660) D.D.F, Ser III. Op. Cit, P.393.
(661) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص111 .

بحر ايجة وشرق المتوسط ، وكان هدف بريطانيا هو عدم إعطاء إيطاليا إمكانية نصر حاسم يمكن أن يؤدي إلى تقوية الحلف الثلاثي[662] .

ولتهدئة الأوضاع الخارجية فقد كلفت وزارة الخارجية البريطانية سفيرها (رينيل رود) بالقيام بمحاولة شبه رسمية لدى سان جوليانو طالباً منه عدم قيام الأسطول الإيطالي بأي استعراض بالقرب من مضايق الدردنيل وذلك لمدة قصيرة ومعقولة (خمسة عشر يوماً على الأقل) . وقد رأت الخارجية الإيطالية أن طلب المدة المعقولة ما دامت بريطانيا تعترف ضمنياً لإيطاليا بالحق في الهجوم على المضايق وفتحها بالقوة. وكان ذلك بعد فشل اقتراحها الداعي للقيام بمحاولة جماعية لدى روما لجعل إمكانية فتح مضايق الدردنيل ممكنة ، وكان سبب فشله هو أن رفض سازانوف الاقتراح المذكور[663] .

وأما موقف بريطانيا تجاه الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية في المضايق ، فقد كان موقفها عكس روسيا ، فهو لصالح الدولة العثمانية ، حيث كانت تعتقد إن معاهدة المضيق لا تنص على فتحها زمن الحرب ، وإنه من الشطط طلب تعويضات من حكومة في حالة دفاع شرعي ، إلا إنها أعلمت الباب العالي بوساطة سفيرها حول القلق الذي عم الأوساط التجارية ورجال الأعمال من جراء توقف الحركة بالبحر الأسود ، ووجهت نصيحة إلى الباب العالي بفتح المضايق حالما تصبح متعارضة مع ضرورات الدفاع ، وطلبت حرية العبور[664] .

وبهذا الصدد قرر العثمانيون فتح المضايق في الليلة الفاصلة بين 1و2 آيار 1912 ، مع الإبقاء على حقها في إغلاق المضايق بصفة تامة إذا ما رأت ضرورة لذلك[665] .

أما فيما يخص جزر بحر ايجة فقد نظرت بريطانيا إلى احتلال إيطاليا لها وتنامي قوة اسطولها وتعزيز مواقعها في وسط وشرق المتوسط ، إنه أدى إلى اختلال توازن قوى غير مستقرة في هذه المنطقة لصالح الحلف الثلاثي ، وكانت كحليفتها فرنسا تخشى على مواصلاتها وقاعدتها العسكرية ، وقد أبدت تذمرها من أنه لا قبرص ولا مالطة في حالة تمكنهما من أن تجابها أسطول إيطاليا ، ولهذا فإن مصر والطريق إليها أصبح في حالة خطرة في نظر الدبلوماسية البريطانية ومكشوفة لضربات ألمانيا[666] .

وقفت بريطانيا بشكل حازم ضد الجزر إلى إيطاليا لأنها كانت تخشى من اشتداد تعقيدات الدبلوماسية ومن تنامي الحركة الهيلينية الإغريقية (اليونانية) في هذه الجزر[667] .

ب. موقف قوى التحالف :

اصطدمت أطماع الإمبراطورية النمساوية – المجرية في البلقان بآمال إيطاليا للتوسع الإقليمي ، لأن الأخيرة أدركت السيطرة على الساحل الشرقي من البحر الأدرياتيكي لتحويل إلى بحيرة ايطالية[668] ، وقد وقفت النمسا موقفاً يتسم بالعداء الشديد للمخططات الحربية الإيطالية في الدردنيل ، لخوفها من اتساع النفوذ الإيطالي في شبه جزيرة البلقان لأنه رأت فيها تهديد لمواقعها هناك لا سيما من حدوث نهوض جديد في حركة التحرر الوطني في البلقان ، فأعلن وزير الخارجية (برشتولد) الذي خلف (إيرنثال) ، إن توسيع العمليات الحربية سيكون متعارضاً مع ما ينتهجه الحلف الثلاثي من سياسة محافظة رادعة تلتزم بالوضع القائم في البلقان وفي (الشرق الأدنى) ، وقد احتجت حكومة النمسا بشدة ضد نقل العمليات الحربية إلى بحر ايجة والمضايق ، وهددت إيطاليا بعدم اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تخرق الوضع القائم في البلقان ، وقد مارست الدوائر النمساوية الحاكمة جميع الوسائل لإجبار الحكومة الإيطالية على التخلي عن العملية التي كانت تخطط للقيام بها ، وقد هدد برشتولد ثانية بأن

---

(662) المصدر نفسه ، ص126 .

(663) D.D.F, Op. Cit. P.414.

(664) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص227 .

(665) D.D.F, Op. Cit, P416.

(666) D.D.F: Ser III, Op. Cit, P.43 .

(667) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص152 .

(668) D.D.F, Ibed , P.45.

حكومة فيينا ستحتفظ لنفسها بالحرية التامة للعمل، إذا ما أدى العمل الإيطالي إلى تغيير الوضع القائم في البلقان[669].

جاء الرد الشديد من عملية نقل الحرب الفعلية إلى البلقان من جانب النمسا ، فقد وصف برشتولد الهجوم على الدردنيل بأنه عمل استفزازي لم يكن يترقبه ، وقد أعلم الحكومة الإيطالية إنه لا يمكن قبول تكرار أعمال كهذه في المستقبل ، وإذا ما أعادت إيطاليا عملية من هذا النوع ، فإنه سيكون لها نتائج خطيرة[670].

كتب الكونت أهرنتال في الرابع من تشرين الثاني 1911 إلى سفير النمسا في برلين قائلاً : (لقد تصرفنا إلى حد الآن بطريقة أخوية تجاه المجهودات المبذولة من طرف إيطاليا لتوسيع مد نفوذها) ، وإذا ما تقرر الآن إرسال أسطول ايطالي إلى بحر ايجة ، فإن الحكومة النمساوية ترى بأن ذلك مخالف للمادة السابعة من معاهدة الحلف ، إذ إن كل عمل في البحار يمكن أن يتجاوز مجرد الاستعراض ، يجب اعتبار هذه المبادرة رجة وجهت إلى الدولة العثمانية ، وعملاً مخالفاً لسياسة الحفاظ على الوضع القائم[671] ، واعتبرته إيطاليا بصفة إنذار موجه إليها . كانت النمسا من أكثر الدول العظمى اهتماماً بتطورات الأحداث في البلقان ، وقد عبر برشتولد عن قلقه الشديد من وضع البلقان[672] ، وأما إيطاليا فإنها إرادة تهدئة الأوضاع المتوترة والتي وصلت إلى حد الانفجار ، فأعلنت بوضوح إنه ليس في نيتها التدخل في منطقة البلقان ، وطلب من ألمانيا التوسط لدى النمسا ، وأكدت إن موقف النمسا هذا يتعارض مع علاقات التحالف معها ، وحاول الدبلوماسيون الإيطاليون البرهنة على أن أعمال إيطاليا لا تتعارض مع المادة السابعة من معاهدة الحلف الثلاثي لأن العمليات الحربية في بحر ايجة والدردنيل لا تهدد البلقان ولا تهدف إلا إلى التعجيل باستسلام الدولة العثمانية[673] .

أثرت سياسة النمسا المعادية للتوسع الإيطالي على العلاقات النمساوية – الإيطالية في الحلف الثلاثي فقد رفضت إيطاليا تأييد النمسا بصراعها مع صربيا ، لا سيما عندما أرادت النمسا استخدام الحلف الثلاثي ضد صربيا ، فقد أكد جوليتي إنه طالما لم تتعرض النمسا إلى هجوم صربي ، فإنه لا يمكن استخدام الحلف ضدها ، وأن أي حرب ضد صربيا تعتبر عدائية وليست دفاعية[674] .

وفيما يتعلق بموقف النمسا – المجر من محاولة تحويل العمليات الحربية إلى البلقان ، فقد أيد الاقتراح الروسي في التدخل الجماعي لعمل لدى روما واسطنبول لتجنب امتدادات العمليات الحربية إلى أجزاء الشاطئ العثماني التي تهم الدول ولتتوقى إغلاق المضايق[675] .

اقترحت النمسا على أن تسعى الدول الكبرى إلى حمل دول البلقان على الاعتدال في مواقفها والتحلي بالصبر من أجل الحفاظ على الوضع القائم وعدم زعزعة السلم في أوربا ، خاصة بعد توسيع العمليات الحربية الإيطالية من المتوسط إلى البلقان والتي أثرت على القوات العسكرية العثمانية وأضعفتها[676] .

كانت الدبلوماسية النمساوية – المجرية إلى منتصف آب 1912 ترتكز على ضرورة تبادل وجهات النظر مع دول كبرى بخصوص التطورات البلقانية ، وقد تضمنت المذكرة التي بعث بها برشتولد في الرابع عشر من الشهر المذكور إلى نظرائه في الدول الكبرى ، مقترحات بتولي الدول الأوربية سياسة الضغط على المسؤولين العثمانيين على تقديم بعض الامتيازات لرعاياهم في تلك الولايات[677] . بغية عدم قيامها بالثورات نتيجة انتقال العمليات الحربية لأقاليمهم ، ولضعف القوات العثمانية وانشغالها بحروبها مع القوات الإيطالية .

---

(669) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص113 – 143 .
(670) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص223 .
(671) المصدر نفسه ، ص213 .
(672) علي هادي ، المصدر السابق ، ص186 .
(673) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص143 .
Anderson : the eastern question , P.300. (674)
(675) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص215 .
Aldertini luigi , The origins of the war , 1914 . Vol. I , London , 1952. P357 . (676)
(677) علي هادي ، المصدر السابق ، ص86 .

ورغم معارضة النمسا الشديدة لسياسة التوسع الإيطالي في عملياتها الحربية ، كانت الدبلوماسية النمساوية تحاول المحافظة على الصداقة الإيطالية طالما كان ذلك في مقدورها[678] . وبغية تهدئة الأوضاع السياسية المتوترة بينهما ، فقد أعلم سفير إيطاليا بفيينا (الدوق دافزنا) مسؤولية الدبلوماسية النمساوية في 27 تشرين أول 1911 بأن عمليات بحر ايجة أو غيره ، واحتلال الجزر مؤقت يمكن أن تقرر إذا أصبح ذلك ضرورياً لأغراض السلم ، وإنه في هذه الحالة فإن التعقيدات الناشئة عن هذا الاحتلال ستكون أقل خطراً مما لو طالت الحرب[679] .

ساءت العلاقات الدبلوماسية بين النمسا وإيطاليا ثانية عندما أعلم سان جوليانو الحكومة النمساوية بنوايا إيطاليا باحتلال جزيرة (كيو) وجزيرتين أو ثلاث أخرى من أجل ضمان رقابة أسهل وأقل إرهاقاً ، وذلك في حزيران 1912 رغم الاتفاقية السرية الخاصة بمناطق البلقان المبرمة عام 1909 بينهما ، وضحت إيطاليا بأنها بلغت الحدود القصوى التي لا يمكن تجاوزها دون الاصطدام بصعوبات كبرى مع النمسا – المجر ، إلا إن إيطاليا تخلت عن هذه الفكرة لا سيما بعد أن انضم كيدرلن (وزير خارجية ألمانيا) إلى جانب النمسا ، ورفض تأييد إيطاليا[680] .

واستمرت النمسا في مسعاها للحد من توسيع العمليات الحربية ، فقد حاولت الدوائر الحاكمة النمساوية توحيد جهود الدول الخمس للقيام بعمل دبلوماسي في روما لإجبار الحكومة الإيطالية على التخلي عن فكرة تحويل العمليات الحربية[681] .

اعتبرت النمسا عزم إيطاليا على ضمها للجزر اعتداءاً على الوضع القائم في الدولة العثمانية ، يمكنه أن تدفع روسيا إلى استئناف محاولات إعادة النظر في نظام المضايق[682] . وقد ساندت موقف الدولة العثمانية باتخاذ الإجراءات لتقوية دفاع سميرنا وغيرها من المراكز في آسيا الصغرى خوفاً من إنزال القوات الإيطالية على الساحل العثمانية والتي هددت بغلق المضايق إذا ما قامت باحتلال جزيرتي خيوس وميتيلينا القريبتين منها ، وجاء تأييد النمسا وفقاً للمادة السابعة من معاهدة الحلف الثلاثي ، لذا أصدر جيوليتيني إلى فيالي بإلغاء الأمر باحتلال جزيرة (خيوس) خوفاً من تعقيدات دبلوماسية ، وتخلت تحت ضغط الدول الأوربية عن خططها التي كانت تهدف السيطرة على ساموس وميتليتا[683] . وبذلك قلصت عملية الاستيلاء على جزر بحر ايجة إلى نهاية شهر آيار ، وكان لتوسط ألمانيا أثره على الدبلوماسية النمساوية ، فقد وافقت النمسا تحت ضغط ألمانيا على مد العمليات الحربية إلى بحر ايجة شريطة أن لا تؤدي إلى تقسيم الدولة العثمانية . ولم تعترض النمسا رغم إنها كانت تعتقد إن وجود القوات الإيطالية في بحر ايجة يمكن أن يؤدي إلى زيادة تعقيد قضية (كريت) لأنه سيؤدي إلى تنشيط الميول القومية فيها[684] .

جاء التوسط الألماني عندما توجهت الحكومة الإيطالية إلى ألمانيا لتطلب منها الضغط على النمسا ودفعها إلى تفهم موقف إيطاليا عندما زار الإمبراطور وليم الثاني إيطاليا ، وذلك أثناء المقابلة التي تمت في البندقية يوم 1912/3/25 ، فحصل عمانوئيل على وعد من الحكومة الألمانية على إنها سوف لن تتعرض إلى عمل إيطاليا في بحر ايجة فحسب بل إنها ستعمل عن طريق سفيرها في فيينا (تشيرسكي) الذي خلف الكونت (أهرنتال) بعد موته في 17 شباط 1912 Techeeriskg Brishtoldبرشتولد) (كوزير للخارجية ، بإقناعه ألا يقيم صعوبات للعمليات البحرية الإيطالية في خليج بحر ايجة ومدخل الدردنيل ، وبفضل تدخل ألماني جرت اتصالات دبلوماسية مباشرة بين الكونت برشتولد وسفير إيطاليا بفيينا (دافزنا) ، فسر الكونت برشتولد المادة السابعة للمعاهدة الثلاثية ولمدة محدودة ، وكان وزير الخارجية النمساوي يعتبر جميع جزر بحر ايجة جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية الأوربية ، وقد

---

(678) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص152 – 157 .
(679) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص212 .
(680) المصدر نفسه ، ص227 .
(681) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص114 .
(682) المصدر نفسه ، ص157 .
(683) Giolitti Giovanni : Memoris of my life , London - Sedney . 1923. P281.
(684) D.D.F, Ser III, Op. Cit, P.9.

رفض سان جوليانو هذا التفسير التحكيمي وغير العادل للمادة السابعة ، إلا إنه لم يلبث أن أعطى جوليانو الضمانات للنمسا واشترط أن تبقى سرية ، بإرجاع الجزر حالما تنتهي الحرب[685] .

وخلاصة القول لم تساند ولا واحدة من الدول الأوربية خطط إيطاليا الرامية إلى نقل العمليات الحربية إلى بحر ايجة فضلاً عن أن النمسا وروسيا وقفتا بدوافع خاصة ضد عملية الدردنيل ، حيث إن المضايق طريق مواصلات تجارية فائقة الأهمية ، مارست دوراً كبيراً في معارضة هذه الدول لخطط ضرب المضايق ، وقد أدى ذلك إلى أن تتصل إيطاليا من خططها في نقل العمليات الحربية في تلك الفترة إلى بحر ايجة والمضايق ، وأعلن سان جوليانو ثانية للدول الأوربية العظمى ، إن إيطاليا لا تنوي في الوقت الحاضر محاصرة المضايق[686] . وتجدر الإشارة إلى أنها لم تف بوعدها .

وأعلنت إيطاليا بعد فشل عملياتها العسكرية في بحر ايجة والمضايق ، إن العملية كانت تظاهرة سلمية ، وأضافت على لسان قادتها العسكريين ، إن الأسطول الإيطالي قد رجع إلى قواعده في ايطاليا[687] .

أثارت عملية الدردنيل التي كانت تخطط لها إيطاليا صراعاً دبلوماسياً حاداً في صفوف الحلف الثلاثي ، حيث كشفت التناقضات بين إيطاليا والنمسا ، فقد نصحت ألمانيا حكومة إيطاليا بالاعتدال لا سيما بعد أن أقلقتها التناقضات بينهما ، مشيرة إلى العواقب الخطيرة التي يمكن أن تتمخض عنها العمليات الحربية في أراضي الدولة العثمانية (الجانب الآسيوي) ، وأخذت تقنع الدوائر النمساوية في الوقت نفسه بألا تأخذ على عاتقها القيام بمبادرة دبلوماسية في روما ، ونصحتها أن تترك ذلك لروسيا ، والأكثر من ذلك فقد أعلن (كيدرلن) رغبة منه في تعميق التناقضات بين بريطانيا وروسيا ، وتحسين علاقات ألمانيا مع روسيا ، عن استعداده للمشاركة بالخطوة الدبلوماسية التي كانت روسيا تستعد للقيام بها في روما ، وأفهمت الحكومة الألمانية حكومة بطرسبورغ بأنها تقف موقفاً إيجابياً من طلب روسيا حول إعادة النظر في المضايق[688] .

وضع الخلاف الدبلوماسي بين فيينا ورما ، الدبلوماسية الألمانية في موقف حرج ودقيق جداً ، فأصبح واضحاً لدى الألمان بأن الأسلوب النمساوي سيدفع إيطاليا إلى أحضان الوفاق الودي ، وقد كتب السفير الألماني في روما (ياكوف) (Yacove) بقلق عن اشتداد الميول المعادية للنمسا في إيطاليا ، ولاحظ بأن إقناع النمسا لتساعد إيطاليا ستكون مهمة مشكورة بالنسبة لألمانيا ، وقد بدأت الحكومة الألمانية بحجة الدفاع عن الحلف الثلاثي بالضغط على حكومة فيينا ، وتمكن (كيدرلن) من إقناع الدوائر الحاكمة في النمسا في 22 شباط 1912 بالتخلي عن معارضتها المطلقة لعملية الدردنيل ، لأن موقف النمسا المضاد والمتعنت سيهدد وجود الحلف[689] . وبالنسبة لموقف ألمانيا من الدولة العثمانية ، فقد أسدت لها بنصائحها بضرورة إنهاء الحرب مع إيطاليا لا سيما عندما أدركت وجود العصبة البلقانية كحقيقة ماثلة وقائمة ، وفي الوقت نفسه أبدت رغبتها بالتعاون مع كل من روسيا والنمسا للقيام بمحاولة مشتركة في اسطنبول وعواصم الدول البلقانية لمنع تفاقم الأمور باتجاه الحرب[690] .

أيدت ألمانيا المطلب الروسي الذي أرادت فيه من الدول الخمسة القيام بعمل جماعي لدى روما واسطنبول لتجنب امتدادات العمليات الحربية إلى الشاطئ العثماني التي تهم الدول ، ومن الجدير بالذكر هو أن ألمانيا أكدت على إن إغلاق المضايق من طرف الدولة العثمانية لا يمكن اعتباره عملاً مخالفاً للمادة الثالثة من معاهدة لندن التي تنص على أن أي إجراء عسكري يمكن أن يعرقل الحركة التجارية

---

(685) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص219 – 220 .

(686) رسالة من دولكوروكي إلى نيراتوف 19 في 1911/11/22 : نقلاً عن ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص115.

(687) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص146 .

(688) Hans Kohn : The Habs burge impire 1804 - 1918 . B.J. Elliot : Bismatk the Kaiser and Germany , P.78.

(689) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص143 .

(690) Helmreich , E.C. , The Diplomacy of the Bulkan war 1912 - 1913 , Cambridge University press , 1938 , P.104.

بالمضايق يعتبر خرقاً مباشراً للحقوق التي ضمنتها المعاهدة للدول المحايدة، لأن هذه المادة لا تطبق زمن الحرب ، وإن روسيا لا يحق لها الاستناد إليها[691].

رفض (كيدرلن فاختر) اقتراح السير إدوارد غراي ليوم 29 شباط 1912 الذي طلب من القوى القيام بمجاوبة جماعية في روما ، الذي كان يهدف من ورائه إلى الحد من النشاط الإيطالي ، لأنه كان يعتقد أن إيطاليا إذا قبلت تحديد عملياتها تحت ضغط القوى ، فإن من حقها أن يشترك أن تمارس ضغطاً على الدولة العثمانية لجرها للقبول بالأمر الواقع الإيطالي في ليبيا[692] .

تغير موقف ألمانيا في مرحلة احتلال الجزر باتجاه ملائم لإيطاليا وذلك لاقتراب موعد تجديد الحلف الثلاثي في نهاية 1912 وتعزيز مواقع إيطاليا في بحر ايجة قد حتماً على حكومة برلين أن تمنح إيطاليا نوعاً من المحبة ، وأن تتخلى بدرجة ملحوظة عن اتجاهها الموالي للدولة العثمانية ، لكنها على الرغم أن الأوساط المحبة لإيطاليا كانت لا تخفى سرورها لرؤية راية دولة من الحلف الثلاثي ترفرف على جزر البحر الايجي ، إلا إن الدبلوماسية الألمانية لم تشجع إيطاليا على ضم هذه الجزر[693] .

بعد أن تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين إيطاليا وروسيا لا سيما بعد أن تبوأ (سازانوف) منصب وزارة الخارجية الروسية ، وإعلانه للقائم بالأعمال الفرنسي بسان بطرسبورغ (فيوفي) إنه لا ينوي التخاصم مع إيطاليا ، والذي أدى إلى فشل الإجماع بين دول الوفاق الذي كان سابقاً في قضية عملية الدردنيل ، وبعد أن تمكن وزير خارجية ألمانيا (كيدرلن) من إقناع السلطات الحاكمة في النمسا في 22 شباط 1912 بالتخلي عن معارضتها المطلقة لعملية الدردنيل[694] ، اتبعت الحكومة الإيطالية لا سيما بعد أن حصلت على الضوء الأخضر من سازانوف خطة لتوسيع رقعة العمليات الحربية داخل المراكز الحيوية للدولة العثمانية ، فقام الأسطول الإيطالي في 24 شباط 1912 بقصف ميناء بيروت بهدف تدمير قطعتين بحريتين عثمانيتين راسيتين في الميناء هما : السفينة الحربية (أم الاه) والنسافة (أنغورة) . وكان الأسطول الإيطالي يتكون من طرادين مدرعين (غاريبالدي وفرتشيو) وناقلتين[695] . ودمرت مبان كثيرة ، وتم الحاق أضرار بالمدنيين وحوادث الموت فيهم ، وكان من جملة ما تضررت من جراء القصف الإيطالي ، المصرف العثماني ومصرف سالونيك ، وقد وضعت إيطاليا العملية في نطاق عمليات التطهير ، وقالت بأن الهدف من العملية هو ضمان أمن وراحة الملاحة البحرية التجارية الإيطالية ، وأدت عمليات القصف إلى احتجاج الدول الكبرى جميعها ، وذلك لأهمية ميناء بيروت التجارية[696] ، إلا إن الاحتجاج الشديد كان من جانب الحكومات البريطانية والفرنسية ، والنمساوية ، فأما النمسا فإنها اتهمت إيطاليا على إنها قامت بمهاجمة مدينة مفتوحة ، ولفتت انتباه إيطاليا إلى المسؤولةي التي يمكن أن تتحملها إيطاليا في حالة إعادة قصف مدينة تعيش فيها جالية نمساوية كبيرة ، وكان رد فعل بريطانيا هو القيام بعملية جماعية للحد من نشاط إيطاليا ، في حين أن فرنسا اعتبرت قصف الأسطول الإيطالي لمدينة بيروت تهديداً لمصالحها في تلك المنطقة الخاضعة للدولة العثمانية[697] . وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإيطالية أعلنت في حالة دفاعها عن قصف المدينة ، إن حوادث الموت بين السكان المدنيين وقعت بسبب ، إن الفضول قادهم إلى منطقة النار[698] .

---

(691) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص215 .

(692) المصدر نفسه ، ص217 .

(693) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص157 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص232 .

(694) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص142 .

(695) D.D.F. Ser II , Vol. I , P.94 .

(696) جريدة اللواء المصرية 1832 في ربيع الأول 3/5/ 1912 ، ص4 .

(697) نعمة السيد، المغرب العربي، دار الحرية، بغداد ص194؛ أحمد عزت عبد الكريم، المصدر السابق، ص119؛ جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص464 ؛Header: A short history of Italy , P.190.

(698) D.D.F: Ser II , Vol. II , P.108 .

المبحث الثاني

تحويل العمليات الحربية إلى البحر الأحمر واليمن

أسباب التحويل :

بدت سير العمليات في البحر الأحمر ضرورية لدى الحكومة الإيطالية لأسباب عدة وأخذ يسيرها جيوليتي نفسه ، ويمكن تلخيصها كالآتي[699] :

6. حماية الجاليات الإيطالية في أرتيريا وخاصة في (عصب ومصوع) ضد بعض المفاجئات العثمانية .
7. منع أي تهريب للأسلحة عبر البحر إلى برقة ، وقطع الطريق أمام إنزال القوات العثمانية في أرتيريا .
8. كانت البواخر الإيطالية غير كافية لمراقبة الساحل العربي .
9. إن أحسن وسيلة لصرف العثمانيين عن القيام بمفاجئات هي خلق مشاكل لها في شبه الجزيرة العربية .
10. عملت إيطاليا على توسيع نطاق الحرب لتحمل العثمانيين على الاستسلام .

امتد العمل العسكري الإيطالي منذ الأشهر الأولى للحرب إلى البحر الأحمر ، بغية توسيع العمليات العسكرية والضغط على الدولة العثمانية ، فأمرت بمحاصرة ولاية اليمن فقد قامت أساطيل ايطالية صغيرة بسلسلة من العمليات ضد الموانئ وبعض التحصينات العثمانية على طول الساحل العربي للبحر الأحمر ووقف الأسطول (بجازان) وضربت مدافع الأسطول الإيطالي سكة الحديد في اليمن عام 1912 وخربت جزءاً منها ، كما قصفت كلاً من (الحديدة) و(الشيخ سعد) حيث تواجد الثكنتين العسكريتين في مدخل البحر الأحمر ، وأغرقت بعض سفن خفر السواحل العثمانية فيها ، وقررت يوم 21 كانون الثاني حصر الساحل العثماني للبحر الأحمر ، أي كامل شبه الجزيرة العربية ، ودمرت الأسطول العثماني في البحر الأحمر ، ووجهت وزارة الخارجية الإيطالية في اليوم المذكور بياناً إلى مختلف السفارات والبعثات الأجنبية بروما ، بينت فيه إنه بداية من 22 كانون الثاني سيكون الساحل العثماني للبحر الأحمر ، والممتد من ساحل (عيسى) بشمال الحديدة حتى (رأس جوليانكس) جنوباً ، الواقع بين درجة 11 و15 والدرجة 14 و30 من خط العرض تحت حصار فعلي من قبل القوات البحرية الإيطالية ، وإن البواخر المحايدة ستمنح فترة من الزمن يقررها القائد العام للقوات المحاصرة لتغادر خلالها البواخر المواقع المحاصرة ، وإنه ستعاقب أي باخرة تحاول خرق الحصار طبقاً لقواعد القانون الدولي والمعاهدات الجارية بين الدول المحايدة[700] .

تحالف الإيطاليون مع حاكم عسير محمد علي الإدريسي[701] ، الذي أعلن الثورة على العثمانيين في عام 1907[702] ، وجاء التحالف عندما وقف الأسطول الإيطالي بجازان ، ولما بلغ ذلك الإدريسي نزل من جبال (فيفا) الذي كان قد فر إليها ، إلى مدينة (صبيا) وتخابر مع إيطاليا ، وأبدى استعداده

---

(699) عبد الواسع بن يحيى الواسعي : تاريخ اليمن المسمى (فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن) ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1927 ، ص246 .

(700) شاكر محمود خضر ، المصدر السابق ، ص28 ، د. السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص174 .

(701) هو محمد بن علي بن السنوسي العربي بن حمو بن عبد القادر بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن خطاب الذي ينتهي نسبه إلى إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب (رض) . استقر في مدينة (صبيا) عاصمة عسير ، تلقى علومه الدينية ما بين الجامع الأزهر في مصر والكفرة مقر السنوسية في ليبيا وزار السودان ، واتصل بالمهدي ، استغل نفوذه الروحي لأسرته وثقافته الواسعة ، وتمكن من التأثير في قبائل المنطقة والظهور كزعيم سياسي عام 1907 . (رأفت الشيخ : في تاريخ العرب الحديث ، ط4 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة 1983 ، ص230 ؛ شاكر محمود خضر : المصدر نفسه ، ص27) .

(702) شاكر محمود ، المصدر نفسه ، ص26 .

لمساعدتها ، فأنزلت كمية من المدافع والبنادق ، واستأنف الحرب على الدولة العثمانية[703] . وعن كيفية الاتصال به ومساعدته ، فقد أرسل القائد الإيطالي أحد ضباطه (تشرينا فروني) الذي كان يرأس القوات القبحرية بالبحر الأحمر ، واتصل بالإمام في (عسير) وقدم له مساعدة مالية ، وسلمه عشرة آلاف بندقية ، ووضع تحت تصرفه ثلاثة بطاريات ميدان بمدافعها الثقيلة ، لمهاجمة القوات العثمانية داخل تحصيناتهم ، وقامت سفن الأسطول بقصف الحصون الواقعة على طول الساحل ، وحاصرت الجزيرة من البحر حتى لا يصلها السلاح والذخيرة[704] .

أرادت إيطاليا إشغال الدولة العثمانية في الجهات البعيدة ، ومنعها من إرسال قواتها من اليمن إلى ليبيا ، كما فعلت عند نقل قواتها من ليبيا إلى اليمن قبيل الغزو الإيطالي لليبيا ، ويمكن تلخيص الأسباب الموجبة للتحويل إلى :

أولاً : ربما خافت إيطاليا من سريان نار الحرب ضدها إلى باقي العالم العربي تلبية لدعوة الخلافة ، وإشغالاً منها للقوى العثمانية المنهكة في باقي أجزائها ، لذا أسرعت إلى فتح جبهة حربية أخرى في اليمن وعسير بغية إضعاف المقاومة العثمانية وتثبيط مجهوداتها الحربية[705] .

حاصرت إيطاليا سواحل اليمن من جهة البحر الأحمر ، وحصل لتجار الحديدة ضيق شديد ، وقصفت الحديدة من البحر ، وقصدت إيطاليا بذلك إشغال الدولة العثمانية عن طرابلس لئلا تحصل غارة ، لأنه عندما حصلت حرب طرابلس ورد تلغراف لعزت باشا إلى صنعاء حول الموضوع[706] .

ثانياً : أرادت إيطاليا تقليم أظافر الدولة العثمانية إن صح التعبير ، وذلك بهجومها على السواحل العربية كجزء من خطة عامة لتسهيل عملية احتلال طرابلس الغرب[707] .

ثالثاً: وأما عن استغلال موضوع ابن الإدريسي ، فلعل السبب في ذلك يعود إلى رغبة إيطاليا في الوصول إلى الشاطئ المقابل لأريتريا (المستعمرة الإيطالية في أفريقيا) ، كما ويبدو إنها خافت على ضياع تجارتها بين اليمن وأريتريا في البحر الأحمر ، وأن تستعمل الدولة العثمانية هذه الموانئ ضدها في حالة إذا ما احتلتها ، وتثير بذلك لها المتاعب في أريتريا فبادرت إيطاليا إلى الاتصال بالإدريسي[708] .

موقف الدول من نقل العمليات

اختلفت مواقف الدول من تحويل العمليات الإيطالية إلى البحر الأحمر باختلاف المصالح لهذه الدول ، فقد التزمت الدول التي ليست لها مصالح هناك جانب الصمت ولم تتخذ موقفاً إيجابياً أو سلبياً ، كما هو الحال بالنسبة لروسيا وألمانيا والنمسا ، وأما بريطانيا وفرنسا ، فقد نددتا بالعمليات ، وأصرت بريطانيا على إيقاف العمليات وذلك لقرب هذه العمليات من مستعمراتها ومصالحها لا سيما في مصر والسودان ، وأما فرنسا ففي الصومال والبحر الأحمر كما وحذرتا من خطر الانفجار الإسلامي في مستعمراتها ، ونتيجة لإصدار بريطانيا على إيقاف العمليات البحرية في البحر الأحمر ، فقد أعلنت إيطاليا بأنها ستوقف العمليات إرضاء للمطلب البريطاني[709] .

---

(703) السيد مصطفى سالم ، المصدر نفسه ، ص171 .
(704) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص234 .
(705) السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص173 .
(706) عبد الواسع بن يحيى ، المصدر السابق ، ص246 .
(707) جريدة اللواء المصرية ، العدد 1832 في 5 / 3 / 1912 .
(708) السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص175 .
(709) D.D.F: Ser III Vol. I, P.97.

المبحـث الثالـث

التسوية ومعاهدة الصلح (لوزان) والموقف الأوربي

كان الاتحاديون الذين يخشون من أن تؤدي الحرب إلى تعميق أزمة الدولة العثمانية مستعدين في بداية الأمر للتوصل إلى حل وسط على أساس أن تدفع لهم تعويضات نقدية مقابل تخليهم عن طرابلس وبرقة[710] . وقد كانت هناك اتصالات مباشرة نوعاً ما قائمة بين البلدين رغم إن الحرب الدائرة بينهما ، والتي تمثلت في مفاوضات (البرتويتودولي) (Albertoteodoli) التي تعود إلى تشرين الأول 1911 ، باءت بالفشل[711] إلا إنها تحولت إلى مفاوضات ثنائية رسمية في شهري نيسان أيار 1912 ، ونجحت في تحقيق مسعاها حتى تم إبرام السلم في 15 – 18 تشرين الأول 1912 . ومالت الحكومة الإيطالية إلى تسوية النزاع سلمياً أيضاً لأنها اعتقدت بأنه سيكون من الأسهل عليها بعد عقد الصلح كسر مقاومة القبائل العربية في ليبيا، كما وأرادت أن تتحرر من مشاكلها في ليبيا لتتفرغ لمجابهة النمسا في البلقان ، وتؤمن لنفسها السيطرة في ألبانيا .

1- المحاولات الدولية للتسوية قبل معاهدة لوزان :

كانت أغلبية الدول الأوربية وكذلك البلدان المتحاربان ولأسباب مختلفة مهتمة بإنهاء الحرب بسرعة ، وأصبحت شروط الصلح هي القضية الأساسية التي اشتد حولها الصراع الدبلوماسي بين الدول الأوربية والتي حددت أعمال إيطاليا في المرحلة النهائية من الحرب ، وعلى حل هذه القضية أيضاً[712] .

مرت محاولات التوصل إلى ايجاد حل للنزاع وإنهاء الأزمة بمرحلتين ، بدأت المحاولات الأولى للتوسط بين إيطاليا والدولة العثمانية في شتاء 1911 / 1912 الخطوط العريضة لمشروع تسوية الخلاف بين الدولتين المتحاربتين ، وعرضها على برلين في 19 من الشهر المذكور ، وجعلنا برنامجاً لاتخاذه أساساً للمفاوضات وكان يتضمن ما يأتي :

5- أن تقوم الدول الكبرى بخطوة دبلوماسية في اسطنبول هدفها إقناع الدولة العثمانية بحتمية فقدان المناطق التي سبق أن احتلتها إيطاليا ، ومن ثم التأثير عليها لقبول الهدنة كأسلوب لإيقاف العمليات الحربية ، واقترح أن يكون يوم 15 أيار نهاية للهدنة وذلك لتعقيد الأوضاع في ألبانيا ومقدونيا .
6- أن تسحب الدولة العثمانية قواتها المسلحة من طرابلس وبرقة .
7- تدفع إيطاليا تعويضاً نقدياً للعثمانيين مقابل تخليها عن أقاليمها في شمال أفريقيا .
8- أن توافق إيطاليا على عدم مطالبة الدولة العثمانية بأن تعترف رسمياً بانتقال هذه المناطق إلى سيطرة المملكة الإيطالية ولكن بشرط أن تقوم الدول الأوربية بمثل هذا الاعتراف .

وحدد سازانوف هذه المقترحات من جهتين :

3- لضمانة مطالب إيطاليا حول ضم طرابلس وبرقة اللتين احتلتهما إيطاليا بموجب حق الحرب .
4- إعفاء الدولة العثمانية من الاعتراف بسلخ هاتين المنطقتين عنها مما يمس بكرامتها وتحقيق ذلك عن طريق اتفاق صوري[713] .

كان لاقتراحات سازانوف صدى حسن في إيطاليا ، لا سيما في الرغبة إلى التوصل إلى اتفاقية صلح مع الباب العالي على أساس شروط مناسبة للبلدين ، وعبر سان جوليانو عن الامتنان للحكومة القيصرية حول مبادرتها التوسطية . إلا إنه خلافاً لما تمنته الأوساط الدبلوماسية الأوربية ، فإن الحكومة

---

(710) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص75 .
(711) جيوليتي ، مذكرات جيوليتي ، ص 262 .
(712) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص153 ، 158 .
(713) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص124 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص170 – 171 .

الإيطالية لم تقبل بمقترحات سازانوف ، ووضع دي سان جوليانو شرطاً مسبقاً لكل تفاوض وهو الانسحاب الكلي لكل الضباط والجنود العثمانيين من طرابلس وبرقة ، واعترض على أن تسدد الحكومة الإيطالية أية غرامة مالية بصفة التعويض للدولة العثمانية إذا تخلت عن سيادتها في ليبيا لأسباب متعلقة بالكرامة والمصالح السياسية – العسكرية . ورفضت إيطاليا كل تسوية ما دام العثمانيون لا يعترفون بسيادة إيطاليا الكاملة على تلك الولايتين ، وقال إن الهدنة بدون جلاء أمر مستحيل لا يمكن قبوله[714] .

وفيما يخص موقف الجانب العثماني من المبادرة الروسية إنها وقفت منها موقفاً سلبياً جداً ، حيث اعتبرت الدبلوماسية العثمانية مطلب سحب القوات العثمانية عن طرابلس مساوياً في الواقع للاعتراف الفعلي باستسلامها[715] .

وفيما يتعلق ببريطانيا فقد قابلت الدوائر الحاكمة البريطانية خطة سازانوف ببرود لأنها اعتقدت أن تحقيقه يمكن أن يضر بمصالحها ، وقد عبر (كرى) عن خشيته من أن مبادرة الوفاق الودي ستثير استياء الدولة العثمانية ، فضلاً عن أن الدوائر العثمانية الحاكمة يمكن أن تطلب من الدول الأوربية في جوابها ضماناً لممتلكاتها الأوربية[716] .

وأما فرنسا فإنها قابلت الخطة الروسية كحليفتها بريطانيا ببرود أيضاً، ورفض (بونكاريه) طلب سازانوف في أن تأخذ فرنسا على عاتقها مهمة تقديم مقترحاته إلى إيطاليا والدولة العثمانية ، لأن ذلك يعني تعريض مصالح فرنسا الاقتصادية ومواقعها ككل في الدولة العثمانية للخطر ، ولم يكن جواب الدبلوماسي الفرنسي (بومبار) يسر سازانوف ، فقد قال في رسالة له إلى (دي سالف) : إن روسيا تسعى لاستخدام فرنسا كوسيلة للضغط على الدولة العثمانية لتحقيق مصالحها الخاصة ، ولهذا يجب أن لا تقبل اقتراحاته ، وكان موقف فرنسا يقتضي بأن أية مبادرات دبلوماسية في روما أو اسطنبول يجب أن تقوم به الدول الأوربية الخمس ، وكان الدبلوماسي الفرنسي الآخر (بريبر) يرى بأن مقترح سازانوف سابق لأوانه ، ويعطي لإيطاليا كثيراً من الامتيازات التي لم تكن تطالب بها ، والأكثر من ذلك فإنها تسعى لفرض نزع السلاح المسبق وقبول الأمر الواقع على الدولة العثمانية ، وأضاف أن الحذر يحتم علينا أن لا نقبل في هذه المسألة أي مسؤولية غير مشتركة[717] ، فضلاً عن أن وقوف فرنسا ضد مقترحات سازانوف جاء لأنها حسب اعتقادها لا تأخذ بنظر الاعتبار مصالح كل من إيطاليا والدولة العثمانية ، وقد كانت تصر على القيام بخطوة دبلوماسية في روما واسطنبول في وقت واحد ، لأن الدبلوماسية الفرنسية كانت ترى بأن العمل في وقت واحد في كلتا العاصمتين يقضي على خطر إثارة المسلمين في المستعمرات الفرنسية والبريطانية ، وتجدر الإشارة إلى أن موقف فرنسا هذا ولد انطباعاً غير حسن في إيطاليا ، فقد كتب دولكوروكي بصورة سرية إلى سازانوف يقول : "إن حكومة بونكاريه هي المذنب الرئيسي" حيث جعل الرأي العام الإيطالي الذي كان قليل الميل إلى الحلف الثلاثي ، فبدأ يظهر استياء أقل تجاه الحليفتين ، وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسي الفرنسي (بومبار) عارض الوساطة الروسية لأنه يعتبرها خطيرة على مصالح فرنسا الاقتصادية في الدولة العثمانية حاضراً ومستقبلاً ، وكان في اعتقاده أن فرنسا بهذا الأسلوب تسيء الاستغلال بقوة السوق الفرنسية للوصول إلى أهدافها السياسية ، وأنه لا شيء يبدو له أكثر خطراً من أن تتبع هذا المسلك . إن فتح أو إغلاق السوق الفرنسية في وجه القروض الأجنبية لهو سلاح قوي في أيدي الحكومة الفرنسية ، لكنه سلاح يجب أن يدخر في اعتقاده للدفاع عن المصالح الفرنسية فقط[718] .

أيدت بريطانيا الدبلوماسية الفرنسية ، لا سيما رأي سفير فرنسا في اسطنبول آنذاك (بريبر) ، وبدأ السيد (إدوارد كراي) متردداً، وأعلم سازانوف بأنه لا يستطيع استعمال أي ضغط على اسطنبول إن لم يكن عملاً جماعياً ، أو على الأقل متتابعاً من القوى الخمسة ، وأما العكس فهو خطر على بريطانيا وفرنسا وروسيا ، ومن شأنه أن يولد الكراهية والحقد في الدولة العثمانية ، وهذه الوضعية يمكن أن تكون في صالح ألمانيا والنمسا ، وإن ضغط القوى الثلاث بمفردها يمكن أن لا يعطي مفعوله الإيجابي ،

---

(714) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص192 .

(715) D.D.F, Ser III, Vol. I , P.446.

(716) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص126 .

(717) المصدر نفسه ، ص125؛ وللمزيد من المعلومات ينظر : D.D.F., Ser III, Vol. I , P.439.

(718) ياخيموفيتش، المصدر السابق ص128 – 129؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص175 – 176 .

مما يفسح المجال للقوى المتبقية (الحلف الثلاثي) ويصبح بإمكانها التدخل بشروط يمكن أن تكون أكثر فائدة للعثمانيين من مقترح القوى الثلاثة الأولى (الوفاق الودي) . والجدير ذكره أن إدوارد كراي كان مقتنعاً بأن الحكومة العثمانية لم تكن في ذلك الوقت مستعدة لقبول التفاوض حتى ولو كان على أسس أفضل ولصالح الباب العالي ، وبذلك لم تلق مقترحات سازانوف الموافقة الكاملة من الدبلوماسية البريطانية(719) .

وأما الدوائر الألمانية فإنها كانت منهمكة في لعبة دبلوماسية معقدة هدفها الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كلا البلدين المتحاربين ، فقد كانت تؤكد للدولة العثمانية بكل السبل مواقفها الودية تجاهها ، وتستغل كل إمكانية في روما من أجل أن تعرض على الرأي العام الإيطالي حبها للسلام واستعدادها للقيام بدور الوسيط بين إيطاليا والدولة العثمانية ، وتسعى جاهدة لأن تتجنب أن تأخذ على عاتقها أية التزامات محددة ، وكانت مع الدوائر النمساوية – المجرية الحاكمة تبارك بالكلام الخطة الروسية ، ولكنها ترفض ترشيح فرنسا كوسيط ، وتقترح مبدئياً أن تتبادل الدول الخمس الرأي فيما بينها ، ورغم معارضة السفير الألماني في اسطنبول (مارشال) الذي كان يعتقد بأن ألمانيا هي الدولة الوحيدة المؤهلة لإيجاد حل لهذا النزاع ، فإنه كان يرى بأن مشروع الهدنة كان مستحيلاً تحقيقه ، وأن أي سلم في نظره لا يمكن أن يوقع على أساس الضم الإيطالي لطرابلس وبرقة(720) .

وقد رأت الدوائر النمساوية شأنها شأن الدوائر الحاكمة الألمانية بأن الوقت المناسب للوساطة لم يحن بعد ، وأجاب الكونت أهرنتال على طلب السفير الروسي في فيينا بأنه في وضع يخول له صياغة رأيه ، وكان يخشى عليه أن يفكر في هذا المقترح ، فضلاً عن أنه كان يخشى أن لا تقبل شروط المقترح الروسي في اسطنبول(721) .

وتجدر الإشارة إلى أن سازانوف بعد أن علم بعدم تأييد القوى الكبرى لمشروعه ، أعلن إنه لم يكن يقصد أن تتدخل الدول فوراً ، وإنما طرح مهمة التوصل إلى الاتفاق حول المسائل الأساسية من أجل أن تتوفر إمكانية العمل في اللحظة المناسبة ، ثم توجه إلى الدول الكبرى مقترحاً مواصلة تناول الرأي واستيضاح المدى الذي تكون كل منها فيه مستعدة للاعتراف بضرورة أعمال التصالح العامة في حالة إذا ما أصبح سير الحوادث مهدداً للسلم الأوربي(722) .

اختلفت الدول في آرائها حول وضع شروط للهدنة ، فقد قدم اللورد (كرى) مذكرة بهذا الصدد في 12 شباط 1912 اقترح فيها أن تحصل الدول من الدولة العثمانية على تفويض بإجراء المحادثات ، ومن ثم تتفق فيما بينها على العمل وتتشاور مع إيطاليا بعد ذلك ببدء المفاوضات ، إلا إن سازانوف وقف ضد اقتراحه ، وقال إنه يجب التوجه في البداية إلى إيطاليا واستحصال تفويض منها بالمحادثات مع الدولة العثمانية حول الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الهدنة(723) .

استفسر سفراء الدول الخمس بعد مساومات ومناقشات طويلة في روما في التاسع من آذار سنة 1912 من الحكومة الإيطالية على الشروط التي توافق بموجبها على قبول الوساطة الودية ، فأجابت الحكومة الإيطالية في الخامس عشر من الشهر المذكور ، وعبرت عن استعدادها لقبول جميع النقاط الأربع في برنامج سازانوف كأساس للمفاوضات السلمية ، إلا إنها قدمت بعض التنازلات للدولة العثمانية حيث وافقت على احتفاظ الخليفة بسلطته الدينية في طرابلس وبرقة ، وعلى دفع الحصة التي تقع على أقاليم شمال أفريقيا من الدين العثماني ، وإعلان العفو العام عن السكان المحليين الذين وقفوا ضد القوات الإيطالية ، مع احترام العادات والأعراف المحلية ، والاشتراك مع الدول الأخرى في التعهد بالمحافظة على وحدة الدولة العثمانية(724) .

رفضت الدولة العثمانية قبول شروط الهدنة التي أعلنتها إيطاليا ، وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا كانت تعارض أي محاولات للضغط على الدولة العثمانية ، وساندتها في ذلك بريطانيا ، كما ورفضت

---

(719) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص174 .
(720) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص126 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص174 .
(721) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص173 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص127 .
(722) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص128 .
(723) المصدر نفسه ، ص129 .
(724) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص129 .

ألمانيا والنمسا أيضاً الضغط عليها مهما كانت الأسباب ، والأكثر من ذلك اقترحت بريطانيا أن تعرف في البداية الشروط التي تكون الدولة العثمانية بموجبها مستعدة لإنهاء الحرب ، وبعد ذلك تجري محاولة التوسط بين الدولتين المتحاربتين[725] .

وضمن موقف الدول ومحاولاتها لإيجاد مخرج لهذه الأزمة ، وبغية إنهاء الحرب ، تخلى سازانوف عن مشروعه الأول واقترح في الرابع من نيسان أن تستوضح الدول الكبرى من الباب العالي عن الشروط التي يعتبر قبول الوساطة بموجبها ممكناً ، ولم تعارض أي من الدول هذا الاقتراح ، واستوضح سفراؤها في اسطنبول في 16 نيسان 1912 من حكومة الاتحاديين عن شروط الهدنة ، أجاب الباب العالي على ذلك رسمياً في 23 نيسان ، وأعلن إنه طالما أن طرابلس وبرقة هي جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، فإن اقتطاع هذين الإقليمين يهدد بحوث تعقيدات في الوضع الدولي ، ولهذا فإنها لا تقبل الوساطة إلا على أساس الاعتراف بحقوق السيادة للسلطان وتخلي إيطاليا رسمياً عن ضم طرابلس وبرقة ، والتزامها بسحب قواتها هنالك وقد وضع جواب الباب العالي المفاوضات في مأزق لا مخرج منه[726] .

أخذت الدوائر الحاكمة البريطانية والفرنسية اعتباراً من ربيع 1912 تعمل لإنهاء الحرب الإيطالية – الليبية بسرعة ، وتسعى إلى تقليص مكاسب إيطاليا قدر الإمكان ، فقد ذكرت الدوائر الحاكمة الفرنسية إنه يجب على فرنسا أن تسعى لعقد صلح ودي بين الطرفين بحيث لا يؤدي إلى نجاح أي من الجهتين نجاحاً تاماً ، لأن فشل إيطاليا الصريح سيشكل خطراً حقيقياً على ممتلكاتها الإسلامية في أفريقيا ، ولكن انتصارها لن يكون أقل خطراً على وضع فرنسا في الدولة العثمانية[727] . وأفصحت الأوساط السياسية البريطانية عن آراء مشابهة ، وقد وجه الدبلوماسيون البريطانيون والفرنسيون جل جهودهم نحو الإسراع بعقد اتفاق الصلح بين الطرفين المتحاربتين مع الموافقة على إعطاء طرابلس وبرقة لإيطاليا ، بحيث يتم ذلك بأقل ما يمكن من الإهانة للدولة العثمانية وعلى أن يتجنب إثارة المسألة الشرقية بجميع أبعادها ، وأن تحتفظ إيطاليا لنفسها بجزر الدوديكانيز ، وإضعاف موقفها في البحر المتوسط قدر الإمكان فضلاً عن عدم السماح لتعزيز نفوذ الحلف الثلاثي وذلك بعدم فسح المجال لألمانيا بأن تقوم بدور المصالح والحكم بين الدولتين المتحاربتين[728] .

وأما الحكومة الروسية فإنها كانت في موقفها تجاه النزاع القائم عن مواقف بريطانيا وفرنسا ، فقد كانت ينتاب علاقاتهما السياسية التوتر لأسباب عدة – لسنا في صددها – ورغم إنها كانت تؤيد وجهة النظر البريطانية – الفرنسية حول ضرورة عقد الصلح فوراً بين إيطاليا والدولة العثمانية ، فقد اتخذت أثناء محادثات الصلح موقفاً أكثر وداً تجاه إيطاليا بالقياس مع بريطانيا وفرنسا .

وأما الدبلوماسية النمساوية – المجرية فإنها سعت على الحفاظ على الصداقة مع إيطاليا طالما كان ذلك في مقدورها ، وكانت تحاول في الوقت نفسه إطالة محادثات الصلح بين الدولتين وإعاقة إيطاليا عن أن تحصل على شروط صلح أكثر ملائمة لها[729] . وأما ألمانيا فقد حاول دبلوماسيوها أن يبرهنوا للساسة الايطاليين على ضرورة احتفاظ إيطاليا بروابط وثيقة مع الحلف الثلاثي ، إلا إنهم لم يعطوا أية وعود لمساندة إيطاليا في قضية انهاء الحرب بسرعة لا سيما عندما زار الإمبراطور وليم الثاني روما في بداية نيسان 1912 وإجراء اللقاء بينه وبين الملك فكتور عمانوئيل في مدينة البندقية ، والجدير بالإشارة إلى أن السفير الألماني في اسطنبول (مارشال) كان قد اطلع الدبلوماسيين العثمانيين على محادثات الدول ، وشجع الاتجاه المتصلب في الأوساط الحاكمة العثمانية ، وأقنعها بعدم التنازل[730] .

بدأت المرحلة الثانية من محاولات التسوية بين الدولتين بعد الهجوم الإيطالي على الدردنيل ، فقد حاولت إيطاليا والدولة العثمانية ايجاد وسيلة للتوفيق بين مشروعيهما المتعارضين ، إذ لم يكن النجاح

---

(725) المصدر السابق ، ص130 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص177 .

(726) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص131 .

(727) D.D.F, Ser III, Vol. III, P.101.

(728) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص155 .

(729) المصدر نفسه ، ص156 – 157 .

(730) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص127 .

الذي لاقته مبادرة القوى الجماعية لدى روما واسطنبول كافياً لمعرفة الشروط التي يقبل بها المتنازعان للشروع في مفاوضات السلم ، وكان لابد من انتظار الحركة الإيطالية بمناطق الدردنيل ، واحتلال إيطاليا لجزر البحر الايجي ، لترى تنامي محاولات جديدة من جانب القوى ، يمليها الخوف من هجوم ايطالي جديد على المضايق أو حتى على اسطنبول نفسها ، مما كان سيتسبب في فتح مسألة الشرق وإشعال مناطق البلقان ، فجاءت محاولات دولية وهي :

محاولة مارشال ، المحاولة الألمانية :

قدم البارون مارشال اقتراحات حول الموضوع في أول شهر حزيران أثناء لقائه مع (بانشا) سفير إيطاليا ببرلين ، فقال : أن تدخلا جماعياً للقوى قد يكون فعالاً خصوصاً إذا ما تم تحت زعامة روسيا ، وأن الحل الوحيد الذي يكون له حظ من النجاح ويقبله الباب العالي هو إعادة برقة ودواخل منطقة طرابلس مقابل التخلي عن طرابلس لإيطاليا[731] . والحقيقة أن مشروع مارشال ما هو إلا طرح برنامج السلم الذي اقترحه وزير الحربية العثماني محمود شوكت بك الذي كان يهدف إلى التخلي عن الشريط الساحلي ومنطقة جبل غريان لإيطاليا . وأن تبقى كل منطقة برقة ودواخلها وكذلك فزان ووحات غدامس وغات للدولة العثمانية[732] .

قام العثمانيون على ضوء المحاولة الألمانية بتقديم حلين اقترح الوزير الاكبر سعيد باشا الحل الأول ، وقدم رئيس مجلس الشيوخ غازي مختار باشا الحل الثاني ، وأما سعيد باشا فإنه قال (بما إن السلطان لا يمكنه التنازل بشكل مباشر عن منطقة طرابلس وبرقة لصالح إيطاليا ، فإنه رأي منح هذه المقاطعات أو تحويل السيادة العثمانية إلى الشيخ السنوسي الذي يبقى تحت سلطة خليفة اسطنبول الروحانية) ، ويمكنه أن يتفاوض بكامل الحرية مع إيطاليا بخصوص الحل الذي يراه مناسباً لصالح ليبيا ، وبهذه الطريقة فإن الدولة العثمانية لا تتحمل أي مسؤولية بينما اقترح مختار باشا تسلمي طرابلس إلى تونس وبرقة إلى مصر ، لأنه يعتقد أن تونس ومصر لا زالتا جزءاً من الدولة العثمانية[733] .

المحاولة الفرنسية :

حاولت فرنسا ايجاد حل للأزمة ، فقد عرض سفيرها في اسطنبول (بوميار) على الوزير العثماني للشؤون الخارجية يوم 25 أيار 1912 ، أن ينهي الأزمة بصفة لا تضر بشرف أو قوة الدولة العثمانية ، فقد اقترح عليه أنه يجب أن تقرر الدولة العثمانية بصفة أو أخرى التخلي عن طرابلس وبرقة ، وأوضح له أن نقطة بداية حديثه معه هي وعي الحقيقة ، أن الدولة العثمانية ستخسر مقاطعتها في شمال أفريقيا ، وإن طرابلس وبرقة قد ضاعتا من الدولة العثمانية ، وتركت لإيطاليا ، وقد أصبح ذلك واقعاً فعلياً وأن التحول عن هذا الموضوع هو الخروج عن الواقع ، ويصبح الحديث تبادل كلام لا معنى له ، إن مشكلة السيادة هي أصعب مشكلة فقد صرح السلطان إنه يريد المحافظة عليها كاملة وتامة ، وإن ملك إيطاليا وقع قراراً بالضم ، إن الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو عدم الإشارة إلى مسألة السيادة في معاهدة السلم التي ستمضونها مع ايطاليا[734] .

وعن الموقف العثماني فقد استقبل عاصم باي الاقتراح الفرنسي بقبول حسن ، إلا إنه صرح لبميار بأنه غير ممكن بأي حال من الأحوال أن تأخذ الحكومة العثمانية بمبادرة مثل هذه الاقتراحات بل على الدول الوسيطة أن تعرضها ، أو الأكثر من ذلك أن تفرضها عليها ، لأنها رغم استسلامها وانقيادها فإنه من المهم أن تظهر بالمظهر الذي لا تفعل ذلك إلا تحت الضغط كما ورفض مجلس الوزراء العثماني في جلسته 1912/5/27 اقتراحات السفير الفرنسي ، لأنه رأى أنه لا يمكن التخلي عن عرب أفريقيا ما داموا يقاومون الغازي الإيطالي ، مهما كانت ضمانات هذا التخلي ، وإن الحل الوحيد الذي لا يمكن أن يقبل الباب العالي فرضه عليه من جانب الدول هو تسليم شاطئ ومنطقة ساحلية لإيطاليا مع الإبقاء على برقة وفزان تحت هيمنة العثمانية ، إلا إنه بغية الوصول إلى إيجاد حل مشرف للنزاع ، فقد

---

(731) جيوليتي ، مذكرات جيوليتي ، ص260 .

D.D.F, Ser III , Vol. III , P.422. (732)

(733) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص235 .

(734) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص236 .

اتخذ الأعضاء حلاً وسطاً بين التخلي الكامل لطرابلس ورفض أي تنازل عن أية أراضٍ وهو التقسيم الذي اتخذه شوكت باشا المماثل لمحاولة مارشال[735] .

على أن أهم المشاريع الفرنسية كان مشروع بونكاريه فقد قدم رئيس وزراء فرنسا مشروعا لحل الأزمة يمكن أن يكون بديلاً لمشروع مارشال ويتخلص في عقد ندوة أوربية خاصة تتعلق بالقضية الطرابلسية فقط دون التطرق إلى قضايا مثل مسألة المضايق وكريت ومقدونيا وألبانيا ولا تدرج في جدول أعمالها مسألة الجزر الايجية ، وقال أنه في حالة عقد المؤتمر فإن المناسب أن توقع الدول الكبرى قبل انعقاده على بروتوكول عام حول (عدم المصلحة) في المناطق الشرقية من البحر المتوسط ، وأن توقف العمليات الحربية بين إيطاليا والدولة العثمانية مؤقتاً ، وأراد بونكاريه أن يعرف وجهة نظر بريطانيا وروسيا قبل اتخاذ أي مبادرة تتعلق باجتماع هذه الندوة ، وقد اقترح أن يكون عقد مؤتمر دولي في نهاية شهر أيار يقوم بوضع شروط الصلح ، وعرض الفكرة على سفيري إيطاليا والدولة العثمانية ، فقد صرح (يتتوني) سفير إيطاليا في باريس أنه يؤيد عقد الندوة ، وأما رفعت باشا سفير الدولة العثمانية في باريس فقد قال : "إن جزءاً كهذا له حظوظ كبيرة للقبول من طرف الحكومة العثمانية"[736] .

وأبدت الحكومة العثمانية موافقتها على المشاركة في هذه الندوة ولكنها اشترطت في ذلك شرطين أولهما ، بحث قضية طرابلس فقط وترك القضايا الأخرى دون استثناء ، وثانيهما : إن أسس الحل لهذه القضية ينبغي الاتفاق بشأنها مسبقاً معها[737] .

أما موقف الدول من مشروع بونكاريه ، فقد نظرت بريطانيا إليه من زاويتين الأولى إنها لم تكن مؤيدة للمشروع فإنها خافت أن تطرح قضايا خارجة عن المشروع ، ومع ذلك فقد اهتمت باقتراح بونكاريه لأنها كانت تأمل في أن تستخدم صفة (عدم مصلحة) الدول في البحر المتوسط لكي تحصل على وعد من الحكومة الروسية بعدم السعي لإعادة النظر في نظام المضايق ، إلا إن (كرى) أفصح في الوقت نفسه عن خشيته من أن المؤتمر الدولي سيؤدي حتماً إلى بروز التناقضات بين التكتلات ، وبعد مفاوضات طويلة مع بطرسبورغ رفضت حكومة لندن فكرة المؤتمر مشيرة إلى ضرورة التوصل إلى أعمال تتفق عليها الدول الكبرى الخمس[738] .

بينما كان موقف الحكومة الروسية من المؤتمر سلبياً للغاية ، فقد رفضه سازانوف لسعته وشموله اختصاصه وخوفاً من أن تثار مسائل لا علاقة لها بالحرب الحالية ، وعارض أي اتفاق يلزم القوى على توقيع اتفاق (بعدم المصلحة) ، فإنه ليس هناك من شك أن تتخلى روسيا عن سياستها الإقليمية في البلقان ، فقد صرح سازانوف في حديث له مع سفير روسيا في بطرسبورغ جون لويس بأن في المشروع إشارة لا يمكننا بأي حال الموافقة عليها وهي المتعلقة بالاتفاق العام بعدم المصلحة ، الذي اعتبره بونكاريه شرطاً حتمياً لعقد المؤتمر ، وأنه من المستحيل أن تصرح روسيا أو تشير إلى أنها لا تهتم بالشرق بصفة عامة أو بأية قضية من قضايا الشرق[739] إلا إنه بعد أن تخلت فرنسا عن بند (عدم المصلحة) وقعت الحكومات الثلاث (روسيا وبريطانيا وفرنسا) على الاتفاق الذي اقترح أن يكون سرياً وذلك بطلب من روسيا وبريطانيا ونص على ما يلي : (إن الحكومات الثلاث لها نفس وجهات النظر حول الشروط التي يمكنها من خلال التعاون بجدية ، وفي الوقت المناسب لإقامة السلم بين إيطاليا والدولة العثمانية ، ترى أن تدخلاً أخوياً من جانب الدول ليس له حظ في النجاح ، إلا إذا كان الموضوع مقتصراً بشكل كامل على المسائل المحدودة للنزاع ، والتي سببت الحرب ، أن الحكومات الثلاث متفقة على أنه من أجل بلوغ غايتها السلمية فإنها ترى أن تتباحث مع القوى الخمس قبل أية مبادرة[740] .

أما ألمانيا والنمسا – المجر : فقد رفضت الدوائر الحاكمة في ألمانيا والنمسا فكرة المؤتمر من حيث الجوهر ، لأنه سيسبب في تعقيدات المسألة البلقانية ، وتعطي حسب رأيهم فرصة لقوى التفاهم

---

(735) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص237 – 238 .
(736) D.D.F, Op. Cit, P.541.
(737) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص241 .
(738) B.D. Vol. IX, Pt. II, P.398, Gery to bertie 10-6-1912
(739) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص160 ؛ وينظر : D.D.F. Ser III, Vol. III , P.144.
(740) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص243 .

بإبعاد إيطاليا عن الحلف الثلاثي ، فضلاً عن أن الدوائر لم تكن تريدان يفلت منها الدور الرئيسي في التوسط بين إيطاليا والدولة العثمانية ، كما كانت تعتبر هذه الطريقة لتسوية النزاع غير ملائمة بالنسبة لها ، فقد أشار السفير الفرنسي في روما (بارير) إلى أن ألمانيا كانت تخشى أن يكون وضعها في المؤتمر حرجاً بين حليفتها إيطاليا وأصدقائها العثمانيين[741] .

أما إيطاليا فقد أبدت عقد الندوة بشرط أن لا تناقش سيادتها على طرابلس ، كما وقامت بعملية جس النبض في العواصم الأوربية لاستيضاح مدى الضمانات التي يمكن للدول الأوربية أن تعطيها لإيطاليا حول اعتراف هذه الدول بعد الصلح باستيلاء إيطاليا على طرابلس وبرقة في حالة موافقتها على أن يكون في معاهدة الصلح بند خاص يشير إلى تخلي الدولة العثمانية عن ممتلكاتها في ليبيا ، رفضت الدول إعطاء أي وعد بهذا الشأن ، لذا فإن الحكومة الإيطالية فقدت اهتمامها بالمشروع ، وأعلنت إنها تفضل إجراء محادثات ثنائية مع العثمانيين ، وتطلع في أثناء ذلك إلى وساطة الدول الكبرى[742] ، وأبدت الحكومة الإيطالية لكل من لندن وباريس بالطرق غير الرسمية استعدادها للموافقة على أن يحتفظ السلطان بسلطاته الدينية في طرابلس وبرقة ، واستعدادها لأن تدفع له باعتباره الرئيس الديني مبالغ معينة[743] ، قضى موقف الدول السلبي على مشروع بونكاريه بالفشل[744] .

المحاولة النمساوية – المجرية

حاولت الحكومة النمساوية – المجرية أن تأخذ على عاتقها مهمة التوسط بين الجانبين المتحاربين ، وقد ظن برشتولد أن توسط النمسا سيساعد على تحسين علاقاتها مع إيطاليا ، وبذلك قدمت الحكومة النمساوية في 1912/6/1 مشروعاً يعد تكملة لمشروع مختار باشا ، وبطريقة تصبح معها عباراتها مقبولة من قبل إيطاليا ، فأرادت أن يكون المشروع في مرحلتين ، تقوم الدولة العثمانية في المرحلة الأولى بتسليم طرابلس إلى باي تونس وبرقة إلى خديوي مصر ، وتلتزم إيطاليا بضمان حقوق الخليفة الدينية في هذه المناطق ، وبإعلان العفو العام للأهالي ، وترحيل الجيش العثماني بشكل مشرف ، وفي المرحلة الثانية تصبح بريطانيا وفرنسا قانونياً القوتين الحاميتين لطرابلس وبرقة ، وتقومان بالتفاوض مع إيطاليا مكان تونس ومصر تحت رعاية النمسا – المجر ، وتسليم المقاطعتين إلى إيطاليا ، وكان برشتولد يرغب في إقرار السلم بأسرع وقت مما يؤدي إلى الإقلال من التوتر في البلقان وانسحاب الإيطاليين من جزر البحر الايجي ، وقيام علاقات جيدة بين فيينا وروما[745] .

اعلم (عاصم باي) برشتولد بأن الأسلوب الوحيد الذي يقبله الباب العالي هو اعترافه باستقلال منطقة طرابلس وبرقة اللتين توضعان تحت سلطة باي عربي ، وينبغي أن تنسحب القوات العثمانية والإيطالية وتترك مكانها قوات محلية ، ويمكن للحكومة الإيطالية أن تتفاوض مع الحكومة المحلية للوصول إلى اتفاق يضمن لها في ليبيا موقعاً مشابهاً لموقع فرنسا في تونس[746] .

لم يلق المشروع النمساوي نجاحاً كبيراً في إيطاليا ، حيث عدت الدوائر الإيطالية تسلمها طرابلس وبرقة بهذه الطريقة إهانة للسلاح الإيطالي الظافر حسب رأيها[747] .

ب- المفاوضات الثنائية ومعاهدة لوزان :

أدى تبدل الوضع الدولي واشتداد الصعوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية في الدولة العثمانية وإيطاليا على السواء إلى خلق وضع ملائم لقيام محادثات صلح ثنائية بينهما ، فقد رأت الدبلوماسية الإيطالية وجوب التقيد بالمسألة المتنازع عليها بين إيطاليا والدولة العثمانية فقط دون الرجوع إلى المؤتمر أو تدخل الدول الأوربية ، لأنها تخشى أن تثار القضايا التي تهدد الوضع القائم في الشرق ،

---

(741) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص241 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص160 .
(742) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص159 .
(743) المصدر نفسه ، ص158 .
(744) المصدر نفسه ، ص161 .
(745) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص238 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص161 .
(746) جوليتي ، المصدر السابق ، ص261 .
(747) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص161 .

وكان رأي اسطنبول مشابهاً لذلك ، وقد شجعت الدبلوماسية الألمانية بمهارة هذه الميول لأنها كانت تعتقد بأنها ستستطيع السيطرة على المحادثات الثنائية وتستغلها لتعزيز النفوذ الألماني[748] .

بدأت الاتصالات بين الطرفين المتنازعين في أواخر شهر نيسان وبداية أيار 1912 بمبادرة من جوليتي نفسه ، الذي كان يرغب في إنهاء احتلال ليبيا ، وكان يقف وراء هذه الاتصالات شخصياً جماعة من مؤيدي جوليتي أشهرهم (فولبي ونوجارا) لا سيما الأول الذي أصبح مستشار جوليتي الخاص للقضايا المتعلقة بالدولة العثمانية اعتباراً من كانون ثان 1912 – وأما بارناردينو نوجار فكان مديراً للشركة التجارية الشرقية باسطنبول ، وكان على اتصال دائم مع الشخصيات القانونية والأوساط الرسمية باسطنبول ، ولم يتخل أبداً حينما تسمح له الفرصة عن التحدث مع المسؤولين العثمانيين حول الوضع وإمكانية الوصول إلى السلم[749] .

جاءت الفرصة الفعلية الأولى عندما تحدث فولبي وصديقه مع باي أفندي هلاتيان ، وزير العدل السابق ونائب رئيس البرلمان وأحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي ، فأشار إلى أن مواصلة الحرب مليئة بالمخاطر ، ولهذا فإن الأتراك الأكثر استنارة يبحثون عن باب مشرف للخروج ، وأضاف أنه لا يمكن الخروج منه إلا بطريقتين هما :

1. سحب قرار الضم من جانب إيطاليا .
2. الإبقاء على السيادة الدينية والسياسية للسلطان بليبيا .

وصرح بأن رجال السياسة العثمانيين يرغبون في أن تجبرهم الأحداث على إبراز السلم ، لأن الدبلوماسية وحدها لا تكفي للوصول إلى هذه الغاية[750] .

وكتب نوجار بعد محادثته ومداولاته إلى جيوليتي أنه توصل إلى النتائج الآتية: [751]

5- إن العثمانيين يعطون لقضية الخلافة أهمية كبرى .
6- إن الدعاية لخليفة أو خلفاء آخرين يمكن أن تدفعهم إلى إبرام السلم .
7- إنهم في حاجة إلى حادث عسكري هام يمسهم عن قرب لتبرر موقف الحكومة العثمانية أمام الرأي العام في مفاوضتها من أجل السلم .
8- ينبغي استغلال الحالة السياسية الراهنة لإجبار الدولة العثمانية على إبرام السلم .

وكانت الخطوة الحاسمة للمفاوضات الثنائية بعد احتلال جزر الدوديكانيز ، فقد رأى فولبي أن الوضع ملائم بما فيه الكفاية في الدولة العثمانية لجس نبض بعض المسؤولين السياسيين ، ومعرفة ما إذا كان الباب العالي مستعداً للتفاوض مع إيطاليا حول اتفاق السلم ، وقد دفعت رسالة الموظف في السفارة الإيطالية في اسطنبول (كارلوجاروباسو) في 9 حزيران ، جيوليتي للاتصال مع مسؤولي الدبلوماسية العثمانية[752] .

سمح جيوليتي لمستشاره الخاص (فولبي) بالذهاب إلى اسطنبول للقيام بعملية جس النبض في اسطنبول حول شروط الصلح ، فقابل شخصيات حكومية بارزة كالوزراء وأعضاء جمعية الاتحاد والترقي ، وتوصل إلى معلومات تفيد أن الأوساط العثمانية توافق على إعطاء طرابلس الاستقلال الذاتي ، ومنح إيطاليا امتيازات اقتصادية وسياسية في مدينة طرابلس ودواخلها ، وظهر له بأن العثمانيين على استعداد بأن يعترفوا لإيطاليا بالحق في الاحتفاظ بحاميات لها في المناطق التي احتلتها ، وعاد إلى روما في 26 حزيران ليقدم للمسؤولين نتائج مباحثاته ، تاركاً وراءه نوجار لمواصلة المحادثات[753] .

---

(748) المصدر نفسه ، ص162 .
(749) جوليتي ، المصدر السابق ، ص262 .
(750) المصدر نفسه ، ص262 .
(751) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص245 .
(752) D.D.F, Ser III, Vol. III, P11
(753) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص163 .

أبلغ سان جوليانو أحد الوزراء العثمانيين بوساطة شخص موثوق في بداية تموز 1912 ، بأن الحكومة الإيطالية لا تسعى إلى القضاء على الدولة العثمانية ، وإنما بالعكس تريد المحافظة على كرامتها وهيبتها في العالم الإسلامي ، واقترح اجراء مفاوضات مباشرة بينهما دون اللجوء إلى الوسطاء(754) .

لاقى اقتراح سان قبولاً حسناً في اسطنبول حيث اتفق على مواصلة تبادل الرأي في بلد محايد ، فاختار الطرفان سويسرا لتكون مقراً للمفاوضات المباشرة ، فسافر الوفد العثماني برئاسة رئيس مجلس الدولة في الإمبراطورية (حليم سعيد باشا) إلى لوزان بسويسرا ، ووصل أيضاً الوفد الإيطالي الذي كان يضم فولبي ونوجارا وبيترو بارتولينو أد كبار زعماء الأغلبية في البرلمان الإيطالي وجود يوفيزيناتو وزير التعليم العمومي في حكومة جيوليتي(755) وتقابل الوفدان لأول مرة في لوزان يوم 12 تموز 1912 بفندق (جيبون) ورأى الوفدان أن تكون المفاوضات بصفة تبادل رأي غير رسمي واتفقا على الاحتفاظ بما يجري بينهما سراً في الوهلة الأولى .

صرح العثمانيون أنهم مستعدون لقبول أي حل يمكنه أن يكون أساسه استقلال طرابلس وبرقة ، ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاق ، وتعثرت المفاوضات حتى يوم 28 تموز عندما غادر الوفد العثماني مدينة لوزان إثر سقوط حكومة سعيد باشا ، واستؤنفت المباحثات يوم 13 آب 1912 في (كو) إحدى ضواحي لوزان ، مع وفد عثماني جديد يتكون من نابي باي الوزير المفوض السابق بصوفيا ، وفخر الدين باي ، القنصل العام ببودابست ، وتقدم المفاوضون العثمانيون بجملة اقتراحات يمكن التفاوض على أساسها وهي :

4- تنازل الدولة العثمانية لإيطاليا عن قاعدتين بحريتين على الساحل .
5- تمنح طرابلس وبرقة استقلالاً ذاتياً ويكون على رأسهما أمير مسلم ينتخب بموافقة الطرفين .
6- تمنح إيطاليا امتيازات اقتصادية هامة والحق في إجراء إصلاحات داخلية واحتلال المناطق التي كانت القوات الإيطالية قد احتلتها فعلاً .

إلا إن الايطاليين رفضوها جملة ، بما فيها الاقتراح العثماني المعدل الخاص باستقلال برقة وترك طرابلس كاملة إلى إيطاليا في مقابل التنازل لها عن ميناء (مصوع) في أريتريا . وأخذت إيطاليا تصر على أن تتخلى الدولة العثمانية بشكل تام وغير مشروط عن ممتلكاتها في ليبيا ، وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضين الايطاليين تلقوا تعليمات بعدم التنازل فيما يتعلق بمشكلة السيادة التي تعتبرها أساسية بالنسبة لهم ، وبقوا على موقفهم وأنذروا المفاوضين العثمانيين علانية بأن إيطاليا لن تتخلى عن القانون الذي أقر سيادتها ، وأنها تنقل الحرب إلى شبه الجزيرة العربية والى آسيا الصغرى ، وإنها لن تخرج من الجزر قبل خروج الفرق والضباط العثمانيين من ليبيا نهائياً(756) .

وأوشكت المفاوضات أن تفشل ، إلا أن جيوليتي الذي كان يريد تحاشي ذلك اجتمع مع أعضاء الوفد الإيطالي في 25 آب بمدينة تورينو الإيطالية وشرح لهم خطته التي ملخصها :

يجب على الحكومة العثمانية وبقرار أحادي الجانب أن تعلن استقلال سكان ليبيا ، وتسمية ممثل ديني للخليفة ، وأما من جانب إيطاليا فهي تتعهد دون الإشارة إلى ذلك بتقديم جميع التنازلات الممكنة للعرب ، وأن يتعهد العثمانيون ودون الإشارة إلى ذلك في المعاهدة ، بتقديم التنازلات الممكنة لسكان جزر بحر ايجة ، وبعد هذا يمكن أن نقوم بتوسيع مجال معاهدة السلم(757) .

أخذت الشخصيات العسكرية والسياسية الإيطالية تميل إلى فكرة القيام بعمليات جديدة في مضيق الدردنيل ، وذلك لإجبار العثمانيين على التراجع ، وربما أرادوا بذلك استفزاز الدولة العثمانية لتقوم بغلق المضايق ، وبالتالي تدفع الدول للضغط عليها مجدداً ، وربما أرادوا أن يستغلوا رغبة روسيا في إعادة النظر في نظام المضايق لتحقيق أهدافهم الخاصة ، لا سيما وإن روسيا كانت منحازة إلى إيطاليا وأيدتها في أكثر من موقف ، فأرسلت إيطاليا خمس مدمرات إلى مدخل الدردنيل ، ثم توغلت في داخل المضيق

---

(754) المصدر D.D.F Op., Cit, P.306
(755) جوليتي ، المصدر السابق ، ص267 .
(756) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص249 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص164 ؛ جوليتي ، المصدر السابق ، ص273 – 274 .
(757) جيوليتي ، المصدر السابق ، ص267 .

إلى مسافة 20 كم ، غير إنها كشفت فوراً فقامت مدافع التحصينات الساحلية بقصفها وأجبرتها على التراجع ، فخرجت من المضيق وفشلت العملية البحرية[758] .

خشيت الدولة العثمانية من تجديد الهجوم ، ومن حدوث إنزال في منطقة سميرنا (إزمير) فاتخذت إجراءات جديدة لتقوية دفاع الدردنيل وساحل آسيا الصغرى ، وقامت بنقل العديد من قواتها ، قدرت بحوالي 80 ألف مقاتل ، وبرزت مرة أخرى فكرة زرع المضيق بالألغام وغلقه ، وأثارت هذه العمليات قلقاً شديداً في عواصم القوى العظمى لا سيما التي كانت تخشى من توقف الملاحة التجارية من جديد ، والى توتر الوضع في البلقان ، لذا طلبت الدول من الدولة العثمانية التخلي عن فكرة إغلاق المضايق[759] .

ومن الجدير بالذكر إن أعمال الأسطول الإيطالي الجديدة كان سبباً في اشتداد الميول المعادية للدولة العثمانية في دول البلقان ، مما أدى إلى أن تسرع الدول العظمى إلى تقديم النصح لهذه الدول بالاعتدال في مواقفها والتحلي بالصبر من أجل الحفاظ على الوضع القائم وعدم زعزعة السلم في أوربا ، وظهر لجيوليتي بأنه اقترب من الطريق المؤدية إلى حل مشرف ، ولإرغام العثمانيين على الموافقة على إبرام السلم في أقرب وقت ممكن ، استغلت الدبلوماسية الإيطالية فرصة خطر الحرب البلقانية التي يهدد الدولة العثمانية من كل جانب ، وأعلمت إيطاليا الممثلين الدبلوماسيين يوم أول أيلول بأنه إذا اندلعت الحرب البلقانية فإنها ستقطع حالاً المفاوضات الثنائية ، إذ إن من مصلحة إيطاليا أن يتم تنظيم البلقان الجديد ، وهي تملك جزر بحر ايجة كاملة[760] .

أدت عملية الدردنيل إلى عرقلة مفاوضات الصلح في سويسرا ومن ثم إلى قطعها مؤقتاً إلا إن الحكومة الإيطالية أدركت إن العمليات العسكرية في الدردنيل ستكون ذاك مردودات سلبية عكس ما كانت تتوقعها ، لذا أفصح سان جوليانو للسفير الفرنسي في روما (بارير) عن رغبة الحكومة الإيطالية في استئناف المفاوضات في لوزان ، والتمس منه أن تنصح الحكومة الفرنسية الحكومة العثمانية بأن لا تتكلم بلغة الحرب وتقضي على إمكانية التفاوض ، كما وأبدت الحكومة العثمانية اهتمامها باستئناف المفاوضات التي قطعتها عمليات الأسطول الإيطالي ، فقد تألفت وزارة جديدة في اسطنبول برئاسة غازي مختار باشا بعد سقوط وزارة سعيد باشا في 23 تموز 1912 ، ولم تكن تضم هذه الوزارة عناصر من جمعية الاتحاد والترقي ، وقد صرح المسؤولون فيها بأنهم يرغبون في وضع حد للصراع العثماني – الإيطالي ، إلا إنهم كانوا يترقبون من الحكومة الإيطالية أن تظهر أكثر اعتدالاً ، وأن تكون مستعدة لمبادرات من شأنها المحافظة على شرف الدولة العثمانية وعظمة الخلافة[761] .

لجأت حكومة غازي باشا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستئناف محادثات الصلح ، فحلت البرلمان في 5 آب ، لأن السيطرة فيه كان لأنصار مواصلة الحرب ، ثم ظهرت نية لإرسال بعثة خاصة إلى طرابلس للمساعدة على إنهاء نضال العرب المسلح ، وقد رحبت الحكومة الإيطالية بالفكرة ، ووافقت على إرسال هذه البعثة بشرط أن تبذل حقيقة كل الجهود من أجل دفع العرب إلى إيقاف النضال المسلح ، وأن لا تشكك بحق إيطاليا في أقاليم شمال أفريقيا ، إلا إن المشروع باء بالفشل[762] .

قام جيوليتي بالضغط على الدولة العثمانية بواسطة القوى الأوربية التي أصبحت على علم بالمفاوضات الجارية بين الطرفين ، فدعتها لمساعدة هذه المفاوضات بتقديم نصائح للباب العالي من أجل المصلحة العامة للسلم الأوربي ، وتقرر استئناف المفاوضات في ضواحي لوزان، وانتقلت إلى (أوشي) في الثالث من أيلول ، ووعد الجانب الإيطالي بإيقاف العمليات العسكرية لمدة عشرة أيام ، إلا إن السفن الإيطالية قامت قبل انتهاء الهدنة بقصف ميناء الحديدة اليمنية على البحر الأحمر ، وواصلت القوات الإيطالية عملياتها في ليبيا ، مما كان لها وقعها على المفاوضات ، إلا إنها مع ذلك استمرت المحادثات

---

(758) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص164 – 165 .

(759) D.D.F , Ser III, Op. Cit. P.277.

(760) جيوليتي ، المصدر السابق ، ص283 ، وينظر : M.S. Anderson : the eastern question , P.292 , Albertini Luigi , The origins of the war 1914 , P.358.

(761) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص251 .

(762) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص169 .

بينهما ، فقد أرسلت الحكومة العثمانية في أواخر أيلول وزير الزراعة والتجارة والصناعة (رشيد باشا) في وزارة غازي مختار باشا إلى مدينة أوشي المقر الجديد للمفاوضات إظهاراً لحسن النية ، لأنه كان سفير الدولة العثمانية السابق في روما ، وربما كان الهدف من إرساله هو الحصول على تعهدات من إيطاليا تضمن المصالح العليا للدولة العثمانية بالبلقان ، أو ربح الوقت لما سيترتب عن الأحداث ، في هذه المنطقة وبوصوله إلى أوشي بدأت المفاوضات الرسمية في 29 أيلول ، إلا إن الحقيقة كانت المفاوضات الجدية والحقيقية كانت تلك التي بدأت في السادس من تشرين أول 1912[763] .

طالت صياغة مشروع معاهدة الصلح حتى أواسط تشرين أول 1912 ، وقد صاحب المفاوضات صراع حاد حول المسائل التي كان الخلاف حولها شديداً قبل اعتراف الدولة العثمانية بالسيادة الإيطالية على طرابلس وبرقة ، وتحديد مقدار التعويضات المالية ومصير الجزر الايجية وغيرها[764] .

اعتبر الوفد الإيطالي إن من الشروط الحتمية لعقد معاهدة الصلح أن تعترف الدول الأوربية الكبرى ، إن لم تقبل الدولة العثمانية بالسيادة الإيطالية في شمال أفريقيا بما في ذلك المناطق الداخلية التي لم تحتلها القوات الإيطالية ، إلا إن الدبلوماسية الإيطالية شعرت بالقلق لأنه لا الدولة العثمانية ولا الدول الأوربية الأخرى تقتنع بما فيه الكفاية بعد[765] .

واصل الجانب العثماني تقديم مشاريع مختلفة للصلح مقابل الإلحاح الإيطالي في مطامعه في طرابلس وبرقة ، فقد طالب الوفد العثماني بأن تحتفظ الدولة العثمانية بالمناطق الداخلية من طرابلس وبرقة ، وأن يكون لهاء ميناء على البحر ، ففضلت طبرق في اختيارها ، وأن يشمل نفوذ السلطان الديني ولاية طرابلس ، في وقت كان يسعى إلى حمل إيطاليا على أن تدفع حصة ليبيا من الدين العثماني ، إلا إن الوفد الإيطالي كعادته ومن موقف القوة رفض الاقتراح العثماني وهدد باستئناف العمليات الحربية في الأرخبيل ، وقد ظهرت السفن الإيطالية بشكل تظاهري في منطقة سميرنا (إزمير) لتأكيد تهديداتهم ، وانتشرت شائعات مفادها إن إيطاليا وضعت خطة للهجوم على ولايتي سوريا (الشام) وأظنة في منطقة البحر المتوسط ، وأدى ذلك إلى اشتداد الميول الحربية في الدولة العثمانية[766] .

أدت حوادث البلقان دوراً حاسماً في إتمام المفاوضات ، وذلك لتعقيد الأمور ، فقد انضمت الجبل الأسود إلى بلغاريا وصربيا واليونان في 30 أيلول 1912 ، وأعلن في الأول من تشرين أول تعيين ملك بلغراد قائداً عاماً لجيش الدول البلقانية الموحد ، وأعلنت الدول العثمانية التعبئة العامة في الثاني من تشرين أول جواباً على ذلك ، وأعلنت كل من روسيا والنمسا التعبئة الجزئية ، وأعلنت الجبل الأسود في الثامن من تشرين أول 1912 الحرب على الدولة العثمانية ، وتبعتها صربيا في الحادي عشر من تشرين أول ، وقدمت الدول البلقانية إنذاراً نهائياً طالبت فيه منح الاستقلال الذاتي لصربيا القديمة ومقدونيا وغيرها[767] .

قامت الدول الكبرى بضغوط على الحكومتين الإيطالية والعثمانية للتعجيل في إبرام اتفاقية السلم في الوقت الذي حاولت فيه حمل الدول البلقانية على الاعتدال، وكانت ترى أن الحالة ستتحسن في البلقان إذا ما وضعت إيطاليا حداً لحربها في البلقان، كما أسدت ألمانيا بنصائحها إلى الدولة العثمانية بضرورة إنهاء الحرب مع إيطاليا عندما أدركت وجود العصبة البلقانية كحقيقة ماثلة، وأبدت رغبتها مع روسيا والنمسا للقيام بمسعى مشترك في اسطنبول وعواصم دول البلقان لمنع تفاقم الأمور فيها [768] .

أثارت الدبلوماسية الإيطالية خوف الدول الأوربية بأن إيطاليا ستساعد الدول البلقانية في حربها ضد الدولة العثمانية ، وأعلنت للقوى بأنها ستبقى متصلبة فيما يخص السيادة الإيطالية على طرابلس وبرقة ، وإنه إذا كان السلم سيتحقق بينهما ، ينبغي أن يتم قبل قطع العلاقات بين الدولة العثمانية والدول البلقانية ، وإلا فإن إيطاليا

---

(763) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص170 ؛ السيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص174 ؛ جيوليتي ، المصدر السابق ، ص282 .

(764) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص130 ؛ header : A short history of Italy, P.190

(765) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص171 ؛ Jamis and Sanford , Italy, P .612

(766) المصدر نفسه ، ص170 – 171 .

(767) هادي علي عباس ، المصدر السابق ، ص64 ؛ Birch , Britian and Europe , P.123

(768) Helmerich : The Diplomacy of Balkan war. P. 104 ; Albertiny Luigi , The origin of the war , P.307 .

ستجد نفسها مضطرة اخلاقياً لمواصلة الحرب حتى لا تتخلى عن الدول البلقانية أثناء هجومها على الهلال الإسلامي[769] .

أرسلت الحكومة العثمانية التي وجدت نفسها أمام خطر الحرب مع الدول البلقانية ، لوكيلها المفوض في سويسرا تعليماتها في أن يقبل المطالب الإيطالية بشرط أن تدفع إيطاليا إلى الدولة العثمانية مبلغاً يتراوح من 80 – 100 مليون فرنك وذلك لصرفها على الحرب ، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العثمانية كانت تتردد في إبرام اتفاقية السلم مع إيطاليا خشية أن لا تخلق غضباً عنيفاً في أوساط الجيش عشية حرب البلقان ، فقد نبه القائد العسكري العثماني في طرابلس الباب العالي بأنه رغم إبرام اتفاقية السلم فإن القوات العثمانية والمقاتلين العرب الليبيين سيواصلون المقاومة ضد الطليان ، فضلاً عن أن شخصيات عربية من جمعية الاتحاد والترقي أشارت بأن تخلي الباب العالي عن ليبيا يمكن اعتباره سبباً كافياً لإعلان تجريد عائلة آل عثمان من الخلافة[770] .

واجتمع مجلس الوزراء العثماني في جلسة استثنائية لتحديد طرق السلم مع إيطاليا بأسرع وقت ممكن عقب إعلان الجبل الأسود والحرب على الدولة العثمانية في الثامن من تشرين أول 1912 ، عقد الاجتماع في وقت كانت تطوف شوارع اسطنبول مظاهرات عنيفة تطالب بمواصلة الحرب ، ولخوف الحكومة من الانقلاب العسكري اضطرت إلى التراجع عن بعض المسائل الشكلية للاتفاق الإيطالي – العثماني ، واشترط الباب العالي توقيع معاهدة سلم حالاً وتقديمها لمصادقة البرلمان ، وأما التدابير الأخرى كالاستقلال الكامل لطرابلس وبرقة وسحب القوات العثمانية من ليبيا فيجب أن تبقى سرية ، وقد رفض جيوليتي هذه الاقتراحات ونبّه الوفد العثماني في 12 تشرين أول وهدد سعياً منه إلى دفعهم إلى التعجيل بالموافقة على شروط الصلح ، ووجه إنذاراً جديداً إلى الحكومة العثمانية أكد على أنه يجب أن توقع الدولة العثمانية المعاهدة في موعد أقصاه الخامس عشر من تشرين أول وحدده بمنتصف الليل ، وإلا فإن إيطاليا تستأنف عملياتها الحربية في المياه العثمانية ، وأضاف بأنه لن يتردد هذه المرة من ضرب المراكز الحيوية مثل إزمير ، وقطع الخطوط الاستراتيجية (بنديجاتش) الممتدة من اسطنبول إلى سالونيك ، التي ستتسبب لها صعوبات كثيرة[771] . أحاطت إيطاليا الدول الكبرى علماً بأن تردد الأتراك الجديد يجعل العمل العسكري الذي توقفت عنها ملغياً ، وإنها ستقوم بعملياتها العسكرية في التاريخ المحدد في الإنذار الإيطالي ، وإنها لا مفر منه ، وإنه بعد إعلان الحرب البلقانية لم يبق هناك سبب لتحديدها ، وطالب جوليتي القوى بالتدخل لدى الحكومة العثمانية من أجل دفعها للتنازل بسرعة ، وحتى يعزل الباب العالي تماماً ويجبره على التنازل ، وحاول رئيس وزراء إيطاليا من جديد الحصول من الدول الكبرى على الاعتراف بالسيادة الإيطالية ، إلا إنه لم يلق نجاحاً في ذلك[772] .

ولكنه ما لبث أن استجابت الدول الأوربية لدعوة الحكومة الإيطالية ، وتخلوا عن حيادهم وأخذت هذه الدول تلح على كل من اسطنبول وروما للإسراع بتوقيع معاهدة الصلح بينهما وقررت التحرك في هذا المجال ، فقد طلب بونكاريه من سفيره باسطنبول أن يبين للباب العالي إنه بتأخيرهم على توقيع الصلح سيعرضون دولتهم لحرب أكثر خطراً وشمولاً من التي تهددها في البلقان ، ولفتت الدول الكبرى كلها نظر الحكومة العثمانية للمصلحة التي تجنيها عندما تكون طليقة اليدين في الظروف الحالية ، فقد نصح بونكاريه الحكومة العثمانية بواسطة سفيرها في باريس رفعت باشا ، بضرورة عدم تأخير معاهدة الصلح ، ولمح له بأنه في حالة تسوية المسألة الطرابلسية ، سيكون من الأسهل على الدول الأوربية الضغط على الدول البلقانية[773] .

وأما الحكومة البريطانية فقد تصرفت بشكل أكثر حذراً ، واكتفت بأن عبرت للباب العالي عن أسفها لأن المفاوضات قد طالت ، وحاولت الدبلوماسية الألمانية إقناع الطرفين لإنهاء الصراع ، فقد اتصل السفير الألماني (فون فنكهايم) (Von Wan Gehim) بالسياسيين العثمانيين في اسطنبول لا سيما ذوي الاتجاه المعارض وعمل على إقناعهم على عقد معاهدة الصلح من جهة ويدعو ممثلي إيطاليا المفوضين الموجودين في اسطنبول إلى الاعتدال من جهة أخرى[774] .

---

(769) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص251 ؛ وينظر : . J.A.R. Marriot , Op. Cit. P.449

(770) المصدر نفسه ، ص252 ؛ ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص173 .

(771) جيوليتي ، المصدر السابق ، ص282 و 288 .

(772) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص254 .

(773) المصدر نفسه ، ص253 ؛ .John Bajot Glubb : Britain and the Arab , P.44

(774) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص174 – 175 .

عجلت الحرب البلقانية الأولى من تدخل الدول الأوربية الكبرى بالاتفاق على الصيغة النهائية لشروط الصلح ، والى تحقيق ما لم تتمكن إيطاليا من الحصول عليه من القوى بتدخلها لدى اسطنبول من أجل أن تلقى الدول العثمانية السلاح ، لا سيما بعد أن أصبحت مصالح القوى كلها مهددة بشكل يوجب عليها القيام بتدخل سريع وفعال من أجل إنهاء الحرب الليبية وتطويق الصراع الناشئ في البلقان ، وتحركت جميع الحكومات بسرعة في هذا المجال ، فوعدت الحكومة البريطانية بالاعتراف بسيادة إيطاليا على طرابلس وبرقة بشرط أن يؤمن للتجارة البريطانية حق الأبواب المفتوحة ومبدأ الدولة ذات الخطوة الأولى في هذين الإقليمين ، وأيدت الدول الأخرى مساندة دبلوماسية لإيطاليا في قضية الاعتراف بضمها لطرابلس وبرقة ، ولكنها وقفت بحزم ضد أطماعها الإقليمية الأخرى ، لا سيما أطماعها في جزر الدوديكاينز حيث كان مستقبل هذه الجزر إحدى العقبات التي أعاقت محادثات الصلح بينهما ، فأخذت الأوساط السياسية الإيطالية تتحدث بصراحة عن عدم رغبتها في إعادة الجزر الايجية إلى ملكية الدولة العثمانية في وقت أعلنت في شهر أيار من السنة نفسها بأن احتلالها وقتية ، كما طلبت إيطاليا أن تعترف الدولة العثمانية باستيلاء إيطاليا على جزيرة (ستامباليا) ، وأن تمنح الاستقلال الذاتي لجزر الأرخبيل (الدوديكاينز الأخرى) . وقد لاقت مطامع إيطاليا في الجزر مقاومة شديدة من الدولة العثمانية والدول الأوربية على حد سواء فقد صرحت بريطانيا بأن الضم الإيطالي للجزر سيلحق الضرر بالمصالح البريطانية ، لأنه سيؤدي إلى إضعاف القواعد البحرية العسكرية البريطانية في القسم الشرقي من البحر المتوسط ، فضلاً عن أنه سبق وأن صرح (كرى) للسفير الإيطالي في 16 آب ، بأنه على الحكومة الإيطالية أن لا تصدر مرسوماً حول ضم الجزر في بحر ايجة ، ووقف في الوقت نفسه ضد منح الجزر الاستقلال الذاتي خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تقوية رغبات سكانها في الاتحاد مع اليونان ، فيتكرر ما حدث في كريت . كما وعبر (كرى) بشكل مجازي عن ذلك عندما قال : إن مطلب إيطاليا في إجراء الاصلاحات في بحر ايجة يمكن أن يخلق سلسلة من الكريتات الصغيرة[775] .

وفكرت الحكومتان البريطانية والفرنسية القيام بعمل مشترك في روما في أواسط أيلول ، هدفه إجبار إيطاليا على التخلي عن أطماعها في جزر الدوديكاينز ، غير إن السفير البريطاني في روما (رود) والقائم بالأعمال الفرنسي (لاروش) وقفا ضد هذه الفكرة ، حيث اعتبرا ، إن مثل هذه الخطوة يمكن أن تفسد علاقات إيطاليا مع بريطانيا وفرنسا ، لذا أعلن وزيرا خارجية البلدين للممثلين الدبلوماسيين الطليان في لندن وباريس عن عدم رغبتهما في أن تحتفظ إيطاليا بجزر بحر ايجة ، وتغرر البحث عن قضية مصير أرخبيل الدوديكاينز في كل من لندن وباريس وبطرسبورغ بعد توقيع معاهدة الصلح[776] .

وأما فرنسا لوحدها فقد كانت ترى في العدوان الإيطالي على بحر ايجة للمرة الثانية تهديداً لمصالحها في الشرق ، حيث رأت في توطيد سيطرة إيطاليا نهائياً في رودس سيلحق الضرر بمصالح فرنسا في جميع الوجوه ، ويكون خطراً وتطاولاً على مصالحها السياسية والمعنوية في شرقي البحر المتوسط ، وقد ألح الدبلوماسيون الفرنسيون على حكومتهم مطالبين إياها أن تطالب بتدخل جميع الدول في قضية جزر الدوديكاينز .

وأما ألمانيا والنمسا والمجر ، فقد كانتا تتجنبان الضغط على إيطاليا ، تاركتين المبادرة في الاحتجاج على ضمها للجزر للحكومتين البريطانية والفرنسية ، وتجدر الإشارة إلى إنهما وقفتا ضد منح الاستقلال أو أي حقوق مهما كانت الأسباب ، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى نمو نزعات الاستقلال الذاتي في المناطق الأخرى من الدولة العثمانية ، وعليه لم تكن الدول الكبرى ، ولا إيطاليا تفكر بمصالح سكان الجزر ، فظلت اليونان وحيدة في احتجاجها ضد الاحتلال وفي سعيها لمنح سكانها استقلالاً ذاتياً[777] .

تخلت إيطاليا عن مطلبها في ضم الجزر ، ولم تصر على أن تنص معاهدة الصلح على انتقال جزر الدوديكاينز إلى إيطاليا ، بسبب موقف الدول الأوربية المعارض من جهة ، ورغبتها في الإسراع بعقد الصلح من جهة أخرى ، فضلاً عن أن الحكومة العثمانية اعتقدت من جانبها بأن انسحاب القوات

---

(775) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص176 – 177 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص255 ؛
D.D.F : Ser III, Vol. IV, P.146.
(776) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص176 – 177 .
(777) ياخيموفيتش ، المصدر نفسه ، ص178 .

الإيطالية فوراً في وقت توشك فيه حرب البلقان ضدها ، يمكن أن يساعد اليونان على احتلالها ، لذلك فإنها أخذت بشكل سري جداً احتلال إيطاليا للجزر طيلة الفترة التي يجد فيها الباب العالي من المصلحة الاستمرار في ذلك ، أما مصالح السكان اليونانيين الذين أسرفوا في الحديث عنها في روما واسطنبول ، فقد طواها النيسان[778] .

أوضح الجانب العثماني المفاوض بأن الدولة العثمانية لن توقع الاتفاق دون تعويض مالي مقابل تخليها عن طرابلس وبرقة ، وأخيراً أمكن التوصل إلى الاتفاق ، على أن مقدار ما ستدفعه إيطاليا للدولة العثمانية سداداً لحصة ليبيا من الدين العثماني يجب أن لا يقل عن مليوني ليرة ايطالية ، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإيطالية بعد موافقتها هذه حاولت أن تتراجع عن وعدها وتتملص من دفع التعويض المالي ، وذلك بتحريض من روسيا ومساندة حكومتها التي كانت تظن أن دفع التعويض المالي للدولة العثمانية في وقت ستقوم فيه الحرب في البلقان سيكون أمراً ليس في حينه ، وقد اقترح كروبنسكي نيابة عن سازانوف على الحكومة الإيطالية بأن تتوصل إلى إلغاء التعويض نهائياً أو تقليصه على الأقل ، إلا إن المحاولة الإيطالية باءت بالفشل ، وتم الاتفاق على دفع المبلغ المذكور[779] .

هددت إيطاليا الدولة العثمانية التي أعلنت في 12 تشرين أول 1912 بأنها لن توقع الاتفاق إلا بعد مصادقة البرلمان عليه ، بأنها إذا لم يتم التوقيع عليه ، فإن إيطاليا ستستأنف العمليات الحربية بشكل فعال ، واضطرت الدولة العثمانية إلى التراجع بعد أن خاب أملها في الحصول على مساندة الدول الأوربية لمجابهة حرب البلقان والأزمة الداخلية الآخذة بالاشتداد ، وتحت ضغوط بعض القوى – وقعت الاتفاق المبدئي للسلم في الساعة السادسة من يوم 25 تشرين الأول من السنة نفسها[780] .

صادق مجلس النواب الإيطالي عليها يوم 25 تشرين أول بنسبة 395 صوتاً مؤيداً مقابل 25 صوتاً معارضاً ، ووافق مجلس الشيوخ عليها يوم 14 كانون أول بنسبة 157 صوتاً مؤيداً مقابل صوتين معارضين[781] .

وأمرت الحكومة الإيطالية في المساء نفسه بإيقاف القتال في ليبيا ، وتقرر أن تكون مدة الاتفاق المبدئي الذي سيبقى سرياً ثلاثة أيام حتى نشر معاهدة السلم الحقيقية في 18 تشرين أول 1912 ، وقد نص على أن ينشر فرمان امبراطوري[782] يعلن فيه السلطان استقلال طرابلس وبرقة ، وبعدها ينشر السلطان إرادة يتعهد فيها بإدخال إصلاحات إدارية وقضائية في جزر البحر الايجي التي تحتلها إيطاليا ، ويمنح العفو العام للسكان ، وأما من الجانب الإيطالي فإن قراراً ملكياً سينشر بعد ثلاثة أيام من الفرمان العثماني ، بإعلان العفو العام عن جميع سكان طرابلس وبرقة ويعترف بالسيادة الدينية للسلطان[783] .

وفور إعلان القرارات الثلاث ، توقع معاهدة تعلن للعموم من طرف الجانبين ، وفي هذا الاتفاق المبدئي تتعهد الدولة العثمانية بالكف عن إرسال أي سلاح أو ذخيرة أو جند إلى طرابلس وبرقة ، وقد وقع السلطان محمد الخامس في 16 تشرين أول فرماناً أعطى فيه سكان طرابلس وبرقة استقلالهم ، وقدمت الحكومة الإيطالية القرار الملكي المنصوص عليه في المادة الثالثة من الاتفاق المبدئي السري ، وأعلن الملك فكتور عمانوئيل الثاني نفسه وطبقاً لقانون 25 شباط 1912 كملك شرعي لمنطقة طرابلس وبرقة قراره بإعلان العفو العام لسكان هذين الإقليمين ، وتعهد بحرية احترام الشعائر الدينية للمسلمين الليبيين الذين اشتركوا في حمل السلاح ضد القوات الإيطالية ، مع مواصلة ذكر اسم جلالة السلطان الإمبراطوري في المساجد[784] .

---

(778) المصدر نفسه ، ص179 .

(779) ياخيموفيتش ، المصدر السابق ، ص175 .

(780) نص الاتفاق الملحق، محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص256 ؛ د. نعمة السيد ، المصدر السابق ، ص194.

(781) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص259 .

(782) ينظر الفرمان في الملحق .

(783) شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص377 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص256 .

(784) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص257 ؛ Sedney Nettleton , The middle east A history, P.343.

ونشر يوم 17 تشرين أول الإرادة الإمبراطورية[785] المتعلقة بالعفو عن سكان جزر بحر ايجة الخاصة بتطبيق الإصلاحات المناسبة لمصالح وأماني الايجيين[786] .

وقعت معاهدة السلم بلوزان يوم 18 تشرين أول 1912 من طرف المفوضيين الايطاليين والعثمانيين[787] وقامت الدولة العثمانية بسحب قواتها بموجب المادة السادسة من الملحق السري في طرابلس وظل جزء منها في برقة بقيادة عزيز علي المصري ، ومن الجدير بالذكر ، إن المندوب العثماني قام بزيارة السيد أحمد الشريف السنوسي بالجغبوب ، وأبلغه إسناد أمر ليبيا إلى سيادته ، وأعلمه بأن الخليفة منح طرابلس استقلالها ، تاركاً لها الحق في أن تقرر مصيرها وتدافع عن نفسها[788] .

أعلمت إيطاليا الحكومات الأوربية بالاتفاق ، وطلبت منها حسب الاتفاق المسبق المصادقة على مرسوم ضم طرابلس وبرقة ، فاعترفت روسيا بذلك في 16 منه والنمسا في 17 وألمانيا في 18 تشرين أول ، وبريطانيا يوم 19 منه ، وفرنسا في 21 منه ، ورومانيا في الثالث والعشرين منه وتلتها دول أخرى[789] .

وبتوقيع معاهدة الصلح واعتراف الدول الأوربية والدولة العثمانية بالسيادة الإيطالية على طرابلس وبرقة ، تمت تسوية النزاع العسكري الذي أشعلته الدوائر الحاكمة الإيطالية في نهاية أيلول وبداية تشرين أول 1911 واستمر لمدة سنة وأياماً .

وقعت الدولة العثمانية المعاهدة دون الرجوع إلى رأي أهل البلاد ، وبادرت بإرسال شمس الدين باي نائباً للسلطان ، فرحب به الإيطاليون واستخدموه في إخماد مقاومة أهل البلاد ، واستدعت الضباط العثمانيين فغادر أنور بك ومصطفى كمال ، وتركت القيادة لعزيز علي المصري قبل أن يترك البلاد هو الآخر[790] .وأصدر السلطان محمد رشاد الخامس منشوراً دعائياً يحفظ ماء وجهه أمام الشعوب العربية الإسلامية ، وأصدر ملك إيطاليا يوم 1912/10/17 منشوراً إلى الليبيين ذكر فيه إن بلادهم خاضعة خضوعاً تاماً للسيادة الإيطالية وذلك في أعقاب المنشور العثماني الخاص بمنحهم الاستقلال الذاتي مباشرة[791] .

عد السنوسيون توقيع المعاهدة بمثابة إعلان الاستقلال للإمارة السنوسية ، ولا سيما بعد أن أصدر الباب العالي (فرماناً) في 16 تشرين الأول بمنح إيالة طرابلس الغرب حكماً ذاتياً واستؤنفت الحرب في برقة بين السنوسيين والقوات الإيطالية وذلك لمعارضة السيد أحمد الشريف السنوسي الصلح ، الذي أعلن بأنهم والصلح على طرفي نقيض ، ولا يقبلون صلحاً بأي وجه من الوجوه ، ولا سيما إذا كان ثمنه تسليم البلاد للعدو ، وقد نجحت القوات الإيطالية في احتلال مواضع عدة منها : بنية ، بو مريم ، الأبيار ، طوكره ، وجروس العبيد ، البرج ومرسى سوس ، لكنها تكبدت خسائر كبيرة نتيجة حرب العصابات التي لجأ إليها السنوسيون[792].

واستناداً إلى تخويل السيد أحمد الشريف السنوسي أمر ليبيا من قبل السلطان ، أصبح في ليبيا قيادتان الأولى في برقة وفزان يتولاها السنوسيون ، والثانية في طرابلس يتولاها سليمان الباروني[793] .

تباينت الآراء والأسباب التي دفعت بالدولة العثمانية إلى توقيع معاهدة الصلح وإنهاء الأزمة والصراع بينهما ، من سياسية وعسكرية وأخرى دبلوماسية ، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي :

1- ضعف الدولة العثمانية ، فقد رأت قيادتها العسكرية أن الحرب ضد إيطاليا غير مجدية وإنها لا تقوى على الاستمرار فيها ، بسبب ضعف بحريتها وقلة حاميتها في البلاد وانعدام الوسائل التي تكفل

---

(785) ينظر الملحق في نهاية البحث .

(786) محمود العرفاوي ، المصدر نفسه ، ص257 .

(787) حسين لبيب ، المصدر السابق ، ص107 .

(788) حسن سليمان محمود : المصدر السابق ، ص225 ؛ محمد عبد الرزاق مناع : المصدر السابق ، ص31 ؛ جريدة الإخاء الوطني لصاحبها علي جودت ، العدد 26 لسنة 1931 ، ص1 – 2 .

(789) الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص377 ؛ محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص292 .

(790) بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المصدر السابق ، ص60 ؛ التليسي ، المصدر السابق ،ص14 .

(791) زاهر رياض ، استعمار القارة الأفريقية ، ص267 ؛ عبد العزيز كامل ، المصدر السابق ، ص248 .

(792) المغرب العربي الكبير ، ص378 ؛ عبد الحفيظ الميار ، المصدر السابق ، ص48 .

(793) فولايان : المصدر السابق ، ص109 ؛ جورج أنطونيوس : المصدر السابق ، ص194 .

ربط البلدين لا سيما بعد محاصرة الأسطول الإيطالي للشواطئ الليبية ، فضلاً عن عدم تمكنها من مساعدة الليبيين الذين تركهم لوحدهم في الميدان[794] .

2- لغرض تصفية المشاكل التي كانت الدولة العثمانية قد عانت منها لمدة طويلة ، لا سيما بعد مجيء حزب الاتحاد والترقي إلى الحكم ، فقد أظهرت الحرب الإيطالية الليبية ، إن ثورة 1908 – 1909 لم تغير شيئاً من القوة العسكرية للدولة العثمانية[795] .

3- ظهور العصبة البلقانية وإعلانها الحرب على الدولة العثمانية في 8 تشرين أول 1912 ، فأصبحت كارثة على الجيوش العثمانية التي كانت في حالة حرب ضد إيطاليا ، وكشفت عن ضعف الجيش العثماني في تنظيمه وخططه وقياداته ، وأثرت مباشرة على مجرى الأحداث فيها ، فاستغلت إيطاليا تلك الحرب وهددت الدولة العثمانية والقوى بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي ، وإنها ستنظم إلى العصبة البلقانية ، وأرغمت الدولة العثمانية على أن توقف حربها مع إيطاليا لمواجهة الخطر الجديد ، علماً بأن الأوضاع في البلقان كانت تسترعي تفرغ الدولة العثمانية لمعالجتها[796] .

4- تبين للدولة العثمانية إن الدول الكبرى لم تكن مستعدة لمخاصمة إيطاليا ، بل وإنها كانت جميعاً تميل إلى إيطاليا في مواقفها[797] .

مـــــــــوارد الـــبـحـــــــــث

المصادر العربية والمعربة

1- إبراهيم أحمد رزقانة، المملكة الليبية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، الإسماعيلية ، 1964.
2- إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العالم الثالث الحديث ، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989.
3- ــــــــــــــ ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر ، مطبعة جامعة الموصل، 1987.
4- إحسان حقي ، المغرب العربي ، دار اليقظة العربية ، بيروت (د.ت) .
5- أحمد عزت الأعظمي ، القضية العربية ، الجزء الثاني ، مطبعة المعارف ، بغداد،1932.
6- أحمد عزت عبد الكريم وآخرون ، تاريخ العالم العربي في العصر الحديث ، دار أسعد ، مصر ودار الجمهورية للطباعة 1964 .
7- أرسي ، أ.هـ.، مع الإيطاليين في حرب طرابلس ، ترجمة منصور عمر الأشتيوي ، دار الفرجاني ، طرابلس – ليبيا ، 1972 .
8- الآن بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث ، الجزء الأول ، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين دار المأمون ، بغداد ، 1992 .

---

(794) حسن سليمان محمود ، المصدر السابق ، ص224 – 225 .

(795) الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، ص329 ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، الشعوب الإسلامية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1973 ، ص209 .

(796) علي هادي عباس ، المصدر السابق ، ص92 ؛ Marriot, The Eastern question , P.449

(797) حسن سليمان محمود ، المصدر نفسه ، ص224 .

9- إميل لودنيغ ، بسمارك ، ترجمة عادل زعيتر ، نابلس ، 1954 .
10- ________ ، البحر المتوسط ، ترجمة عادل زعيتر ، دار المعارف ، 1952.
11- أمين أسير ، أفريقيا والعرب ، دار الحقائق ، بيروت ، 1980 .
12- آنستد ، ج.ف. ، عرض جغرافي للعالم من الوجهة البشرية ، ترجمة رمزي يس ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، 1968 .
13- أنور الجندي ، العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي ، دار المعرفة ، بيروت ، 1970 .
14- أنور مولود ذبيان ، أفريقيا والصراع العربي الإسرائيلي ، دار الحرية ، بغداد ، 1986 .
15- بازامه ، محمد مصطفى ، العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، 1965.
16- ______________ ، بداية المأساة ، المطبعة الأهلية ، بنغازي ، 1961 .
17- براين بوند ، الحرب والمجتمع في أوربا 1870 – 1970 ، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي ، دار المأمون ، بغداد ، 1988 .
18- بريان كروزير ، الاستعمار الحديث ، ترجمة لجنة الترجمة في المكتب التجاري ، لندن (د.ت) .
19- بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة نور الدين حاطوم ، الطبعة الثانية مطبعة جامعة دمشق ، 1960 .
20- تايلر ، أ.ج.بي. ، الصراع على السيادة في أوربا 1848 – 1918 ، ترجمة كاظم هاشم النعمة ويوئيل يوسف عزيز ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 1980 .
21- جان ديبوا ، الاستعمار الإيطالي في ليبيا ، طرقه ومشاكله ، ترجمة هاشم حيدر ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي 1968 .
22- جرانت ، هارولد تمبرلي ، أوربا في القرنين التاسع والعشرين ، الجزء الثاني ، ترجمة محمد علي أبو درة ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، 1978 .
23- جلال يحيى ، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث (د.ت) .
24- ________ ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، المطبعة العصرية ، الإسكندرية 1984 .
25- ________ ، معالم التاريخ الحديث ، مؤسسة المعارف ، الإسكندرية ، 1976.
26- الجمل ، شوقي عطا الله ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، مكتبو الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1977 .
27- ______________ ، دور مصر في أفريقيا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984 .
28- ______________ ، تاريخ كاشف شمال أفريقيا واستعمارها ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1971 .
29- الجمل ، محمود جلال الدين ، أوربا في مجرى التاريخ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1969 .
30- جورج أنطونيوس ، يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس ، الطبعة الرابعة دار العلم للملايين ، بيروت ، 1974 .
31- جون رايت ، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور ، ترجمة عبد الحفيظ الميار ، طرابلس ، دار المعارف ، 1965 .
32- جون كلارك آدمز وباولو باريلي ، جمهورية إيطاليا ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة – نيويورك ، 1964 .
33- الجيلافي بن الحاج يحيى ومحمد المرزوقي ، معركة الزلاج ، الشركة التونسية للتوزيع ، الطبعة الثانية ، تونس 1974 .

34- حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، 1962.
35- حسين لبيب ، المسألة الشرقية ، مطبعة الهلال ، مجلة الهلال المصرية ، 1962.
36- الدجاني ، أحمد صدقي ، الحركة التونسية ، نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر ، دار لبنان ، بيروت ، 1967 .
37- ________ ، ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي ، الناشر طرابلس ، 1971.
38- الدسوقي ، محمد كمال ، الدولة والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1976 .
39- ________ ، تاريخ أوربا الحديث 1800 – 1918 ، مطبعة النهضة الجديدة ، أسيوط ، بدون تاريخ .
40- دونالد وايدنر ، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ، الجزء الأول ، ترجمة شوقي عبد الله الجمل وعلي أحمد فخري ، القاهرة ، 1976 .
41- رأفت الشيخ ، في تاريخ العرب الحديث ، الطبعة الرابعة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1983 .
42- ________ ، أفريقيا في التاريخ المعاصر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1982.
43- رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1971 .
44- روسي ، جي أتوري ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1931 ، بيروت 1974 .
45- روم لاندو ، تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين ، ترجمة نيقولا زيادة ، دار الثقافة ، بيروت ، 1963 .
46- زاهر رياض ، استعمار القارة الأفريقية واستعمارها ، دار المعرفة ، القاهرة ، 1966.
47- ________ ، الاستعمار الأوربي لأفريقيا في العصر الحديث ، مكتب الجامعات للنشر ، القاهرة ، ذ963 .
48- الزاوي ، الطاهر أحمد ، عمر المختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا ، مؤسسة الفرجاني ، طرابلس ، 1970 .
49- ________ ، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب ، دار الفتح ، بيروت ، 1973 .
50- ________ ، جهاد الليبيين في دار الهجرة ، بنغازي ، 1976 .
51- زهير عبد الحسين مهدي ، مقدمة في التاريخ السياسي للقارة الأفريقية ، بغداد ، مطبعة بغداد (د.ت) .
52- سامي محمد الحكيم ، استقلال ليبيا ، دار الكتاب الجديد ، طرابلس ، 1965 .
53- ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ، 1965 .
54- ________، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1951.
55- شارل أندريه جوليان ، تاريخ أفريقيا ، ترجمة طلعت عوضي أباظة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968 .
56- الشتيوي ، منصور عمر ، الغزو الإيطالي ، مكتبة الفرجاني ، طرابلس ، ليبيا، 1970.
57- صلاح العقاد ، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي ، الجزء الثاني ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ،(د.ت) .
58- ________ ، ليبيا المعاصرة ، المطبعة الفنية الحديثة ، طرابلس 1970 .
59- عبد الحفيظ الميار ، الثورة الليبية والحركات العربية المعاصرة ، المطبعة التعاونية اللبنانية ، 1970 .
60- عبد الرزاق مطلك الفهد ، حركة التحرر الوطنية الأفريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال ، مطبعة جامعة الموصل ، 1985 .
61- عبد العزيز الرفاعي ، مشاكل أفريقيا في عهد الاستقلال ، دار الحمامي للطباعة ، القاهرة ، 1970 .

62- عبد العزيز سليمان نوار ، الشعوب الإسلامية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1973 .
63- عبد العزيز كامل ، دراسات في أفريقيا المعاصرة ، دار القلم ، القاهرة ، 1964 .
64- عبد الملك عودة ، السياسة والحكمة في أفريقيا ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، 1979 .
65- عبد الوهاب القيسي وآخرون ، تاريخ العالم الحديث 1914 – 1945 ، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1983 .
66- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 .
67- عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1971 .
68- علي حيدر سليمان ، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة ، القاهرة ، دار النهضة ، 1963 .
69- علي المصراتي ، صحافة ليبيا في نصف قرن ، دار الكشاف ، بيروت ، 1960 .
70- علي الخاقاني ، شعراء بغداد من تأسيسها حتى اليوم ، الجزء الاول ، مطبعة أسعد ، بغداد 1382 / 1962 .
71- فرنسيس وينوار ، إيطاليا شعبها وأرضها ، ترجمة محمد نظيف ، مكتبة النهضة العربية ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1963 .
72- فلاديمير بوفكين ، دراسات في تاريخ سياسة روسيا الخارجية من أواخر القرن التاسع عشر حتى عام 1917 ، دار التقدم ، موسكو ، 1960 .
73- كارلتون هيز ، التاريخ الأوربي الحديث ، ترجمة فاضل حسين ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1987 .
74- لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، موسكو ، مطابع سخينا ، 1971 .
75- لثين ، المختارات ، المجلد الخامس ، دار التقدم ، موسكو 1976 .
76- مارشند رينيه ، الكتاب الأسود ، دبلوماسية ما قبل الحرب 1910 – 1914 ، المجلد الأول ، مكتبة العمل ، باريس (د.ت) .
77- مجيد خدوري ، ليبيا المعاصرة ، ترجمة نقولا زيادة ، دار بيروت ، بيروت ، 1956 .
78- محمد جميل بيهم ، عالم حر جديد في آسيا وأفريقيا والوطن العربي ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، 1964 .
79- محمد رفعت ، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1971 .
80- محمد السورجي ، العلاقات التونسية – الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال .
81- محمد السنيطي ، قضية ليبيا ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1951 .
82- محمد شفيق عزبال وآخرون ، الموسوعة العربية الميسرة ، الطبعة ، دار الشعب ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1972 .
83- محمد عبد الرحمن برج ، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، دار الكتب ، القاهرة ، 1974 .
84- محمد عبد الرزاق مناع ، جذور النضال العربي في ليبيا ، الطبعة الثانية ، طرابلس ، دار مكتبة الفكر ، 1972 .
85- محمد عبد العزيز اسحاق ، نهضة أفريقيا ، اليهئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1971 .
86- محمد عبد الفتاح إبراهيم ، أفريقيا الأرض والناس ، مكتبو الأنجلو المصرية ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1964 .
87- محمد عبد الكريم العرافي ، الطريق إلى لوزان ، ليبيا ، دار الفرجاني ، 1977 .

88- محمد فؤاد شكري ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، 1957 .
89- ___________ ، السنوسية دين ودولة ، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، 1948 .
90- محمد قاسم وأحمد نجيب ، التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، القاهرة ، 1958.
91- محمد المرزوقي ، دماء على الحدود ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، 1975.
92- محمود خيري عيسى ، محاضرات في تاريخ أوربا الاقتصادي ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، 1958 .
93- محمود العرفاوي ، مخاض الأمبريالية والفاشية والايطاليتين 1882 – 1912 ، الجزء الثاني ، ترجمة عمر الطاهر ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 1991 .
94- محمود ناجي ، تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة عبد السلام أدهم ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الآداب ، بنغازي ، 1970 .
95- مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ، 1904 – 1948 ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1971 .
96- مصطفى عبد الله بعيو ، المجمل في تاريخ لوبيا ، دار المعارف ، القاهرة ، 1948 .
97- ممدوح حقي ، ليبيا العربية ، دار النشر للجامعيين ، دمشق ، 1962 .
98- المنتصر ، خليفة عبد المجيد ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، مصلحة المطابع ، طرابلس ، 1963.
99- نعمة السيد ، المغرب العربي ، دار الحرية ، بغداد ، 1979 .
100-نيقولا زيادة ، ليبيا في العصور الحديثة ، طرابلس ، دار الفرجاني ، 1966.
101-هربرت فيشر ، تاريخ أوربا في العصر الحديث ، ترجمة أحمد نجيب ووديع الضبع ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، بدون تاريخ .
102-الواسعي ، عبد الواسع بن يحيى ، تاريخ اليمن (فرحة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن) ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1927 .
103-ياخيموفيتش ، زينائيدا بافلوننا ، الحرب التركية – الإيطالية 1911 – 1912 ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الآداب والتربية ، بيروت ،1970.
104-يوسف عز الدين ، شعراء العراق في القرن العشرين ، مطبعة أسعد ، بغداد، 1969.

الأطاريح والرسائل الجامعية

1- أحمد حسين العلي ، حركة الاستقلال العربي ، 1908 – 1909 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى معهد الدراسات القومية الاشتراكية للجامعة المستنصرية ، بغداد، 1988.
2- بثينة عبد الرحمن ياسين ، تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1911 – 1943 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1983 .
3- شاكر محمود خضر ، الحركة الوطنية في اليمن / الشطر الشمالي 1918 – 1962 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1981 .
4- علي هادي عباس ، الحروب البلقانية 1912 – 1913 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة الكوفة ، 1997 .
5- محمد يوسف نحلة ، تطور الحركة الوطنية في تونس 1881 – 1956 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية في جامعة المستنصرية ، بغداد ، 1981 .

المذكرات

1- أورخان قول أونملو ، مذكرات الضباط الأتراك حول معركة ليبيا ، ترجمة وجدي كدك ، مراجعة عماد وحاتم ، طرابلس ، 1979 .

2- خليفة محمد التلسي ، مذكرات جوليتي (الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا) ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، 1971 .
3- طالب مشتاق ، أوراق أيامي 1900 – 1958 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1968 .
4- اللوركراي ، مذكرات لورد كراي الطبعة الثانية ، تعريب علي أحمد شكري ، المطبعة الرحمانية ، مصر 1932 .
5- Giolitti , Giovanni, Memoirs of my life , London – Sidney, 1923 .

الكراسات

1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، دراسات عن تركيا ، الجزء الثاني بدون تاريخ .
2- مشروع الاستيطان اليهودي في برقة ، ترجمة الهادي أبو لقمة وخالد الشادي ، منشورات مكتبة قورينا للنشر والتوزيع بنغازي .
3- عادل محمد خضر ، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية – السوفيتية ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1983 .
4- Enwar Pasha, Um Tripolis, Berlin, 1923 .

الدوريات

المجلات

1- توري أوغسطو ، التهيئة الدبلوماسية للحملة الليبية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 28 ، حزيران ، 1937 .
2- رشيد رضا ، مأساة ليبيا ، مجلة المنار ، المجلد 14 ، ج14 ، 21 ت الثاني 1911.
3- كولا فولايان ، حركة المقاومة في ليبيا ، ترجمة محمد علي داهش ، ومحمد عبد الله مجلة آفاق عربية العدد الأول ، السنة الخامسة ، 1980 .
4- ماريتنوجيا كومودي ، مهمتي في القسطنطينية من أجل احتلال ليبيا ، مجلة السياسة الدولية ، روما ، العدد 26 نيسان 1937 .
5- محمد السروجي ، الموقف الدولي والاحتلال الإيطالي لليبيا ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، العدد 22 لسنة 1968 .
6- محمد سعيد رضا ، موقف الصحافة العراقية تجاه ثورة عمر المختار ، مجلة آفاق عربية ، العدد الثامن ، السنة السادسة ، نيسان ، 1981 .
7- مصطفى كريم ، مسألة غزو إيطاليا الاستعماري لليبيا ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد 6 ، لسنة 1976 .
8- ميشال كبيدجي ، جزر البحر الأيوني المحتلة من طرف إيطاليا ، المجلة العامة للقانون الدولي ، المجلد العشرون ، 1913 .
9- هاشم الملاح ، جهاد عمر المختار بين تضحيات الجماهير وميوعة السادة السنوسية ، مجلة آفاق عربية ، العدد 6 – 7 ، السنة السادسة ، شباط – آذار 1981 .

الصحف

1- الإخاء الوطني ، صاحبها علي جودة ، العدد (26) لسنة 31.
2- الأوقاف البغدادية ، يومية سياسية تصدرها شركة التايمز باللغتين العربية والإنكليزية ، بغداد ، العدد (4660) 18 آب 1927 .

3- الزمان ، صاحبها إبراهيم صالح شكر ، بغداد ، العدد (5) ، 29 / تموز / 1927 .
4- صدى الإسلام ، لصاحبها عطا الله ، عثمانية الاتجاه ، تصدر باللغتين العربية والتركية ، بغداد ، العدد (119) ، 29 تشرين الثاني ، 1911 .
5- صدى بابل ، لصاحبها إبراهيم صليوه ، بغداد ، العدد (106) ، تشرين الأول ، 1911 ، والعدد (156) ، 2 تشرين الثاني 1912 .
6- صدى العهد ، صاحبها عبد الرزاق الحصان ، جريدة حزب العهد ، الذي ركن إليه جماعة حزب التقدم للسعدون ، العدد (158) ، 13 شباط 1931 .
7- العالم العربي، يومية سياسية عامة ، صاحبها حسون مراد ، بغداد ، العدد (645) في 28 نيسان 1926 .
8- الفرات ، يومية سياسية ، لصاحبها محمد مهدي الجواهري ، بغداد ، العدد (1) ، 7 أيار 1930 .
9- اللواء المصرية ، العدد (1832) ، آذار ، 1912 .
10- المفيد ، يومية سياسية ، صاحبها إبراهيم حلمي العمر ، بغداد ، العدد (151) ، 23 تموز ، 1924 .
11- نداء الشعب ، صاحبها ياسين الهاشمي ، بغداد ، العدد (61) ، 31 آذار ، 1926.
12- النهضة ، لسان حال حزب النهضة ، بغداد ، العدد (232)، 22 تشرين الأول 1926.

المصــادر الأجنبيــة

1- Adejay, j. F. General History of Africa , Vol. I , California University press: 1969.

2- Albertini , Luigi The origins of the war 1914: Vol. I London 1952.

3- Andcrson, M.S. : The Eastren Question , 1774-1923, A study in International relation , London 1970.

4- Andersen , M.S. : Britains Discavery of Russia , London cambirdg university press: 1958.

5- Barkhausen , Meaner : Abdul-Hamid and Seine Zeit , Berlin 1938.

6- E.N. Bennett : With the Turks in Tripoly , Being some Experiences in the Turco-Italian war 1911 - London - Oxford - 1963 .

7- R,C. Birch: Britain and Europe 1 871-1939 - Pergamon press – London I960.

8- Carlton, J.H. Hays: History of Europe, Vol. two , third printed-I960 U.S.A. New York.

9- Denys Hay : The Italian Renaissance in its Historical Back Ground, Cambridge university press 1963.

10- Edward Ingram : National and international politic in the Middle East , copy right Frank cas press: London 1986.

11- Edward Mead Earle : Turkey, The Great power and Baghdad Railway: NewYork 1966.

12- Edwin pears : The Middle East Collection, life of Abdul-Hamid Arno press: New York 1973.

13- Elliot, B.j. : Bismark the kaiser and Germany - Longman Group limited - London - 1972.

14- Fisher , H.A.: A History of Europe - London 1949.

15- Greaville jA.S. : Lord Salisburg and foreign policy , London 1964.

16- Hans Kohn : The Habsburg Impire 1804 -1918: New York , London: 1961 .

17- H. Hearder and D.P. Wabey : A short History of Italy , Cambridge university press London , 1962.

18- Helmreich , EC. : Diplomacy of the Balkan war 1912-1913 , London Cambridge of university press: 1938.

19- Hertselt : The map of Africa by treaty , Vol. II, London - 1968.

20- Hollis cristopher : Italy in the Africa , oxford university press , London , 1941.

21- James : F., Mic millan : Drefus to De Gaulle , political and society in francc , 1889-1969 Great Britain Chaucer.

22- Jamison , E.M and C. San ford Terry : Italy , Mediaeval and Modern A History , oxford at the Claridon : press: 1919-

23- John bajut Glub : Britain and the Arabs: London 1959.

24- John and Gwenneth stokes ; Europe and the Modern world, 1870-1918, Second Edition, printed in Great Britain, by Jorrold and Sons:1984.

25- Lieven , D.C.: Russia and the origins of the first war London oxford university press: 1983.

26- Marriot , J.A.R.: The Eastern Question , oxford university press, London, 1947.

27-Monger, A. : The End of Isolation, Britain foreign Policy , 1900 - 1907: London - New York - 1963 .

28- Nickshoy, C. Chatterji : Muddle of the Middle East : Vol. I ,Abhivan publication , New Delhi: 1973-

29- Pritchard , Evans : The sanusi of cyrenaica , oxford: 1949.

30-Rcne Albrecht carrel: Europe Since 1815 , oxford university press London , 1962.

31-Robert, j.M. : A General History of Europe, Tenth Impression, Hong Kong wilture Enter prises , 1982.

32-Sir Robert Craves: Storm sentres of the Near East 1879-1929:London1972.
33-Sydney Nettelton Fisher : The Middle East A history , printed by percy Lund and hum phries: London: 1966.
34- Safwat , M. ; Tunis and the Great power , London , 1934.
35-Tayler , A.J.P. : The struggle for mastery in Europe 1848-1914: oxford university press: 1954.
36-William Memill and Marilyan waldman : The Islamic world Vol.6 , New York oxford university press , London 1973.
37- William Salamon: Italy in the Giollitti ERA Philadelphia, university of pensylvania press : 19 .
38-William, C. Askew: Europe and Italy's Aquisition of Libya; 1911-1912 Durham North carolia; Duke university press 1942 .
39- R. W. Breach ; Documents ; and Description in Europe History : 1815-1939 oxford university press; 1964.
40- Gooch and H. Temperley : British Documents on the origins of war 1898 -1914: vol.IX pt I-11 London 1933-1934.
41- Louis Snyder: Historical Documents of the world vol.I Dr van Nostrand company : New York 1958:

الملحق الأول

المعاهدة الأولى للحلف الثلاثي بين النمسا – المجر والإمبراطورية الألمانية وإيطاليا بتاريخ 20 أيار 1882[798]

إن معالي إمبراطور النمسا وملك بوهيما وما إليها ...، وملك المجر البابوي، وإمبراطور ألمانيا وملك بروسيا ، وملك إيطاليا ، بدافع الرغبة في زيادة ضمانات السلم العام وتقوية مبدأ النظام الملكي ، وتأمين – بهذا نفسه – تماسك النظام الاجتماعي والسياسي في كافة دولهم ، انتهوا إلى الاتفاق على إبرام معاهدة لا تسعى من حيث طبيعتها الجوهرية المحافظة والدفاعية إلا على هدف وقايتها ضد الأخطار التي قد تهدد أمن دولتهم وطمأنينة أوربا .

ولأجل ذلك ، عين أصحاب المعالي ، أي معالي إمبراطور النمسا وملك بوهيما وما إليهما ... وملك المجر البابوي :

- الكونت جوستاف كالنوكي لواء ، وزير للبيت الإمبراطوري والشؤون الخارجية وعين معالي إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا .

---

(798) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص325 – 327 ؛ Louis Snyder : Historical documents of world war I-PP.16 - 17

- الأمير هنري السابع دي ريوس ، مرافق لواء ، سفيراً فوق العادة ، ومفوضاً لدى جلالة الإمبراطورية والملكية البابوية .
- الكونت شال نيكولا دي روبيلان ، فريق سفيراً فوق العادة ، ومفوضاً لدى جلالة الإمبراطورية والملكية البابوية .

الذين بما لديهم من سلطات كاملة ، وفقاً للأصول الواجبة ، اتفقوا على المواد التالية :

المادة الأولى :

تعد الأطراف السامية المتعاقدة بشكل متبادل مع بعضها البعض ، سلاماً وصداقة ، وأن لا تدخل في أي حلف أو التزام موجه ضد دولة من دولها ، وتلتزم بتبادل الآراء بشأن المسائل السياسية والاقتصادية ذات الطبيعة العامة التي تنشأ ، وتعد بعضها البعض ، علاوة على ذلك ، بالدعم المتبادل في جدول مصلحتها الذاتية .

المادة الثانية :

في الحالة التي تهاجم فيها إيطاليا دون استفزاز مباشر منها من قبل فرنسا ، فإنه يتوجب على الطرفين المتعاقدين الآخرين أن يقدما للطرف الذي هوجم النجدة والمعونة بجميع قواهما.

ويقع نفس الإلزام على إيطاليا في حالة عدوان مثار بشكل غير مباشر من طرف فرنسا ضد ألمانيا .

المادة الثالثة :

إن هوجم أحد الأطراف السامية المتعاقدة أو اثنان منها ، دون استفزاز مباشر منه ، ووجد نفسه ملزماً في حرب مع قوتين أو عدة قوى عظمى غير موقعة على هذه المعاهدة ، فإن ضرورة المعونة يجب أن تعبر عن نفسها بصورة متزامنة بالنسبة لكافة الأطراف السامية المتعاقدة .

المادة الرابعة :

في الحالة التي قد تهدد قوى كبرى غير موقعة على هذه المعاهدة أمن دول أحد الأطراف السامية المتعاقدة ، ويرى الطرف المهدد نفسه بالتالي مجبراً على القيام بالحرب ضدها ، فإن الطرفين الآخرين يلزمان نفسيهما إزاء حليفهما بالحياد المتعاطف ، ويحتفظ كل طرف في هذه الحالة بإمكانية المساهمة في الحرب ، إذا رأى ذلك مناسباً للوقوف مع حليفه والاشتراك في الدفاع عنه .

المادة الخامسة :

إذا أصبح سلم أحد الأطراف السامية المتعاقدة مهدداً في الظروف المنصوص عليها بالمواد السابقة ، فإن الأطراف السامية المتعاقدة تتشاور في وقت مناسب بشأن الإجراءات العسكرية الواجب اتخاذها بقصد تعاون محتمل ، وتلتزم من الآن في جميع حالات المساهمة المشتركة في حرب بألا تبرهم أي صلح أو أي سلام وأية معاهدة إلا بإتفاق مشترك فيما بينهما.

المادة السادسة :

تعد الأطراف السامية المتعاقدة بعضها بعضاً ، وبشكل متبادل بالتكتم على مضمون وجود هذه المعاهدة .

المادة السابعة :

يسري مفعول هذه المعاهدة خلال فترة خمس سنوات بدءاً من يوم تبادل التصديقات عليها.

المادة الثامنة :

يتم تبادل التصديقات على هذه المعاهدة في فيينا من أجل أدناه ثلاثة أسابيع إذا أمكن ذلك.

وإثباتاً لذلك وقع المفوضون كل فيما يخصه على هذه المعاهدة ووضعوا عليها أختام شعارهم .

حرر في فيينا ، في اليوم العشرين من شهر أيار عام ألف وثمانمائة واثنين وثمانين

قرأه ووقع عليه	قرأه ووقع عليه	قرأه ووقع عليه
كالنوكي	هـ. السابع دي ريوس	ك. روبيلان

الملحق الثاني

الاتفاق الموقع في روما أيام 14 – 16 كانون الأول 1900

بين فرنسا وإيطاليا بشأن المغرب ومنطقة طرابلس(799)

1) من السيد باريز سفير الجمهورية الفرنسية في روما ، إلى معالي الماركيز فيسكونتي فينوستا وزير إيطاليا للشؤون الخارجية .

روما في 14 كانون الأول 1900

على إثر اتفاقية 21 آذار 1899 بين فرنسا وبريطانيا العظمى ، كانت لحكومتي ، حين أجابت على سلفكم الموقر ، الفرصة لتقدم له بواسطتي توضيحات من شأنها أن تبدد أي التباس بخصوص أهمية تلك الوثيقة .

وأعربت سعادتكم من حينها عن الرأي بأن إعادة تلك التأكيدات مجدداً بكيفية أكثر وضوحاً من شأنه أن يوثق الروابط الطيبة بين بلدينا .

وعليه ، فقد أذن لي من طرف وزير الشؤون الخارجية أن أفيد سعادتكم نظراً لعلاقات الصداقة التي أقيمت بين فرنسا وإيطاليا واعتقاداً بأن هذا الإيضاح يقود إلى زيادة تحسينها ، بأن اتفاقية 21 آذار 1899 ، حيث إبقاء ولاية طرابلس خارج تقسيم النفوذ الذي قررته ، رسمت لدائرة النفوذ الفرنسي ، بالنسبة لطرابلس – برقة ، حداً ليس لحكومة الجمهورية النية في تجاوزه ولا يدخل في مقاصدها أن تعترض موصلات قوافل طرابلس مع المناطق المشار إليها بالاتفاقية المذكورة أعلاه .

إن هذه الإيضاحات التي وافقنا على إبقائها سرية ستسهم دون شك في توطيد عرى الصداقة بين بلدينا في هذا المجال كما في غيره .

باريز

2) من السيد الماركيز فيسكونتي فينوستا وزير إيطاليا للشؤون الخارجية إلى السيد م. باريز سفير الجمهورية الفرنسية في روما .

روما في 16 كانون الأول 1900

إن الوضع الحالي في البحر المتوسط والاحتمالات التي قد تحدث فيه ، شكلت بيننا موضوع تبادل آراء ودياً ، كما إن حكومتينا تحركهما في هذا الخصوص أيضاً ، رغبات باستبعاد كل ما من شأنه أن يكدر في الحاضر وفي المستقبل سلامة التفاهم المتبادل .

وفي شأن المغرب بوجه أخص ، فقد تبين من محادثاتنا أن عمل فرنسا هدفه ممارسة وصيانة الحقوق التي تترأى لها من جوار ترابها مع هذه الإمبراطورية .

وإن مثل ذلك العمل ، انطلاقاً من تعريفه على هذا النحو ، ليس من طبيعته في نظرنا أن يلحق ضرراً بمصالح إيطاليا كقوة متوسطية .

كما تم التفاهم على إنه فيما لو توجب حصول تغيير لحالة المغرب السياسية أو الترابية فإن إيطاليا تحتفظ كإجراء تبادلي بحق احتمال تنمية نفوذها بالنسبة إلى طرابلس وبرقة إن هذه التوضيحات التي اتفقنا على إبقائها سرية ستسهم دون شك في توطيد علاقات الصداقة بين بلدينا.

فيسكونتي فينوستا

الملحق الثالث

الاتفاق الموقع في روما في أول تشرين الثاني 1902 بين فرنسا

(799) د. محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص352 – 354 .

وإيطاليا بقصد إنهاء أية خلافات بين البلدين بخصوص مصالح كليهما في البحر المتوسط(800)

1) من السيد باريير سفير الجمهورية الفرنسية بروما إلى السيد برينيتي وزير إيطاليا للشؤون الخارجية .

روما في أول تشرين الثاني 1902

تكرمت سعادتكم بتذكيري في خطابكم بتاريخ اليوم إنه تبعاً لمحادثاتنا الخاصة بوضع فرنسا وإيطاليا المتبادل في البحر المتوسط وخاصة فيما يتعلق بمصالح كل من البلدين في طرابلس – برقة وفي المغرب، بدا لنا مناسباً أن نضبط الالتزامات الناتجة من الخطابين المتبادلين في هذا الموضوع بيني وبين الماركيز فيسكونتي فينوستا أيام 14 – 16 كانون الأول 1900 ، بذلك المعنى الذي يجوز فيه لكل من القوتين أن تنمي بحرية دائرة نفوذها في المناطق المبينة أعلاه في الوقت الذي تراه مناسباً ، وبدون أن يكون عمل الواحدة منهما مرتبطاً بالضرورة بعمل الأخرى .

واتضح في تلك المناسبة ، إن المقصود بحد التوسع الفرنسي في أفريقيا الشمالية المشار إليه في خطابي المذكور المؤرخ في 14 كانون الأول 1900، هو حدود منطقة طرابلس المبينة بالخريطة الملحقة ببيان 21 آذار 1899 الإضافي لاتفاقية 14 حزيران 1898 الانجليزية.

وكما تبين لنا ، فإن هذا التأويل لم يبق أثراً لأي خلاف حالياً بين حكومتينا بشأن مصالح كل منهما في البحر المتوسط ، وقد أذنت لكم حكومة صاحب الجلالة ، بهدف إزاحة أي سوء تفاهم بين بلدينا نهائياً، أن تصوغوا تلقائياً تصريحات معينة ترمي إلى ضبط علاقات إيطاليا العامة إزاء فرنسا .

ولي الشرف أن أخطر سعادتكم باستلام تلك التصريحات وبتسجيلها لكم باسم حكومتي، وقد أذن لي بالمقابل أن أصوغ على النحو التالي الشروط التي ترى فرنسا من جانبها ، وبذات روح الصداقة ، أن تسوي فيها علاقاتها العامة إزاء إيطاليا .

في حالة ما إذا كانت إيطاليا موضوع عدوان مباشر أو غير مباشر من قبل واحدة أو عدة قوى ، فإن فرنسا ستلتزم حياداً منضبطاً .

ويكون الحال في حالة ما إذا وجدت إيطاليا نفسها تبعاً لاستفزاز مباشر مكرهة على أن تتخذ دفاعاً عن شرفها أو أمنها ، مبادرة إعلان الحرب .

كما أذن لي أن أصرح لكم إنه لا يوجد من جانب فرنسا ولن يبرم من قبلها أي محضر اتفاق أو تدبير عسكري من مستوى تعاقد دولي قد يكون على غير اتفاق مع هذه التصريحات.

وختاماً ، اتفق على إنه عدا ما يخص تفسير المصالح المتوسطة للقوتين والذي له طابع نهائي وفقاً لروح المراسلة المتبادلة بيني وبين الماركيز فيسكونتي فينوستا يومي 14 – 16 كانون الأول 1900 ، يكون للتصريحات السالفة ، والتي يجب أن تبقى سرية ، كامل قيمتها ، طالما لم تعمل الحكومة الملكية على إعلام حكومة الجمهورية بأن تلك الالتزامات قد تغيرت.

2) من السيد ترنيتي وزير إيطاليا للشؤون الخارجية إلى السيد باريير سفير الجمهورية الفرنسية بروما .

روما في أول تشرين الثاني 1902

تبعاً للمحادثات التي كانت لنا فيما يتصل بوضع إيطاليا وفرنسا المتبادل في حوض البحر المتوسط ، والمتصلة خصوصاً بمصالح الأمتين في طرابلس – برقة وفي المغرب ، بدا لنا مناسباً ضبط الالتزامات الناتجة عن الرسالتين المتبادلتين في هذا الشأن بين سعادتكم وبين الماركيز فيسكونتي فينوستا ، يومي 14 و16 كانون الأول 1900 ، بذلك المعنى الذي يجوز فيه لكل من القوتين أن تنمي بحرية دائرة نفوذها في المناطق المذكورة ، في الوقت الذي تراه مناسباً ، وبدون أن يكون عمل الواحدة منهما مرتبطاً بالضرورة بعمل الأخرى ، وتوضح بهذه المناسبة ، إنه يقصد بحد التوسع الفرنسي في أفريقيا

(800) د. محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص354 – 356 .

الشمالية المشار إليه في خطاب سعادتكم آنف الذكر بتاريخ 14 كانون الأول 1900 ، حدود منطقة طرابلس المبين بالخريطة الملحقة لبيان 21 آذار 1899 الإضافي لاتفاقية 14 حزيران 1898 الفرنسية – الإنجليزية .

وقد تبين لنا ، إن هذا التفسير لا يبقى حالياً بين حكومتينا أي خلاف على مصالح كل منهما في البحر المتوسط .

وبمناسبة هذه المفاوضات ، ولإزاحة أي سوء تفاهم ممكن ، بشكل نهائي ، بين بلدينا ، لن أتردد ، لضبط علاقتهما العامة ، في أن أدلي تلقائياً لسعادتكم باسم حكومة جلالة الملك بالتصريحات التالية :

في حال ما إذا كانت فرنسا موضوع عدوان مباشر أو غير مباشر من قبل واحدة أو عدة قوى ، فإن إيطاليا ستلتزم حياداً منضبطاً .

ويكون الحال كذلك في حالة ما إذا وجدت فرنسا نفسها ، تبعاً لاستفزاز مباشر ، مكرهة على أن تأخذ دفاعاً عن شرفها وأمنها ، مبادرة إعلان الحرب ويجب في هذا الاحتمال أن تبلغ حكومة الجمهورية نيتها مسبقاً إلى الحكومة الملكية ، بما يضعها على بينة من أنها فعلاً حالة استفزاز مباشر .

ولأظل وفياً لروح الصداقة التي أوحت بهذه التصريحات ، فإنه أذن لي إضافة إلى ذلك ،بأن أؤكد لكم أنه لا يوجد من طرف إيطاليا ولن يبرم من قبلها أي محضر اتفاق أو تدبير عسكري من مستوى تعاقدي دولي قد يكون على غير اتفاق مع هذه التصريحات .

ولي أن أضيف إنه عدا ما يخص تفسير المصالح المتوسطية للقوتين ، والذي له طابع نهائي وفقاً لروح المراسلة المتبادلة بين سعادتكم والماركيز فيسكونتي فينوستا ، يومي 14و16 كانون الأول 1900 ، فإن التصريحات السالفة ، لكونها منسجمة مع الالتزامات الدولية الحالية لإيطاليا . ترى الحكومة الملكية أن تكون لها قيمتها الكاملة ، طالما لم تعمل على إعلام حكومة الجمهورية بأن تلك الالتزامات قد تغيرت ، وسأكون شاكراً لسعادتكم أن تكرتم بإخطاري باستلامكم لهذه المراسلة التي يجب أن تبقى سرية ، وأن تسجلوها لي باسم حكومة الجمهورية.

برينتي

الملحق الرابع

اتفاق راكونيدجي الروسي – الإيطالي بتاريخ 24 تشرين الأول 1909

رسالة دي سازانوف إلى ايسفولسكي(801)

إلى السفير بباريس

أ.ب. ايفولسكي

سان بطرس بورج 28/15 تشرين الثاني 1912

سري جداً

السيد الكسندر بيتروفيش ، كنت في خطابي المؤرخ بأول تشرين الثاني الجاري ، قد عرضت على سعادتكم أسباب موقفي السلبي من إطلاع الحكومة الفرنسية على نص معاهدتنا مع إيطاليا ، المبرم في راكونيدجي ، رغم إني أفهم جيداً كم إن الإعلام المتبادل بين الحلفاء حول تفاصيل المعاهدات الموجودة بين كل منهم والقوى الأجنبية مرغوب فيه .

وإن الأسباب التي ذكرت بها ما تزال قائمة ، على إنه نظراً للتصريحات التي أدلى بها الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية إلى السفير الإيطالي ، الواردة في برقيتكم رقم 376 ، أميل أيضاً في الفترة الحالية إلى تلبية طلبكم المؤكد عليه بإطلاع السيد بوانكاري سرياً على حيثيات المعاهدة أعلاه في مقابل إطلاعنا بشكل متزامن وعن طريقكم على الاتفاق الفرنسي – الإيطالي لعام 1902 .

وعلاوة على هذا ، اعتبر ضرورياً الالتزام الدقيق في ذلك بالشرطين التاليين :

---

(801) مارشند (رينيه) : الكتاب الأسود – ديبلوماسية ما قبل الحرب حسب وثائق المحفوظات الروسية ، تشرين الثاني 1910 – يوليو 1914 ، مكتبة العمل ، باريس ، المجلد الأول ، ص357 .

يجب عليكم القيام بإطلاع الوزير شخصياً وشفوياً ، وبدون تسليم أي عرض كتابي مهما كان ، وقبل قراءة الاتفاق يطلب إليكم التأكيد على إننا قررنا أن نقدم هذا الإطلاع للسيد بوانكاري شخصياً فقط ، وإننا نترقب منه الوعد بالتزام الصمت في هذا الشأن ، ليس فقط في مجلس الوزراء الفرنسي ، بل وحتى امام معاونيه المقربين جداً .

وبهذه الشروط ، تستطيعون أن تقرأوا على السيد بوانكاري صورة الاتفاق المبرم في راكونيد المرافقة هنا والتي أرجو من سعادتك إعادتها لي بالبريد القادم ، في ذات وقت النقل عن ظهر قلب لنص المعاهدة الفرنسية – الإيطالية الذي تسمعونه . أرجو أن تتقبلوا .... الخ .

سازانوف

ملحق : الاتفاق الروسي – الإيطالي المبرم في راكونيدجي

1- يجب على روسيا وإيطاليا أن تنصرفا بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على الوضع القائم في شبه جزيرة البلقان .

2- لأي احتمال قد يحدث في البلقان ، يجب عليهما دعم تطبيق مبدأ القومية، عن طريق تطوير الدول البلقانية ، لاستبعاد أي هيمنة أجنبية .

3- يجب عليهما أن تعارضا بعمل مشترك أية أفعال معاكسة لاتجاه الأهداف أعلاه ، وينبغي أن يفهم أن (العمل المشترك) يعني عملاً دبلوماسياً ، ويبقى أي عمل من مستوى مختلف محتفظاً به لتفاهم لاحق .

4- لو أرادت روسيا وإيطاليا أن تعقدا ، بالنسبة للشرق الأوربي اتفاقيات جديدة مع قوة ثالثة ، فضلاً عن الاتفاقيات التي توجد حالياً فلن تفعل واحدة منهما ذلك إلا بمشاركة الأخرى.

5- تلتزم إيطاليا وروسيا بأن تنظرا بتعاطف ، الأولى للمصالح الروسية في مسألة المضائق ، والثانية للمصالح الإيطالية في طرابلس وبرقة .

الملحق الخامس

نص الإنذار الإيطالي [802]

المقدم إلى رئيس الوزارة العثمانية (حقي باشا) بشأن ليبيا

يا صاحب الدولة : ما انفكت الحكومة الإيطالية منذ سنين تذكر الباب العالي بضرورة ، وضع لحد لسوء النظام ، وإهمال الحكومة العثمانية في طرابلس ، وبني غازي ، وإنالة هذه البلاد ما تتمتع به جميع أقسام أفريقيا الشمالية ، وهذا التغيير الذي يقتضيه التمدن يجعل المصالح الحيوية بحسب ما تستلزمه مصلحة إيطاليا في أول درجة بالنظر لقصر المسافة بين تلك البلاد والشواطئ الإيطالية ، وبالرغم من حسن مسلك الحكومة الإيطالية ، التي كانت دائماً موالية ومساندة لتركيا في كثير من المسائل السياسية في العهد الأخير ، وبالرغم من اعتدالها وصبرها حتى الآن كانت الحكومة العثمانية تجهل رغائبها في طرابلس ، وفوق ذلك كانت جميع مشروعات الطليان في تلك الأصقاع تلاقي دائماً مقاومة مطردة لا تحتمل .

فالحكومة العثمانية هي التي كانت تبدي عداء دائماً نحو الحركة الإيطالية الشرعية في طرابلس وبني غازي ، وما زالت كذلك حتى الآن ، واقترحت الحكومة الملكية الإيطالية أن تتفاهم معها ، وأعلنت إنها ميالة إلى أن تمنح أي امتياز اقتصادي يتفق مع المعاهدات النافذة وشرف تركيا ومصالحها .

ولكن الحكومة الملكية الإيطالية لا تشعر الآن إنها في أحوال موافقة للدخول في المفاوضات بهذا الموضوع – المفاوضات التي برهن الاختبار على عدم نفعها ، وهي لا تشتمل على ضمانة للمستقبل ، ولن تكون إلا سبباً للاحتكاك والنزاع .

---

(802) شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص438 – 440 .

ومن جهة أخرى فقد وردت الأخبار إلى الحكومة الإيطالية من قنصليتها في طرابلس، وبني غازي تفيد إن الحالة هناك خطرة جداً بسبب التحريض العام على الرعايا الإيطاليين ، ذلك التحريض الذي قواه الضباط وسائر موظفي الحكومة حتى أصبح خطراً شديداً لا على الإيطاليين فحسب بل على سائر الأجانب أيضاً على اختلاف جنسياتهم ، ولما أصبحوا يخشون على حياتهم شرعوا يهجرون البلاد بسرعة .

ثم إن وصول النقالات العسكرية العثمانية إلى طرابلس زاد الحالة خطراً وحرجاً مع إن الحكومة الملكية الإيطالية نبهت الحكومة العثمانية إلى نتائجه السيئة من قبل ، ولهذا فالحكومة الملكية مضطرة إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة دفعاً للخطر الناجم عنه .

ولما رأت الحكومة الإيطالية نفسها مضطرة إلى الحرص على شرفها ومصالحها – قررت أن تحتل طرابلس وبني غازي احتلالاً عسكرياً ، هذا هو الحل الوحيد الذي تعول عليه إيطاليا .

والحكومة الملكية تنتظر أن تصدر الحكومة العثمانية أوامرها حتى لا تصادف إيطاليا في الاحتلال معارضة من رجال الحكومة العثمانية ولا تجد صعوبة في إنفاذ ما تريد إنفاذه ، وبعد ذلك تتفق الحكومتان على تقرير الحالة اللازمة .

وقد صدرت الأوامر للسفير الإيطالي في الأستانة بأن يلتمس جواباً جازماً في هذه المسألة من الحكومة العثمانية في مدة أربع وعشرين ساعة من تسليمه هذا البلاغ ، فإذا لم تجاوب عليه كانت الحكومة الإيطالية مضطرة إلى تنفيذ المشروعات المديرة لضمان الاحتلال ، وترجوا أن يبلغ جواب الباب العالي المنتظر أربع وعشرين ساعة لنا على يد السفير العثماني في روما .

في 27 أيلول 1911

وزير الخارجية سان جوليانو

الملحق السادس

مذكرة مسلمة في 29 كانون الأول 1911 إلى سان جيوليانو وزير الشؤون الخارجية من طرف القائم بالأعمال العثماني بروما سيف الدين باي[803]

إن السفير الملكي يعرف جيداً الظروف التي تسمح بنمو طرابلس وبرقة بالقدر المؤمل.

وإن الدراسة المحايدة للأشياء تكفي في الواقع إلى إقرار أن الحكومة الدستورية العثمانية لا يمكن أن تؤاخذ من جراء وضع هو من نتاج النظام القديم .

وانطلاقاً من ذلك ، فإن الباب العالي ، قد استعرض أحداث السنوات الثلاث الأخيرة ، يبحث عن الظروف التي قد يكون بدأ فيها معادياً للمشاريع الإيطالية التي تعني طرابلس وبرقة.

وعلى العكس من ذلك تماماً ، فإنه يتبين من تلك الدراسة ، إنه كان يجد دائماً عادياً وعقلانياً أن تتعاون إيطاليا برساميلها ونشاطها الصناعي في النهضة الاقتصادية لذلك الجزء من الإمبراطورية.

إن الحكومة الإمبراطورية واعية بأنها أبدت استعدادات الترحيب كلما وجدت نفسها أمام مقترحات صيغت في مستوى هذه الأفكار ، وكذلك فقد درست وحلت عموماً بروح ودية كل مراجعة وكل قضية تمت متابعتها من طرف السفارة الملكية .

وهل في حاجة إلى إضافة إنها تلبي في ذلك إرادتها التي اتضحت مراراً وتكراراً برعاية وحفظ علامات ثقة وصداقة مع الحكومة الإيطالية .

وأخيراً ، كان هذا الشعور هو الذي ألهمها دون غيره عندما اقترحت مؤخراً على السفارة تسوية قائمة عن التنازلات الاقتصادية التي من شأنها أن تتيح مجالاً رحباً للنشاط الإيطالي في المقاطعات المذكورة أعلاه .

---

(803) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص367 – 368 .

الملحق السابع
بيان الأميرال المساعد فارافبلي
إلى سكان طرابلس بتاريخ 6 تشرين الأول 1911

يا سكان طرابلس :

باسم جلالة ملك إيطاليا ، نحن ، الأميرال المساعد ليود جي ج فارافبلي ، القائد العام للأسطول الثاني للقوة البحرية الإيطالية ، قمنا منذ الأمس بالاستيلاء على مدينة طرابلس ، وإليكم يا سكان طرابلس ، مدينة وريفاً ، نقدم سلامنا .

ولقد كنا نود القدوم إليكم دون أدنى نيل من طمأنينتكم ولا من مصالحكم ، وكان هذا شعور صاحب الجلالة ملك إيطاليا ، وهذا شعورنا أيضاً لكن الحكومة العثمانية والسلطات المحلية أجبرتنا ، بموقفها ، على العمل العسكري وقصف البطاريات المدفعية ، إن قلبنا وقلب كل إيطالي يأمل ألا تكون لحقت بكم إلا أضراراً قليلة أو خفيفة جداً .

باسم جلالة ملك إيطاليا نضمن لكم احترام وحرية دينكم وحرماتكم ، ونعلن لكم أن التجنيد سيتم إلغاؤه ، وستأتي كل التحسينات الاقتصادية الممكنة ، اعتبروا أنفسكم منذ الآن على أوثق ارتباط بايطاليا ، وفكروا بأن ملك إيطاليا يمد عليكم رقيق عطفه وعظيم حمايته ، واهتفوا معنا : عاش الملك ، عاشت إيطاليا .

أما وقد سقطت السلطات العثمانية ، نعين حاكماً على المدينة الأميرال المساعد رافئلي بورية ريد جي بالسلطات العسكرية والمدنية .

صدر في طرابلس ، في 6 تشرين الأول 1911

ل.ج. فارافيلي

الملحق الثامن
معاهدة أوشي (لوزان) (804)
بين الدولة العثمانية وإيطاليا 9 (أيلول) 1912

لما كان جلالة ملك إيطاليا ، وجلالة سلطان العثمانيين يرغبان كل منهما كالآخر في إيقاف الحرب الدائرة بين الدولتين – فقد عينا مندوبيهما : فعين جلالة ملك إيطاليا المسيوبيترو برتوليني الحامل نشان تاج إيطاليا من الدرجة الأولى ، ونشان القديسين (موريس ولازار) من الدرجة الثانية والعضو لمجلس النواب وفي مجلس الدولة ، والمسيوجيسب فولتي الحامل نشان القديسين (موريس ولازار) من الدرجة الثالثة ونشان إيطاليا من الدرجة الثالثة .

وعين جلالة سلطان العثمانيين عطوفه محمد نابي بك الحامل النشان العثماني من الدرجة الأولى والمندوب فوق العادة ، والمعتمد المفوض ، وسعادة روم أوغلو فخرين بك الحامل النشان المجيدي من الدرجة الثانية ، والنشان العثماني من الدرجة الثالثة والمندوب فوق العادة والمندوب المفوض .

وقد تبادل أولئك المفوضون فحص أوراق اعتمادهم فوجدوها صحيحة قانونية ، واتفقوا على المواد الآتية :

المادة الأولى: تتكفل الدولتان أن تتخذا – طالما تمضي المعاهدة – الإجراءات الضرورية لوقف رحى الحرب حالا، وسيرسل معتمدون خصوصيون إلى ساحل الحرب لتنفيذ ذلك .

المادة الثانية : تتكفل الحكومة العثمانية ، وحكومة إيطاليا بأن تصدرا الأوامر حالاً بعد إمضاء هذه المعاهدة باستقدام ضباطهما وجيوشهما وموظفيهما الملكيين – الأولى من طرابلس الغرب وبرقة ، والثانية من الجزر التي احتلتها في بحر ايجة .

ويجلو الضباط والجيوش والموظفون الملكيون الإيطاليون فعلاً من الجزر المذكورة بعد جلاء الضباط والجيوش والموظفين العثمانيين عن طرابلس وبرقة .

---

(804) شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص441 – 445 .

المادة الثالثة : تتبادل الحكومتان الأسرى والرهائن بأسرع ما يمكن .

المادة الرابعة : تتكفل الحكومتان بإصدار عفو عام تام – فتعفو حكومة إيطاليا عن سكان طرابلس وبرقة ، والحكومة العثمانية عن سكان جزر بحر ايجة التابعين للسلطنة العثمانية الذين اشتركوا في الحرب أو الذين أسندت إليهم بعض التهم بسببها ما عدا الجرائم المختصة بالحق العام بحيث لا يمكن محاكمة أي شخص من أي طبقة أو من أي فئة كانت ولامس شخصه أو أملاكه أو حقوقه بسبب أعماله السياسية أو العسكرية أو بسبب الآراء التي أبداها في مدة الحرب ، ويطلق في الحال سراح الأشخاص الذين سجنوا أو نفوا بسبب ذلك .

المادة الخامسة : يعمل حالاً بجميع المعاهدات والاتفاقات والعقود التي عقدت أو كانت نافذة بين الفريقين المتعاقدين قبل إعلان الحرب مهما يكن جنسها أو نوعها والغاية منها .

وتعود حالة الحكومتين ورعاياهما إزاء بعضهما إلى مثل ما كانت عليه قبل وقوع الحرب.

المادة السادسة : تتكفل إيطاليا بأن تعقد مع الدولة العثمانية تجدد معاهدتها التجارية مع الدول الأخرى – معاهدة تجارية على قاعدة الحق العام الأوربي ، بمعنى أن تترك للدولة العثمانية كل استقلالها الاقتصادي ، وحق السير في أمورها التجارية والجمركية على خطط الدول الأوربية من دون أن تغل يدها الامتيازات القنصلية والمعاهدات الأخرى المعمول بها الآن، ولا يعمل بهذه المعاهدة التجارية إلا حينما يعمل بالمعاهدات التجارية التي تعقدها الدولة العثمانية على هذه القاعدة مع الدول الأخرى ، ثم إن إيطاليا تقبل من جهة أخرى رفع رسوم الجمرك عن البضائع في السلطنة العثمانية من 11 إلى 15% في المائة باحتكار الأصناف الخمسة الآتية أو بزيادة الرسوم على ما تستهلك منها وهي : البترول ، وورق السيجارة ، ثقاب الكبريت ، والكحول ، وورق اللعب على شرط أن تشمل هذه المعاملة جميع واردات البلاد الأخرى في آن واحد ، وبلا تمييز ولا تفريق ، وتكون إدارة هذه الاحتكارات ملزمة بأخذ قسم من هذه الأصناف من الواردات الإيطالية بحيث يعين مقدار هذا القسم على قاعدة الوارد السنوي منها ، ويكون ثمنها مطابقاً لحالة السوق حين شرائها مع مراعاة جنس البضائع ومتوسط ثمنها في السنوات الثلاث السابقة لسنة إعلان الحرب .

فإذا رأت الدولة العثمانية أن تستعيض عن احتكار هذه الأصناف بفرض ضريبة إضافية على ما يستهلك فقط ، وجب لفرض هذه الضريبة على الأصناف المذكورة الإيطالية أن تفرض أيضاً على حاصلات الدولة العثمانية والأمم الأخرى من هذه الأصناف .

المادة السابعة : تتكفل الحكومة الإيطالية بإلغاء مكاتب البريد الإيطالية في السلطنة العثمانية حالما تلغى الدول التي لها مثل هذه المكاتب في بلاد الدولة العثمانية – مكاتبها .

المادة الثامنة : لما كانت الدولة العلية تنوي مفاوضة الدول في مؤتمرات وبطريقة أخرى في إبطال الامتيازات القنصلية من السلطنة العثمانية واستبدالها بنظام الحق الدولي – فايطاليا تعلن من الآن رغبتها في تعضيدها في ذلك تعضيداً صادقاً ، وتعترف بأحقية مقاصدها في هذا القبيل .

المادة التاسعة : تعلن الدولة العثمانية إنها مستعدة أن تعيد الرعايا الإيطاليين الموظفين في مصالحها والذين اضطرت أن تفصلهم عنها حين إعلان الحرب إلى وظائفهم إظهاراً لرضاها عن خدماتهم الصادقة لها ، وأن تدفع لهم رواتب الاستيداع عن الأشهر التي قضوها خارج وظائفهم ، ولا يضر هذا الانقطاع عن الخدمة أقل ضرر بالمستخدمين الذين يستحقون معاشاً .

ثم تتكفل الحكومة العثمانية أيضاً أن تتوسط لدى المصالح التي لها علاقة بها مثل صندوق الديون العمومية ، وشركات السكك الحديدية والبنوك وغير ذلك حتى تعامل الرعايا الإيطاليين الذين كانوا في خدمتها نفس هذه المعاملة .

المادة العاشرة : تتكفل حكومة إيطاليا أن تدفع سنوياً إلى صندوق الديون العمومية العثمانية لحساب حكومة جلالة السلطان مبلغاً معاولاً للمبلغ الذي خص في السنوات الثلاث السابقة لإعلان الحرب من إيرادات ولايتي طرابلس وبرقة لصندوق الديون العمومية العثمانية ويعين مقدار هذا المال السنوي معتمدان تعين إحداهما حكومة إيطاليا ، والآخر الحكومة العثمانية ، فإذا وقع خلاف بين المعتمدين يرفع الأمر إلى مجلس تحكيم يرأسه مرجع يعين باتفاق الفريقين فإذا لم يتم الاتفاق على ذلك عين كل فريق من الفريقين دولة وعينت الدولتان مرجحاً، ويحق لكل من حكومة إيطاليا وصندوق الديون العمومية بواسطة

الحكومة السلطانية أن يطلب استبدال هذا المال السنوي بمبلغ تكون فائدته موازنة للمال السنوي المذكور بمعدل 4%.

وتعترف حكومة إيطاليا من الآن إن هذا المال السنوي لا يكون في حال من الأحوال أقل من مليوني فرنك ايطالي ، وهي مستعدة أن تدفع إلى صندوق الديون العمومية العثمانية رأس المال كله دفعة واحدة حالما يطلب منها ذلك .

المادية الحادية عشرة : يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ إمضائها .

ولهذه المعاهدة ملاحق ثلاثة :

الملحق رقم 1 : (805) من (معاهدة أوشي ، لوزان)

منشور جلالة السلطان إلى سكان طرابلس وبرقة :

لما كانت حكومتنا السنية في حالة يستحيل معها عليها أن تسديكم المساعدات التي تحتاجون إليها للدفاع عن وطنكم ، ولما كانت من الناحية الأخرى مهتمة بضمان راحتكم وهنائكم حاضراً ومستقبلاً ، فرغبة منا في اتقاء مواصلة حرب مدمرة لكم ولعائلاتكم ، وذات خطر على إمبراطوريتنا ، وفي إدخال الهناء والسلام إلى وطنكم – قد منحتكم استقلالاً داخلياً مطلقاً وتاماً عالي من حقوق السيادة عليكم ، وستدار بلادكم بموجب قوانين جديدة وأنظمة خاصة يشترك رجالكم في إعدادها لكي تأتي مطابقة لحاجاتكم وعاداتكم ولقد عينت شمس الدين بك المعروف بصدق الخدمة ممثلاً لي عندكم ومنحته لقب نائب السلطان ، وعهدت إليها المصالح العثمانية في بلادكم ، وذلك لمدة خمس سنوات مع احتفاظي بحق تجديدها أو تعيين غيره .

ولما كانت أمنيتنا المحافظة على بقاء الأحكام الشرعية القائمة بينكم ، فقد احتفظنا بحق تعيين القاضي الذي يتولى تعيين نواب عنه من العلماء أبناء البلاد فيقضون بينكم طبقاً لما تقضي به الشريعة.

وستدفع رواتب القاضي من جانبنا ، ومثل ذلك راتب نائب السلطان ، أما الموظفون الشرعيون الآخرون فتدفع رواتبهم من داخل البلاد .

الملحق 2 : (806) من معاهدة أوشي

منشور ملك إيطاليا إلى سكان طرابلس وبرقة :

عملاً بالقانون رقم 38 الصادر يوم 25 شباط 1912 والذي يجعل طرابلس الغرب ، وبرقة خاضعتين خضوعاً تاماً مطلقاً للسيادة الملكية الإيطالية ورغبة في التعجيل بإعادة السلم إلى هاتين المقاطعتين ، وبناء على اقتراح مجلس الوزراء – أصدرنا المرسوم الآتي :

المادة الأولى : منح العفو التام للطرابلسيين والبرقاويين الذين اشتركوا في الحرب او الذين أسندت إليهم بعض التهم بسببها ، ما عدا الجرائم المختصة بالحق العام ، بحيث لا يمكن محاكمة أي شخص من أي طبقة أو أي فئة كانت ولا يمس شخصه أو أملاكه وحقوقه بسبب أعماله السياسية أو العسكرية ، أو بسبب الآراء التي أبداها مدة الحرب ، ويطلق في الحال سراح الأشخاص الذين سجنوا أو نفوا بسبب ذلك .

المادة الثانية : يظل أهالي طرابلس وبرقة متمتعين بتمام الحرية في إقامة شعائر الدين الإسلامي كما كانوا في الماضي ، ويواظبون على ذكر اسم جلالة السلطان الأعظم بصفته خليفة المسلمين في الصلوات العامة ، ويعترف بالنيابة عنه للشخص الذين يعينه جلالته لذلك ، ويدفع راتب هذا النائب من الإيرادات المحلية ، وتحترم حقوق المصالح الدينية (الأوقاف) كما كانت في الماضي ، ولا يوضع أقل عائق في سبيل علائق المسلمين بقاضي القضاة رئيسهم الأمين يعينه شيخ الإسلام ، والنواب الذين يعينهم هو الذين تدفع رواتبهم من الإيرادات المحلية.

المادة الثالثة: ويعترف أيضاً لنائب السلطان المذكور بحماية مصالح السلطنة العثمانية والرعايا

المادة الرابعة : تعين بمرسوم ملكي لجنة يكون من أعضائها بعض البلاد تقترح وضع الأنظمة المدنية والإدارية للولايتين ، على أن يستمدا من المبادئ الحرة ويقوما على احترام أخلاق البلاد وعوائدها .

الملحق رقم 3 : (807) من معاهدة أوشي خاص بما يجب مع سكان بحر ايجة

---

(805) شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير ، ص445 – 446 .

(806)

(807) محمود العرفاوي ، المصدر السابق ، ص392 .

يتم إجراء إصلاحات إدارية وعدلية قصد الضمان لسكان جزر بحر ايجة الواقعة تحت السيادة العثمانية ، التوزيع المتساوي للعدالة والأمن والرفاهية دون تمييز شعائري وديني .
يتم تعيين الموظفين والقضاة من بين الأشخاص الوجهاء العارفين للغة المحلية ومن ذوي المقدرة المطلوبة ، ويمنح عفو عام كامل وتام للسكان الذين يكونون قد ساهموا في الأعمال الحربية أو تورطوا بمساندتها عدا الجرائم العادية .
وعليه لا يجوز تتبع أي شخص من أي طبقة أو مستوى كان ، سواء في شخصية أو ممتلكاته أو ممارسة حقوقه ، بسبب أعماله السياسية أو العسكرية أو آرائه التي قد يكون أبداها أثناء الأعمال الحربية ، ويفرج فوراً عن الأشخاص المسجونين والمبعدين من جراء ذلك .

الاتفاق السري[808] لمعاهدة لوزان

وضع اتفاق سري لهذه المعاهدة – هذا نصه :

المادة الأولى : تتعهد حكومة الامبراطورية العثمانية بأن تصدر في خلال أيام من توقيع هذا الاتفاق على الأكثر فرماناً موجهاً إلى الشعب الطرابلسي والبرقاوي يطابق الملحق رقم 1.
المادة الثانية : يجب أن توافق الحكومة الملكية الإيطالية مقدماً على تعيين نائب السلطان والرؤساء الدينيين ، وأن تحدد رواتب هؤلاء الرؤساء ونائب السلطان باتفاق خاص يعقد بين الحكومتين وتدفع رواتبهم من الدخل المحلي ما عدا راتب القاضي ، فإن الحكومة العثمانية هي التي تدفعه ويجب ألا يزيد عدد هؤلاء الرؤساء على ما كان عليه قبل إعلان الحرب .
المادة الثالثة : تتعهد الحكومة الإيطالية الملكية بأن تصدر في خلال مدة ثلاثة أيام على الأكثر من نشر الفرمان الملكي المنصوص عليه في المادة الأولى مرسوماً ملكياً مطابقاً لنص الملحق رقم 2 .
المادة الرابعة: تتعهد الحكومة العثمانية بأن تصدر في خلال مدة ثلاثة أيام على الأكثر من نشر الفرمان الملكي المنصوص عليه في المادة الأولى إرادة ملكية طبقاً لنص الملحق رقم 3.
المادة الخامسة : عقب نشر المراسيم الثلاثة ذات الطرف الواحد المنصوص عليها في ما تقدم – يوقع الفريقان المتعاقدان معاهدة عامة طبقاً لنص الملحق رقم 4 .
المادة السادسة : ومن المتفق عليه طبعاً والمفهوم من هذا الاتفاق إن حكومة الإمبراطورية العثمانية تتعهد أن لا ترسل ولا تسمح بإرسال سلاح من تركيا إلى طرابلس الغرب وبرقة أو ذخائر أو أسلحة أو ضباط أو جنود .
المادة السابعة : لا تطالب حكومة من الحكومتين الأخرى بما أنفقته من نفقات على إطعام أسرى الحرب وإيوائهم .
المادة الثامنة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بإبقاء هذا الاتفاق سرياً على أن يكون لكل حكومة حق الخيار في إعلانه عند تقديم المعاهدة المنصوص عليها في الملحق الرابع إلى برلمانها ، يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ يوم توقيعه .
المادة التاسعة : ومن المتفق عليه إن الملاحق المنصوص عليها في هذا الاتفاق تعتبر جزءاً متمماً له .

كتب في لوزان بنسختين في 15 تشرين الأول 1912

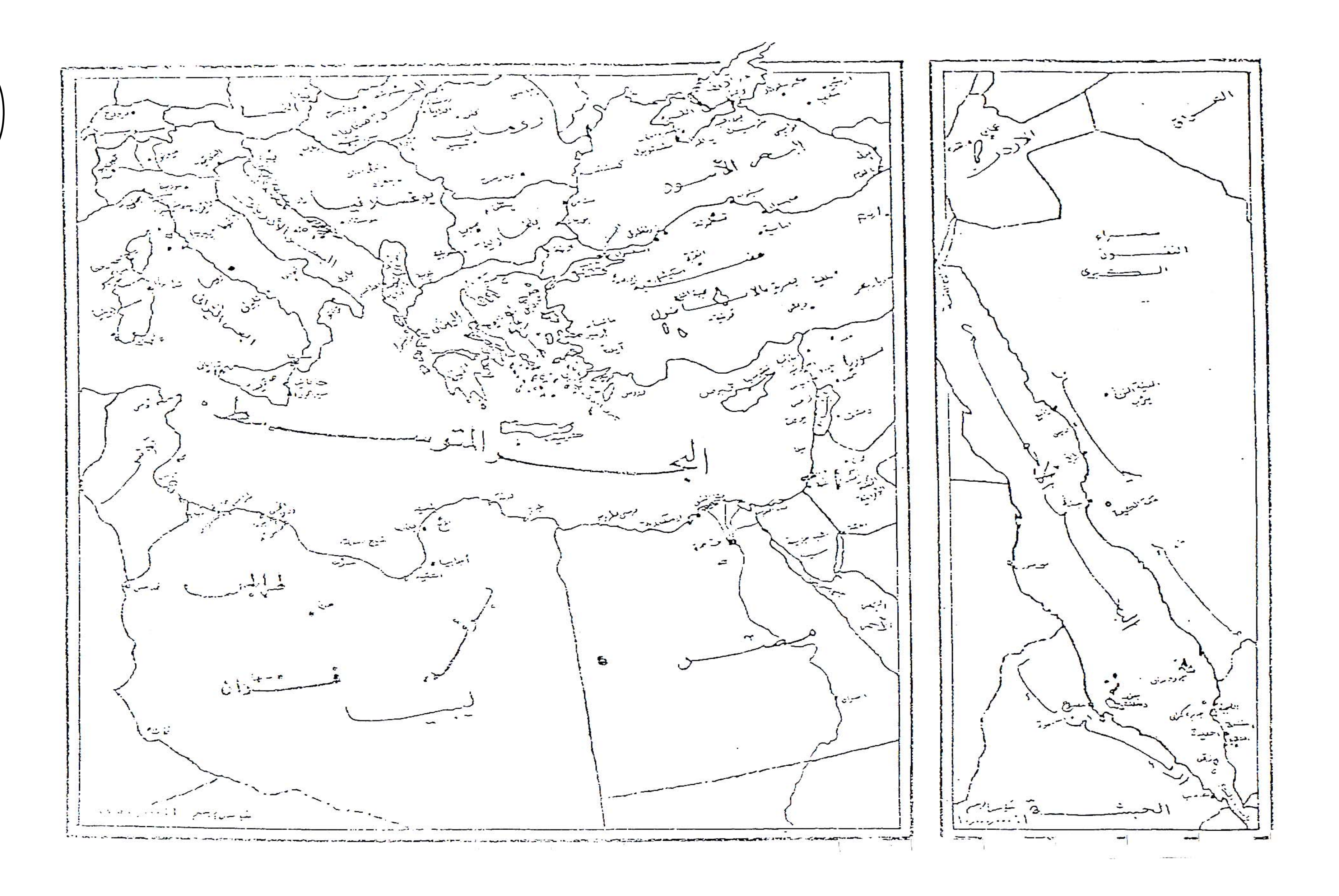
جيسب فولبي　　　جويدو فوزينانو　　　بيترو بير توليني

روم أوغلو فخر الدين　　　محمد نابي

وتنفيذاً لما جاء في الاتفاق السري المذكور – فقد وضعت نصوص المعاهدة ، ووقع عليها مندوبو الحكومتين في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر يوم 18 من تشرين الأول سنة 1912 .

---

(808) د. شوقي الجمل ، المصدر السابق ، ص448 – 449 .


البحر المتوسط
البحر الأسود
يوغسلافيا
سوريا
مصر
طرابلس
فزان
ليبيا
العراق
صحراء النفود الكبرى
الحبشة